



بلدية إربد الكبرى
Greater Irbid Municipality



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

برنامج الموثل
لمستقبل حضري أفضل

برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة
ملف التنمية الحضري لمدينة إربد
الأردن

شكر وتقدير:

هذا المشروع ممول من:
أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية

تم تطوير التحليل المكاني والسرد بواسطة فرع الممارسات الحضرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، قسم التخطيط والمالية والإقتصاد، في إطار برنامج التخطيط للممارسات الإنسانية والإمائية.

مدير المشروع: هيرمان بينار
الإشراف على المشروع: بينار كاجلين، جوناثان ويفر، ديما أبو ذياب
تنسيق المشروع: آية حماد، بان إدلبي

المساهمون / مكتب الأردن: تينا حكيم، سمر منه، عبدالرحمن الزعبي، علياء أسعد، زيد عاصي، حنين النمري.
المساهمون / المقر الرئيسي: ماريو تافيرا، جيا كونغ أنج
صورة الغلاف: إربد، الأردن

إخلاء مسؤولية:

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو بشأن تعيين حدودها، أو فيما يتعلق بنظامها الإقتصادي أو درجة تطورها. و لا تعكس إستنتاجات التحليل والتوصيات الواردة في هذا المنشور بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو مجلس إدارته أو الدول الأعضاء فيه.

الإشارة إلى هذا المنشور لأي منتجات تجارية أو أسماء تجارية أو عمليات أو خدمات محددة أو استخدام أي اسم تجاري أو شركة أو لا يمثل تأييداً أو توصية أو تفضيلاً من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو موظفيه، ولا تشكل هذه الإشارة تأييداً لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.



بلدية إربد الكبرى
Greater Irbid Municipality



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

برنامج التمويل
لمستقبل حضري أفضل

برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة

ملف التنمية الحضري لمدينة إربد

الأردن

تعريف المصطلحات الرئيسية

- اللواء: التقسيم الأول لوزارة الداخلية بعد المحافظة.
- القضاء: التقسيم الثاني لوزارة الداخلية بعد اللواء.
- التجمعات المحلية: التقسيم الثالث لوزارة الداخلية بعد القضاء.
- البلديات: التقسيم الأول لوزارة الإدارة المحلية بعد المحافظة.
- المدينة: تشير إلى المنطقة الإدارية لبلدية إربد الكبرى أينما ذكرت في الملف.
- المناطق: ويقصد بها التقسيم الأول لبلدية إربد الكبرى.
- الحي: التقسيم الثاني لبلدية إربد الكبرى بعد المنطقة.

جدول المحتويات

٤	تعريف المصطلحات الرئيسية
٦	جدول المحتويات
٨	جدول الأشكال
١٠	الملخص التنفيذي
١٤	المقدمة
١٦	برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة
١٩	المستوى الوطني
٢٠	السياق الوطني والدولي
٢٢	التركيبة السكانية والخلفية الاجتماعية والإقتصادية
٢٤	اللاجئين في الأردن
٢٦	حركات التدفق والنزوح عبر الحدود
٢٨	نظام الحوكمة والإدارة
٣٢	سياق التخطيط الوطني
٣٦	حقوق الأرض والملكية
٣٨	تهويل البلديات
٤٢	مبادرات البنية التحتية الرئيسية
٤٥	الإسكان ميسور التكلفة
٤٦	سياق المخاطر المناخية
٤٩	المستوى الإقليمي
٥٠	الموقع والإتصالية في محافظة إربد
٥٢	إدارة الأراضي الإقليمية والسياق المؤسسي
٥٤	سياق التخطيط الإقليمي
٥٦	التركيبة السكانية
٥٨	اللاجئين
٦٢	إستعمالات الأراضي
٦٩	مستوى المدينة
٧٠	سياق الإدارة والحوكمة
٧٢	الكثافة والتوزيع السكاني
٧٤	سياق الهجرة
٧٦	النمو الحضري
٧٨	إستعمالات الأراضي
٨٠	النشاط الإقتصادي المحلي
٨٢	المخاطر الطبيعية
٨٤	النقل والتنقل
٨٦	إستثمارات البنية التحتية المخطط لها
٨٨	الوصول إلى الخدمات الأساسية
١١١	مستوى الحي
١١٢	سياق منطقة النصر وحي العودة
١١٤	الوصول إلى الخدمات الأساسية في حي العودة
١١٦	الوصول إلى وسائل النقل العام في حي العودة
١١٨	الوصول إلى المرافق العامة والأنشطة التجارية في حي العودة

١٢٠

سياق منطقة حوارة وحي البساتين

١٢٢

الوصول إلى الخدمات الأساسية في حي البساتين

١٢٤

الوصول إلى وسائل النقل العام في حي البساتين

١٢٦

الوصول إلى المرافق العامة والأنشطة التجارية في حي البساتين

١٢٨

سياق منطقة الصريح وحي الأفراح

١٣٠

الوصول إلى الخدمات الأساسية في حي الأفراح

١٣٢

الوصول إلى وسائل النقل العام في حي الأفراح

١٣٤

الوصول إلى المرافق العامة في حي الأفراح

١٣٦

التحديات والتدخلات المطلوبة

١٣٩

التحديات و الفرص

١٤٠

التحديات

١٤٤

الفرص

١٤٧

ورشة عمل مع أصحاب المصلحة

١٤٨

ورشة عمل التحقق من صحة ملف التنميط الحضري مع أصحاب المصلحة

١٥٠

التغذية الراجعة النوعية

١٥٢

إختيار الحي

١٥٤

ورشة عمل التحقق من نتائج تحليل الحي السكني المُختار

١٥٦

التحديات المحددة من قبل المجتمع المحلي

١٦٠

الإحتياجات والفرص المحددة من قبل المجتمع المحلي

١٦٢

الخاتمة - التحديات والتدخلات المطلوبة في حي الأفراح

١٦٥

الحواشي

جدول الأشكال

المستوى الوطني

١٩
٢١
٢٥
٢٧
٢٩
٤٧

- الشكل ١: التوزيع المكاني للسكان الحالي والمقدر في الأردن لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠
الشكل ٢: الجدول الزمني للأجثين في الأردن
الشكل ٣: حركات التدفق والنزوح في الأردن
الشكل ٤: الحكم والإدارة في الأردن
الشكل ٥: الغطاء الأرضي وقابلية التعرض للفيضانات

المستوى الإقليمي

٤٩
٥١
٥٢
٥٣
٥٥
٥٧
٥٩
٦١
٦٣
٦٥

- الشكل ٦: الإتصالية والوصولية في محافظة إربد
الشكل ٧: الإدارة الإقليمية للأراضي في محافظة إربد حسب وزارة الإدارة المحلية
الشكل ٨: الإدارة الإقليمية للأراضي في محافظة إربد حسب دائرة الإحصاءات العامة
الشكل ٩: خطة النمو الإقليمية في إربد
الشكل ١٠: الكثافة السكانية في محافظة إربد
الشكل ١١: كثافة الأجثين في محافظة إربد
الشكل ١٢: الوصول إلى البنية التحتية الإقليمية في محافظة إربد
الشكل ١٣: إستعمالات الأراضي في محافظة إربد
الشكل ١٤: مبادرات مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري المنفذة في محافظة إربد

مستوى المدينة

٦٩
٧١
٧٣
٧٥
٧٧
٧٩
٨١
٨٢
٨٣
٨٥
٨٧
٨٩
٩١
٩٣
٩٥
٩٧
٩٩
١٠٠
١٠١
١٠٣
١٠٩

- الشكل ١٥: الحدود الإدارية في مدينة إربد
الشكل ١٦: الكثافة السكانية في مدينة إربد
الشكل ١٧: كثافة الأجثين في مدينة إربد
الشكل ١٨: النمو الحضري لمدينة إربد
الشكل ١٩: إستعمالات الأراضي في مدينة إربد
الشكل ٢٠: النشاطات الإقتصادية المحلية في مدينة إربد
الشكل ٢١: درجات خطورة الفيضانات على مدينة إربد
الشكل ٢٢: شدة الجفاف في مدينة إربد
الشكل ٢٣: النقل والتنقل في مدينة إربد
الشكل ٢٤: إستثمارات البنية التحتية المخطط لها في مدينة إربد
الشكل ٢٥: توزيع خدمة الكهرباء في مدينة إربد
الشكل ٢٦: توزيع خدمة المياه في مدينة إربد
الشكل ٢٧: توزيع خدمات الصرف الصحي، تصريف مياه الأمطار و جمع النفايات الصلبة في مدينة إربد
الشكل ٢٨: توزيع المرافق العامة في مدينة إربد
الشكل ٢٩: توزيع المرافق الصحية في مدينة إربد
الشكل ٣٠: توزيع الأنشطة الإقتصادية في مدينة إربد
الشكل ٣١: نطاق تأثير خدمة المرافق التعليمية في مدينة إربد
الشكل ٣٢: توزيع المرافق التعليمية في مدينة إربد
الشكل ٣٣: توزيع المرافق الترفيهية في مدينة إربد
الشكل ٣٤: الخدمات الأساسية وكثافة الأجثين في مدينة إربد

مستوى الحي

١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٤

سياق منطقة النصر وحي العودة ١١٢

- الشكل ٣٥: خريطة إستعمالات الأراضي
الشكل ٣٦: خريطة كثافة الأجثين
الشكل ٣٧: الطلب على شبكة المياه
الشكل ٣٨: الطلب على شبكة الصرف الصحي

١١٥	الشكل ٣٩: الوصول إلى الخدمات الأساسية
١١٧	الشكل ٤٠: الوصول إلى وسائل النقل العام
١١٩	الشكل ٤١: الوصول إلى وسائل المرافق العامة
	سياق منطقة حوارة وحي البساتين ١٢٠
١٢٠	الشكل ٤٢: خريطة إستعمالات الأراضي
١٢١	الشكل ٤٣: خريطة كثافة اللاجئيين
١٢٢	الشكل ٤٤: الطلب على شبكة المياه
١٢٢	الشكل ٤٥: الطلب على شبكة الصرف الصحي
١٢٣	الشكل ٤٦: الوصول إلى الخدمات الأساسية
١٢٥	الشكل ٤٧: الوصول إلى وسائل النقل العام
١٢٧	الشكل ٤٨: الوصول إلى وسائل المرافق العامة
	سياق منطقة الصريح وحي الأفراح ١٢٨
١٢٨	الشكل ٤٩: خريطة إستعمالات الأراضي
١٢٩	الشكل ٥٠: خريطة كثافة اللاجئيين
١٣٠	الشكل ٥٢: الطلب على شبكة الصرف الصحي
١٣٠	الشكل ٥١: الطلب على شبكة المياه
١٣١	الشكل ٥٣: الوصول إلى الخدمات الأساسية
١٣٣	الشكل ٥٤: الوصول إلى وسائل النقل العام
١٣٥	الشكل ٥٥: الوصول إلى وسائل المرافق العامة
١٣٩	التحديات و الفرص
١٤٧	ورشة عمل مع أصحاب المصلحة
١٥٣	الشكل ٥٦: الحي السكني المختار في مدينة إربد
١٥٩	الشكل ٥٧: التحديات التي حددها سكان حي الأفراح
١٦١	الشكل ٥٨: الفرص والإحتياجات التي حددها سكان حي الأفراح
١٦٥	الحواشي

الملخص التنفيذي

هذه الوثيقة نتاج عمل مكثف للتنميط الحضري لمدينة إربد. يحتوي ملف التنميط الحضري هذا على نهج تدريجي مُتعدد المستويات، يبدأ من المستوى الوطني وينتهي عند مستوى الحي.

المستوى الوطني:

تُعتبر المملكة الأردنية الهاشمية ملاذاً آمناً في منطقة شهدت الكثير من الاضطرابات، فقد استقبل الأردن عدة موجات من اللاجئين على مر السنين، مما يجعله ثاني أكبر مُضيف للاجئين على مستوى العالم. وقد أدت أهامط النمو السكاني الهائلة المقتربة بالتوسع الحضري السريع إلى أن يكون الأردن واحداً من أكثر ٥٠ دولة تحضرًا في العالم. وقد شكل ذلك تحديات وضغوطات مختلفة على البنية التحتية والإقتصاد وجودة الخدمات في المملكة. بالإضافة إلى ذلك، أدى النمو السكاني السريع إلى إرتفاع أسعار الأراضي في الأردن، مما يجعلها من أعلى المعدلات في المنطقة. على الرغم من وجود العديد من الخطط والسياسات والإستراتيجيات التي تُحدد شكل التنمية في الأردن، فإن كل وزارة غالباً ما تُخطط وتنفذ وتُراقب مشاريعها الخاصة بشكل مُنفرد، مما يؤدي إلى مُبادرات وجهود عشوائية وغير منسقة. علاوة على ذلك، عانت أكثر من نصف البلديات الأردنية من عجزٍ حاد ودرجة عالية من المديونية، حيث تعتمد العديد من البلديات بشكل كبير على الحوالات الحكومية المركزية و٣٪ فقط من ميزانية الدولة المركزية مُخصصة للبلديات.

ومع ذلك، بينما سجّل الأردن ٦٧,٤ من ١٠٠ لجودة البنية التحتية، هناك العديد من المقاييس التي يجب تحسينها، لا سيما فيما يتعلق بالأسواق المالية والقدرة على التمويل. حيث يُمثل قطاع النقل أكثر من ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأردني، وقد أدى وجود شبكة شوارع مُتصلة جيداً، وثلاثة مطارات رئيسية وميناء بحري إلى تعزيز البنية التحتية للاتصالات والنقل في الأردن. ومع ذلك، على الرغم من التحسينات في البنية التحتية للنقل، لا تزال وسائل النقل العام محدودة في جميع أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يعاني الأردن من نقص في الإسكان ميسور التكلفة، حيث بلغ إجمالي العجز السكني أكثر من ١٥,٩٪. علاوة على ذلك، فإن أحد أكبر تحديات البلاد هي سُح المياه، حيث يحتل الأردن المرتبة الثانية من حيث سُح المياه في العالم. حيث تُفقد ٤٠٪ من المياه المنقولة بواسطة الأنابيب بسبب التسرب من الأنابيب والخزانات المتهالكة بالإضافة إلى سوء التركيب وتدني الصيانة.

ضمن هذا السياق، قام ملف التنميط الحضري المكاني هذا بتحليل المملكة من المستوى الوطني إلى مستوى الأحياء بهدف تحديد التحديات الرئيسية والفرص والاستثمارات المطلوبة. يُقدم قسم المستوى الوطني خلفية عن الوضع الوطني والدولي، بالإضافة إلى بيانات عن التركيبة السكانية والظروف الاجتماعية والإقتصادية والاجتماعية في الأردن. يتضمن ذلك تحليلاً مستقبلياً لديناميكيات النزوح عبر الحدود، ونظام الحوكمة والإدارة، وسياق التخطيط الوطني، والتخطيط والإستراتيجيات الرئيسية، وحقوق الأرض والممتلكات، وتمويل البلديات، ومُبادرات البنية التحتية الرئيسية، والإسكان ميسور التكلفة، وسياق المخاطر المناخية.

المستوى الإقليمي:

بتقريب الصورة لمحافظة إربد، قام ملف التنميط الحضري بتحليل موضوعات مثل موقع المحافظة وإتصاليتها، وإدارة الأراضي الإقليمية والسياق المؤسسي، وسياق التخطيط الإقليمي، والتركيبة السكانية، واللاجئين، والوصول إلى البنية التحتية الإقليمية، وإستعمالات الأراضي، والإسكان وسوق العقارات. وتبين أن الحدود الإدارية لمحافظة إربد قد شهدت بعض التغييرات على مدى السنوات الخمسين الماضية. وحالياً، تتكون المحافظة من تسع ألية و ١٤ بلدية. تشمل الحدود الإدارية التي حددتها وزارة الداخلية الألية التي تخضع لإدارة محافظة إربد. بينما تخضع البلديات لإدارة وزارة الإدارة المحلية. ومع ذلك، لأغراض الخدمات العقارية وتخطيط الأراضي، قُسمت دائرة الأراضي والمساحة المحافظة إلى ثمانٍ مديريات، و ١٨٧ قرية و ٢٠٠٩ حوض. وبناءً على ذلك، فإن جميع هذه الحدود الإدارية غير متوائمة، مما يؤثر على عمليات صنع القرار وكذلك على أنشطة التخطيط في المحافظة.

جغرافياً، تقع المحافظة في المنطقة الشمالية من الأردن وتُعتبر المركز الرئيسي لإقليم الشمال. للمحافظة معبرين بريين مباشرين، أحدهما مع سوريا والآخر مع فلسطين، بالإضافة إلى شبكة طرق متصلة جيداً بمحافظات جرش وعجلون والمفرق المجاورة لها بالإقليم. إعتباراً من عام ٢٠٢٠، تُعد محافظة إربد ثاني أكثر المحافظات اكتظاظاً بالسكان بعد محافظة عمّان، حيث تُشكل ١٨,٥٪ من إجمالي سكان الأردن، ولها أعلى كثافة سكانية في الأردن. ونظراً لأن أكثر من نصف سكان المحافظة تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً، فهناك طلب متزايد على المرافق التعليمية وزيادة معدل الإعالة، الأمر الذي يتطلب تخطيطاً دقيقاً للمستقبل. وكتيجة لكونها مركزاً حيوياً، فقد تبنت المحافظة بعض البرامج التنموية والتخطيطية، مثل رؤية إربد ٢٠٣٠ وبرنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدعم اللامركزية والحكم المحلي (CITIES) وغيرها.

يرتبط التاريخ العميق للمناطق الحضرية في محافظة إربد إلى حد كبير بالتنقلات السكانية الداخلية والخارجية. ووفقاً لذلك، أصبحت محافظة إربد ثالث أكثر المحافظات تحضرًا حيث يسكن حوالي ٩٢,٣٪ من السكان في المناطق الحضرية. علاوةً على ذلك، فقد استضافت المحافظة في عام ٢٠١٥ حوالي ٧٩٢,٩٢٤ لاجئاً، بما فيهم سوريون وفلسطينيون وعراقيون. يتباين اللاجئون من حيث مكان الإقامة في جميع أنحاء المحافظة بناءً على قدراتهم المالية والقطاعات الإقتصادية التي ينشطون فيها، لكن معظمهم يتركز داخل حدود بلدية إربد الكبرى. وهناك ثلاث مخيمات للاجئين الفلسطينيين في محافظة إربد ولا توجد مخيمات للاجئين السوريين. يعيش اللاجئون السوريون في المحافظة جنباً إلى جنب مع المجتمع المُضيف، حيث يتواجد معظم السوريين في المناطق الشرقية للمحافظة بسبب القرب المكاني من مدينة درعا ومدينة الحسن الصناعية الواقعة شرقي المحافظة. وفي الوقت نفسه، يتواجد اللاجئون العراقيون في الغالب في المراكز الحضرية في لواء قصبه إربد بسبب توافر خدمات البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالوصول إلى البنية التحتية في المحافظة، فإن معظم المناطق الحضرية في المحافظة مُزودة بخدمات المياه والكهرباء بشكل جيد، في حين أن العديد من المناطق غير مُتصلة بشبكة الصرف الصحي. ومع ذلك، تم إقتراح مجموعة من المشاريع لتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي في

أخرى، تُشكل المساحات الخضراء والمفتوحة حوالي ١,٢٪ من المناطق المنظمة. كما لا تزال إستعمالات الأراضي الصناعية منخفضة داخل حدود البلدية، حيث تشكل ٠,٧٪ من إستعمالات الأراضي. والجدير بالذكر أن إستعمال الأراضي التجارية في بلدية إربد الكبرى يُثبِت شبكة الشوارع وتحديداً الطرق الرئيسية.

لدى بلدية إربد الكبرى العديد من القطاعات الإقتصادية النشطة، بما في ذلك تجارة التجزئة، والتعليم، والصناعة، والزراعة، والسياحة والأعمال المنزلية. وقد تم تحليل هذه القطاعات مكانياً في جميع أنحاء هذا الملف. نظراً لكونها تتمتع بموقع إستراتيجي وسط محافظة إربد، فقد طُورت البلدية مشروع طريق إربد الدائري، بالإضافة إلى شبكات الحافلات المملوكة للقطاع الخاص والتي تُنظّم عملها هيئة تنظيم النقل البري بالإضافة إلى تنظيم الطرق داخل وخارج المدينة. ويؤدي عدم وجود وسائل نقل ميسورة التكلفة ومتنوعة إلى زيادة الإعتماد على إستخدام السيارات الخاصة، مما يزيد من مشاكل الازدحام المروري، ويزيد من الضغط على شبكة الطرق ويُعيق الفئات الإجتماعية المهمشة من الوصول إلى وسائل النقل المناسبة وقليلة التكلفة. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالوصول إلى البنية التحتية الأساسية، فإن المناطق السكنية في بلدية إربد الكبرى مُتصلة جيداً بشبكات الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه، والكهرباء، والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة والاتصالات.

تشمل إمكانية الوصول إلى المرافق العامة كلا من مرافق الرعاية الصحية، والتجارية، والتعليمية، والترفيهية. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تمت دراسة الوصولية في هذا المستوى بشكل مكاني، حيث تعني سهولة الوصول القدرة على وصول السكان إلى هذه المرافق في غضون ١٥ أو ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام. وتم الحصول على جودة هذه المرافق من مختلف أصحاب المصلحة وقد عُرضت في قسم إشراف أصحاب المصلحة. حيث وُجد أنه يمكن ٦٤,٢٪ من سكان بلدية إربد الكبرى الوصول إلى المستشفيات العامة والمرافق الصحية العامة في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام، في حين أن ٩٥,٢٪ يمكنهم الوصول إليها في غضون ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام. بالإضافة إلى ذلك، فإنه بإمكان جميع السكان تقريباً الوصول إلى المرافق التجارية في غضون ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام. أيضاً، فإن بلدية إربد الكبرى مخدمومة جيداً بالمدارس العامة من الناحية المكانية، ومن ناحية أخرى، يُوجد ١٨ حديقة عامة وهو ما يشكل ١,٤٪ من إجمالي مساحة بلدية إربد الكبرى، حيث تُعتبر المرافق الترفيهية محدودة للغاية ويُشكل توافرها تحدياً رئيسياً لجودة الحياة بشكل عام.

فيما يتعلق بالتمويل البلدي، احتلت بلدية إربد الكبرى في عام ٢٠٢٠ المرتبة الثانية من حيث أعلى فئة بلدية من حيث الإيرادات الذاتية. ولدى بلدية إربد الكبرى العديد من مصادر الدخل الذاتي، وتشمل الضرائب والرسوم، والإستثمارات المالية، والفوائد على الإستثمارات، ورسوم الإيجارات، ومنح الحكومة المركزية، والمنح المُقدمة من الشركاء الأجانب، ورسوم التراخيص. ومن الجدير بالذكر أن الإيرادات الذاتية لبلدية إربد الكبرى ارتفعت بعد الأزمة السورية في عام ٢٠١١ ووصلت إلى ذروتها بأكثر من ٤٠ مليون دينار في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، أثر الضغط المتزايد على الخدمات البلدية بسبب الأزمة السورية على الإستقرار المالي لبلدية إربد الكبرى وهيكّل الإنفاق

جميع أنحاء المحافظة. أما بالنسبة لإستعمالات الأراضي في المحافظة، فإن غالبية الأراضي تُعتبر خضراء، حيث تم تصنيف ٣٩٪ من إستعمالات الأراضي في المحافظة كمناطق زراعية، تليها المناطق المنظمة بنسبة ١٥٪. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإسكان ميسور التكلفة يُعتبر محدود فقد أصبح قضية بالغة الأهمية بسبب التضخم في أسعار الأراضي والبناء والطاقة.

مُستوى المدينة:

يبحث هذا القسم في سياق الإدارة والحكومة، والنمو الحضري، والكثافة والتوزيع السكاني، وسياق الهجرة، وإستعمال الأراضي، والنشاط الإقتصادي المحلي، والمخاطر الطبيعية، والنقل والتنقل، وإستثمارات البنية التحتية المُخطّط لها، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والوصول إلى المرافق العامة، وكذلك السياق المالي لبلدية إربد الكبرى.

تم الإعلان عن قرار إنشاء بلدية إربد الكبرى في عام ٢٠٠١ عندما تم دمج ١٦ منطقة مجاورة لبلدية إربد. حيث نتج عن ذلك تشكيل ٢٣ منطقة بمساحة ٣٥٦ كم^٢ تُشكل ٢٢,٧٪ من مساحة محافظة إربد. وتُدير بلدية إربد الكبرى جميع الخدمات المُقدمة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك صيانة الطرق، وإنارة الشوارع، وإدارة النفايات الصلبة، وموافقات البناء وتحصيل الضرائب وغيرها. أما بالنسبة لمخيمي اللاجئين الفلسطينيين في بلدية إربد الكبرى، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي المسؤولة عن إدارة وجمع النفايات الصلبة داخل المخيمات الفلسطينية، وكذلك صيانة الطرق، وشبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء.

وقد إستوعبت بلدية إربد الكبرى في عام ٢٠١٥ حوالي ٥٢٪ من سكان المحافظة. ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى تدفق اللاجئين، حيث أن ٣٦٪ من سكانها هم من غير الأردنيين. وبالمقابل، بلغت نسبة الإعالة الديموغرافية في بلدية إربد الكبرى ٦٦,٧٪، وهو أعلى من معدل المحافظة البالغ ٦٦,٤٪ والمعدل الوطني ٦١,٤٪. بالإضافة إلى ذلك، يستضيف المخيمان الفلسطينيان اللذان تديرهما الأونروا واللذان يعانيان من ضعف البنية التحتية، والنظافة، والخدمات الصحية والتعليمية حوالي ٥٥,٩١٦ لاجئاً. أما بالنسبة للاجئين السوريين، فهم في الأساس لاجئون حضريون يعيشون ضمن أحياء سكنية مختلفة ضمن حدود بلدية إربد الكبرى.

وقد ارتبط النمو الحضري لمدينة إربد بالتحركات البشرية المختلفة من أولئك الباحثين عن فرص إقتصادية أفضل أو ملاذ آمن بحثاً عن المأوى. وقد شكّل هذا بشكل كبير الخصائص الحضرية للمدينة، وتحويلها من قرية إلى مدينة متوسطة الحجم. نتيجة لذلك، فإن المناطق المنظمة متواجدة بشكل مبعثر، ومن أجل توفير الخدمات البلدية للسكان يجب على بلدية إربد الكبرى اتباع أنماط التنمية هذه. لذلك، يُمارس التخطيط كرد فعل في البلدية وليس كإجراء إستباقي، حيث يتبع التخطيط النمو الحضري الفعلي في المدينة.

غالبية الأراضي في بلدية إربد الكبرى مملوكة للقطاع الخاص، حيث تمتلك البلدية ٣٠ كم^٢ فقط من الأراضي داخل حدودها، بينما يُشكل إستعمال الأراضي السكنية أعلى نسبة من المساحة المنظمة بنسبة ٨٧,٩٪. من ناحية

بناءً على التحليل المكاني الذي تم إجراؤه للحي التجريبي في مدينة إربد (الأفراج) والتحديات والإحتياجات والفرص التي تم الوصول لها بالشراكة الفاعلة مع سكان الحي، يلخص هذا القسم التحديات والتدخلات اللازمة التي تم تحديدها في حي الأفراج وفق أهداف التنمية المستدامة.



الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه

أظهر التحليل عدم إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية في غضون ٥ و ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام في حي الأفراج. وتم التحقق من صحة ذلك من سكان الحي أنفسهم.

وعليه فإن التدخل المطلوب هو بناء مركز صحي شامل داخل الحي يضم مركز طوارئ يعمل على مدار ٢٤ ساعة.



الهدف ٦: المياه النظيفة والنظافة الصحية

أظهر التحليل عدم إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية في غضون ٥ و ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام في حي الأفراج. وتم التحقق من صحة ذلك من سكان الحي أنفسهم.

لذلك، فإن التدخل المطلوب هو تحسين شبكات المياه والصرف الصحي لإستيعاب الزيادة السكانية التي فاقت القدرة التشغيلية للشبكات.



الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

أشار الأهالي إلى ضرورة صيانة الطرق، وتركيب مطبات السرعة، وإضافة ممرات المشاة وتحسين إنارة الشوارع بشكل عام. وأكدت الزيارات الميدانية التي قام بها فريق المؤئل إلى ضرورة إصلاح الطرق وزيادة الإضاءة. علاوة على ذلك، ذكر السكان أنهم يعانون من سوء تصريف مياه الأمطار. وعليه، فإن التدخل المطلوب هو إصلاح البنية التحتية للطرق وإضافة المزيد من أعمدة الإنارة في الحي. بالإضافة إلى ذلك، ضرورة توفير صيانة دورية لنظام تصريف مياه الأمطار ونقل المصارف بناءً على المناسيب المناسبة.

في المدينة. في عام ٢٠٢٠، إستمرت أعلى نسبة من النفقات تُصرف على الأجور والعمالة. يلي ذلك نفقات أخرى، حيث تم تخصيص ثاني أعلى مبلغ للنفقات التشغيلية.

بناءً على ذلك، وإستناداً إلى نتائج ملف التنميط الحضري المكاني، وُجد أن هناك خمس مناطق يتواجد فيها عدد كبير من اللاجئين ولكنها تعاني من عدم وجود شبكات بنية تحتية، ومرافق عامة ووسائل نقل عام أو يواجهون صعوبة في الوصول إليها. وبالنتيجة، ومن أجل تحديد ثلاثة أحياء سكنية من الخمسة ولمزيد من التحليل، تم عمل مصفوفة تقييم بالتعاون مع ممثلين عن بلدية إربد الكبرى. وقد تضمنت المصفوفة تسجيل المناطق الخمس بناءً على المعايير المذكورة أعلاه، حيث سجلت مناطق النصر والصريح وحوارة أعلى الدرجات.

مستوى الحي:

على مستوى الحي، تم تحديد ثلاثة أحياء من المناطق المختارة، بناءً على نفس المعايير. ومن ثم تم تحليل هذه الأحياء عن كثب، حيث وُجد أن كل منها يُمثل نموذجاً مُختلفاً. بحيث يُمثل حي العودة من منطقة النصر نموذجاً لحي ذو كثافة سكانية عالية، فيه شبكات بنية تحتية عاملة فوق طاقتها الإستيعابية، ويمثل حي البساتين من منطقة حوارة نموذجاً لحي يفتقر إلى فرص الوصول إلى وسائل النقل العام ويحتاج إلى إنشاء طرق، ويمثل حي الأفراج من منطقة الصريح نموذجاً للحي الذي يُواجه صعوبة في الوصول إلى المرافق العامة والنقل العام على حد سواء، ويحتاج إلى شبكات بنية تحتية وصيانة للطرق.

بعد تحليل هذه الأحياء، تم عقد ورشة عمل للتحقق من صحة نتائج ملف التنميط الحضري وتحديد الحي التجريبي للمرحلة التالية من المشروع. وبناءً على ذلك، تم إختيار حي الأفراج. وفقاً لذلك، تم عقد ورشة عمل للتحقق من صحة النتائج مع سكان حي الأفراج، والتي تهدف إلى إطلاع السكان على برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة وأهدافه، وتقديم لمحة عامة عن ملف التنميط الحضري المكاني للحي الذي تم تطويره والذي قدم تحليل للوضع الحضري الحالي، وكذلك للحصول على وجهات نظرهم حول التحديات والفرص فيما يتعلق بالبنية التحتية للحي السكني، والبيئة الحضرية، والنقل والمرافق العامة. بالإضافة إلى ذلك، خلال هذه الورشة، سلط سكان حي الأفراج الضوء على إحتياجات وأولويات الحي الذي يُقيمون فيه.



الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

كشفت التحليل عن محدودية المناطق التجارية في الحي، وهو ما أكدته السكان بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك ذكروا عدم وجود مرافق ترفيهية عامة في الحي.

لذلك، فإن **التدخلات اللازمة** هي تشجيع التنوع في المرافق التجارية، وإنشاء حضانة ومركز تدريب لبناء القدرات. أما فيما يتعلق بالمرافق الترفيهية العامة، وتشمل **التدخلات اللازمة** إنشاء المزيد من مناطق اللعب الآمنة، والحدائق العامة، والمساحات الخضراء المفتوحة، وإضافة المزيد من أعمدة الإنارة ومناطق جلوس مظلة وباراز.

أما بالنسبة للمواصلات العامة، أظهر التحليل أن سكان الحي لا يمكنهم الوصول إلى وسائل النقل العام على بعد ٥ و ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. علاوة على ذلك، شدد الأهالي على الحاجة إلى مواقف ومسارات للنقل العام، وأن سيارات الأجرة ترفض القيام بنقل الركاب داخل الحي وإليه بسبب سوء حالة الطرق فيه. كما أكدوا على عدم وجود جسر أو نفق للمشاة على الشارع الرئيسي (شارع الصريح) مما يهدد سلامتهم. **والتدخلات اللازمة** في هذا الصدد، هي مد طريق نقل عام إلى الحي وإضافة مواقف ثابتة في المنطقة المركزية للحي. بالإضافة إلى ذلك، ضرورة إنشاء جسر / نفق للمشاة على الشارع الرئيسي.

علاوة على ذلك، تم التأكيد على التوزيع غير المتكافئ لعمال النظافة وحاويات النفايات باعتباره تحدياً يتعلق بإدارة النفايات الصلبة في الحي. وبناءً على ذلك، فإن **التدخل المطلوب** هو إضافة حاويات نفايات وتخصيص المزيد من عمال النظافة لخدمة الحي بشكل متساوٍ وبكفاءة.

هناك **ضرورة أخرى تم التأكيد عليها** وهي التجميل العام للحي، حيث اقترح السكان زيادة العناصر الخضراء عن طريق إضافة الأشجار والاستفادة من أسطح المنازل والمساحات الخالية للزراعة الحضرية. واقترحوا أيضاً نقل مزارع الأبقار والأغنام إلى خارج الحي وتوفير حل للكلاب الضالة.

المقدمة

بتطوير إستراتيجيات طويلة الأجل تستند على قدرتها على الصمود لمواجهة التحديات المستقبلية. يهدف برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة إلى تعزيز التعاون متعدد القطاعات بين الممثلين، الحكومات الوطنية والمحلية، الجهات الفاعلة في العمل الإنساني، شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية وذلك لغايات تطوير التدخلات المستدامة التي تبني بيئات شاملة، آمنة، قادرة على الصمود ومستدامة. يتم فعلياً تنفيذ البرنامج في ثلاث دول هي الكاميرون ومصر والأردن.

الأهداف

يهدف برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة إلى تعزيز الجهود الوطنية والدولية المستمرة لتحسين وصول السكان النازحين إلى الخدمات والفرص الإجتماعية والإقتصادية جنباً إلى جنب مع المواطنين الذين يعيشون في أوضاع صعبة في المدن المختارة. سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال دعم البلديات بنهج إستراتيجي طويل الأجل لتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة في الأحياء المتضررة من الهجرة والنزوح من خلال إستثمارات البنية التحتية القابلة للتمويل. إن نهج التخطيط المُعتمد في البرنامج يضمن دمج مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين يشملون الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والإمائي، والأطراف الحكومية مثل الوزارات والبلديات المستهدفة. يطمح هذا النهج إلى دعم وربط الإستجابات الإنسانية قصيرة المدى مع تدخلات التنمية طويلة الأجل لإتاحة تدخلات أكثر تكاملاً وشمولية.

المنهجية

تضمنت المنهجية جمع البيانات الأولية والثانوية، جنباً إلى جنب مع الزيارات الميدانية والمشاورات المكثفة مع الجهات الحكومية المحلية والوطنية والمجتمعات المستهدفة. وقورنت البيانات التي تم جمعها من خلال الإستعراض المكتبي لمصادر كتابات متعددة، بما في ذلك مصادر أكاديمية ورمادية (مصادر خارج النشر الأكاديمي أو التجاري). تم إجراء مجموعة من التحليلات المكانية ابتداءً من المستوى الإقليمي وحتى مستوى الأحياء وذلك لتعيين التحديات والفرص الرئيسية وإبلاغ الخطوات التالية للمشروع. أخيراً، تمت مراجعة ملف التنمية الحضري والتحقق من صحته مع الجهات الفاعلة الأساسية في المشروع، بما في ذلك ممثلين عن المجتمع المحلي.

النهج

يتكون برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة من أربعة مكونات مترابطة: (١) التحليلات المكانية والتنمية الحضري، (٢) تطوير رؤية إستراتيجية وبناء البدائل التخطيطية، (٣) تحديد أولويات إستثمارات البنية التحتية وربطها بالتمويل، و (٤) تبادل المعرفة والإفادة المشتركة من القدرات. في المكون الأول، طور فريق برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة ملفات التنمية الحضريّة إستناداً إلى تحليل مكاني شامل لعدة قطاعات للمناطق الحضريّة التي تستضيف السكان النازحين والأجانب، مما يتيح لأصحاب المصلحة المحليين الحصول على فهم مكاني شامل للوضع الحالي كأساس لإتخاذ قرارات إستراتيجية متعلقة بالتنمية الحضريّة وتخطيط الإستثمار في البنية التحتية

هذه الوثيقة نتاج عمل مكثف للتنميط الحضري والذي قام به فريق برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة (UPIMC) لإنجاز المكون الأول من المشروع. فهي وثيقة قائمة بذاتها، ومع ذلك، من المهم أن تُؤخذ في الاعتبار أثناء قراءة خطط العمل والتدخلات ذات الأولوية التي سيتم القيام بها في المرحلة الثانية من المشروع. يعتمد ملف التنمية الحضري على نهج تدريجي متعدد المستويات، يبدأ من المستوى الوطني وينتهي عند مستوى الحي. ضمنت صياغة ملف التنمية الحضري الترابط بين كل مستوى، لإتاحة تقنية قراءة الوثيقة باتجاهين. يجمع كل قسم من ملف التنمية الحضري مجموعة من التفسيرات الخرائطية لتوفير بُعد مكاني لوصف الوضع السائد.

لمحة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، هو وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل من أجل مستقبل حضري أفضل. فُوض الموئل من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز البلديات والمدن والمجتمعات المستدامة إجتماعياً وبيئياً بهدف توفير مأوى ملائم للجميع. وتتمثل مهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إحداث تغيير تحويلي في المدن والمستوطنات البشرية من خلال المعرفة، وتقديم المشورة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية والعمل التعاوني وذلك بهدف عدم ترك أي أحد خلف الركب أو استبعاد أي مكان. بحيث يركز الموئل جهوده للحد من التفاوت المكاني والفقير في المجتمعات عبر التسلسل الريفي-الحضري المتصل، وتعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق، والعمل على تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضريّة، ومنع حدوث الأزمات في المناطق الحضريّة والإستجابة لها على نحو فعّال.

النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية

يعيش ٥٥ في المائة من سكان العالم اليوم في المناطق الحضريّة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦٨٪ بحلول عام ٢٠٥٠. وقد أضاف المعدل العالي للتضرر من الضغوط المتزايدة على المدن والمناطق الحضريّة لتلبية مطالب ساكنيها. بالتزامن مع ذلك، كانت المناطق الحضريّة الوجيهة الرئيسية للنازحين، حيث يعيش أكثر من ٦٠٪ من اللاجئين، وأغلبية النازحين داخلياً (٨٠٪) في مناطق حضرية، من أجل البحث بشكل أساسي عن فرص إجتماعية وإقتصادية وأماكن آمنة للإقامة. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة غير مسبوقه في تكلفة ومدة المساعدات الإنسانية، لا سيما مع طبيعة الأزمات طويلة الأمد وندرة الإجراءات الإنمائية. لذلك، تتطلب هذه الحالة ارتباطاً أقوى بين الجهود الإنسانية والإنمائية، خاصة وأن خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة لا تهدف فقط إلى تلبية الإحتياجات ولكن أيضاً للحد من المخاطر ونقاط الضعف، دون ترك أي أحد خلف الركب.

يعمل برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالشراكة مع أمانة الدولة السويسرية للشؤون الإقتصادية على تعزيز وصول السكان المهاجرين والنازحين إلى الخدمات الموثوقة والفرص الإجتماعية والإقتصادية في المناطق الحضريّة. لهذا سيقوم برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة بدعم عددٍ من البلديات المضيفة للسكان النازحين

على المدى الطويل. بناءً على ملف التنميط الحضري الذي تم تطويره، سيضع المكون الثاني رؤية إستراتيجية للتنمية الحضرية في مناطق محددة في المدن المستهدفة. يقع النهج التشاركي وعمليات التخطيط في صميم هذه العملية، بما في ذلك أصحاب المصلحة الرسميين المهمين جنباً إلى جنب مع ممثلي المجتمع المدني. يحدد ملف التنميط الحضري وبدائل التخطيط وخطط العمل من المكونات الأولين المبرر والأدلة لدعم صانعي القرار في تحديد التدخلات للإستثمار ذو الأولوية في الخدمات البلدية التي تكون واقعية وقابلة للتطبيق من الناحية المالية. يتضمن إعداد المكون الثالث تقييم الإمكانيات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للحصول على التأثير المستدام للتدخلات المقترحة. بينما سيعمل المكون الأخير على بناء وتعزيز تبادل المعرفة والوعي في المدن بين أصحاب المصلحة عن أهمية الإدارة الجيدة للبيانات والمراسد الحضرية للإستخدام المستقبلي. من خلال المنتديات والوسائط الرقمية، سيربط البرنامج أيضاً المدن على المستوى الوطني والدولي من خلال الأحداث والمؤتمرات الدولية، بما في ذلك أحداث منصة إستثمار المدن.

الجمهور المستهدف

يوفر هذا الملف التنميط الحضري مداخل للمختصين الحضريين الوطنيين والدوليين الذين يسعون إلى تطوير إستراتيجيات تنمية طويلة الأجل في مدنهم، فضلاً عن المنظمات المانحة والممولين المحتملين. في الوقت نفسه، يستهدف هذا الملف الأفراد من القاعدة الشعبية، الذين يعتبرون صانعي التغيير الأساسيين في مجتمعاتهم، من خلال توفير لمحة عامة مكانية عن الإمكانيات والفرص الرئيسية للمدن المختارة.

برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة

الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك التأثير المستدام للتدخلات المقترحة على المدينة ومجتمعات اللاجئين والنازحين فيها. بحيث يتم تفصيل الجدوى الفنية والمالية للتدخلات ذات الأولوية من خلال المساعدة الفنية والمشاركات الثنائية الاستشارية مع السلطات الوطنية والمحلية والجهات المانحة وبنوك التنمية، بما في ذلك تحليل ميزانيات المدينة، وإمكانية إنفاق مخصصاتها الرأس مالية، فضلاً عن منصات الإستثمار كمرققي إستثمار المدن التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. سيتم بعد ذلك تقديم التدخل المقترح للبنية التحتية ذات الأولوية ونقاط الإنكاز (حيث يمكن ربط المشاريع التحفيزية بالأولويات والسياسات الحالية للمدينة / الحي القابلة للتمويل) والتحقق من صحتها في ورشة عمل مع السلطة المحلية الرئيسية وشركاء التنمية، وحيثما أمكن، القطاع الخاص. وسيشمل ذلك العمل على ربطهم بالشركاء المحتملين للتمويل ودراسات الجدوى المسبقة التفصيلية.

تبادل المعارف والإفادة المشتركة من القدرات

سيعمل المكون الأخير على بناء وتعزيز تبادل المعرفة والوعي في المدن بين أصحاب المصلحة عن أهمية الإدارة الجيدة للبيانات ومنصات المراسد الحضرية للإستخدام في المستقبل. من خلال المنتديات والوسائط الرقمية، سيربط برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة أيضاً المدن على المستويين الوطني والدولي من خلال الفعاليات والمؤتمرات الدولية، بما في ذلك فعاليات منصة إستثمار المدن. كما سيستفيد من منصات المؤثرات ومنصات الشركاء، مثل برنامج عمل المدن والهجرة المشترك التابع لتحالف المدن، تبادل المعارف والخبرات ذات الصلة، بالإضافة إلى أمثلة أخرى مثل شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة، منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية و مركز الهجرة المختلطة.

من خلال تنفيذ الأنشطة التي تتجاوز مرحلة التخطيط البحث، يسعى البرنامج إلى دعم تحديد أولويات إستثمارات البنية التحتية وربطها بالتمويل، الأمر الذي سيعطي مجتمعات المهاجرين والنازحين وجميع المواطنين في المناطق الحضرية نوعية حياة وفرص اقتصادية أفضل. وفقاً لذلك، سيضمن نطاق العمل أيضاً مساهمات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم المدن والأحياء المختارة لتصبح شاملة، آمنة، قادرة على الصمود ومستدامة بشكل متزايد. سيساعد ذلك على التحول الضروري من التدخلات الطارئة قصيرة المدى إلى إستثمارات التنمية طويلة الأجل. سيحقق البرنامج ذلك من خلال المكونات الأربعة المترابطة أدناه:

التحليلات المكانية والتنميط الحضري

في إطار المكون الأول، سيعمل هذا البرنامج على تطوير ملفات تنميط حضرية بناءً على تحليل مكاني شامل لعدة قطاعات للمناطق الحضرية التي تستضيف السكان النازحين واللاجئين. يتيح ذلك لأصحاب المصلحة المحليين الحصول على فهم مكاني شامل للوضع الحالي كأساس لإتخاذ قرارات إستراتيجية متعلقة بالتنمية الحضرية وتخطيط الإستثمار في البنية التحتية على المدى الطويل. ستعتمد عملية التنميط الحضري على البيانات التي تم جمعها من قبل مختلف الجهات الفاعلة بإستخدام نهج تشاركي قائم على المنطقة. وسيضع خط أساس يمكن توظيفه كألية إستشارية لدعم التكامل الأفقي والرأسي بما في ذلك المؤسسات الحكومية على مختلف المستويات وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. كما سيتم إستخدامه لتحديد مناطق تجريبية مناسبة داخل المدن المختارة، حيث سيتم وضع بدائل تخطيطية أكثر تفصيلاً في إطار المكون الثاني.

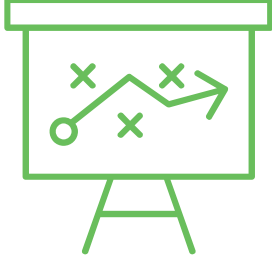
تطوير رؤية إستراتيجية وبناء البدائل التخطيطية

بناءً على التحليل والتوصيات لإختيار المناطق التجريبية في إطار المكون الأول، سيقوم هذا المكون بتطوير رؤية إستراتيجية وبناء بدائل تخطيطية للتنمية الحضرية في الأحياء المحددة. وهو يستند إلى عملية التخطيط التشاركي الشامل بدرجة عالية، ويشترك أصحاب المصلحة الرسميين الأساسيين جنباً إلى جنب مع ممثلي المجتمع المدني (النازحين، والمهاجرين، والمجتمعات المضيفة) والقطاع الخاص. سيساهم المشاركون بتقديم مدخلات مباشرة لعملية صياغة الرؤية، والتي ستسهل المناقشة حول رؤى التنمية الحضرية الإستراتيجية، التدخلات المحتملة، الاهتمامات الفردية ذات الصلة، الفرص و/أو التحديات الفنية، فضلاً عن الأهداف السياسية. سيتم دعم بناء بدائل تخطيطية بخطة عمل تحدد ما يمكن القيام به وأين ومتى. سيؤدي هذا أيضاً إلى فتح الخطوة التالية لتحديد واضح لتدخلات البنية التحتية الإستراتيجية وسيساعد على التقييم الفني لتحديد أولويات التدخل وتعريفها.

تحديد أولويات إستثمارات البنية التحتية وربطها بالتمويل

تحدد مخرجات ملف التنميط الحضري والبدائل التخطيطية وخطط العمل من المكونات الأولين المبرر والأدلة لدعم صانعي القرار في تحديد أولويات الإستثمار في الخدمات البلدية بحيث تكون واقعية وقابلة للتطبيق من الناحية المالية. وسيساعد في تحديد أولويات الإستثمارات من خلال تقييم

المكون #٢

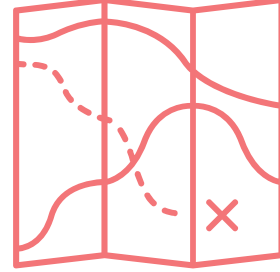


تطوير رؤية إستراتيجية وبناء البدائل التخطيطية

تحديد الفرص الإقتصادية المحتملة

وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل ونشرها

المكون #١

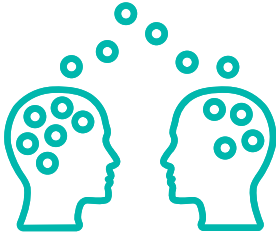


التحليلات المكانية و التنمية الحضري

تحليل مكاني مركز متعدد القطاعات

اعداد وتطوير ملفات تنمية حضرية للمدن المختارة

المكون #٤



تبادل المعرفة والإفادة المشتركة من القدرات

تبادل المعرفة بين المدن

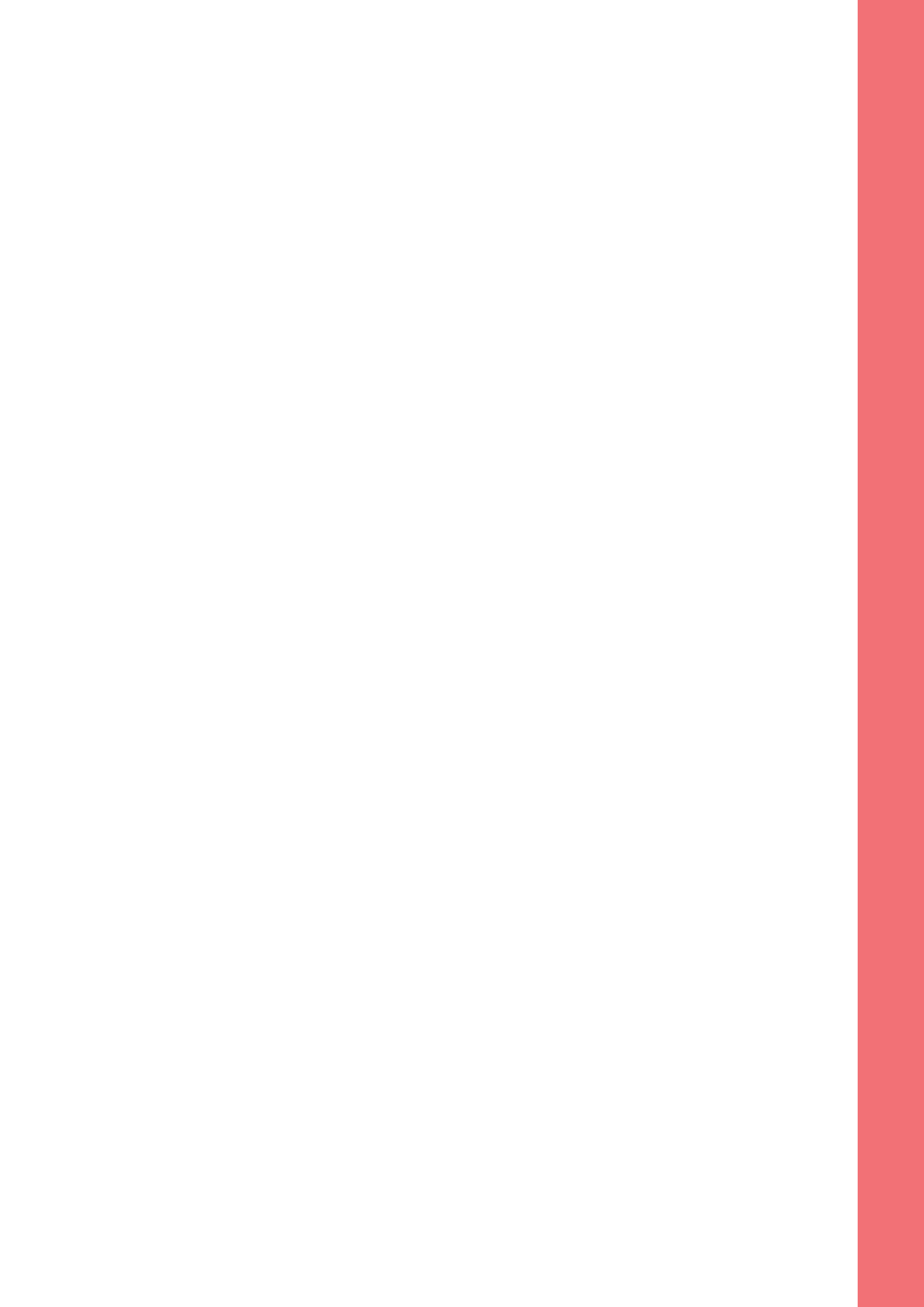
جلسات مشاركة وتبادل القدرات مع السلطات المحلية
لمواصلة رصد وتوجيه تنفيذ البنية التحتية

المكون #٣



تحديد أولويات إستثمارات البنية التحتية وربطها
بالتتمويل

تقييم أثر تدخلات البنية التحتية المقترحة





المستوى الوطني

السياق الوطني والدولي

محركات التحضر

أثرت عوامل مختلفة على وتيرة التحضر على مستوى الأردن. حيث أدى الزحف الحضري وعدم كفاءة التخطيط له إلى سوء التوزيع والوصول إلى الخدمات وتوفير البنية التحتية. نظراً لأن المدن هي المحرك الإقتصادي الرئيسي للنتائج المحلي الإجمالي للبلاد، فإن غالبية الوظائف تقع في المناطق الحضرية مما يشجع الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التدفق المستمر والسريع للأجانب على مر السنين نتيجة لعدم الإستقرار السياسي في المنطقة، هو العامل الرئيسي الذي أدى إلى التحضر السريع في الأردن.

جغرافياً تقع المملكة الأردنية الهاشمية، والمُسماة فيما بعد بالأردن، في الصحراء الصخرية في شمال شبه الجزيرة العربية. وتحد الأردن سوريا من الشمال، والعراق من الشمال الشرقي، والمملكة العربية السعودية من الشرق والجنوب، وتغطي مساحة قدرها ٨٩,٣١٨ كم^٢.^١ يبلغ عدد سكانها ١٠,٥ مليون نسمة (٢٠١٩)^٢ والذين يتركزون بشكل كبير في العاصمة عمان وما حولها. يسكن ما يقرب من نصف سكان الحضر في التكتل الحضري لعمان-الرصيفة-الزرقاء،^٣ حيث يستضيف معظم الوظائف والأعمال مدفوعة الأجر والشركات. بحيث ينتج عن هذا تفاوتات مكانية كبيرة في أنماط النمو وتوزيع الإيرادات بين هذا التكتل الحضري وبقية البلاد.

لطالما عُرف الأردن بكونه جزيرة استقرار في منطقة مضطربة. عبر تاريخه، ومنذ بداية الأزمة السورية، فتح الأردن أبوابه بكرم لإستقبال اللاجئين بأعداد كبيرة. فهو يحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث نصيب الفرد من اللاجئين، بواقع ٨٩ لاجئاً لكل ١,٠٠٠ نسمة.^٤

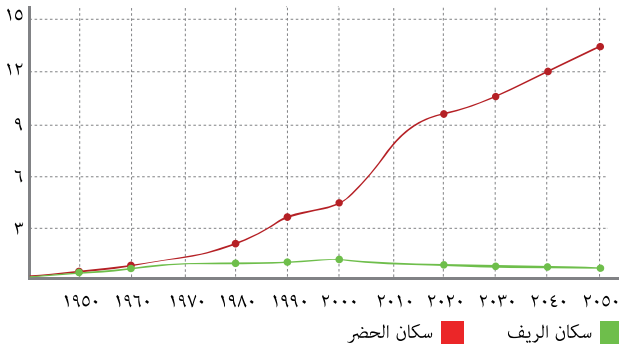
التحضر

يُعتبر الأردن أحد الخمسين دولةً الأكثر تحضراً في العالم.^٥ حيث يعيش ٩٠,٣٪ من سكان الأردن في مناطق حضرية.^٦ تتميز الدولة بالتوسع والنمو الحضريين السريعين، حيث يبلغ معدل النمو السكاني السنوي الحالي ٢,٣٪ (٢٠١٩) والكثافة السكانية ١١٨,٩ فرد/كم^٢،^٧ على مدار العقدين الماضيين، تضاعف إجمالي المساحة المبنية في الأردن، ليصل إلى ١,٥٠٠ كم^٢،^٨ ومساحة حضرية تبلغ ٩٠٩ كم^٢.^٩ حيث إن التوسع المكاني للمناطق الحضرية يعادل ١٪ سنوياً أو ١٥ كم^٢،^{١٠} مما يشكل خطراً على توافر الأراضي الزراعية والبنية التحتية وإمكانية تهويلها.

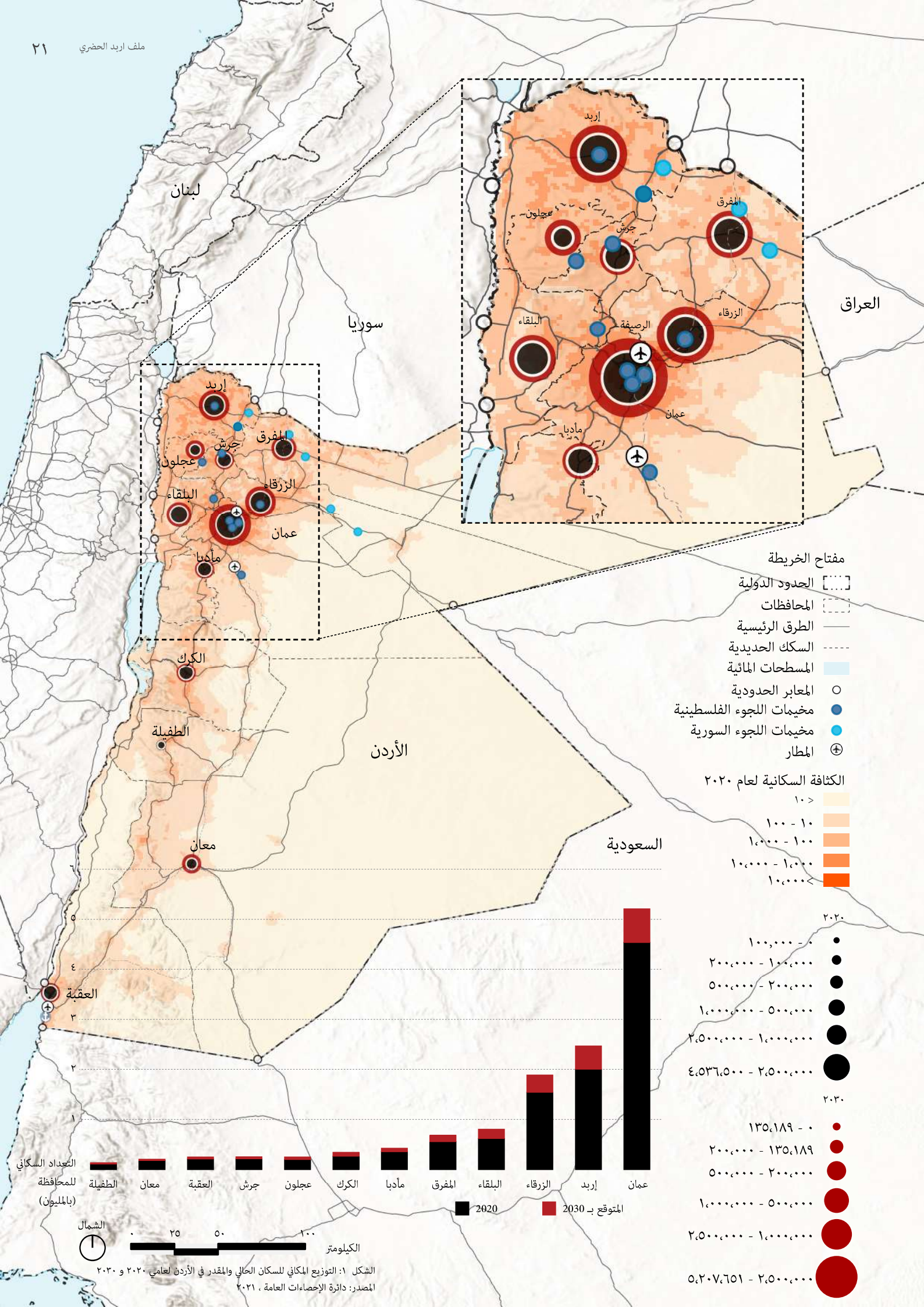
يتألف ما يقرب من ثلاثة أرباع مساحة الأردن من طبيعة هضبية قاحلة بشكل أساسي والتي تقع في اتجاه الشرق والجنوب الشرقي من البلاد. بينما الجزء الغربي والشامي الغربي من البلاد هو الأكثر خصوبة ويُعتبر صالح للسكن، وهو أيضاً الأكثر تحضراً حيث يعيش غالبية السكان. في حين أن المحافظات الجنوبية للبلاد تعتبر مناطق قليلة السكان، ولا تستضيف سوى ٨٪ من السكان.^{١١} كذلك لديها مستوى أقل من التنمية من حيث توافر البنية التحتية، بإستثناء مدينة العقبة. وهذا يرجع في الغالب إلى الطبيعة الجغرافية للأرض وتوافر الموارد والمناخ العام.

نظراً لأن غالبية سكان الحضر يقيمون في المناطق الشمالية من البلاد، فإن عدد الأسر ذات الدخل المنخفض هناك أعلى أيضاً. حيث يكشف توزيع الثروة أن المحافظات الشمالية فيها أكبر عدد من الأسر ذات الدخل المنخفض بمعدل (٢٢٩٪)، مقارنة بالمنطقة الوسطى (١٥٪) والجنوبية (٢٣٪).^{١٢} كما تشير البيانات إلى أن غالبية السكان في مادبا يشكلون نسبة (٦١٪)، المفرق (٧٥٪)، جرش (٥٩٪)، عجلون (٥٥٪)، الطفيلة (٥٧٪)، معان (٦٠٪) يقعون في أدنى مستويات الدخل.^{١٣}

التعداد السكاني
(بالمليون)

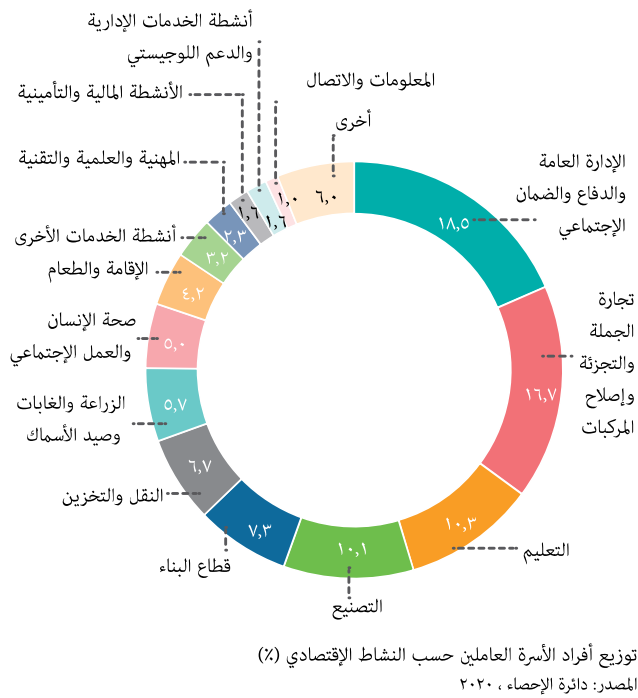


التغيير (الفعلي والمتوقع) في سكان الحضر والريف بين عامي ١٩٥٠ و ٢٠٥٠



التركيبة السكانية والخلفية الإجتماعية والإقتصادية

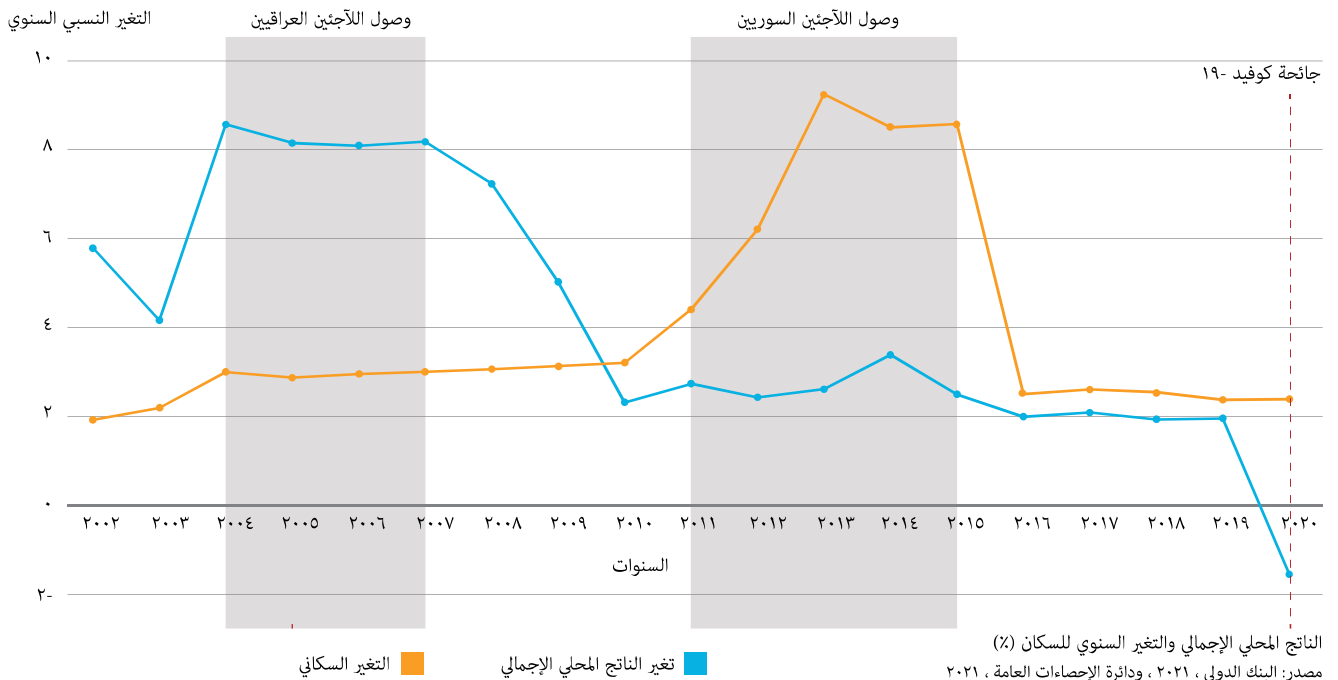
معرضون لخطر الفقر المؤقت والموسمي.^{٢٢} و يتزامن وضع الفقر لدى اللاجئين السوريين مع الضغوط الموجودة مسبقاً بين الفقراء الأردنيين.

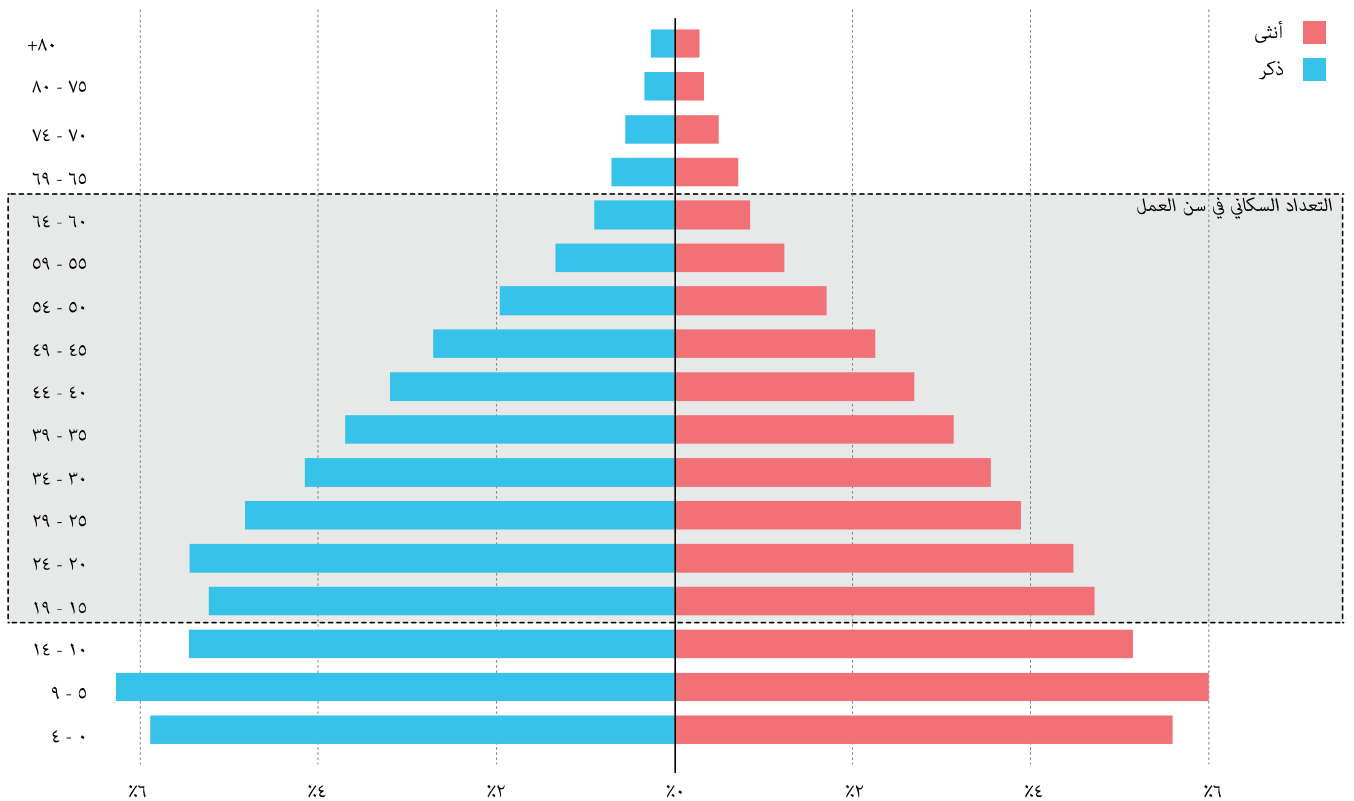
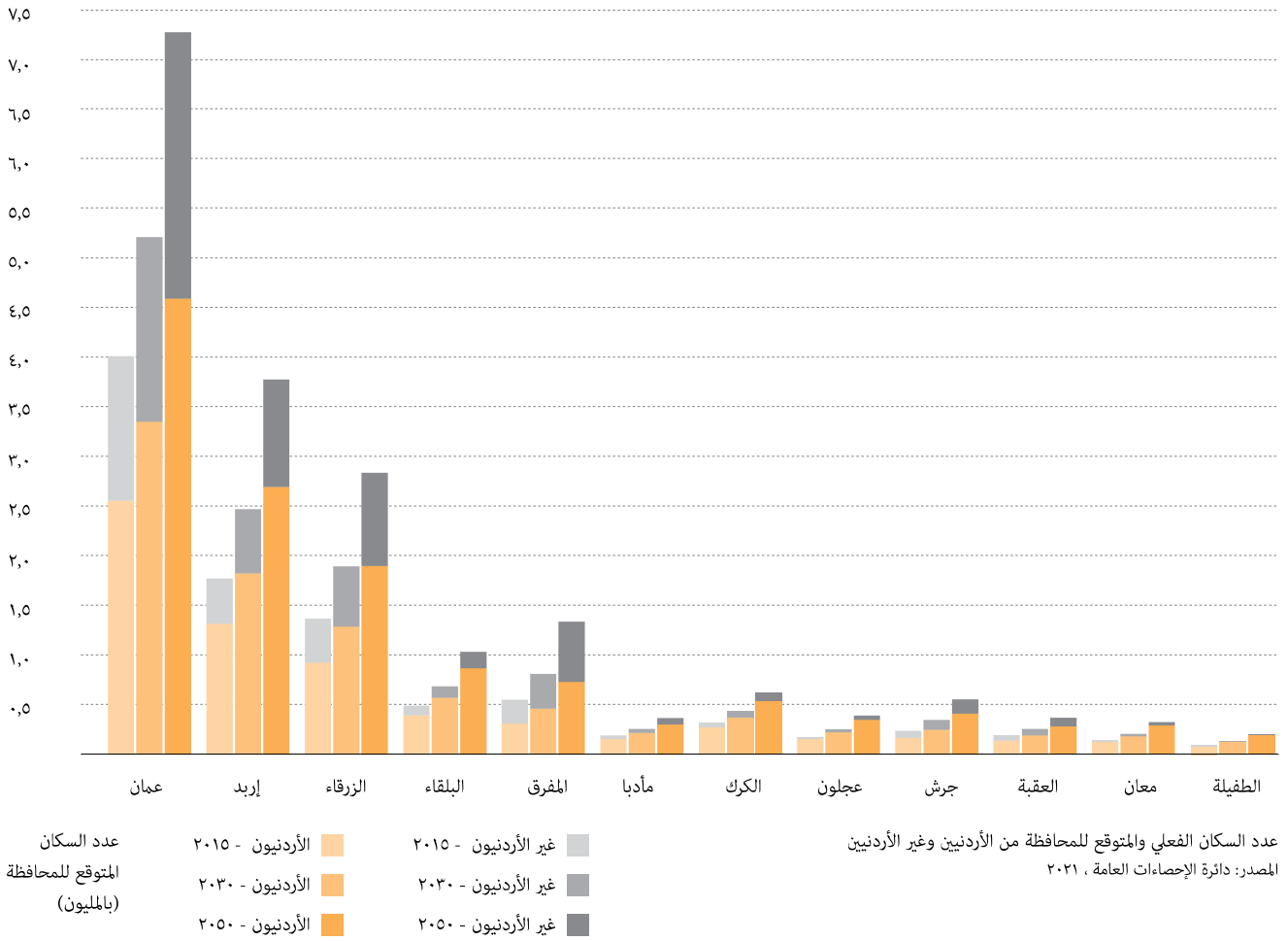


تضاعف عدد سكان الأردن تقريباً بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥ بالتزامن مع الوضع السياسي في العراق وسوريا. فالأردن هو واحد من أكثر الدول في العالم إحتضاناً لفئة الشباب بالهيكل السكاني، حيث تقل أعمار حوالي ٦٣% من سكانه عن ٣٠ عاماً.^{١٤} وهذا يتطلب تخطيطاً طويل الأجل للموارد لتلبية الإحتياجات المستقبلية لعدد السكان المتزايد.

على الرغم من تدفق عدة موجات من اللاجئين إلى الأردن، فقد نجح الأردن في الحفاظ على معدل نمو عادل للتنمية على مدار العقد الماضي. حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن في العام (٢٠١٩) ٢,٩٩٤ ديناراً أردنياً أي ما يعادل ٤,٢٢٢,٨ دولاراً أمريكياً^{١٥} ومتوسط معدل نمو ٤,٠٦% سنوياً من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٢٢^{١٦} حيث تشير التقديرات إلى أن التحويلات السنوية تصل إلى ٣,٨ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن.^{١٧} ويُقدر الأثر التراكمي للأزمة السورية - من تعطل التجارة الإقليمية وتدفق اللاجئين - بما يعادل ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي.^{١٨}

فيما يتعلق بالتوظيف، يعمل ١٨,٥% من السكان في القطاع العام، ويعمل ١٦,٧% في تجارة الجملة والتجزئة، بينما يعمل ١٠,٥% في قطاع التعليم. يواجه الأردن العديد من التحديات الإقتصادية مثل إرتفاع معدلات البطالة والفقر. حيث تبلغ معدلات البطالة حالياً ١٩,٣%^{١٩} وقد إرتفعت بشكل كبير على مر السنين من ١٣% في عام ٢٠١٥^{٢٠} وترتفع المعدلات إلى ٤٣,١% بين الشباب و ٢٧% بين النساء.^{٢١} على الرغم من معدلات التحصيل العلمي المرتفعة، فإن فرص العمل للشباب الأردني مُنخفضة. أما بالنسبة لمعدلات الفقر، فإن ١٤,٤% من السكان في الأردن يعيشون في فقر بينما ١٨,٦%





النسبة المئوية من إجمالي عدد السكان

توزيع سكان الأردن حسب الفئات العمرية من الذكور والإناث
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٢١

اللاجئين في الأردن

الإستثمارات العديدة التي جلبها العراقيون في ذلك الوقت. واليوم، يعيش حوالي ٧٠ ألف عراقي في الأردن.^{٣٥}

علاوةً على ذلك، يشكل السوريون الذين وصلوا إلى الأردن بعد الأزمة السورية الجزء الأكبر من اللاجئين في المملكة. ويفضلون تسمية أنفسهم بالمهاجرين أو الضيوف، أو مجرد «سوريين» أو «من حماة».^{٣٦} ومع ذلك، فإن المصطلح الذي يوجهه يتم تسجيل السوريين من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو «الأشخاص موضع الاهتمام».^{٣٧} جاء السوريون إلى الأردن بينما كان يعاني بالفعل من العديد من التحديات الحضرية مما فرض المزيد من الضغط على موارد البلاد المحدودة للغاية.^{٣٨} ويستضيف الأردن اليوم حوالي ٦٧٠,٠٠٠ سوري مسجّل، يعيش معظمهم ضمن المجتمعات الأردنية وليس في المخيمات. حيث تقدر الأرقام الرسمية أن هناك ١,٤ مليون سوري في الأردن، وهو ما يمثل أكثر من ١٠٪ من سكان الأردن، مما يشكل ضغطاً هائلاً على موارد البلاد المنهكة أصلاً خلال واحدة من أصعب الفترات الاقتصادية في تاريخه.^{٣٩}

ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد ٣٤,٠٠٠ من اللاجئين السوريين المسجلين إلى بلادهم من الأردن منذ ٢٠١٨ و ٣٠,٠٠٠ في ٢٠١٩. ويشير اللاجئون في الأردن إلى أن غياب الأمن والسلامة وقلة فرص العمل وتدني الخدمات هي الأسباب الرئيسية التي تعوق عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.^{٤١}

علاوة على ذلك، تستضيف المملكة أيضاً نسبةً قليلةً من اللاجئين الشيشان والأرمن والسودانيين والصوماليين واليمنيين. وفقاً لذلك، سيأخذ ملف التنميط الحضري في الاعتبار في المقام الأول اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين والسوريين، حيث أنهم يشكلون أعلى نسبة وجود في الأردن ولهم التأثير الأكبر على البنية التحتية للبلديات المضيفة.

تُعرّف كلمة «لاجئ» على أنها الشخص الذي غادر بلده الأصلي بسبب خطر التعرض لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والإضطهاد.^{٣٤} حيث وصلت موجات عديدة من اللاجئين طلباً للجوء في الأردن. ومع ذلك، في السياق الأردني، إتخذت كلمة «اللاجئين» مصطلحات وتفسيرات مختلفة تبعاً لجنسياتهم.

لا يزال الأردن ثاني أكبر دولة مضيضة للاجئين في العالم من حيث عدد اللاجئين لكل فرد، حيث يبلغ عدد اللاجئين ٨٩ لاجئاً لكل ١,٠٠٠ نسمة.^{٤٤} وترتبط الهجرة ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الأردن حيث لعبت موجات الهجرة المختلفة دوراً رئيسياً في تشكيل سياسات واقتصاد الأردن وكذلك المجتمع وخصائصه الحضرية. منذ استقلالها في عام ١٩٤٦، كانت وما زالت المملكة الأردنية الهاشمية ملاذاً آمناً لما يقرب من ٤ ملايين لاجئ بسبب عدم الإستقرار في البلدان المجاورة، بما في ذلك اللاجئين الشركس، الشيشان، الأرمن، الفلسطينيين، العراقيون، السوريون، اليمينيون، السودانيون والصوماليون. حيث أصبح هؤلاء اللاجئون جزءاً مهماً لا يتجزأ من سكان المملكة ونسيجها الاجتماعي.

بدأ اللاجئون الشركس بالإستقرار في مدينة عمان عام ١٨٧٨. ويُنسب الفضل لهم في تأسيس مدينة عمان الحديثة، والتي كانت مهمة خلال القرن الرابع عشر.^{٣٥} اليوم، يعيش حوالي ٢٤٤,٠٠٠ لاجئ شركسي في الأردن.^{٣٦} وبسبب مشاركتهم و مساعدتهم في تشكيل وتطوير الأردن الحديث، لا يتم إعتبار المتحدرين من أصول شركسية بالناحية القانونية لاجئين بل هم مواطنون مدمجون في المجتمعات الأردنية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأردن هو أول وأكبر دولة مضيضة للفلسطينيين في العالم. كانت الموجة الأولى من اللاجئين خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ عندما فر ٧٠٠ ألف فلسطيني إلى الأردن.^{٣٧} أعقب ذلك موجة ثانية خلال الحرب العربية الإسرائيلية الثانية عام ١٩٦٧، عندما فر ما يقرب من ٣٠٠ ألف فلسطيني من الضفة الغربية إلى الأردن.^{٣٨} وخلال حرب الخليج في ١٩٩٠-١٩٩١، وصل ما يقدر بمليون شخص إلى الأردن، من بينهم ٣٠٠ ألف فلسطيني كانوا عائدين قسراً.^{٣٩} حيث يُعتبر الفلسطينيون الذين فروا من الحروب العربية الإسرائيلية في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ لاجئين، إلا أن معظمهم قد حصل على الجنسية الأردنية. واليوم، هناك ٢,٣٠٧,٠١١ لاجئاً فلسطينياً مسجّلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يعيشون في الأردن.^{٤٠}

كما لجأ العراقيون إلى الأردن خلال حرب الخليج، حيث كان هناك ما يقدر بنحو ٣٠ ألفاً يقيمون في البلاد.^{٤١} وفي السنوات التي أعقبت غزو العراق عام ٢٠٠٣، لجأ حوالي ٥٠٠ ألف عراقي إلى الأردن. كان يُشار إلى المهاجرين العراقيين على أنهم «ضيوف» ولبسوا لاجئين،^{٤٢} في إشارة إلى ظروفهم المعيشية المرتفعة وتفضيلهم الإقامة في المناطق الحضرية مثل عمان، وليس داخل مخيمات اللاجئين.^{٤٣} علاوةً على ذلك، منحهم وضعهم الاجتماعي والاقتصادي أيضاً إمتياز الحصول على حقوق المواطنة الجزئية والحصول على تصاريح الإقامة، مما سهّل بالتالي وصولهم إلى فرص العمل والخدمات.^{٤٤} منذ عام ٢٠٠٨، عزز التدفق العراقي الإقتصاد الأردني بسبب

حركات التدفق والنزوح عبر الحدود

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة، أو صندوق المعونة الوطنية، أو المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الخيرية.^{٥٣}

يوجد في الأردن ١٦ مخيماً للاجئين منها ١٣ للفلسطينيين و ٣ للسوريين. ومع ذلك، فإن ٢٠٪ فقط من اللاجئين يقيمون في المخيمات، ويعيش الغالبية في المناطق الحضرية، حيث أن ٢٩٪ يعيشون في عمان و ٢٠,٨٪ في إربد.^{٥١} ويعتمد موقع تواجد اللاجئين عادة على خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والقطاعات الاقتصادية التي يشاركون فيها أو يملكون مهارات فيها.

يخضع اللاجئون الفلسطينيون لولاية الأونروا. وقد أقيمت المخيمات الانتقالية لاستضافة اللاجئين الفلسطينيين بشكل مؤقت، حيث يعيش الآن نحو ١٨٪ فقط في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المعترف بها في جميع أنحاء البلاد.^{٥٢}

في بداية الصراع الدائر في سوريا، لجأ عدد كبير من السكان للفرار من الحرب إلى البلدان المجاورة، ولا سيما الأردن وتركيا والعراق. وقد تبنى الأردن سياسة الباب المفتوح لإستقبال اللاجئين السوريين في كل من المخيمات والمناطق الحضرية وبشكل رئيسي عمان والمفرق وإربد والزرقاء بسبب قرب الحدود المشتركة والفرص الاقتصادية وتوفر البنية التحتية والخدمات. حيث يخضع اللاجئون السوريون لولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المحافظة	الدخل من الأجر (%)	دخل العمل الحر (%)	تحويل خاص (%)	التحويل المؤسسي (%)
عمان	٦٩	٣	١١	٧٩
إربد	٥٧	٥	٢٧	٩١
الزرقاء	٥٢	٥	٢٧	٩١
المفرق	٥٢	٤	١٤	٩٢
محافظات أخرى	٥٨	١	١٣	٧٩
المخيمات	٦٥	٣	٩	١٠٠
الجميع	٦١	٣	١٤	٩٠

نسبة أسر اللاجئين السوريين حسب أشكال الدخل

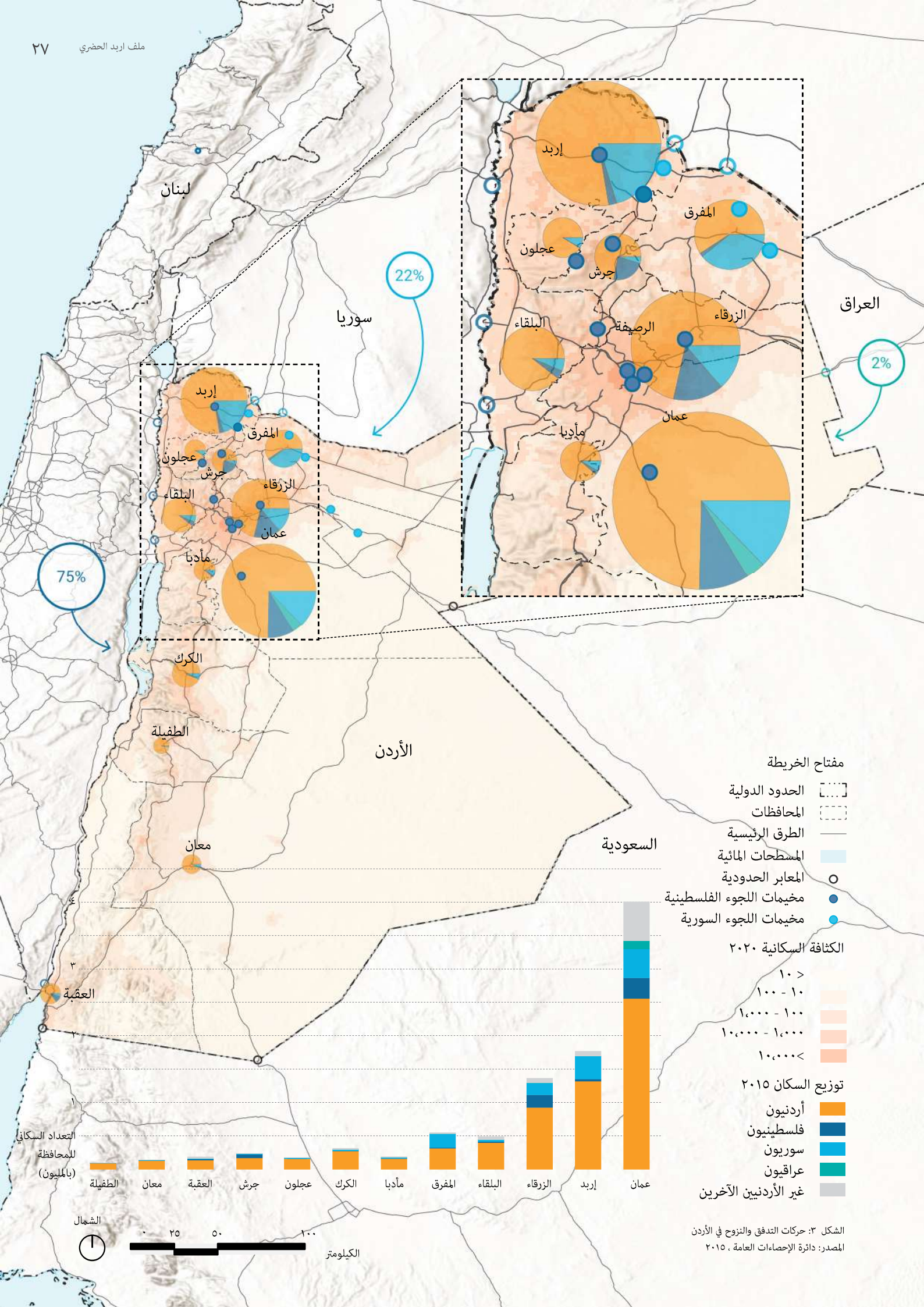
المصدر: فافو و وزارة التخطيط والتعاون الدولي / الظروف المعيشية للاجئين السوريين في الأردن ٢٠١٧-٢٠١٨.

و قد أثر سلباً تدفق اللاجئين من المخيمات إلى المناطق الحضرية على القدرة الإستيعابية للبنية التحتية والمرافق العامة، مثل التعليم والصحة والمساحات العامة وغيرها. كما و أدى إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وعلى وجه الخصوص مصادر المياه، والتي تعد شحيحة أصلاً في الأردن. وقد لوحظ هذا بالفعل في المدن مثل المفرق وإربد. ونظراً لإعتماد الإقتصاد الأردني إعتياداً كبيراً على مساعدات التنمية الدولية، فقد فرضت أزمة اللاجئين ضغوطاً على الحكومة الأردنية.

على الرغم من أن الأردن ليس من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، إلا أن حماية اللاجئين وطالبي اللجوء تُعتبر إيجابية. وتهدف سياسات الإستجابة من قبل الحكومة الأردنية مثل خطة الإستجابة للطوارئ وإتفاقية اللاجئين إلى تلبية الإحتياجات الفورية للاجئين السوريين الذين يعيشون في المخيمات والمناطق الحضرية، فضلاً عن المجتمع المضيف المتأثر بالأزمة.

تُظهر الخريطة أن سكان الأردن يتركزون بشكل كبير في محافظاته الشمالية، وتحديدًا في عمان وإربد والزرقاء والمفرق. في الوقت نفسه، تُعد أعداد اللاجئين في المناطق الحضرية الأعلى في المحافظات المذكورة أعلاه. حيث أن إستمرارية تدفق اللاجئين إلى هذه المناطق الحضرية سيفاقم الضغط على خدمات البنية التحتية.

في إربد، تحصل حوالي ٥٧٪ من أسر اللاجئين السوريين على دخلها من الأجر، بينما تحصل ٥٪ فقط على دخلها من العمل الحر. ٢٧٪ من الأسر تتلقى تحويلات خاصة، والتي تشمل الدعم من الأقارب والأصدقاء داخل الأردن وخارجه. تحصل غالبية الأسر على دخل على شكل تحويل أموال من مؤسسات. في إربد، يتلقى حوالي ٩١٪ من الأسر تحويلاً مؤسسياً من مصادر مختلفة، بما في ذلك: المساعدة النقدية أو العينية من المفوضية



مفتاح الخريطة

- الحدود الدولية
- المحافظات
- الطرق الرئيسية
- المسطحات المائية
- المعابر الحدودية
- مخيمات اللجوء الفلسطينية
- مخيمات اللجوء السورية

الكثافة السكانية ٢٠٢٠

- ١٠ >
- ١٠٠ - ١٠٠
- ١٠٠٠ - ١٠٠
- ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠
- ١٠٠٠٠٠ <

توزيع السكان ٢٠١٥

- أردنيون
- فلسطينيون
- سوريون
- عراقيون
- غير الأردنيين الآخرين

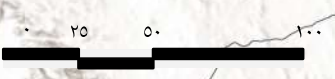
الشكل ٣: حركات التدفق والنزوح في الأردن
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٥

75%

22%

2%

التعداد السكاني للمحافظة (بالمليون)



الكيلومتر



الشمال

نظام الحوكمة والإدارة

الدولية، وتعمل كذلك على توفير وإدارة التمويل اللازم لمشاريع التنمية والعمل كحلقة وصل بين المانحين ومؤسسات التمويل الدولية والمؤسسات الحكومية.^{٦٥}

تُشرف وزارة الأشغال العامة والإسكان على جميع سياسات البنية التحتية في الدولة، حيث إنها مسؤولة عن توفير البنى التحتية للطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ. وتشرف الوزارة من خلال مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري على سياسات الإسكان المسؤولة عن مراقبة نشاط وفعو قطاع الإسكان، وكذلك، تنظيم وإعداد الأراضي المخدومة لبيعها للمطورين العقاريين. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعدداً في مؤسسات التخطيط الحضري والجهات الفاعلة في نفس المجال، مما يؤدي إلى ضعف التنسيق والتداخل في المسؤوليات.

تقوم كل وزارة على حدة بتخطيط و تنفيذ ومراقبة مشاريعها،^{٦٦} ويتم بعد ذلك دمج هذه الخطط من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في وثيقة واحدة مترابطة.^{٦٧} بينما يوفر هذا النهج مسؤولية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي فيما يتعلق بالتنسيق، فإن الافتقار إلى الوثائق الوطنية والتخطيطية والإقليمية يعيق عملية تحديد أولويات المشاريع بناءً على وثائق إرشادية.^{٦٨}

ينتقل الأردن تدريجياً من نظام شديد المركزية إلى نظام لامركزي مع إضفاء المزيد من الصلاحيات على مستوى المحافظات والبلديات.^{٦٩} وينقسم الأردن إلى اثنتي عشرة محافظة،^{٧٠} هذا التقسيم قد مرّ بتحويلات مختلفة منذ عام ١٩٧٥، عندما كان الأردن مقسم إلى ٥ محافظات فقط. يرأس كل محافظة محافظ يتم تعيينه من قبل الملك، وهو المسؤول المباشر أمام وزارة الداخلية.^{٧١} والمحافظ هو السلطة الوحيدة لجميع الدوائر الحكومية ومشاريع التنمية في محافظته. يعمل المحافظ، مع المديرية اللامركزية للوزارات، كإمتداد للحكومة المركزية.^{٧٢}

تهدف قوانين البلديات واللامركزية لعام ٢٠١٥ إلى دمج البلديات في إطار حوكمة عامة وزيادة المحاسبية.^{٧٣،٧٤} حيث تتألف المحافظات الـ ١٢ من ١٠٠ بلدية^{٧٥} وتتمتع جميع البلديات بحضور قانوني مع الإستقلال المالي والإداري، وتُشرف عليها وزارة الإدارة المحلية بإستثناء أمانة عمان الكبرى، و سلطة إقليم البترا التنموي السياحي، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة،^{٧٦} وسلطة وادي الأردن.

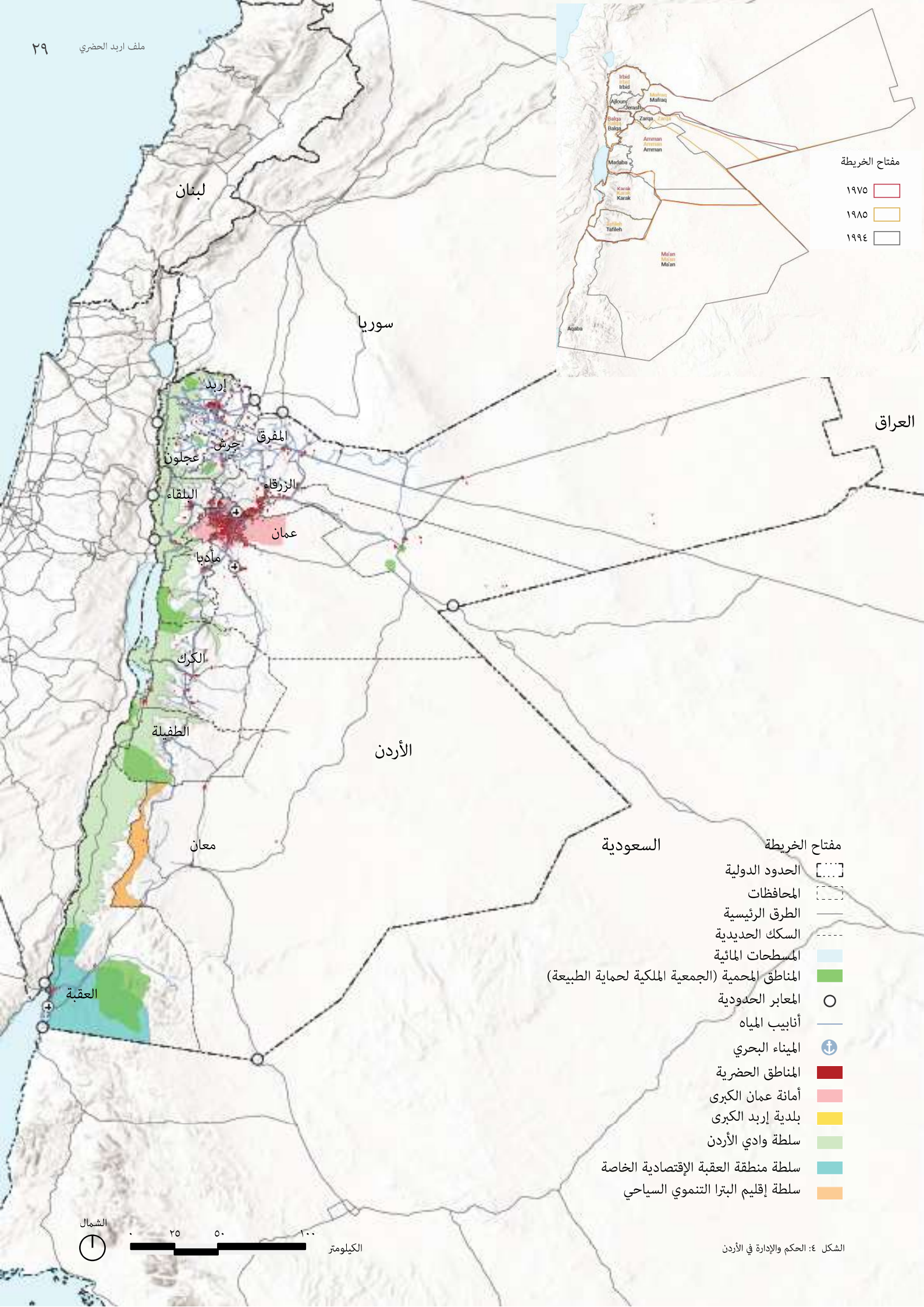
المستوى المركزي هو المسؤول عن توفير جميع الخدمات العامة الأساسية بما في ذلك المياه، الغاز، الصرف الصحي، الكهرباء، التعليم والرعاية الصحية، وتلعب البلديات دوراً محدوداً في تقديم الخدمات بسبب صلاحيتها السياسية المحدودة ومواردها المالية، بالإضافة إلى القدرة المحدودة للبلديات على دعم التنمية الاقتصادية المحلية.

يتداخل هذا الهيكل الإداري المحلي مع المؤسسات الأخرى الموجودة على المستوى دون الوطني، مثل المحافظات ومديريات الوزارات والمبادرات مثل وحدات التنمية المحلية، المسؤولة عن التنمية الاجتماعية والإقتصادية في البلديات والمحافظات. يتطلب التداخل في المسؤوليات التنسيق المستمر حيث أنه يؤدي إلى ازدواجية الجهود.

نتيجة لقوانين البلديات واللامركزية لعام ٢٠١٥، تم إنشاء أربعة أنواع من المجالس، شكلت مجتمعاً نظام اللامركزية الأردني وهي: المجلس المحلي والمجلس البلدي على مستوى البلدية، والمجلس التنفيذي ومجلس المحافظة على مستوى المحافظة.^{٧٧} يتألف المجلس المحلي من خمسة أعضاء على الأقل ويمثل أكثر من ٣,٠٠٠ ناخب، بينما يتشكل المجلس البلدي من رؤساء المجالس المحلية. يتألف مجلس المحافظة من ٨٥٪ ممثلين منتخبتين مباشرة و ١٥٪ أعضاء معينين. من خلال هذه المحافظات والمجالس المحلية المنتخبة، ستكون هناك مساءلة وشفافية أقوى، فضلاً عن تحسين تقديم الخدمات وزيادة مشاركة المجتمع.

تشارك العديد من المؤسسات الوطنية في التخطيط. وتعتبر وزارة الإدارة المحلية هي المسؤولة عن تحديد قوانين التنظيم والبناء وإعداد المخططات الرئيسية لجميع البلديات.^{٧٨} ويمتلك مجلس التنظيم الأعلى في وزارة الإدارة المحلية سلطة الموافقة المؤقتة على المخططات الرئيسية إما كلياً أو جزئياً ويوافق على جميع تعديلات التنظيم في الدولة.^{٧٩}

وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي المسؤولة عن صياغة السياسات والإجراءات التي تعزز وتطور العلاقات مع المانحين ومؤسسات التمويل



الحكومة المركزية

رئيس الوزراء

وزير الداخلية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الحدود الدولية



المحافظات (١٢)

المحافظ

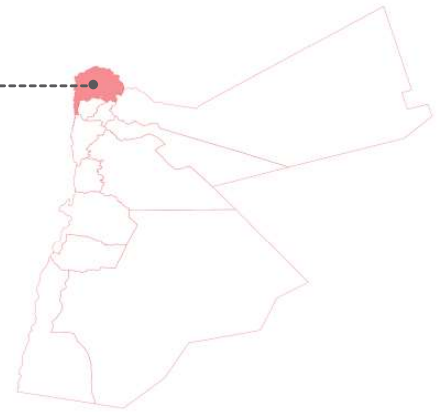
نائب المحافظ

مجلس المحافظة

المجلس التنفيذي

المحافظات

محافظه اربد



اللواء (٤٨)

القضاء (٣٨)

التجمع المحلي

المنطقة

الحي سكني

البلوك الإحصائي

المبنى

الألوية

لواء قصبة اربد

لواء الرمثا

لواء الكورة

لواء بني كنانة

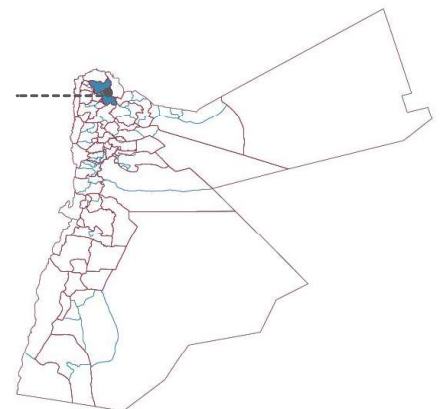
لواء الأغوار الشمالية

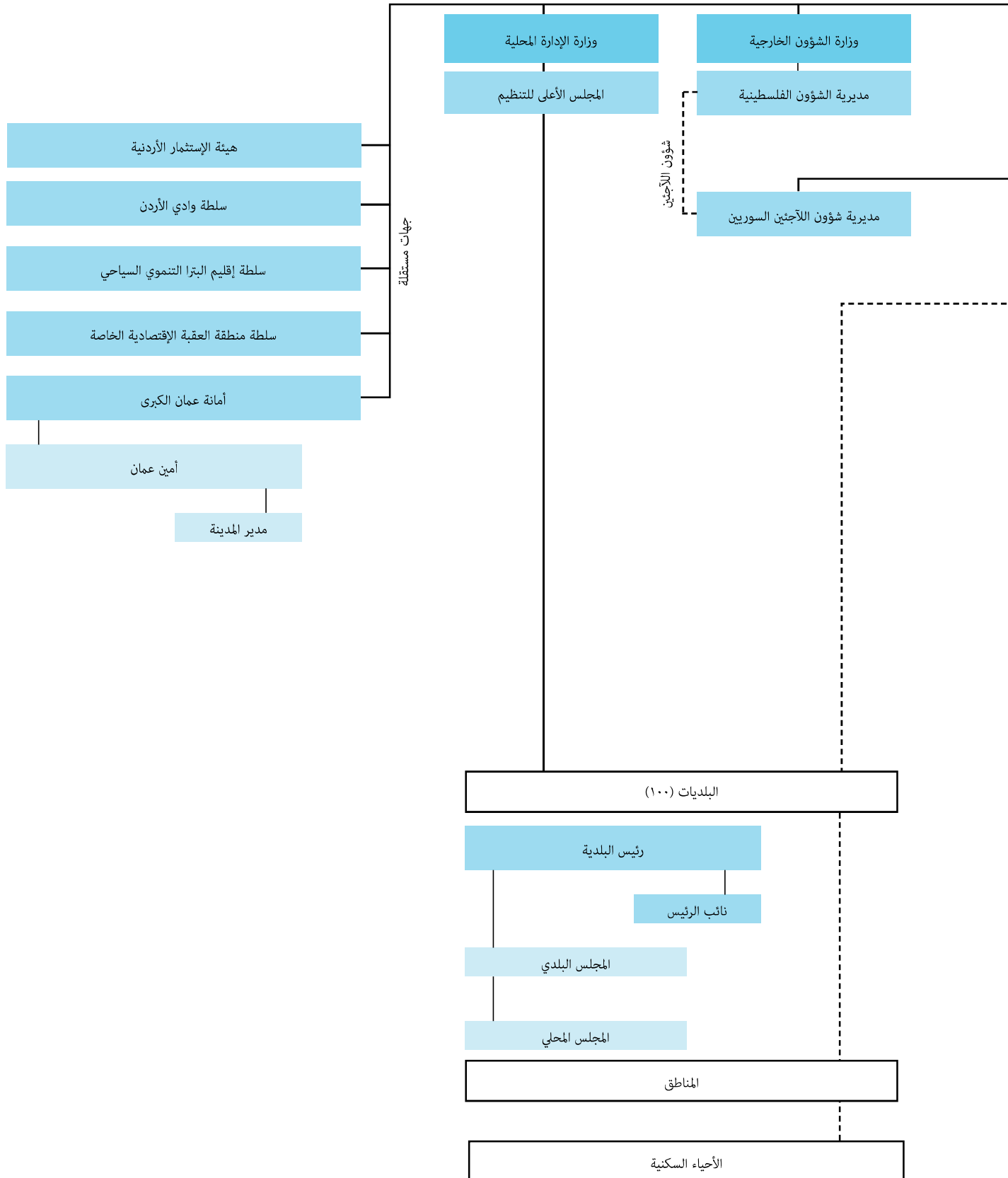
لواء بني عبيد

لواء المزار الشمالي

لواء الطيبة

لواء الوسطية





سياق التخطيط الوطني

الخلفية التاريخية

حتى عام ١٩٤٦، إعتد الأردن في جهوده التخطيطية على المساعدات من دول الخليج وإستثمارات القطاع الخاص.^{٦٦} أدى المعدل المرتفع للنمو السكاني والتوسع الإقتصادي إلى النمو السريع في المناطق الحضرية مما تطلب إلى الدمج الفوري للتخطيط الإقتصادي والمادي على جميع المستويات، بما في ذلك المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وهو ما كانت الحكومة الأردنية على دراية به.^{٦٧} لذلك بدأت الحكومة في ممارسة التخطيط من خلال سلسلة من خطط التنمية. كان المجلس الأعلى للتنظيم يُعتبر وحدة التخطيط الرئيسية في الأردن بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٤، حتى حصل على منصب من مجلس الوزراء كوزارة للتخطيط.^{٦٨}

بدأ التخطيط في الأردن كممارسة للتنسيق بين الأنشطة التي يتحكم بها أعضاء مجلس الوزراء. وتناولت خطط الأولى للأردن بشكل رئيسي النمو الإقتصادي وتوفير مرافق الخدمات العامة.^{٦٩} حيث كانت المحاولة الأولى لتطبيق تخطيط التنمية الحضرية المعاصرة في عمان عام ١٩٣٨ عندما إقتراح رئيس البلدية البريطاني آنذاك مخطط إستعمالات الأراضي للمدينة، تلاها مخطط التنمية عام ١٩٦٣^{٧٠} واليوم، إتخذ التخطيط نهجاً تفاعلياً للإستجابة للتحديات الحضرية بدلاً من النهج الإستباقي.

مستويات التخطيط

أما بالنسبة للقوانين المتعلقة بالتخطيط، فإن القانون الوحيد ذي الصلة في الأردن هو «قانون تنظيم المدن والقرى والمباني رقم ٧٩» الذي وُضع عام ١٩٦٦. وهو يقوم على أساس قانون تخطيط المدن في فترة الإنتداب البريطاني على فلسطين، والذي نشأ في حد ذاته من قانون تخطيط المدن البريطاني لعام ١٩٣٢،^{٧١} وما زال هذا القانون مؤقّتاً حتى الآن، مع محاولات قليلة لتحديثه.

على المستوى الوطني، فإن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي المسؤولة عن التخطيط الوطني، الذي لا يشمل التخطيط المادي أو المكاني. ويفتقر نظام التخطيط الأردني إلى سياسة حضرية وطنية توجه عملية التطوير لجميع الخطط اللاحقة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية حالياً على صياغة سياسة حضرية وطنية للأردن.

هناك ثلاثة مستويات للخطط في الأردن: الخطط الإقليمية، الخطط الهيكلية والخطط التفصيلية. من حيث المسؤولية، تطلب الخطط الإقليمية والهيكلية موافقة المجلس الأعلى للتنظيم وتطلب الخطط التفصيلية موافقة المجالس البلدية أو اللجان المحلية للمناطق البلدية. ومع ذلك، فمن الناحية العملية، تخضع الخطط التفصيلية أيضاً لسلطة المجلس الأعلى للتنظيم. وهذا يحد من قدرة المجلس على تناول التخطيط على المستوى الوطني.

على المستوى الإقليمي، هناك نقص في التخطيط التكاملية وكذلك ضمن المحافظات. الخطط الموضوعة حالياً على المستوى الإقليمي هي خطط هيكلية، تغطي فقط عدداً قليلاً من المناطق / المحافظات. غالباً ما يكون هذا ذاتي الدفع حيث لا يتم تفويض أي من أصحاب المصلحة على المستوى

الوطني لمراجعة أو دعم هذا المستوى من التخطيط.

على المستوى المحلي، توجد مستويات مختلفة من الخطط بناءً على مستوى التفاصيل. تشمل الخطط الهيكلية والخطط التفصيلية كلاً من المناطق المنظمة وغير المنظمة، والطرق (عرض الطرق، وتحسين الطرق، والطرق المقترحة)، وإستعمالات الأراضي، والصرف الصحي وشبكات المياه، والمناطق المحظورة، والمناطق المخصصة للإستخدام العام وتشريعات البناء. ومع ذلك، فهي تختلف في الحجم. تشمل الخطط التفصيلية أيضاً: الأنشطة التجارية، والحدائق، والإستخدامات المقيدة أو الخاصة، وأنظمة البناء التفصيلية وخطة الإستملاك لتوسيع شبكة النقل.

وُضعت خطط التنظيم بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لعام ١٩٦٦. يشير هذا عادةً إلى المناطق المنظمة داخل خريطة تنظيم المناطق البلدية، ويتم تحديثها بشكل دوري. أما مخططات التقسيم التي تم إنشاؤها بموجب قانون التقسيم لعام ١٩٦٨ فتطبق على أساس كل حوض. في العادة، يتم تخصيص ثلث أراضي التقسيم للأغراض العامة (طرق، مرافق إجتماعية، حدائق). لا يعد تقسيم المناطق شرطاً مسبقاً للموافقة، ويمكن تطبيق التقسيم على المناطق التي يوجد فيها مناطق مُنظمة حالياً أو على مناطق غير منظمة.

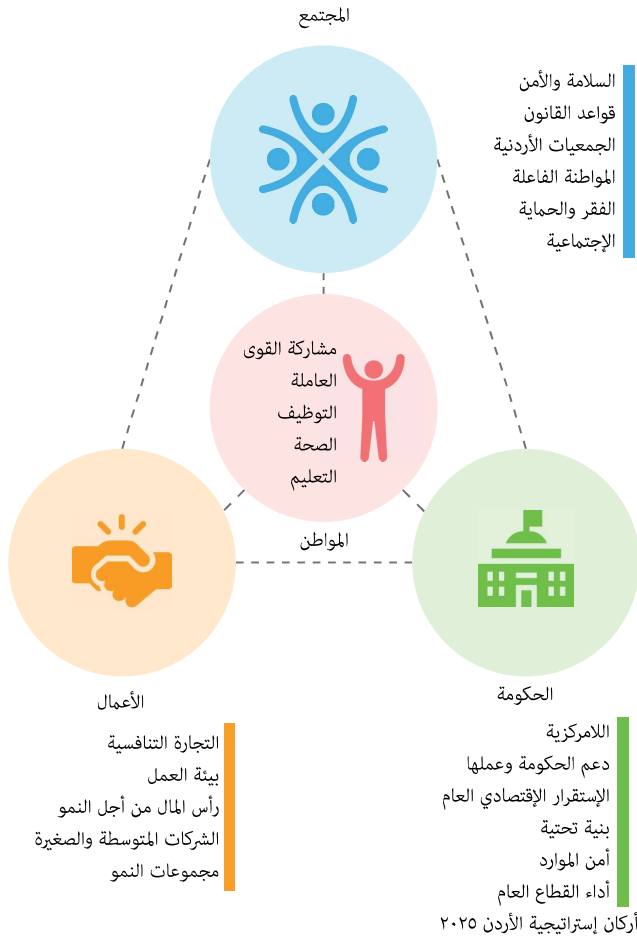
تجدر الإشارة إلى أن جهود التخطيط الشمولي تتطلب مراقبة لضمان التنفيذ، حيث يوجد تباين بين الوثائق النظرية والتنفيذ على أرض الواقع. يعرض القسم أدناه بعض الخطط والسياسات والإستراتيجيات الرئيسية الحالية في الأردن.

هناك العديد من الخطط والسياسات والإستراتيجيات التي تشكل التنمية في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، هناك وثائق مختلفة على المستوى الوطني تركز على تلبية إحتياجات الأجيال والمجتمعات المضيفة.

الأردن ٢٠٢٥^{٧٥}

الأردن ٢٠٢٥ هي الإستراتيجية الرئيسية التي توجه الرؤية الوطنية القائمة على الاستدامة، المؤسساتية، التميز، التنافسية والاستحقاق. فهي تقوم على تحديد الأهداف التي تطمح الحكومة الأردنية إلى تحقيقها من خلال تبني الإجراءات والسياسات على المستوى القطاعي والتي تشمل:

- النمو الإقتصادي، الإستقرار المالي والحد من الهدر المالي والدين العام إلى مستويات آمنة.
- الإستثمار الأجنبي من خلال تعزيز وزيادة القدرة التنافسية للأعمال والإستثمار.
- تنمية القطاعات الإقتصادية من خلال الإبداعات السوقية وصلل أدوات ووسائل القطاعات الموجهة للتصدير ذات القيمة المضافة العالية
- تشجيع الأعمال الصغيرة والمتوسطة
- تعزيز السياسات المنظمة لسوق العمل
- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل
- إعطاء الإهتمام للأزم لذوي الإحتياجات الخاصة



خطة المنعة الوطنية^{٧٦}

توفر خطة المنعة الوطنية برنامجاً مدته ثلاث سنوات يحدد الإستثمارات ذات الأولوية القصوى للاستجابة لتأثير الأزمة السورية على الأردن. تهدف خطة المنعة الوطنية إلى التخفيف من الآثار السياسية، والديموغرافية، والإجتماعية، والإقتصادية والمالية للأزمة والتي قد تزعزع الإستقرار.

الخطة الإقليمية للأجئین وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات^{٧٧}

تقدم الخطة الإقليمية للأجئین وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات منصة إستراتيجية للتنسيق، والتخطيط، ومناصرة وجمع التبرعات للشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية من أجل الإستجابة للأزمة السورية. وهي خطة إقليمية تضم خمسة فصول تغطي كل من الأردن وتركيا ولبنان والعراق ومصر. تتكون الخطة الإقليمية للأجئین وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات من عنصرين مترابطين: عنصر الأجئین الذي يتناول الحماية وإحتياجات الأجئین للمساعدة الإنسانية وعنصر المنعة الذي يتناول المنعة والإستقرار والإحتياجات الإنمائية للأفراد والمجتمعات والمؤسسات المتضررة، بهدف تعزيز قدرات الفاعلين الوطنيين.

وفقاً للخطة الإقليمية للأجئین وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (٢٠٢١)، تتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها الأردن في تأثير كوفيد-١٩ على كل من الأجئین والمجتمعات المضيفة، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة، وانعدام الأمن الغذائي وعدم توافر إمكانيات كافية للحصول على الخدمات والإحتياجات الأساسية. يتم تسليط الضوء أدناه على الأهداف الرئيسية المختارة للأردن لعام ٢٠٢١.

العمل الإنساني	الإجتماعية والإقتصادية	التخطيط	
خطة المرونة الوطنية	إستراتيجية الأردن ٢٠٢٥	قانون تنظيم المدن والقرى والمباني رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦	المستوى الوطني
الخطة الإقليمية للأجئین والقدرة على الصمود	خطة النمو الإقتصادي الأردني	إستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية	
خطة الإستجابة الأردنية	الخطة الوطنية للنمو الأخضر	السياسة الحضرية الوطنية الأردنية (تحت الصياغة)	
إتفاق الأردن وإتفاق العالمي للأجئین			المستوى الإقليمي
		أربد ٢٠٣٠: مخطط النمو الإقليمي	
		خطط التنمية المحلية	مستوى المدينة
		أربد ٢٠٣٠: مخطط منطقة أربد الكبرى	
		الخطة الإستراتيجية المحلية لبلدية أربد الكبرى ٢٠١٩-٢٠٢٣	
		خطة عمل الطاقة المستدامة والمناخ	

الخطط والسياسات والإستراتيجيات الرئيسية على المستوى الوطني والإقليمي ومستوى المدينة

بالنسبة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، تتمثل الأولوية الرئيسية لخطة الإستجابة الأردنية في تمكين الأنظمة لمواجهة التحديات الرئيسية لحماية كرامة ورفاهية اللاجئين السوريين والأردنيين الأكثر تأثراً بالمخاطر والمتأثرين بالأزمة السورية، مع التأكيد على ضرورة التعاون المستمر مع المجتمع الدولي.

وجهت خطة الإستجابة الأردنية العديد من التغييرات خلال السنوات القليلة الماضية. فقد تحسن الوصول إلى التعليم، حيث تم تسجيل أكثر من ١٣٠،٠٠٠ لاجئ سوري في المدارس الحكومية في جميع أنحاء المملكة. وتم تقديم أكثر من ٢١١،٠٠٠ خدمة رعاية صحية أولية و ٩١،٩٣٠ خدمة مساعدة في مجال صحة الأم والطفل للاجئين السوريين والأردنيين الأكثر تأثراً. وصلت برامج المساعدة النقدية إلى ما معدله ١٤٣،٠٠٠ لاجئ سوري و ٥،٨٠٠ أردني شهرياً، بينما تلقت ١٨،٢٢٥ أسرة سورية مواد إعانة غير غذائية. وتم تبني العديد من السياسات للمساعدة بالمشاركة الرسمية للاجئين السوريين في أماكن العمل، مما أدى إلى إصدار أكثر من ٢٢٠،٠٠٠ تصريح. بالإضافة إلى ذلك، مكنت التغييرات الأخيرة في سياسة الحكومة للاجئين السوريين من إصدار رخص العمل المنزلية داخل المخيمات وخارجها، مما أدى إلى تأسيس حوالي ٤٩ شركة سورية مملوكة من المنزل.

خطة الإستجابة الأردنية^{٧٨}

تم تطوير خطة الإستجابة الأردنية من قبل الحكومة الأردنية كإجراء بناءً على الخبرات المكتسبة من استضافة موجات مختلفة من اللاجئين. منذ عام ٢٠١٣، اضطلعت الحكومة بدور إستباقي في الإستجابة لتأثير الأزمة السورية ضمن إطار المنعة. وتعتبر خطة الإستجابة الأردنية الخطة الوطنية الشاملة الوحيدة التي تتضمن دعماً مالياً من المجتمع الدولي.

تهدف خطة الإستجابة السريعة للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٩، التي أعدتها المؤسسات الحكومية والجهات المانحة الدولية، إلى تلبية الإحتياجات الفورية للاجئين السوريين الذين يعيشون في المدن والمخيمات وكذلك الأردنيين الأكثر تأثراً بالأزمة السورية. تهدف خطة الإستجابة الأردنية أيضاً إلى دعم الميزانية الحكومية للتعامل مع الإلتزامات المالية الإضافية وخسائر الإيرادات الناتجة عن الأزمة السورية، وتعزيز قدرة ومنعة مختلف القطاعات على المستويين المحلي والوطني، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والعدالة وأنظمة المياه والصرف الصحي. على المستوى المحلي، تساعد خطة الإستجابة الأردنية البلديات في توفير الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية البلدية، مثل إدارة النفايات الصلبة، والطاقة، والنقل والبيئة. كما تهدف إلى معالجة الإختلالات الإجتماعية وتعزيز الترابط الإجتماعي بين اللاجئين والمجتمع المستضيف من خلال زيادة فرص الحصول على عمل.

تحسين إمدادات المياه

لنحو ٧٧،٠٠٠ لاجئ في مخيم الزعتري للاجئين من خلال دمج خدمات المياه



استهداف أكثر من ٨٥٠ ألف

لاجئ سوري وأردني من الأكثر تأثراً لتلقي المساعدات الغذائية من خلال التحويلات النقدية



دعم ٥٠،٠٠٠ لاجئ سوري

يعملون في القطاع الخاص ومسجلين في نظام الأمن القومي بالتسجيل في الضمان الإجتماعي



إصدار تصاريح عمل

لـ ٧٠،٠٠٠ لاجئ سوري



مساعدة ١٧٢،٢٣٤

من الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة وكبار السن المعرضين للخطر وغيرهم من الأشخاص الأكثر تأثراً من خلال أنظمة الإحالة والمساعدة الموجهة والتوعية



٥٥٠ شركة مسجلة رسمياً من المنزل

من قبل أمانة عمان الكبرى أو البلديات الخاضعة لسلطة وزارة العمل، مملوكة لسوريين



حصول ٤١،٠٠٠ أسرة

على مساعدة نقدية شهرية منتظمة بالإضافة إلى ٥٠،٠٠٠ أسرة مدعومة من خلال مساعدة كوفيد-١٩ النقدية الطارئة - ٣ أشهر



ميثاق الأردن^{٧٦}

في شباط (فبراير) ٢٠١٦، تم التوقيع على نهج جديد للتعامل مع النزوح المطول وهو ميثاق الأردن. فهو يجمع بين الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والإمائي الدولية تحت قيادة البلد المستضيف، ويجمع بين التمويل الإنساني والإمائي من خلال المنح متعددة السنوات والقروض الميسرة. الميثاق هو نهج مُبتكر لمعالجة التحركات الواسعة للأجئيين لأنه يجمع بين الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والإمائي من أجل إستجابة أكثر فعالية للنزوح المطول. وهو يركز على ثلاث ركائز مترابطة تهدف إلى دعم خطة النمو في الأردن مع الحفاظ على المرونة والإستقرار الإقتصادي من خلال الأهداف التالية:

- تحويل أزمة اللاجئيين السوريين إلى فرص تنموية تجذب إستثمارات جديدة وتفتح سوق الإتحاد الأوروبي، وتخلق فرص عمل للأردنيين واللاجئيين السوريين، مع دعم الإقتصاد السوري في فترة ما بعد الصراع.
- إعادة بناء المجتمعات الأردنية المضيفة من خلال التمويل الكافي لتعزيز منعة المجتمعات المضيفة من خلال المنح المقدمة من خطة الإستجابة الأردنية.
- حشد ما يكفي من المنح والتمويل الميسر لدعم إطار الإقتصاد الكلي وتلبية إحتياجات الأردن التمويلية على مدى السنوات الثلاث المقبلة كجزء من دخول الأردن في برنامج تسهيل التمويل الذي تم تمديده من قبل صندوق النقد الدولي.

أحد أهداف الميثاق هو الوصول إلى أسواق العمل الرسمية. تمكن الأردن من إصدار ٢٠٠,٠٠٠ تصريح عمل للاجئيين السوريين. ينص الميثاق على أن الأردن سيجري إصلاحات لتحسين بيئة الأعمال والإستثمار وإضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية السورية. كجزء من الميثاق، التزم الإتحاد الأوروبي بتخفيف الأنظمة التجارية لتحفيز الصادرات من ١٨ منطقة إقتصادية وصناعية معينة في الأردن، مقابل حصص توظيف للاجئيين السوريين في هذه الشركات. كما التزم الأردن بتوفير فرص الوصول إلى المدارس لجميع الأطفال السوريين وتوفير فرص التدريب المهني.

الميثاق العالمي للهجرة^{٨٠}

في عام ٢٠١٦، اجتمع رؤساء الحكومات والدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة على المستوى العالمي لمناقشة القضايا المتعلقة باللاجئيين والهجرة. عُقدت عدة مشاورات ومفاوضات حكومية دولية من أجل وضع ميثاق عالمي يضمن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. يعتبر الميثاق العالمي للهجرة، والذي تم إعداده تحت رعاية الأمم المتحدة، هو أول اتفاق تفاوضي بين الحكومات يغطي بشكل كلي جميع أبعاد الهجرة الدولية. يشمل الميثاق العالمي للهجرة غير الملزم ٢٣ هدفاً تتناول إدارة أفضل للهجرة على المستويات العالمية والوطنية والإقليمية والمحلية. ويعتبر فرصة مهمة لتحسين إدارة الهجرة، والتصدي للتحديات المرتبطة بالهجرة اليوم وتعزيز مساهمة المهاجرين والهجرة في التنمية المستدامة.

في عام ٢٠١٩، أنشأت الأمم المتحدة مجموعة عمل وطنية للهجرة في الأردن، لضمان دعم منسق من قبل فريق الأمم المتحدة للحكومة الأردنية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين الآخرين ذوي الصلة في تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة وغيره من السياسات ذات الصلة.^{٨١}

حقوق الأرض والملكية

لدى دائرة الأراضي والمساحة، حتى في مناطق التنمية الاقتصادية الخاصة مثل سلطة وادي الأردن وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.^{١٠٢} فهي لديها قاعدة بيانات مساحية رقمية، وتحفظ بسجلات لجميع الإجراءات والوثائق، بما في ذلك سجلات الأراضي والمخططات المساحية.^{١٠٣} يوجد لدى دائرة الأراضي والمساحة مديريات لتسجيل الأراضي ومكاتب تسجيل في جميع المحافظات والمحافظات الفرعية.^{١٠٤} بالنسبة لأراضي خزينة الدولة، تقوم دائرة الأراضي والمساحة بالعديد من المهام بما في ذلك التأجير ونزع الملكية والرقابة على عمليات التقسيم وتحديد الحدود التي ينفذها المساحون المرخصون.^{١٠٥} بالإضافة إلى ذلك، تقوم دائرة الأراضي والمساحة بتحصيل ضرائب البيع ورسوم التسجيل من المحافظة.^{١٠٦}

على الرغم من عمليات إدارة الأراضي الراسخة والتفويضات الواضحة، إلا أن هناك تحديات مختلفة.^{١٠٧} معظم الأراضي الحضرية مملوكة ملكية خاصة، في حين أن معظم الأراضي غير الحضرية هي أراضي لخزينة الدولة.^{١٠٨} نظراً لوجود الأراضي الخاصة في مناطق رئيسية، فقد أصبحت أكثر تكلفة مع زيادة الطلب، في حين أن أراضي الدولة خارج المنافسة بسوق الأراضي ولا تزال غير مستغلة.^{١٠٩}

خلال ذروة نشاط سوق الأراضي بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨، أدت المضاربة على الأراضي إلى ارتفاع أسعار الأراضي بمقدار ١٠ أضعاف.^{١١٠} وقد تأثر ذلك بالتدفق السكاني لللاجئين العراقيين والفلسطينيين، وندرة الأراضي وتقييمات قيمة الأراضي المرتفعة من قبل دائرة الأراضي والمساحة.^{١١١} بينما استقر سوق الأراضي في السنوات التالية، وأدى تدفق اللاجئين السوريين إلى ارتفاع الطلب على المساكن المستأجرة. وتعتبر تكاليف الإيجار في إربد وشرق عمان ومادبا الأعلى في المملكة.^{١١٢}

إن حقوق المرأة في الأرض منصوص عليها في الدستور، وفي الإطار القانوني، وفي قانون الشريعة الإسلامية وحتى في القانون العرفي.^{١١٣} لا توجد قيود قانونية على ملكية أو شراء / بيع الأراضي من قبل النساء سواء كأفراد أو بشكل مشترك من خلال الزواج.^{١١٤} تكشف البيانات من عام ٢٠١٢ أن ملكية النساء المتزوجات للمنازل والأرض تزداد مع تقدم العمر والثروة، وأن النساء المتزوجات في المناطق الحضرية وخارج مخيمات اللاجئين هن أكثر احتمالية لإمتلاك منزل من النساء المتزوجات الريفيات.^{١١٥} النساء الحاصلات على تعليم عالٍ أكثر احتمالية لإمتلاك سندات ملكية أرض أو منزل.^{١١٦}

ومع ذلك، هناك بعض الممارسات بفعل القيود الاجتماعية المفروضة على وراثة وملكية الأراضي قائمة ولها تأثير سلبي على النساء الفقيرات، مدفوعة بعوائق ثقافية، ودينية، وتقليدية ومالية قوية.^{١١٧} تواجه الورثة الإناث ضغوطاً للتنازل عن حقوقهن في الأرض والممتلكات من خلال أشكال مختلفة تتراوح بين التخويف والعنف والأشكال القسرية الخفية لأخذ حقوق ملكية الأرض للورثة الذكور من خلال تقديم «هبات» للورثة الإناث مقابل حصص الأرض والممتلكات.^{١١٨} تمتلك العائلات التي تعولها النساء أصولاً اقتصادية أقل من تلك التي يرأسها الرجال، حيث أن ٤٣٪ من الذكور الذين يعولون أسرهم يحصلون على قروض للتنمية الزراعية و ١٤٪ يحصلون على قروض لأنشطة مدرة للدخل، مقابل ٢١٪ و ٩٪ من النساء المعيلات لأسر معيشية على التوالي.^{١١٩}

بينما يمتلك الأردن مساحة كبيرة نسبياً من الأرض مقارنةً بسكانه، يعيش أكثر من نصف السكان في عمان أو حولها.^{٨٢} أدت المنافسة على الأراضي الحضرية إلى زيادة أسعارها، وهي من بين أعلى المعدلات في المنطقة.^{٨٣} على الرغم من هذه المساحة الكبيرة للأرض، يوجد القليل منها نسبياً في المناطق الحضرية، وحتى أقل من تلك غير مبنية.^{٨٤} تقع معظم الأراضي المتاحة في المناطق الحضرية في جيوب صغيرة ومعزولة خلفتها مشاريع تطوير أخرى، أو مخصصة للبلديات من أجل التنمية المستقبلية وتوفير البنية التحتية الاجتماعية أو النفع العام.^{٨٥} ونتيجة لذلك، فإن المساحات الكبيرة المتبقية من الأراضي مملوكة ملكية خاصة وتوجد في ضواحي المناطق الحضرية.^{٨٦}

يوجد في الأردن نظام قانوني مختلط قائم على القانون المدني والشريعة الإسلامية والقوانين العرفية.^{٨٧} تعكس الأطر القانونية والمؤسسية والإدارية المتعلقة بحياسة الأراضي حركة تدريجية نحو خصخصة الأراضي.^{٨٨} في حين أن هذا قد مكن المزيد من السكان والرعايا الأجانب من إمتلاك الأراضي، فقد أدى قانون الأراضي بحكم الواقع إلى ممارسات لإستعمالات الأراضي غير مستدامة مما بعث على ترددها، لا سيما في المراعي.^{٨٩}

تنقسم ملكية الأرض الحالية في الأردن إلى ثلاث فئات: الأرض المملوكة ملكية خاصة والمسجلة والموتقة، والأراضي العشائرية التي كان يتم توزيعها في الماضي من قبل زعماء العشائر (الواجهات العشائرية)، وأراضي الدولة التي توفر حرية الوصول إلى جميع الموارد للأراضي المملوكة للدولة.^{٩٠} في حين أن الأراضي الخاصة، المتمثلة في ٨٠٠,٠٠٠ سند ملكية مسجلة، فإن أراضي الدولة التي تمثل ٨٠٪ من إجمالي أراضي المملكة غير محددة وغير موثقة بوضوح.^{٩١} الحقوق العرفية على هذه الأراضي غير واضحة ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم إستقرار الحيازة على نطاق واسع.^{٩٢}

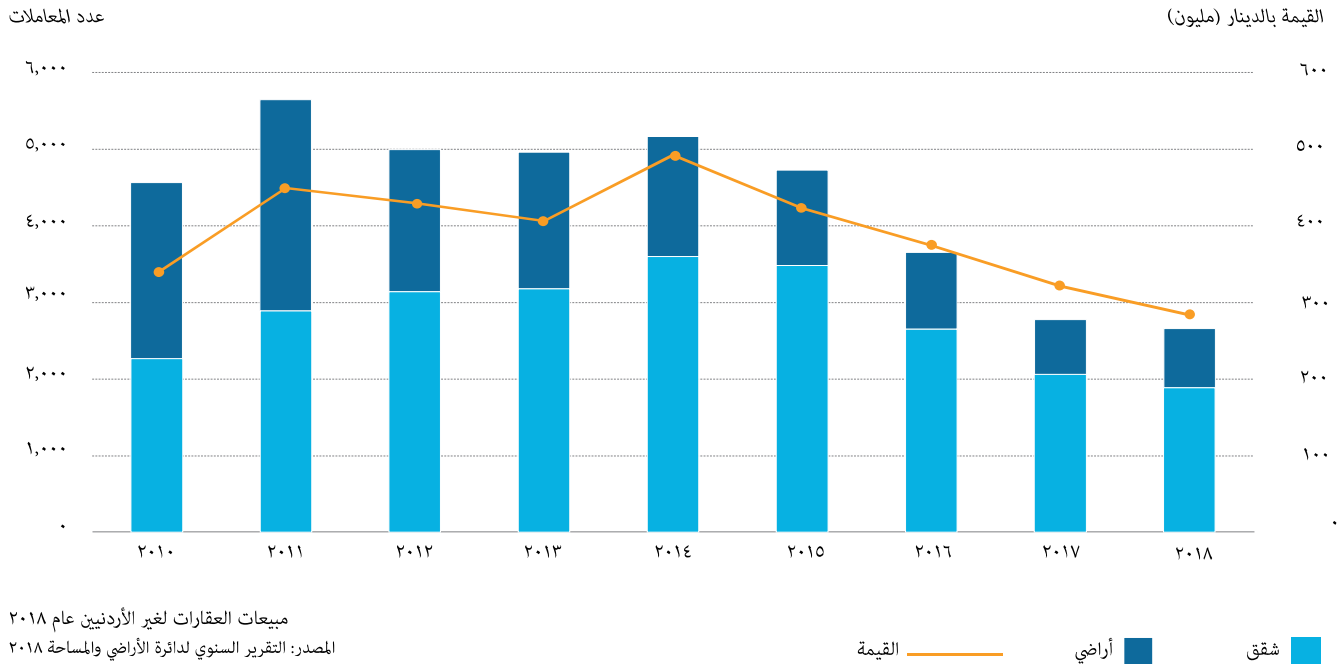
في المناطق الحضرية، معظم الأراضي مملوكة ملكية خاصة، ويتم التعامل معها من خلال البيع أو الإيجار.^{٩٣} يتم توريث معظم الأراضي المملوكة للقطاع الخاص في المناطق الحضرية بدلاً من شرائها مباشرة.^{٩٤} يصرح للمواطنين الأردنيين فقط شراء أو إستئجار الأراضي المملوكة للدولة.^{٩٥} ومع ذلك، يمكن للمواطنين والشركات الأجنبية إمتلاك أو تأجير العقارات في الأردن لأغراض الإستثمار ويسمح لهم بالإقامة مرة واحدة للإستخدام الشخصي إذا كان بلداهم الأصلي يسمح بحقوق ملكية العقارات المتبادلة للأردنيين.^{٩٦}

أدى إلغاء الملكية العشائرية إلى نقص الحوافز لتشجيع البدو والرعاة على الحفاظ والمحافظ على الموارد والمراعي.^{٩٧} لا يزال البيع غير الرسمي للأراضي العشائرية (واجهات العشائر) في كل من المناطق الحضرية والريفية مُستمرًا.^{٩٨} بالنظر إلى أن أساس ضمان حقوق الملكيات للأراضي يتم من خلال تسجيلها، فإن المعاملات الخاصة بهذه الأراضي لا تعتبر صحيحة.^{٩٩}

تم إنشاء دائرة الأراضي والمساحة عام ١٩٢٧، حيث تلعب دوراً حيوياً في ضمان حق ملكية الأرض وحل النزاعات في الأمور المتعلقة بالأراضي ومصادر المياه.^{١٠٠} فهي تعتبر بنك المعلومات الأردني حول ملكية الأراضي ومسؤولية حالياً عن ثلاث مهام رئيسية: المسح العقاري، وتسجيل الأراضي والممتلكات، وإدارة أراضي الخزينة (الدولة).^{١٠١} يجب تسجيل جميع معاملات الأراضي

يجب أن تكون التحسينات القانونية مصحوبة بحلول لإعطاء المرأة حقوقها في ملكية الأرض، بما في ذلك زيادة وعي المرأة بحقوقها في الميراث، إنفاذ القوانين المتعلقة بتقسيم الميراث وتمكين المرأة اقتصادياً لتستطيع المطالبة بحقوقها. عملت الحكومة الأردنية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية على تعزيز تمكين المرأة وإزالة الحواجز القانونية أمام الحصول على الأراضي وملكيته واستخدامها.^{١٢٠}

أما بالنسبة للأجانب، فهم الأكثر انعداماً لاستقرار الحياة في الأردن ولا سيما اللاجئين السوريين.^{١٢١} فربح العائلات اللاجئة تعيلها نساء.^{١٢٢} تستأجر العديد من الأسر منازل بدون اتفاقيات إيجار أساسية، مما يترك العائلات عرضة للإخلاء القسري والمزيد من النزوح.^{١٢٣} علاوة على ذلك، يعيش واحد من كل عشرة لاجئين في مأوى غير رسمي مثل خيمة أو كوخ من الطين أو بيت متنقل.^{١٢٤} يعيش ما يقرب من نصف اللاجئين في مأوى تصنف على أنها غير لائقة.^{١٢٥} هناك جهود لتحسين استقرار الحياة من خلال البرامج التي توفر سكناً مجانياً للأسر الأكثر احتياجاً من خلال تطوير المباني غير الصالحة للسكن والتي لا تلي المعايير المطلوبة.^{١٢٦} من خلال الاتفاقيات الثنائية، يوافق المستأجرون على تحسين المنازل مقابل الحق القانوني في شغل الأرض والممتلكات لمدة ١٢-٢٤ شهراً.^{١٢٧} مع زيادة الطلب على السكن اللائق، من المرجح أن تزداد التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.^{١٢٨}



تمويل البلديات

من البلديات معظم ميزانيتها على رواتب موظفي البلدية، مما يقيد نطاق عملها بشكل كبير في مواجهة المديونية. هذا التحكم المركزي في الإنفاق المحلي له عواقب سلبية على جودة تقديم الخدمات والتخطيط الحضري على مستوى البلديات^{١٤٠}

توضح التحليلات المالية أن ما يقرب من ٤٣٪ من سكان الأردن يعملون في الخدمة المدنية،^{١٤١} مما أدى إلى انخفاض الأنشطة الاقتصادية داخل البلديات.^{١٤٢} على الرغم من إعلان تجميد التوظيف البلدي، فقد ارتفع المبلغ الذي تنفقه البلديات على الرواتب والأجور من ٣٦,٩ مليون دينار في ٢٠٠٢ إلى ٤٤,١ مليون دينار في ٢٠٠٤ و ٩٥ مليون دينار في ٢٠١٢ إلى ١٣٠ مليون دينار في ٢٠١٥. وهذا يمثل ٤٧,٦٪ من ميزانيات البلديات من «الفترة ١» وحوالي ٣٣٪ من ميزانيات البلديات للفتات «٢ و ٣».^{١٤٣}

تفاقمت هذه المشكلة بسبب الأزمة السورية، التي تسببت في زيادة الضغط على الخدمات الهشة لتلبية مطالب كل من المجتمعات المضيفة واللاجئين. تقدر خطة الإستجابة الأردنية أن إجمالي ديون البلديات لتقديم الخدمات للسوريين في الأردن يصل في المتوسط إلى ٢٠,٩ مليون دولار سنوياً للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢.^{١٤٤}

تلكفة البلديات	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
ديون البلديات (دولار)	١٥١,٠٥٦,٣٣٨	١٦١,٣٥٥,٦٣٤	١٧٢,٤٤٤,٥٤٢
التلكفة للفرد	١٣,٩	١٤,٥	١٥,١
التلكفة الإجمالية للاجئين السوريين	١٩,٥٠٠,٠٠٦	٢٠,٨٩٩,٣٦٩	٢٢,٤٠٩,٨٢٨

التلكفة الإجمالية المباشرة التي تتحملها البلديات لتقديم الخدمات للسوريين في الأردن الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

المصدر: خطة الإستجابة الأردنية

يعادل الأثر التراكمي للأزمة السورية ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب اضطرابات التجارة الإقليمية وتدفق اللاجئين.^{١٤٥} ووفقاً للموجز الاقتصادي ربع السنوي للبنك الدولي لعام ٢٠١٦، تشير التقديرات إلى أن كل لاجئ يكلف الحكومة الأردنية ٣٧٥٠ دولاراً بما يعادل (٢٥٠٠ دينار أردني) سنوياً. إن تدفق أكثر من ٦٣٠ ألف لاجئ سوري مسجل يكلف المملكة أكثر من ٢,٥ مليار دولار سنوياً، وهو ما يمثل ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأردن وربع الإيرادات السنوية للحكومة.

وفقاً لخطة الإستجابة الأردنية ٢٠٢٠-٢٠٢٢، تكبدت الحكومة الأردنية تكاليف كبيرة بسبب تقديم الخدمات إلى اللاجئين السوريين. وتشمل هذه التكاليف بشكل أساسي الطاقة والمياه، والتي توفرها الحكومة بأسعار مدعومة لجميع السكان بغض النظر عن الجنسية، بالإضافة إلى توفير التعليم والإعفاء من رسوم تصاريح العمل وخدمات البنية التحتية.^{١٤٦} وترد في الجدول في الصفحة المقابلة تقديرات تكلفة هذه الخدمات في عام ٢٠٢٠، وكذلك توقعات ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

بلغ إجمالي الإيرادات البلدية عام ٢٠١٦ م ٣٥٩,٨ مليون دينار. منها ١١٠

في هذا الفصل، من المهم أن نلاحظ أن أمانة عمان الكبرى، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي وسلطة وادي الأردن هي مؤسسات مستقلة، ولا تخضع للإختصاص الإداري والفني والمالي لوزارة الإدارة المحلية، وبالتالي فإن المعلومات الواردة أدناه تستثنيهم، ما لم ينص على خلاف ذلك. من المهم أيضاً ملاحظة أنه بموجب قانون الإدارة المحلية لعام ٢٠٢١، يتم تصنيف البلديات إلى ثلاث فئات بناءً على عدد السكان: الفئة ١ تشمل ١٢ بلدية ويزيد عدد سكانها عن ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، الفئة ٢ تشمل ٦٥ بلدية ويتراوح عدد سكانها بين ٥٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، وتشمل الفئة ٣ باقي البلديات غير المصنفة في الفئتين ١ و ٢.

تُعرف البلديات وفقاً لقانون الإدارة المحلية بأنها «مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي وإداري». يخضع إعداد وتنفيذ الميزانية للقانون رقم ٢٠٢١/٢٢، وهو يوضح بالتفصيل مسؤوليات المجلس المحلي لإعتماد الموازنات العامة والسنوية للبلدية. ثم يتم المصادقة عليها من قبل وزير الإدارة المحلية.^{١١٩}

ومع ذلك، فإن البلديات، في معظمها، ضعيفة مؤسسياً ومالياً،^{١٢٠} حيث يعتمد الكثير منها بشكل كبير على التحويلات الحكومية المركزية بسبب الإيرادات المنخفضة، رواتب موظفي البلدية التي تمثل نصف الميزانية، وعدم القدرة على إدارة مواردها الخاصة وإستخدام إيراداتها/نفقاتها الخاصة،^{١٢١} وزادت الأمور سوءاً بسبب فرض الدولة خصخصة الخدمات الحضرية.^{١٢٢} نتيجة لذلك، لا تزال العديد من المسؤوليات والموارد المالية منوطة بالمؤسسات الخاضعة للسيطرة المركزية.^{١٢٣} وهذا يجعل البلديات خاضعة لرقابة مركزية صارمة على ميزانياتها.^{١٢٤}

يعود نظام تخصيص التحويلات إلى عام ٢٠٠٢، ويأخذ في الإعتبار عدة عوامل منها: السكان، ونسبة الفقراء والمسافة إلى عمان. على الرغم من أن التحويلات المالية المركزية تمثل أكثر من نصف الإيرادات البلدية، إلا أن الأردن لا يزال أحد دول الشرق الأوسط التي تتلقى فيها البلديات أقل حصة من النفقات العامة، حيث أن ٣٪ فقط من ميزانية الدولة المركزية مخصصة للبلديات.^{١٢٥} بلغ الإنفاق البلدي لجميع المؤسسات بما في ذلك (أمانة عمان الكبرى، وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي وسلطة وادي الأردن) بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٦,٢٪^{١٢٦} كان النظام غير مستقر خلال السنوات القليلة الماضية بسبب التزامات أخرى من الحكومة المركزية.^{١٢٧} وبناءً على ذلك، لا يتم إخطار البلديات مسبقاً بمبلغ التحويل الحكومي، وفي كثير من الحالات، يتم تأخير تحويل المنحة حتى أيار / مايو أو ما بعده، مما يدفع البلديات للاقتراض من بنك تنمية المدن والقرى. على هذا النحو، أعرب رؤساء البلديات عن مخاوفهم بشأن عدم القدرة على التنبؤ بالنظام، مما يحد من القدرة على التخطيط الجيد للميزانيات والنفقات.^{١٢٨}

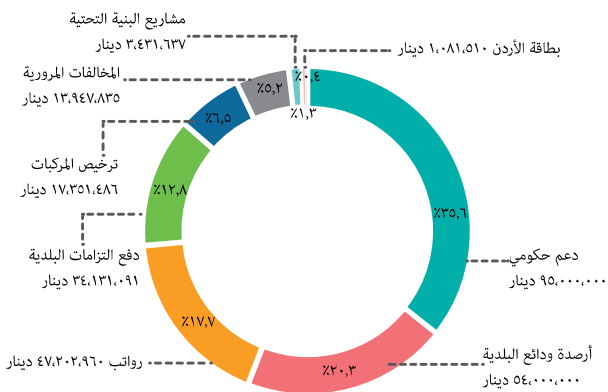
تعاني أكثر من نصف البلديات الأردنية حالياً من عجز حاد وما يصاحبه من درجة عالية من المديونية. في عام ٢٠١٧، قررت الحكومة تخصيص ١٠٠ مليون دينار للبلديات لمساعدتها على تسوية نسبة من ديونها^{١٢٩} حيث بلغ إجمالي الدين البلدي لعام ٢٠١٧ نحو ١٣٠ مليون دينار. تنفق العديد

والإنتاجية من خلال المجالس المحلية. تم رفع رأس مال البنك في عام ٢٠١٧ إلى ١١٠ مليون بمساهمة ٦٨٪ من الحكومة المركزية، ٣٠٪ من المجالس المحلية و ٢٪ من البنك المركزي الأردني.^{١٥١}

يُدير ويضمن بنك تنمية المدن والقرى القروض التي تعقد بين البلديات وأي طرف آخر، ويساعد المجالس المحلية في تحديد أولويات المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ويقدم الخبرة الفنية والخدمات بما في ذلك تدريب الكوادر الفنية. كما أنه يعمل كوسيط مالي للتحويلات الحكومية. يتم تدقيق حسابات البلديات من قبل ديوان المحاسبة. يجب ألا تتجاوز قروض بنك تنمية المدن والقرى لبلدية واحدة ١٥٪ من رأس مال البنك واحتياطياته، ويجب ألا يزيد القرض الواحد عن ٢٪ من رأس مال البنك. يخضع القرض للوضع المالي للبلدية وأولويات المشروع (دراسات فنية).^{١٥٢} على الرغم من الخدمات التي يقدمها بنك تنمية المدن والقرى إلى البلديات، فقد استحوذ توفير مشاريع البنية التحتية على ٣,٤ مليون دينار أردني، أي ما يعادل ١٪ فقط من إجمالي المحافظ الإستثمارية، مما يسلط الضوء على فرصة تعزيزها في المستقبل.

أدوات استرداد قيمة الأراضي

يحتوي قانون التنظيم لعام ١٩٦٦ على عدد من الأحكام التي قد تكون مفيدة للبلديات للإعتماد عليها لزيادة تدفقات إيراداتها. هناك أحكام لشكلين من ضرائب التطوير في قانون التنظيم، بما في ذلك ضرائب التطوير «العام» و «الخاص». يتم تطبيق ضرائب التطوير العام بناءً على قرارات المجلس الأعلى للتنظيم، في حين يتم تحديد ضرائب التطوير الخاص من قبل لجان التخطيط الإقليمية أو المحلية. تُستخدم الإيرادات لتغطية التكاليف لمشاريع عامة أو خاصة معينة، ويجب أن يتحمل مالكي الأراضي أو الممتلكات كلاً من ضرائب التنمية.^{١٥٣}



حسابات ٢٠١٩

المصدر: التقرير السنوي لبنك تنمية المدن والقرى ٢٠١٩

الخدمة	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
الطاقة المدعومة	١٥١,٩٦٧,٦٠٦	١٤٩,١٥٠,٧٠٤	١٤٦,٣٣٣,٨٠٣
المياه المدعومة	٦١,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٩,٠٠٠,٠٠٠
إعفاءات تصاريح العمل	٣٧,٧٣٦,٠٠٠	٣٩,٦٢٣,٨٠٠	٤١,٥٠٩,٦٠٠
البنية التحتية	١٥٠,٢٢٢,٠٤٧	١٤٨,٣٩٥,٢٥٠	١٤٧,٧٩٨,٠٤٤
الصحة	٧٦,٥٢٩,٠٠٠	٧٤,٣٧٣,٠٠٠	٧٢,٢٧٧,٠٠٠

تكلفة توفير خدمات عامة مختارة للأجانب السوريين (بالدينار الأردني)
المصدر: خطة الإستجابة الأردنية

١٤٧) مليون دينار من التحويلات الحكومية و ٩ ملايين دينار من المنح الحكومية و ٢٤٠,٥ مليون دينار إيرادات ذاتية. تم تحصيل ١٣٨ مليون دينار أردني (٥٨٪ من الإيرادات الذاتية) من خلال ضرائب المباني والأراضي، وبلغت رسوم جمع النفايات ١٦,٥ مليون دينار أردني (٧٪ من الإيرادات الذاتية)، وبلغ إجمالي رسوم الإصلاحات التي تفرضها البلديات لدعم توسيع البنية التحتية إلى المناطق الجديدة ١٣,٢ مليون دينار (٦٪ من الإيرادات الذاتية).

تتمتع العديد من البلديات بإمكانيات محدودة للحصول على إيرادات من مصادرها الخاصة من تحصيل ضريبة الممتلكات، وعائدات رأس المال من تأجير المباني الحكومية، ورسوم جمع النفايات الصلبة، والتصاريح والتراخيص. معظم البلديات قادرة فقط على زيادة ثلث إلى خمس إيراداتها من هذه المصادر. كان التمويل التجاري للإستثمارات البلدية محدوداً، حيث تقترض البلديات في الغالب من بنك تنمية المدن والقرى.^{١٤٨} يحتفظ بنك تنمية المدن والقرى بالحق في اعتراض التحويلات المالية كتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها.^{١٤٩}

فيما يتعلق بالإستثمارات، فإن الإستثمارات المباشرة من قبل البلديات محدودة، حيث تأتي غالبية الإستثمارات في المناطق البلدية من الوزارات المختصة من خلال وحداتها اللامركزية على مستوى المحافظات. ومع ذلك، فإن المشاورات مع البلديات غالباً ما تكون محدودة، مما يؤدي إلى تنسيق محدود لنهج حضري مدمج.^{١٥٠} يمكن أن تعزى قلة التنسيق إلى أن المحافظات تعمل تحت إشراف وإدارة وزارة الداخلية، بينما تمثل البلديات مستوى حكومياً منفصلاً تشرف عليه وزارة الإدارة المحلية.

إن توافر التمويل للبلديات ضروري لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة في جميع أنحاء الأردن. نظراً لقدرة البلديات المحدودة على دعم التنمية الاقتصادية المحلية، فقد اتخذت الحكومة خطوات لتحسين الوضع المالي للبلديات، بما في ذلك توسيع نطاق مجموع التحويلات، تطبيق صيغة تحويل بلدي أكثر إنصافاً ومراجعة قوانين البلديات واللامركزية.

بنك تنمية المدن والقرى

تأسس بنك تنمية المدن والقرى عام ١٩٧٩، وهو مؤسسة حكومية مستقلة إدارياً ومالياً، ويقدم تمويلاً طويل الأجل لإنشاء المشاريع الخدمائية

ضريبة التحسين

تهتم البلديات الأردنية بدمج القطاع الخاص وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويُطلب منها بموجب القانون إنشاء لجان استثمار تتألف من رئيس البلدية والمدير التنفيذي وأعضاء وحدة التنمية المحلية للبلديات وممثل عن الإدارة المالية.

التنمية الإقتصادية المحلية

من أجل معالجة البطالة المتزايدة وتعزيز خلق فرص العمل على مستوى البلديات، تم إنشاء وحدات التنمية المحلية للبلديات في التسعينيات، لكن كل وحدة تتكون عادة من شخص واحد فقط.^{١٦٣} لم يرى بعض رؤساء البلديات فائدة من وحدات التنمية المحلية للبلديات وقاموا بإغلاقها. في عام ٢٠٠٣، تم إنشاء وحدات تنمية محلية في كل محافظة بهدف تطوير آليات تشاركية لإشراك أصحاب المصلحة المحليين في عمليات التنمية المحلية. تم إعادة تنشيط وحدات التنمية المحلية في كل محافظة عام ٢٠٠٦ أثناء التحضير لعملية اللامركزية.

وفقاً لقانون الإدارة المحلية لعام ٢٠٢١، فإن المجالس البلدية هي المسؤولة عن تحديد احتياجات الاستثمار المحلي من خلال عملية تشاركية. في الواقع، تلعب وحدات التنمية المحلية هذا الدور.

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع البلديات من أجل تدريبها على تعزيز إنشاء الأعمال والنمو الإقتصادي في مجتمعاتهم، وأطلقت مشروع LENS لتحسين التنمية الإقتصادية المحلية. يعمل المشروع مع وحدات التنمية المحلية في كل محافظة ووحدات التنمية المحلية في كل بلدية في عمان والزرقاء وإربد والتي تجمع معظم الشركات الأردنية لتحقيق النمو الإقتصادي.

تستلزم ضريبة التحسين، المنصوص عليها في المادة ٥٤ من قانون التنظيم، فرض ضريبة لمرة واحدة على الأراضي الواقعة في منطقة نفوذ محددة، والتي زادت قيمتها نتيجة للإستثمار العام. تشير المادة إلى أن الإيرادات من هذه الضريبة تهدف إلى تغطية تكاليف مصادرة الأراضي اللازمة للإستثمار العام في المستقبل والتعويضات المرتبطة به، إلى جانب تكاليف البناء الأخرى.^{١٥٤}

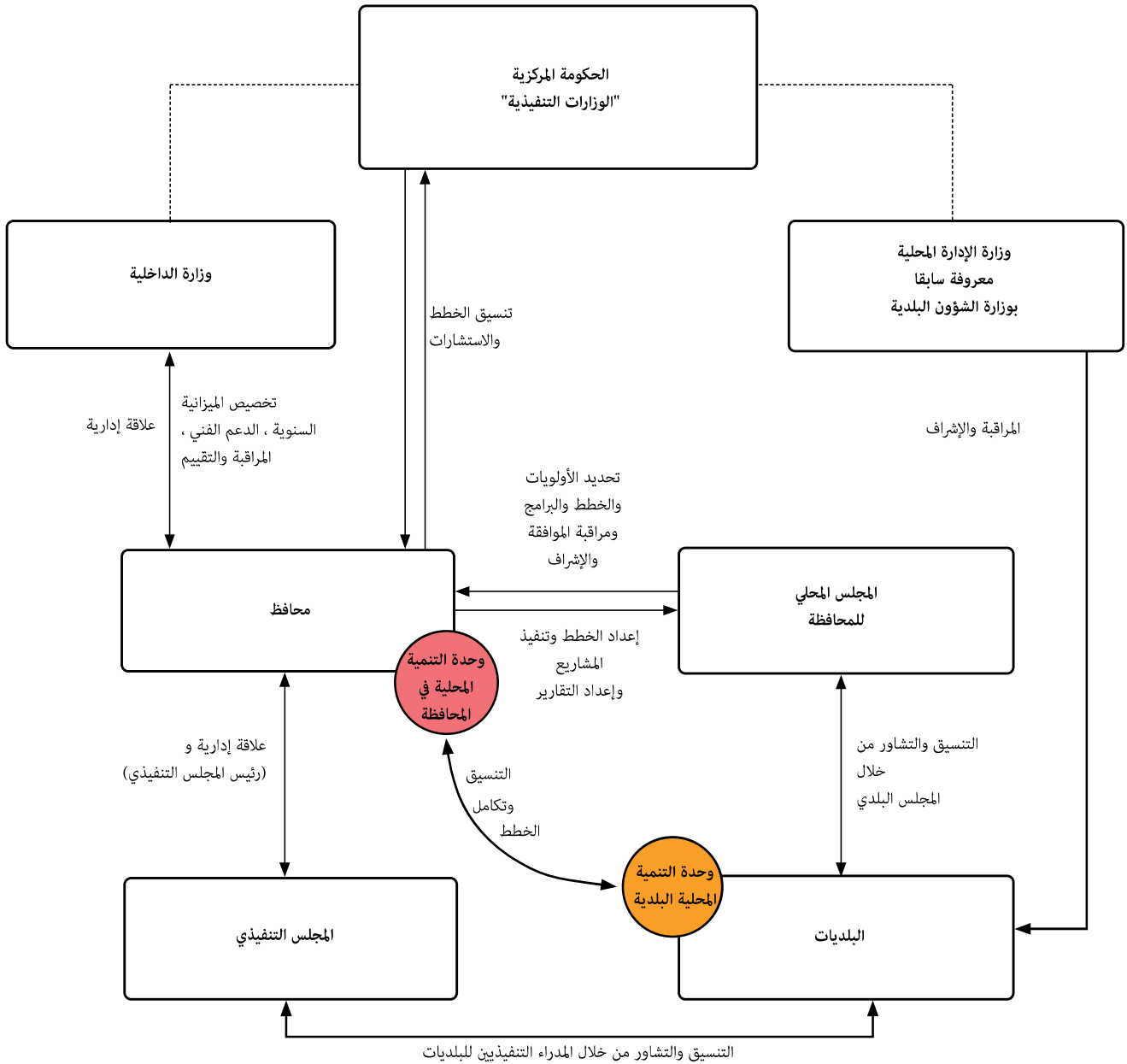
يتضمن قانون الملكية العقارية الأردني لعام ٢٠١٩ أحكاماً لضريبة التحسين، والتي يتم فرضها بعد نزع ملكية بشكل رسمي لأرض كان الغرض منها تشييد طريق جديد أو توسيع مساحة الطريق. يتم تحميلها على مالكي العقارات المتأثرين بشكل مباشر بمساحة الطريق وعادة ما تصل إلى ٢٥٪ من المبلغ الإجمالي للأرض. يتم دفع الضريبة على أربعة أقساط متساوية على مدى أربع سنوات.^{١٥٥}

ومع ذلك، على الرغم من جميع هذه الأدوات الموجودة في القوانين، فقد لوحظ أن الضرائب ليست مقبولة سياسياً حسب الحاجة. أشار حوالي ٧٪ فقط من المشاركين في استطلاع حديث للرأي العام إلى أنهم سيدعمون الحكومة في فرض ضرائب جديدة لتحسين الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. وذكر ٧٠٪ من المشاركين في الاستطلاع أنها مسألة قدرة على تحمل التكاليف كسبب، وأشار ١٢٪ آخرون إلى أن انخفاض توفير الخدمات التي تقدمها الحكومة لا يبرر إتخاذ ضرائب أعلى.^{١٥٦}

الإقتصاد المحلي

يشكل القطاع غير الرسمي ٢٦٪ من الإقتصاد الأردني، مما يحد من تحصيل الإيرادات البلدية ويعيق التنمية الإقتصادية المحلية.^{١٥٧} فيما يتعلق بملكية المؤسسات، بدأ السوريون مؤخراً في إنشاء أعمالهم الإستثمارية الخاصة في القطاعات المتعددة الصناعية والتجارية والزراعية والعقارية.^{١٥٨} بحلول نهاية عام ٢٠١٣، استثمر المستثمرون العرب ٤٠٪ في قطاع الصناعة، و٣٨٪ في القطاع التجاري، و٢٠٪ في قطاع الزراعة و ٢,٥٪ في قطاع العقارات.^{١٥٩} علاوة على ذلك، من المتوقع أن تصل الإستثمارات في المملكة إلى حوالي ٨,٩ مليار دولار حيث تشكل ١٨,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢.^{١٦٠}

تم توقيع عدد كبير من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتلبية احتياجات البنية التحتية المتزايدة منذ عام ٢٠٠٥. بحلول عام ٢٠١٥، تم شراء ٣٠٪ من إجمالي محفظة إستثمارات القطاع العام من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مقارنة بـ ٦٪ في الإقتصادات الناشئة.^{١٦١} تمت الموافقة على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم ١٧ في عام ٢٠٢٠، مما يوفر الإطار القانوني لبرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص للحكومة وإضفاء الطابع الرسمي على دور وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. تنسق وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن الجهود الحكومية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية الرئيسية.^{١٦٢}



مبادرات البنية التحتية الرئيسية

الإجمالي في الأردن ٩٤,٦٪، مما يكشف عن أحد أعلى مستويات الديون الحكومية الإجمالية في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى.^{١٦٩} نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن على المدى الطويل هو ٢,٧٪، وهو أقل من المتوسط، وقد يعيق أيضاً قدرة الأردن على الاقتراض وبناء المزيد من البنية التحتية.^{١٧٠}

يكشف تقييم InfraCompass أن الأردن يحتل مرتبة عالية من حيث التخطيط، حيث توجد مجموعة من الأولويات يقابلها مشاريع قيد التنفيذ. إجمالاً، تم تحديد ٢٥٠ مشروعاً قيد التنفيذ، بتكلفة إجمالية قدرها ١٥,٨٥٣ مليار دينار أردني. تم إدراج جميع هذه المشاريع في الوثائق الرئيسية، مثل خطة تحفيز النمو الإقتصادي الأردني ٢٠١٨-٢٠٢٢ والخطة الوطنية للنمو الأخضر في الأردن ٢٠٢١-٢٠٢٥، وتم تحميلها على نظام المعلومات لمنصة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية. من بين ٢٥٠ مشروعاً، كانت غالبية المشاريع في قطاعي المياه والطاقة، ب ٣٦ و ٣٣ مشروعاً على التوالي، يليها التعليم (٢٩)، الصحة (٢٥)، الزراعة (١٦)، الصرف الصحي (١٣)، العدل (١٠) والنقل (٩). من حيث التكاليف، تم تخصيص أكثر من ٢ مليار دينار لمشاريع في مجالات المياه والطاقة والنقل والتعليم، مما يكشف عن اهتمام الحكومة الكبير لمواجهة التحديات الرئيسية المتعلقة بهذه القطاعات، مثل ندرة المياه، والإعتماد على الوقود الأحفوري، ومحدودية خيارات التنقل وزيادة عدد الشباب.

إستجابة الأجانب

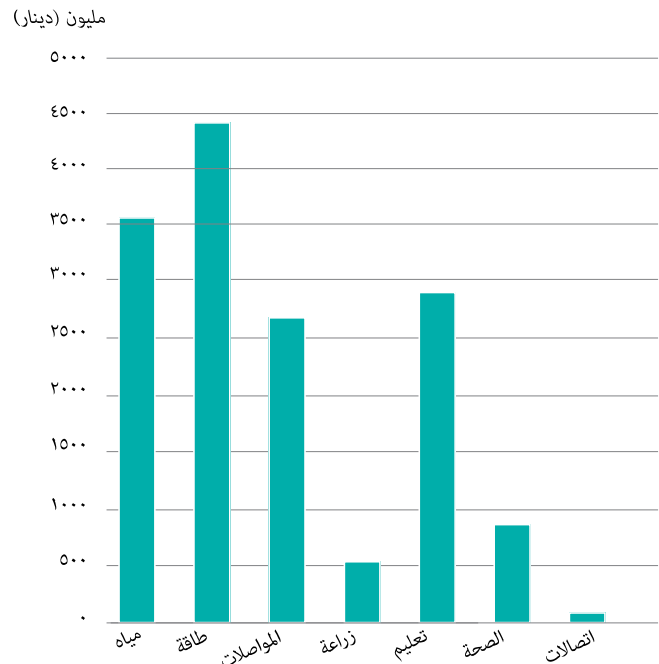
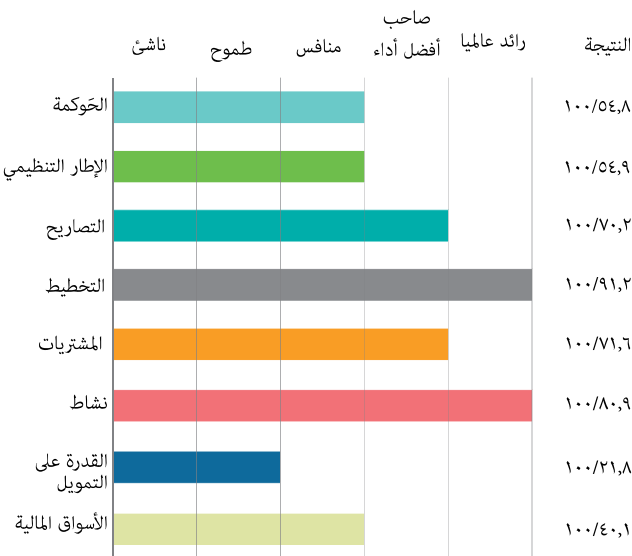
زادت الأزمة السورية من الضغط على الإحتياجات الأساسية، مثل إمدادات المياه وقطاعات التعليم والصحة.^{١٧١} في العامين الأولين من الأزمة السورية،

البنية التحتية في الأردن متطورة جداً، وتساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. في عام ٢٠١٧، ساهم قطاع الخدمات العامة بنسبة ٦١,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي، بينما ساهم قطاع الصناعة بنسبة ٢٧,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي.^{١٦٤}

يُعد الأردن من أعلى البلدان مرتبة بحسب مقياس (InfraCompass ٢٠٢٠) التابع للمركز العالمي للبنية التحتية (Global Infrastructure Hub)، حيث سجلت جودة البنية التحتية ٦٧,٤ من ١٠٠. تعتبر الدولة رائدة عالمياً في حملة «النشاط»، على وجه الخصوص، حيث سجلت ٨٠,٩. يُقاس «النشاط» بمدى وطبيعة النشاط الاستثماري الحديث في البنية التحتية ومدى مشاركة القطاع الخاص على مدى السنوات الخمس الماضية، بالنسبة إلى حجم الإقتصاد، يمثل الأردن واحداً من أعلى المستويات ب ١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي من الإستثمار الخاص في البنية التحتية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم.^{١٦٧}

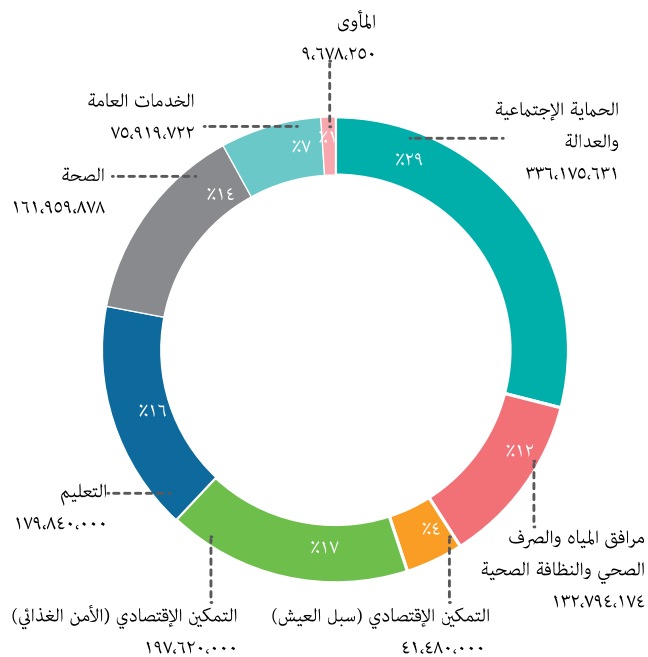
ومع ذلك، كشفت InfraCompass ٢٠٢٠ (منصة إلكترونية لمساعدة الحكومات على تقييم أداء بلدانهم) أن هناك العديد من المعايير التي يجب تحسينها، لا سيما فيما يتعلق بالأسواق المالية (تجارة الأسهم)، والقدرة التمويلية (إجمالي الدين الحكومي) والقدرة التمويلية (نمو إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل). تداول الأردن أسهم بحوالي ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩، أقل من بلدان الدخل المتوسط الأعلى البالغ ٢٥,٦٪.^{١٦٨} هذا المؤشر ضروري لمستثمري البنية التحتية للخروج من الإستثمارات في توقيتات مناسبة. تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي

مليون (دينار)



ترتيب أداء المحركات في الأردن على مقياس من "الناشئ" (درجة من ٠ إلى ٢٠) إلى "الرائد العالمي" (النتيجة من ١٠٠ إلى ١٠٠). المصدر: المركز العالمي للبنية التحتية

تلكة مشاريع البنية التحتية المخططة والجاري تنفيذها لكل قطاع



تخصيص الميزانية المطلوبة لكل قطاع بالدولار الأمريكي ٢٠٢٢
المصدر: خطة الإستجابة الأردنية

ركزت استجابة المجتمع الدولي بشكل شبه حصري على تقديم المساعدة الإنسانية للأجئين. ومع ذلك، في الآونة الأخيرة، تحول الاهتمام إلى بناء قدرة المجتمع المضيف على المنعة وتخفيف التأثير على سكان المملكة والبنية التحتية والإقتصاد.^{١٧٢}

تدعم خطة الإستجابة الأردنية توفير البنية التحتية من خلال تحديد الأولويات الرئيسية في أنظمة البنية التحتية لتوفير الوصول إلى خدمات عامة عالية الجودة في العديد من القطاعات الحيوية. وخصص أعلى تمويل لقطاع الحماية الإجتماعية والعدل، يليه قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، التنمية الإقتصادية، المأوى، التعليم، الصحة والخدمات العامة على التوالي.^{١٧٣}

لا يعتمد الأردن بشكل عام فقط على القطاع الخاص في توفير البنية التحتية، ولكن أيضاً على بنوك التنمية. في عام ٢٠١٨، قدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للأردن مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع البنية التحتية في مجالات الطاقة، والنقل، والمياه والصرف الصحي، والنفائات الصلبة، والتعليم والخدمات البلدية الأخرى.^{١٧٤} في الآونة الأخيرة، وافق البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية على إستثمار بقيمة ٢٥٠ مليون دولار أمريكي في الأردن لتسريع التعافي الإقتصادي من جائحة كوفيد-١٩، بالإضافة إلى مشروع آخر بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي بتمويل مشترك مع البنك الدولي يسمى البرنامج الموجه نحو النتائج «الإستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للتغير المناخي».^{١٧٥}

القطاع	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	المجموع
الخدمات العامة	١١٦,٠٠٣,٤٥٤	١٠٦,١٥١,٥٥٥	٧٥,٩١٩,٧٢٢	٢٩٨,٠٧٤,٧٣١
الصحة	١٦٣,٢٦٨,٩٧٢	١٧٧,٨٨٩,٦٣٩	١٦١,٩٥٩,٨٧٨	٥٠٣,١١٨,٤٧٩
التعليم	٢٠٢,٠٦٠,٣٣٢	١٨٠,٣١٥,٠٠٠	١٧٩,٨٤٠,٠٠٠	٥٦٢,٢١٥,٣٣٢
المأوى	٢٥٠,٠٧١,٨٨٨	١٠,١٧٨,٠٤٤	٩,٦٧٨,٢٥٠	٤٤,٩٢٨,١٨٢
التمكين الإقتصادي (الأمن الغذائي)	٢٢٥,٧٥٢,٠٠٠	٢١٦,٧٥٦,٢٦٨	١٩٧,٦٢٠,٠٠٠	٦٤٠,١٢٨,٢٦٨
التمكين الإقتصادي (سبل العيش)	٦٨,٤٦٥,٠٠٠	٥٨,٨٤٥,٠٠٠	٤١,٤٨٠,٠٠٠	١٦٨,٧٩٠,٠٠٠
مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	١٢٩,٧٧٥,٩٨٣	٢٢٠,٨٨٣,٣٩٧	١٣٢,٧٩٤,١٧٤	٤٨٣,٤٥٣,٥٥٤
الحماية الإجتماعية والعدالة	٣٨٦,٨٨٣,٨١٧	٣٤٣,٦٥٥,٨٨٩	٣٣٦,١٧٥,٦٣١	١,٠٦٦,٧١٥,٣٣٧
إجمالي متطلبات المشروع	١,٣١٧,٢٨١,٤٤٦	١,٣١٤,٦٧٤,٧٨٢	١,١٣٥,٤٦٧,٦٥٥	٣,٧٦٧,٤٢٣,٨٨٣
دعم الميزانية المباشرة	٩٣٢,٢٦٧,١٩٥	٩٤٨,٠٣٥,٧٣٠	٩٥٩,٤٠٢,٥٩٥	٢,٨٣٩,٧٠٥,٥٢٠
المجموع الكلي لخطة الإستجابة الأردنية	٢,٢٤٩,٥٤٨,٦٤١	٢,٢٦٢,٧١٠,٥١٢	٢,٠٩٤,٨٧٠,٢٥٠	٦,٦٠٧,١٢٩,٤٠٣

تخصيص الميزانية المطلوبة لقطاعات البنية التحتية في الأردن دولار أمريكي ٢٠٢٠-٢٠٢٢
المصدر: خطة الإستجابة الأردنية

الكهرباء والطاقة

إن جودة البنية التحتية الحالية في الأردن يُشهد لها على نطاق واسع، حيث تم تصنيف البنية التحتية للكهرباء والاتصالات من بين الأفضل في المنطقة.^{١٧٦} حيث يحصل ١٠٠٪ من السكان على خدمة الكهرباء، مع فاقد ١٠,٣٪ فقط من ناتج الكهرباء.^{١٧٧} كما تشير التقديرات إلى أن ٨٧,٦٪ من السكان مشتركون في النطاقات العريضة للهواتف المحمولة، في حين أن ٣,٩٪ فقط مشتركون في الإنترنت الثابت السريع.^{١٧٨}

المواصلات

يتمتع قطاع النقل، الذي يمثل أكثر من ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأردن، ببنية تحتية متطورة نسبياً لدعم النمو. فهو من أفضل القطاعات في المنطقة، حيث سجل ٧٦,٩ نقطة.^{١٧٩} وتُغطي شبكة الطرق السريعة أكثر من ٢,٧٠٠ كم، وتربط جميع أنحاء المملكة بـ ١,٩٠٠ كم من الطرق الثانوية.^{١٨٠} كذلك أدى وجود ٣ مطارات رئيسية وميناء بحري في المملكة إلى تعزيز البنية التحتية للربط والنقل في الأردن.^{١٨١}

ومع ذلك، على الرغم من التحسينات في البنية التحتية المادية للنقل، لا تزال وسائل النقل العام محدودة في جميع أنحاء البلاد لعدة أسباب. لذلك، يعتمد معظم الأردنيين على استخدام المركبات الآلية الفردية، حيث أشار ٥٢٪ من المشاركين في استطلاع أجرته منظمة ريتش/ هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن السيارات هي وسيلة النقل الأساسية، بينما يعتمد الخمس فقط على نظام الحافلات.^{١٨٢} كما كشف الاستطلاع عن فجوة ملكية السيارات بين الأردنيين والسوريين، حيث أشار أقل من ١٪ من السوريين المشاركين في الاستطلاع إلى أنهم يمتلكون سيارة، وأشار ٤١٪ إلى أن المشي هو وسيلة التنقل الأساسية لديهم.^{١٨٣}

الخدمات الأساسية

يشغل الأردن واحد من أدنى مستويات توافر الموارد المائية لتصيب الفرد في العالم. ومع ذلك، يتمتع ما يقرب من ٩٨٪ من السكان بإمكانية الوصول إلى مصدر مياه محسن، في حين أن ٩٣٪ لديهم إمكانية الوصول إلى الصرف الصحي.^{١٨٤} ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن ٤٠٪ من المياه المنقولة عبر الأنابيب في جميع أنحاء البلاد تُفقد بسبب التسرب بسبب الأنابيب والخزانات المهترئة بالإضافة إلى التركيب والصيانة الخاطئة.^{١٨٥}

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من المتوقع حدوث عجز في المياه في الأردن بسبب زيادة الطلب على المياه، مدفوعاً بالنمو السكاني وتدفق اللاجئين، فضلاً عن انخفاض مستويات المياه في مصادر المياه الجوفية والسطحية الحالية. ومن المتوقع أن يتنوع هذا العجز جغرافياً عبر المملكة. من المتوقع أن تعاني المحافظات الشمالية من عجز كبير في المياه مقارنة بالمحافظات الجنوبية. هذا يزيد من الحاجة إلى بنية تحتية لنقل المياه بكميات كبيرة لإعادة توزيعها. تدرس وزارة المياه والري حالياً سبعة مشاريع جديدة مخطط لها للموارد المائية، بما في ذلك: مشروع العقبة - عمان لنقل وتحلية المياه، وادي العرب ٢، حقل الحسا الشيدية (مشروع خان الزبيب)، مشروع استغلال آبار حسان، مشروع استغلال آبار البازلت، مشروع إمداد مياه سد كفرنجة (المرحلة الثانية)، ومشروع إمداد مياه سد الوحدة. تختلف

حالة هذه المشاريع في مراحلها الحالية من مرحلة الجدوى التفصيلية إلى مرحلة البناء.^{١٨٦}

علاوة على ذلك، هناك مشاريع مخطط لها لتحسين البنية التحتية للمياه العادمة، بما في ذلك رفع مستوى القدرات في ٢٨ محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي الحالية و ١٤ محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، هناك مشاريع مخطط لها تهدف إلى تحسين شبكة الصرف الصحي الحالية وتوسيع تغطية الشبكة.^{١٨٧}

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

جمع الأردن حوالي ١٠ مليارات دولار من رأس المال الخاص من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات الكهرباء والنقل والمياه منذ التسعينيات.^{١٨٨} ومع ذلك، ظهرت تحديات في مسح المشاريع وإعداد دراسات الجدوى لتوسيع نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. تم التصديق على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الجديد في نيسان ٢٠٢٠، ليصبح ساري المفعول في آب ٢٠٢٠ في محاولة لزيادة أهمية وحجم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن، لإدخال مزيد من التدقيق والشمول في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.^{١٨٩} وقد أُشير أن هذه الجهود تساعد في تحقيق رؤية الأردن لدعم التنمية الاقتصادية، وتخفيف الضغوط المالية والمساعدة في معالجة آثار أزمة اللاجئين.^{١٩٠}

الإسكان ميسور التكلفة

تحتها قطاع الإسكان الأردني. تم منح المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري تفويضاً لبناء مساكن للطبقات الوسطى وضمان قطع أراضي مزودة بالخدمات للأفراد لسكنها. يُعتبر «سكن كريم من أجل حياة كريمة» مبادرة أطلقت في عام ٢٠٠٨ تطمح إلى بناء حوالي ١٠٠,٠٠٠ مسكن في غضون خمس سنوات. ومع ذلك، لم تكتمل المبادرة. وبسبب مشاكل في التمويل، تم بناء أقل من ١٠,٠٠٠ وحدة.^{١٩١} على مدى السنوات الأخيرة، وبسبب العديد من العوامل التي تؤثر على تقديمها الفعال للإسكان في الإنتاج، قامت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بتحويل دورها من الإنتاج إلى التركيز بشكل أكبر على السياسة.^{١٩٢}

علاوةً على ذلك، بذلت المملكة العديد من الجهود لسد النقص في الإسكان الميسور، مثل بناء مشاريع الإسكان الاجتماعي، وإطلاق مبادرة الإسكان الملكي المسماة «سكن كريم لعيش كريم»، وإنشاء برنامج دعم قروض الإسكان والشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري. لكن لسوء الحظ، حققت هذه الجهود نجاحاً محدوداً الأثر.^{١٩٣}

علاوةً على ذلك، بعد إعادة تأهيل المساكن في مخيمات اللاجئين، أصبح الأردن أول دولة عربية تقوم بتحديث مخيمات اللاجئين المؤقتة (التي تُعتبر أيضاً غير رسمية) من خلال المشاركة العامة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦.^{١٩٤} أما بعد ذلك، تم إتخاذ مبادرات مختلفة في جميع أنحاء البلاد لمواصلة تطوير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.^{١٩٥}

يواجه قطاع الإسكان الأردني حالياً تحديين رئيسيين ومتراپطين: أولاً، الافتقار إلى السكن الملائم ميسور التكلفة، ثانياً، ضرورة الإستجابة للطلب المتزايد على الإسكان المدفوع بالنمو السكاني الكبير لمواطنيه جنباً إلى جنب مع التدفقات المتعاقبة للاجئين الفلسطينيين والسوريين والعراقيين.^{١٩٦}

محفزاً بالنمو الديموغرافي ووصول موجات عديدة من اللاجئين، أنتج القطاع الخاص الأردني ١١ مليون مسكن بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥.^{١٩٧} تم بناء نصف هذه الشقق في عمان، والعديد منها واسعة ولا يمكن تحمل تكاليفها. شكلت المساكن ميسورة التكلفة أقل من ١٪ من إجمالي المساكن المنتجة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥.^{١٩٨} كونه شاملاً، فإن إجمالي العجز السكني في الأردن يزيد عن ١٥,٩٪ على المستوى الوطني، باستثناء مخيمات اللاجئين السوريين، التي تضم ٣١٠,٩٢٦ أسرة، منها ٦٤٪ (١٩٩,٢٤٥ أسرة) تعاني من عجز كمي بينما تعاني ٣٦٪ (١١١,٦٨١ أسرة) من عجز نوعي. بالإضافة إلى ذلك، كشف تعداد السكان عام ٢٠١٥ أن ١٠٪ من السكان يعيشون في ظروف مزدحمة وأن ٤٣٪ من الأسر غير الأردنية تشارك في الشقق.^{١٩٩} في المدن متوسطة الحجم، يتنافس الأردنيون مع اللاجئين السوريين على الشقق للإيجار.^{٢٠٠}

علاوةً على ذلك، فإن النقص الواسع النطاق للسكن اللائق والميسور التكلفة في الأردن قد تفاقم تاريخياً بسبب عدة عوامل منها عدم التوافق بين العرض والطلب على المساكن، والزيادة في أسعار الأراضي بسبب المضاربة على الأراضي، وغياب الضرائب على الأراضي الشاغرة، وعدم الدمج بين الإسكان والتخطيط الحضري، وعدم وجود قانون مناسب لمعالجة القدرة على تحمل التكاليف، وعدم وجود القدرة المؤسسية، وعدم وجود أصحاب المصلحة والالتزام السياسي، فضلاً عن عدم وجود حوافز للمطورين لبناء وحدات بأسعار ميسورة.^{٢٠١}

ركز مطورو قطاع الإسكان الإنتاج على وحدات سكنية أكبر (١٢٠-٢٠٠ م^٢) حيث تبلغ مساحة ٥٠٪ من الوحدات السكنية الجديدة التي تم بناؤها بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٥ أكثر من ١٥٠ م^٢، و ٤٠٪ من الوحدات تتراوح مساحتها بين ١٤٩-١٠٠ م^٢، و ١٠٪ فقط من الوحدات أصغر من ١٠٠ م^٢. وقد أدى هذا إلى تفاقم عدم التوافق بين العرض والطلب للأسر. ويتضح هذا بشكل خاص من معدلات الشغور المرتفعة بشكل ملحوظ، والتي وصلت إلى ١٨,٤٪ في عام ٢٠١٥.^{٢٠٢} وتضاعف عدد الوحدات الشاغرة على مدى عقد من الزمن من ٢٢٠,٠٠٠ وحدة في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٣٢,٠٠٠ وحدة عام ٢٠١٥. تم تركيز ٥٧٪ من الوحدات الشاغرة على الصعيد الوطني داخل عمان مما رفع معدل الشواغر إلى ٢٣٪ في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن التحدي هو أكبر بكثير الآن مع تدفق اللاجئين الذين يتنافسون مع الأردنيين على السكن ميسور التكلفة.^{٢٠٣} على مدى العقد المقبل، على الأردن أن يقوم بإنتاج ما بين ٦٢,٠٠٠ إلى ٧٤,٠٠٠ وحدة سكنية سنوياً للحد من العجز الحالي ومواكبة تشكيل الأسرة الجديد (البنك الدولي ٢٠١٨).^{٢٠٤} ومع ذلك، هناك تباطؤ في البناء منذ عام ٢٠١٥، حيث يتم بناء ٣٥,٠٠٠ مسكن فقط بشكل رسمي سنوياً.^{٢٠٥}

كما سبق ذكره، فإن المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري هي المؤسسة الحكومية الوحيدة المسؤولة عن الإسكان والمظلة التي يعمل

سياق المخاطر المناخية

أما بالنسبة للتخفيف من حدة تغير المناخ، فإن الإمكانية للتخفيف كبيرة على الرغم من أن إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الأردن صغيرة جداً. بلغ إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة من قطاع الطاقة والنقل وأنشطة الطاقة الصناعية ٧٤٪ من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الأردن، بينما انبعاثات قطاع إدارة النفايات حوالي ١٣٪، والصناعة حوالي ٨٪.^{٢١٧}

هناك ضرورة لتعزيز الترويج للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الأردن، مما سيكون له تأثير كبير على التخفيف والحد من انبعاثات غازات الدفيئة في البلاد.^{٢١٨} للقيام بذلك، يجب أن يكون هناك إطار سياسي وقانوني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، فضلاً عن ضرورة تعزيز تنفيذ وإنفاذ القوانين الحالية، مثل قوانين المباني الخضراء.^{٢١٩}

نظراً لكون قطاع النقل أحد أكبر المساهمين في انبعاثات الغازات الدفيئة، يجب تطوير إستراتيجيات لتعزيز كفاءة الطاقة وأتمتة النقل منخفضة الكربون. يجب أيضاً دمج منظور تغير المناخ في سياسات وإستراتيجيات وخطط عمل النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي. يجب تعزيز الوصول إلى التمويل الوطني والدولي للطاقة منخفضة الكربون والتكنولوجيا البيئية، وكذلك تعزيز نقل التكنولوجيا في الأردن.^{٢٢٠}

مع تزايد المناطق المبنية في الأردن، تقل الأراضي المتاحة للزراعة.^{٢٢١} تتميز ٤١٪ من إجمالي مساحة الأراضي الأردنية بأنها متردية بسبب الرعي الجائر، وإدارة الزراعة والمياه غير المستدامة والاستغلال المفرط للغطاء النباتي. من أجل زيادة التخفيف من آثار تغير المناخ، من الضروري تحسين إدارة أراضي الغابات والمراعي لزيادة القدرة على تخزين الغازات الدفيئة.^{٢٢٢}

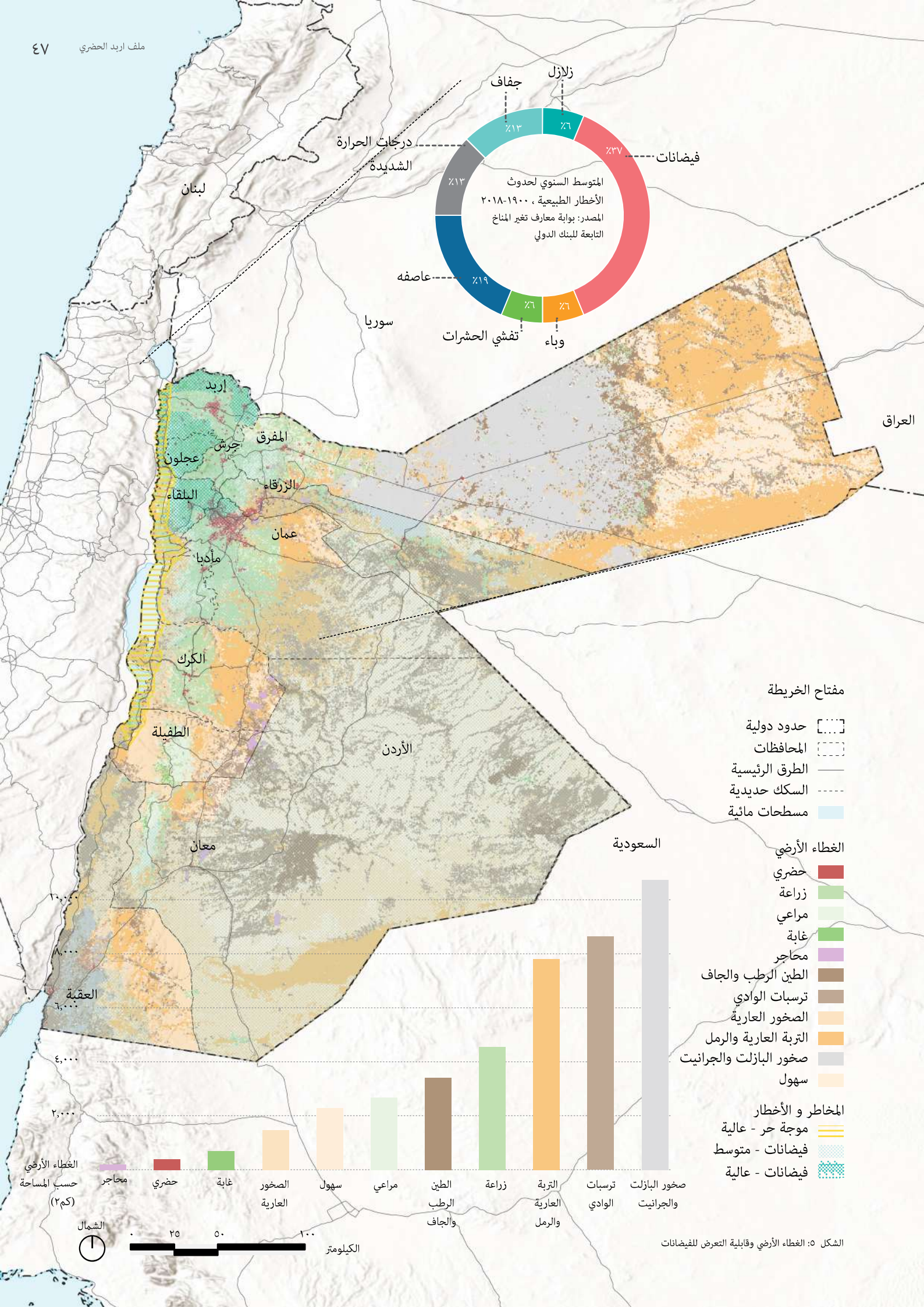
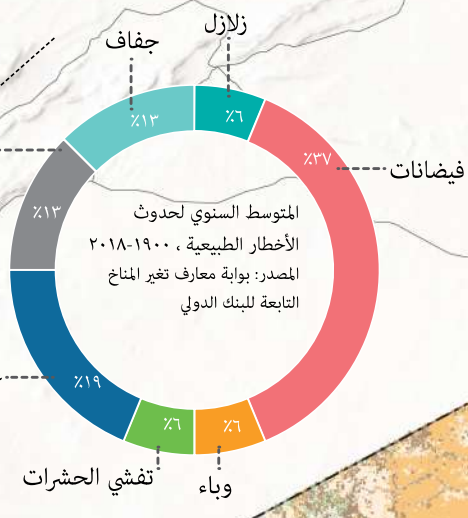
بمصادر المياه المحدودة للغاية، يعد الأردن ثاني أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم، حيث تقل موارد المياه المتجددة السنوية عن ١٠٠م^٣ للفرد.^{٢٢٣} وتعتمد بشكل كبير على موارد المياه خارج حدوده، مما أدى إلى توترات مع الدول المجاورة. وتفاقت ندرة المياه بسبب التدفق الكبير لللاجئين، مما زاد من كفاف الأردن لتلبية إحتياجات المياه المنزلية.

لقد احتل الأردن المرتبة ٨١ من أصل ١٨١ في مؤشر التكيف العالمي لجامعة نوتردام لقابلية التأثر بخطر التغير المناخي.^{٢٢٤} على الرغم من أن الأردن ليس مساهماً رئيسياً في تغير المناخ، إلا أنه من أكثر البلدان تأثراً به. وقد بدأ يعاني من آثاره السلبية بما في ذلك إرتفاع درجات الحرارة، وعدم إنتظام هطول الأمطار، وانخفاض المياه المتاحة (الجوفية والسطحية)، وزيادة احتمالية حدوث موجات الحر، والفيضانات، والجفاف والإنهيارات الأرضية.^{٢٢٥}

منذ عام ١٩٦٠، شهدت البلاد إرتفاعاً في درجات الحرارة القصوى السنوية من ٠,٣ درجة إلى ١,٨ درجة مئوية وإرتفاعاً في درجة الحرارة الدنيا السنوية من ٠,٤ إلى ٢,٨ درجة مئوية في جميع المناطق.^{٢٢٦} كانت هناك زيادة في متوسط عدد موجات الحر في جميع أنحاء البلاد وأيام الجفاف المتتالية على الصعيد الوطني. وشهدت البلاد انخفاضاً في معدل هطول الأمطار السنوي بنسبة ٥-٢٠٪.^{٢٢٧} تسببت الفيضانات الأخيرة التي حدثت في جنوب الأردن عام ٢٠١٨ في مقتل ١٢ شخصاً في البتراء^{٢٢٨} و ٢١ شخصاً في منطقة البحر الميت،^{٢٢٩} ومن المتوقع أن تشهد البلاد انخفاضاً بنسبة ١٥-٦٠٪ في هطول الأمطار وزيادة بنسبة ١-٤ درجات مئوية في درجات الحرارة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٩٩، مما سيكون له آثار خطيرة على النظم البيئية الطبيعية، وأحواض الأنهار، ومستجمعات المياه والتنوع البيولوجي.^{٢٣٠} وهذا بدوره سيؤثر على إنتاجية الغذاء، موارد المياه، والصحة، والبنية التحتية والمناطق الحضرية.

تم إعتداد أول سياسة وطنية للأردن بشأن تغير المناخ في كانون ثاني ٢٠١٣. تهدف السياسة إلى: تعزيز قدرة الأردن على الإستجابة لتأثيرات تغير المناخ وترسيخ دور الأردن العالمي في الحد من الانبعاثات، وبناء قدرة المجتمعات والمؤسسات على التكيف مع مراعاة الجنس والفئات الأكثر تأثراً، والتأكد من أن مصالح الفئات الأكثر تأثراً (بما في ذلك الفقراء والشباب والنساء) يتم تناولها بشكل مناسب في سياسات وإستراتيجيات التخفيف والتكيف.^{٢٣١} صادق الأردن على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك اتفاقية باريس (المصادق عليها في تشرين الثاني ٢٠١٦) وبروتوكول كيوتو (كانون الثاني ٢٠٠٣).^{٢٣٢}

سكان الأردن معرضون للأخطار الطبيعية بسبب غياب النهج الإستباقي للحماية والتخفيف من حدة الكوارث، والقدرات المؤسسية غير الكافية على المستويين الوطني والمحلي، ومحدودية الموارد البشرية المدربة، ونقص الوعي بين كبار المسؤولين والمجتمعات حول التأهب للكوارث والتنفيذ غير المرضي للسياسات الحالية.^{٢٣٣} تهدف الإستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث إلى تعزيز قطاع الحد من مخاطر الكوارث في الأردن.



مفتاح الخريطة

- حدود دولية
- المحافظات
- الطرق الرئيسية
- السكك الحديدية
- مسطحات مائية

الغطاء الأرضي

- حضري
- زراعة
- مراعي
- غابة
- محاجر
- الطين الرطب والجاف
- ترسبات الوادي
- الصخور العارية
- التربة العارية والرمل
- صخور البازلت والجرانيت
- سهول

المخاطر و الأخطار

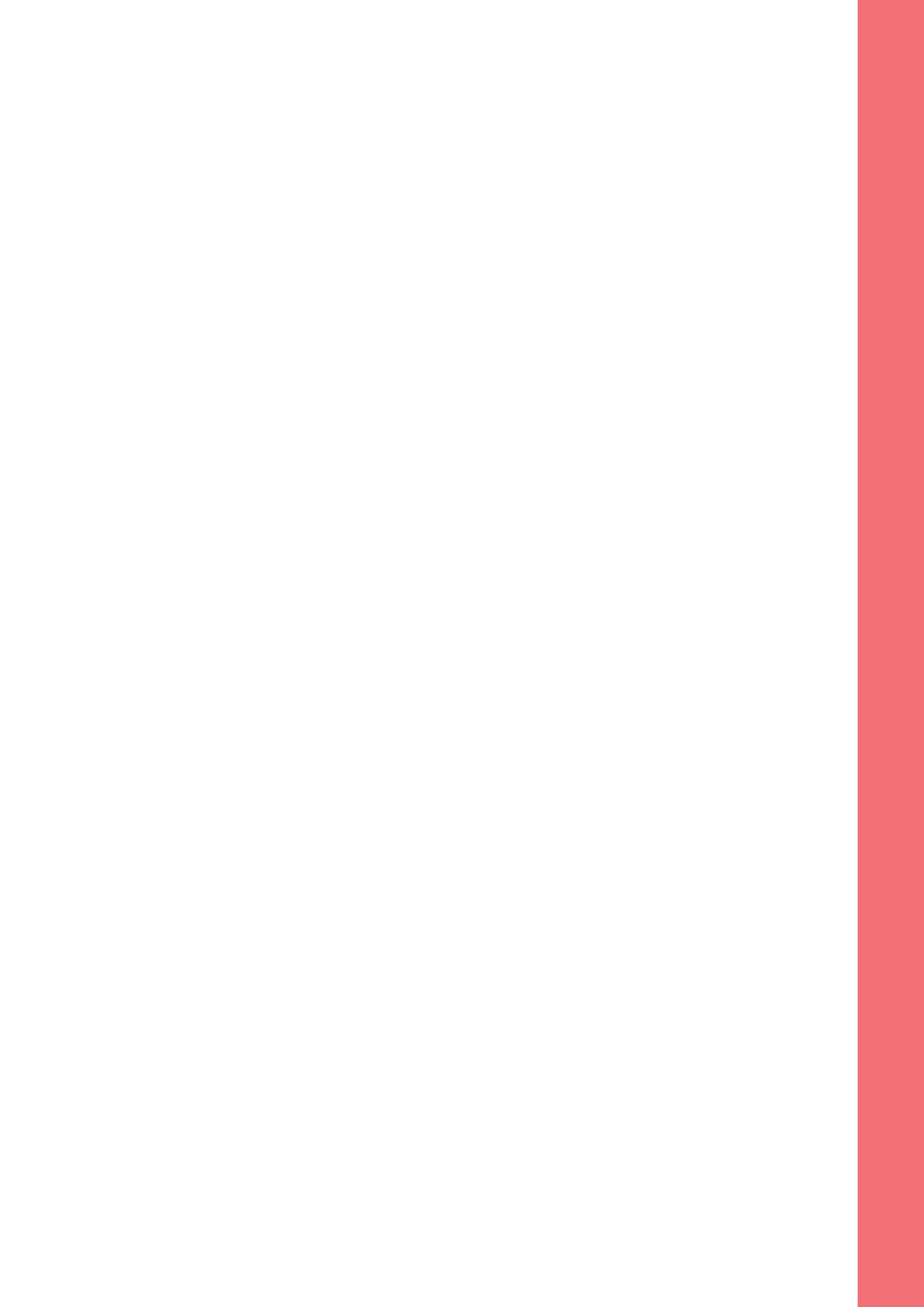
- موجة حر - عالية
- فيضانات - متوسطة
- فيضانات - عالية

الغطاء الأرضي حسب المساحة (٢٠٢٠م)



الشكل ٥: الغطاء الأرضي وقابلية التعرض للفيضانات



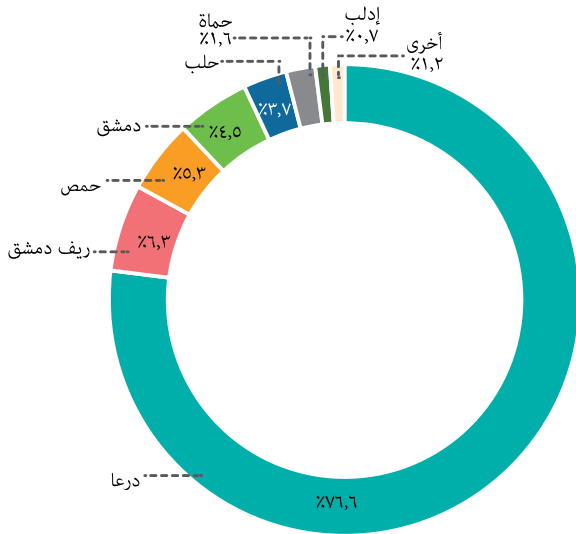


٢

المستوى الإقليمي

الموقع والإتصالية في محافظة إربد

محافظة إربد هي ثاني أكبر محافظة من حيث عدد السكان وتقع في المنطقة الشمالية الغربية من الأردن على بعد ٩٠ كم من العاصمة عمان. تحدها من الشرق محافظة المفرق ومن الجنوب محافظات جرش وعجلون والبلقاء. وتحدها من الشمال والشرق الجمهورية العربية السورية، وفلسطين من الغرب، مما يجعلها بوابة رئيسية للأردن. تقع المحافظة على إرتفاع ٦٢٠ م عن مستوى سطح البحر،^{٢٢٣} وتمتد على مساحة ١,٥٧١,٨ كم^٢، أي ما يُعادل ١,٨٪ من إجمالي مساحة الأردن.^{٢٢٤}

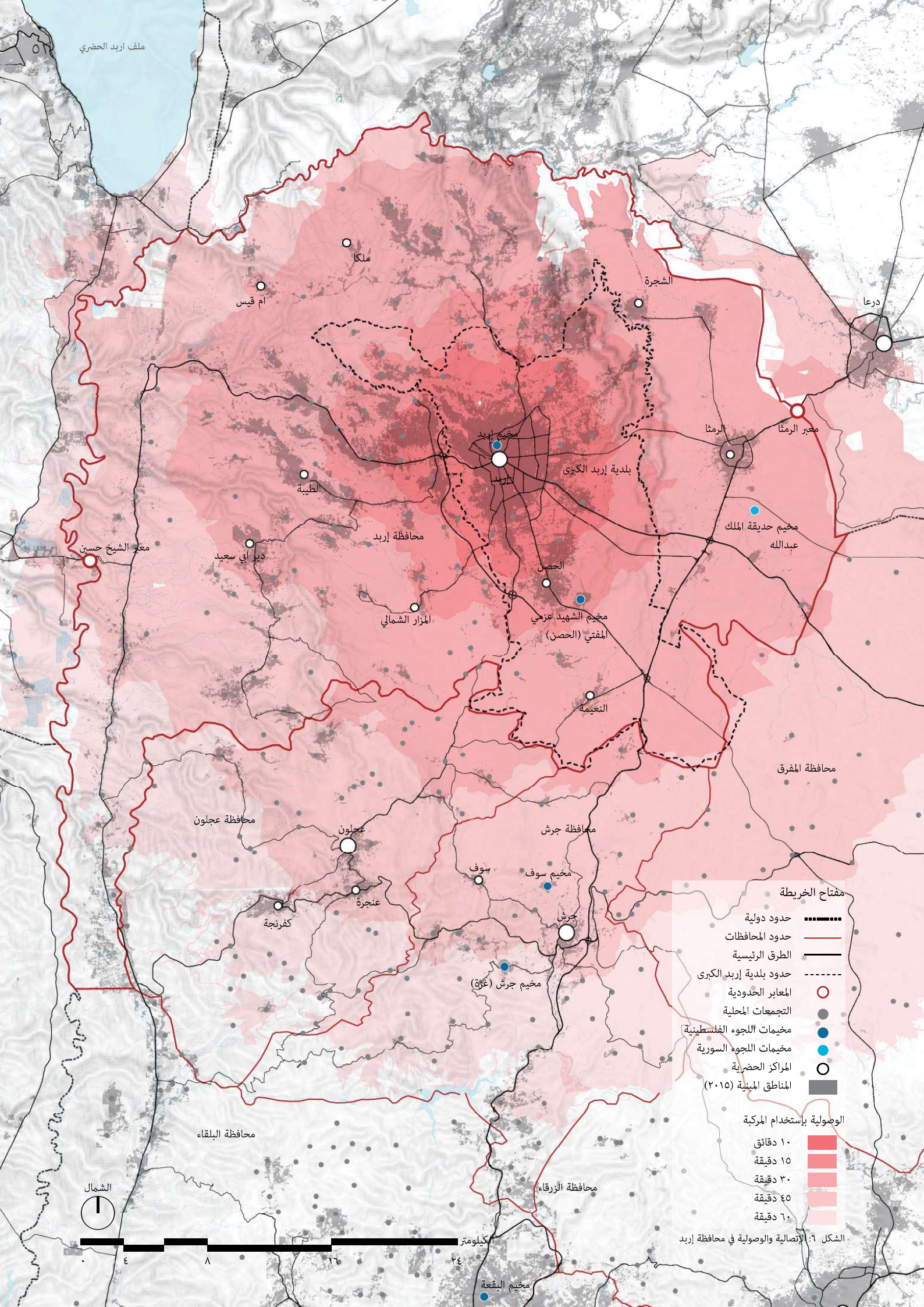


مكان المنشأ للاجئين السوريين المسجلين في مكتب إربد الميداني
المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٦

محافظة إربد هي ثالث أكثر المحافظات تحضرًا، حيث يعيش ٩٢,٣٪ من سكانها في المناطق الحضرية.^{٢٢٥} فهي المركز التجاري والإداري والتعليمي الرئيسي في إقليم الشمال،^{٢٢٦} ويرتبط تاريخ التنمية الحضرية في محافظة إربد ارتباطاً وثيقاً بالنزوح البشري إما من المناطق الريفية إلى الحضرية أو من مدينة إلى مدينة من أجل البحث عن فرص أفضل لكسب الرزق والوصول إلى الخدمات الحضرية. على وجه الخصوص، أدى النزوح البشري الناجم عن عدم الاستقرار السياسي في البلدان المجاورة إلى استضافة اللاجئين في المخيمات القائمة أو في المناطق الحضرية. حيث أدى القرب بين بلد الأصل والمجتمع المضيف إلى تسهيل اندماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة بناءً على القواسم المشتركة للخصائص الطبيعية والاجتماعية، مثل الطبوغرافيا والعادات والتقاليد واللغة والطقس والديانات.

يتم الدخول إلى الأردن من سوريا براً إما عبر معبر الرمثا أو معبر جابر الحدوديين. معبر الرمثا هو معبر حدودي دولي يقع بين مدينتي درعا في سوريا والرمثا في محافظة إربد، ويفصل بينهما ١٢ كم، وهو ما يُفسر أن أكثر من ٢٠٪ من اللاجئين السوريين المقيمين في محافظة إربد^{٢٢٧} قد لجؤوا من مدينة درعا،^{٢٢٨} حيث تم إغلاق هذه الحدود رسمياً منذ بداية الصراع السوري في عام ٢٠١١.^{٢٢٩}

تتمتع المحافظة بفرص وإمكانيات تنموية حيث تتمتع بموارد بشرية كبيرة، وعدد كبير من السكان المهاجرين، وبنية تحتية وفرص استثمارية إقتصادية. حيث أن الأراضي متاحة على نطاق واسع للفرص الزراعية، وقرب محافظة إربد من المراكز الإقليمية الرئيسية بما في ذلك عمان ودمشق وبغداد يجعلها جذابة للفرص.^{٢٣٠} أما فيما يتعلق بالموصلات، فيسهل الوصول إلى محافظة إربد من معظم المحافظات، حيث تمتلك حوالي ٤٧,٨٪ من الأسر سيارة خاصة واحدة على الأقل،^{٢٣١} مما يُشير إلى الإعتماد الكبير على وسائل النقل الخاصة.



ملف اربد الحضري

ام قيس

ملكا

الشجرة

درعا

مخيم اربد

بلدية اربد الكبرى

الرمثا

مخيم حديقة الملك

مخيم الشيخ حسين

ديار ابي سعيد

محافظة اربد

الحصن

مخيم الشهيد عزمي
المفتي (الحصن)

عبدالله

المزار الشمالي

النعيمه

محافظة المفرق

محافظة عجلون

عجلون

محافظة جرش

سوف

مخيم سوف

كفرنجة

عنجرة

جرش

مخيم جرش (غزة)

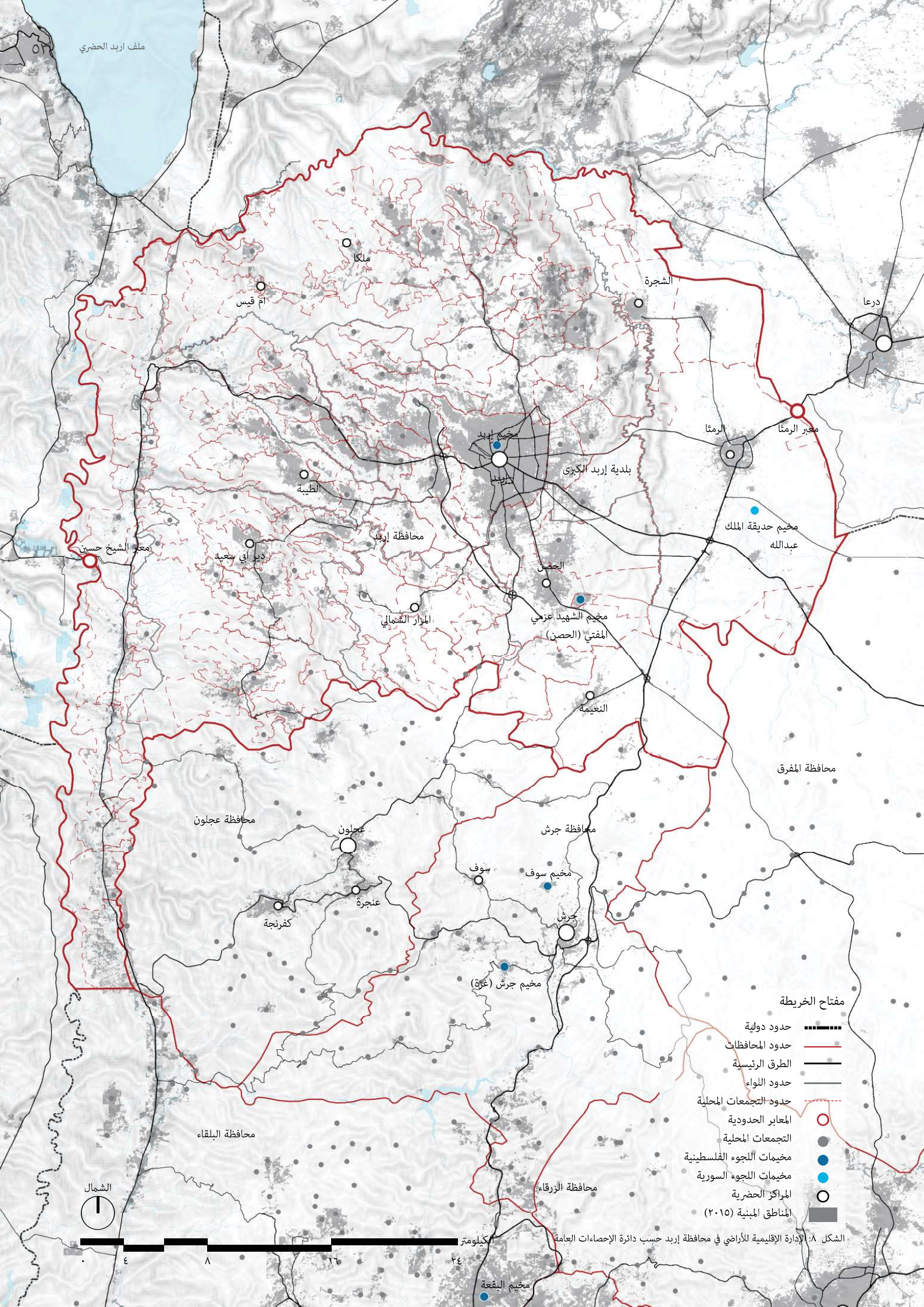
محافظة البلقاء

محافظة الزرقاء



- مفتاح الخريطة
- حدود دولية
 - حدود المحافظات
 - الطرق الرئيسية
 - حدود بلدية اربد الكبرى
 - المعابر الحدودية
 - التجمعات المحلية
 - مخيمات اللجوء الفلسطينية
 - مخيمات اللجوء السورية
 - المراكز الحضرية
 - المناطق المبنية (٢٠١٥)
- الوصولية باستخدام المركبة
- ١٠ دقائق
 - ١٥ دقيقة
 - ٣٠ دقيقة
 - ٤٥ دقيقة
 - ٦٠ دقيقة

الشكل ٦: الإتصالية والوصولية في محافظة اربد



ملف اربد الحضري

درعا

الشجرة

أم قيس

ملكا

مخيم حديقة الملك

الرمثا

بلدية إربد الكبرى

مخيم اربد

الطيبة

مخيم الشيخ حسين

دير ابي سعيد

محافظة إربد

المزار الشمالي

مخيم الشهيد عزمي

المفتي (الحصن)

الحصن

النعيمة

محافظة المفرق

محافظة عجلون

عجلون

محافظة جرش

سوف

مخيم سوف

عنجرة

كفرنجة

جرش

مخيم جرش (علا)

محافظة البلقاء

محافظة الزرقاء

مفتاح الخريطة

حدود دولية

حدود المحافظات

الطرق الرئيسية

حدود اللواء

حدود التجمعات المحلية

المعابر الحدودية

التجمعات المحلية

مخيمات اللجوء الفلسطينية

مخيمات اللجوء السورية

المراكز الحضرية

المناطق المبنية (٢٠١٥)

الشمال



الشكل ٨: الإدارة الإقليمية للأراضي في محافظة إربد حسب دائرة الإحصاءات العامة

مخيم البقعة

سياق التخطيط الإقليمي

من البلديات التالية: إربد الكبرى، والكفارات، والمزار الجديدة، والسرو، والشونة، والطيبة، والأغوار الشمالية، والرمثا الجديدة، ورايبة الكورة، وسهل حوران. حيث تم وضع هذه الخطط من خلال نهج تشاركي شمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين. من خلال إعداد رؤية ورسالة للبلدية والخروج بمجموعة من الأهداف الإستراتيجية والقطاعية والتنمية. يهدف البرنامج إلى رفع أداء البلدية وخدماتها، رفع كفاءة العمل فيها وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.^{٣٣٨} تحتوي كل خطة إستراتيجية على وصف للسياق الإقتصادي والإجتماعي والإقتصادي لكل بلدية، ومقارنتها بالبيانات على المستوى الوطني والمحافظ، متبوعاً بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر (Analysis SWOT) وتحليل بيستل (analysis) وهو (أداة تحليل تُستخدم لتحديد القوى الخارجية التي تؤثر على المؤسسة)، تحديد أهداف التنمية الإستراتيجية والمحلية متبوعة بخطة تشغيل لكل هدف، وكذلك قائمة بالإحتياجات التي تم تحديدها من خلال المناقشات مع المجالس المحلية. والجدير بالذكر، أن هذه الخطط لا تحدد أي إجراءات معينة إتجاه تلبية إحتياجات الأجيال ومطالبهم أو إدماجهم في المجتمعات.^{٣٣٩}

دراسة التنمية الإقليمية المتكاملة لشمال الأردن^{٣٤٠}

استجابةً لرغبة الحكومة الأردنية في تطوير إقليم الشمال وتحقيق التنمية الإقتصادية المتوخاة في خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠)، قدمت حكومة اليابان مساعدتها الفنية للأردن من خلال تكليف الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ومركز التنمية الدولي في اليابان بعمل دراسة «التنمية الإقليمية المتكاملة لشمال الأردن». تم تقسيم الدراسة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تهدف إلى توفير إطار للتنمية الإقتصادية لشمال الأردن وإقتراح الإستثمارات والمدخلات اللازمة للخطة الخمسية المقبلة (١٩٨١-١٩٨٥). هدفت المرحلة الثانية إلى تحديد ثلاثة مشاريع ذات أولوية فُصوى وتقديم دراسات جدوى تفصيلية مُسبقة للمشاريع الثلاثة، وتشمل هذه المشاريع الثلاثة المنطقة الصناعية في إربد، طريق إربد الدائري وخطة عجلون-دبين-جرش السياحية.

تم تطوير خطة إربد ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٠ ضمن إطار زمني مدته ٢٠ عاماً لتناول مواضيع التخطيط في إربد على ثلاثة مستويات مختلفة: المستوى الإقليمي (خطة النمو الإقليمي)، المستوى البلدي (خطة المنطقة)، مستوى الحي (خطة المجتمع).

خُطة النمو الإقليمية^{٣٣٦}

تغطي خُطة النمو الإقليمية مساحة ٦٦٩,٥ كم^٢ وتوفر إطار نمو مفاهيمي يقوم على توجيه التنمية في محافظة إربد، على وجه الخصوص في أربعة أودية: قصبة إربد، وبنى عبيد، والمزار الشمالي، والرمثا، حيث تتناول الخطة تحديات النمو والفرص في بلديات إربد الكبرى، والرمثا، وغرب إربد، والمزار.

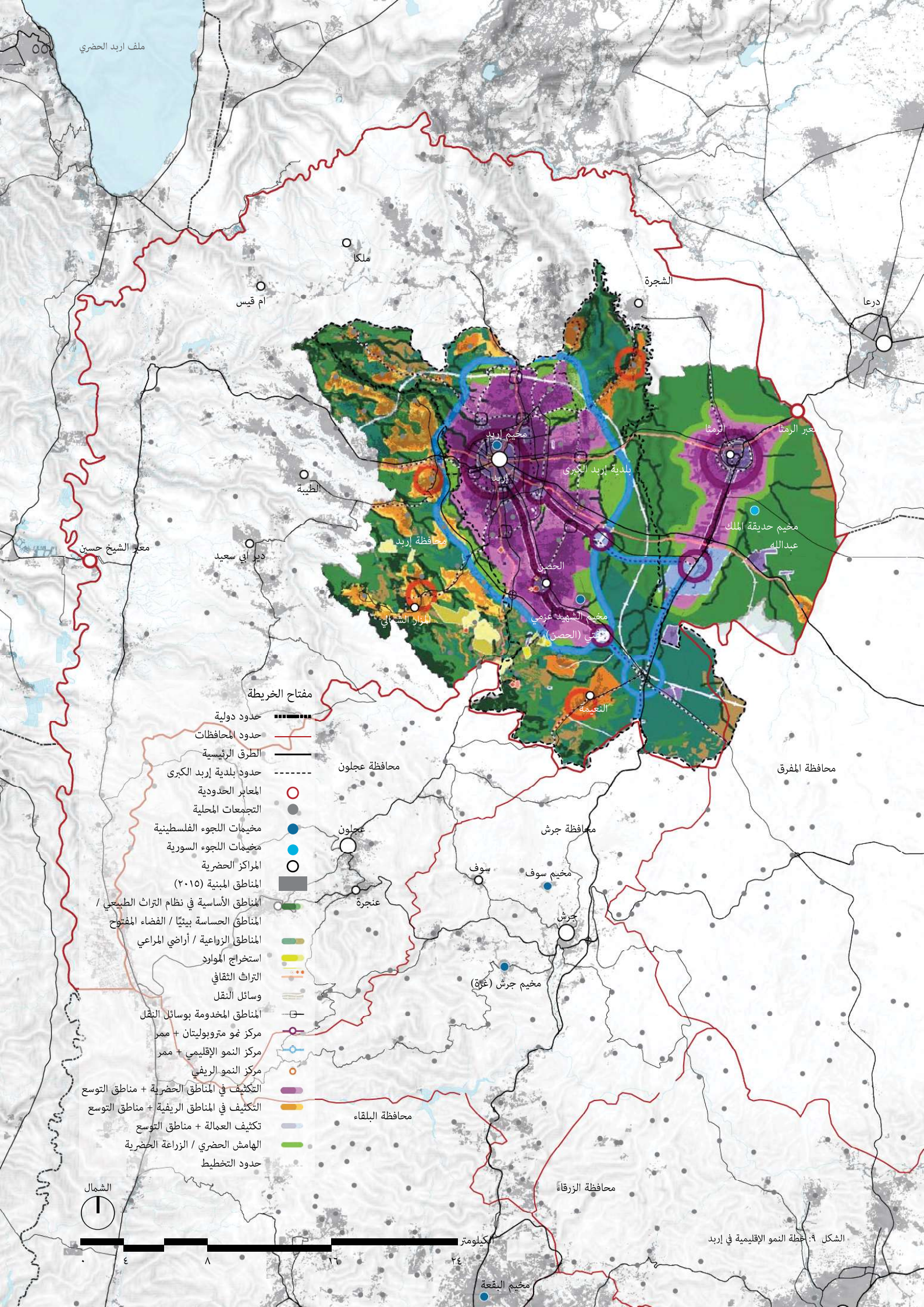
تُقدم خطة النمو الإقليمية خطة شاملة لإستعمال الأراضي والسياسات المرتبطة بها والتي توجه النمو وتستجيب لضغوط النمو على مستوى المحافظة حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده. كما تضع تصوراً لخطة التنمية الحضرية والريفية، وتقتراح تصنيف الأراضي داخل حدود التخطيط إلى مناطق نمو حضرية، مناطق نمو ريفية. تتمثل الإستراتيجية العامة للخطة في دمج إستعمال الأراضي وتخطيط البنية التحتية والنقل والمواصلات. وتتألف الخطة من ١٢ خطة قطاعية ومُكوناتها، كل منها يوضح جانب مختلف لمفهوم النمو، مع الأخذ في الإعتبار عدة جوانب بما فيها: تحقيق التوازن بين الطبيعة والثقافة، التقاليد والنمو، والحفاظ على التراث مع إضفاء الطابع العصري. كما أنها تتضمن رؤية العام ٢٠٣٠ إستناداً إلى المُنتديات العامة والمشاورات التي عُقدت مع البلديات الشريكة.

التوسع الحضري هو أحد الأهداف التي تناولتها الخطة، من خلال الحفاظ على الموارد البيئية والزراعية لإنشاء مناطق حضرية ذات كفاءة وتوفير الأموال عن طريق تقليل تكاليف البنية التحتية والخدمات. تقدم الخطة مجموعة من المبادئ التوجيهية لضمان إنفاذ أحكام قوانين إستعمال الأراضي والتنمية. وعلى الرغم من إعداد الخطة في عام ٢٠١٠، لم تتم الموافقة عليها بعد من قِبل مجلس التنظيم الأعلى. على الرغم من أن القانون يمكن البلديات ذات المرتبة الأولى مثل بلدية إربد الكبرى من الموافقة على الخطط الإقليمية للمحافظة، لم تتم الموافقة على أي خطط إقليمية أو هيكليّة في إربد على مدار الأربعين عاماً الماضية. حيث تُعيق عمليات الموافقة البيئية والأحكام الإدارية المعقدة على المستوى الوطني التنمية الإقليمية والمحلية.

ومع وصول اللاجئين السوريين إلى محافظة إربد، يُعد تحديث خطة النمو الإقليمية أمراً بالغ الأهمية لضمان مواجهة تحديات التنمية الحضرية التي تفاقمت بسبب أزمة اللاجئين. ومع ذلك، لا تزال رؤية إربد ٢٠٣٠ هي الوثيقة الإرشادية الرئيسية لمعظم المشاريع التنموية على مستوى البلدية، بما في ذلك خطة النمو الإقليمية.

برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن CITIES

أما بالنسبة للمناطق خارج حدود خطة النمو الإقليمية، فقد مَوّل برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن CITIES^{٣٣٧} ١١ بلدية داخل محافظة إربد لوضع خطط إستراتيجية وخطط تنمية محلية وتشمل كلاً



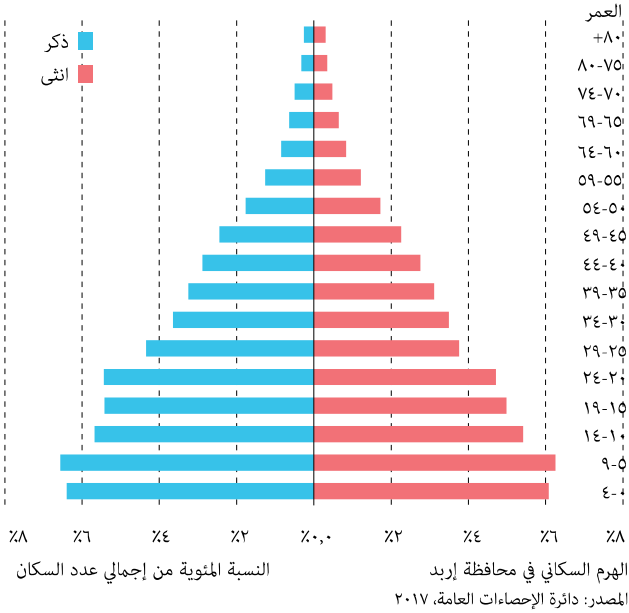
مفتاح الخريطة

- حدود دولية
- حدود المحافظات
- الطرق الرئيسية
- حدود بلدية إربد الكبرى
- المعابر الحدودية
- التجمعات المحلية
- مخيمات اللجوء الفلسطينية
- مخيمات اللجوء السورية
- المراكز الحضرية
- المناطق المبنية (٢٠١٥)
- المناطق الأساسية في نظام التراث الطبيعي /
- المناطق الحساسة بيئيًا / الفضاء المفتوح
- المناطق الزراعية / أراضي المراعي
- استخراج الموارد
- التراث الثقافي
- وسائل النقل
- المناطق المخدومة بوسائل النقل
- مركز نمو متروبوليتان + ممر
- مركز النمو الإقليمي + ممر
- مركز النمو الريفي
- التكتيف في المناطق الحضرية + مناطق التوسع
- التكتيف في المناطق الريفية + مناطق التوسع
- تكتيف العمالة + مناطق التوسع
- الهامش الحضري / الزراعة الحضرية
- حدود التخطيط



الشكل ٩: خطة النمو الإقليمية في إربد

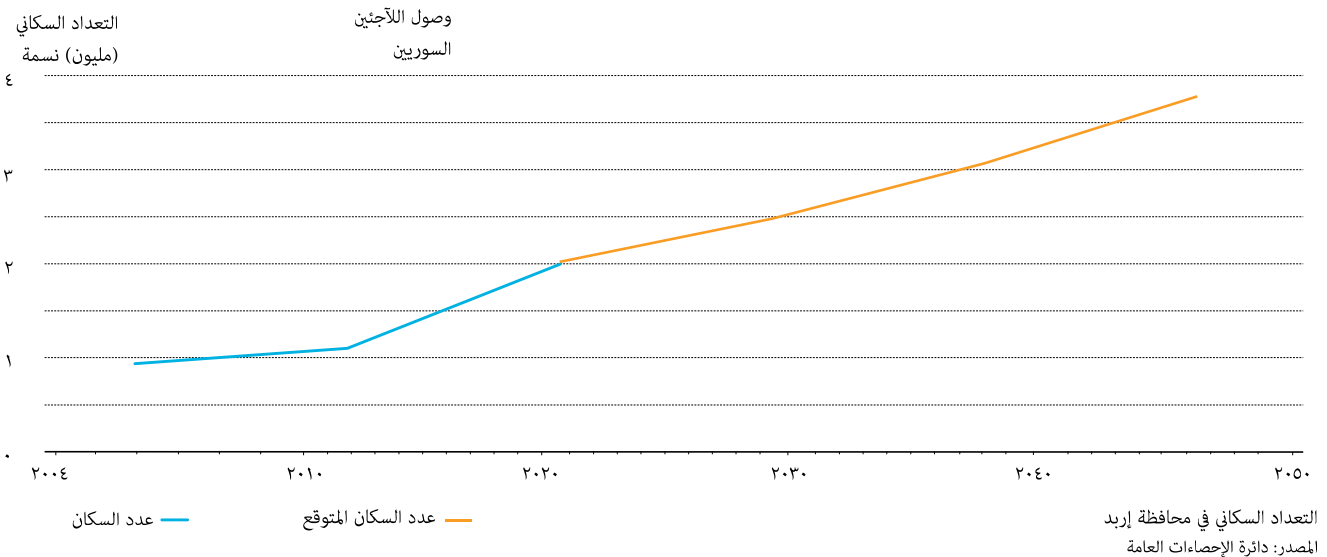
التركيبة السكانية

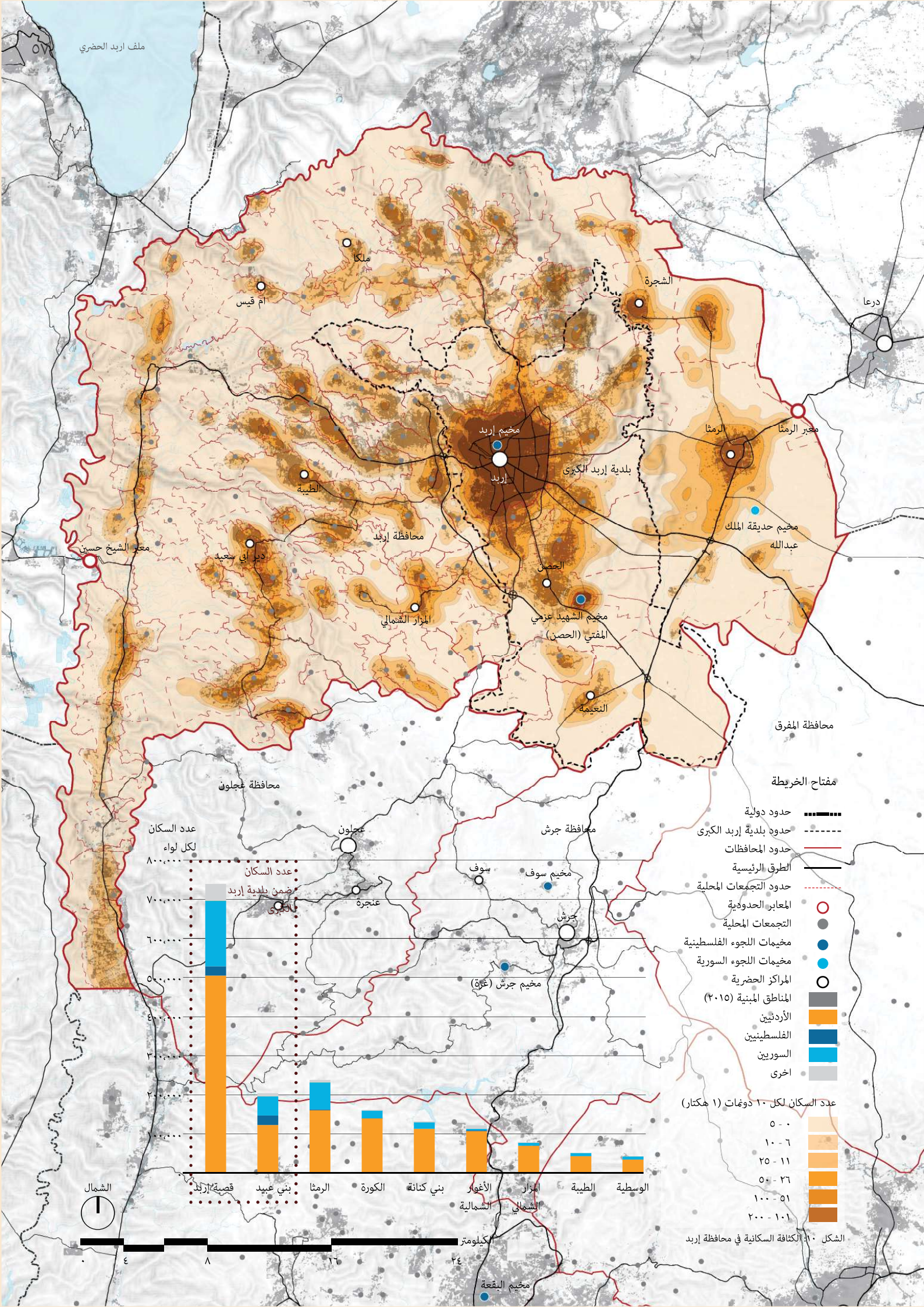


تُعتبر محافظة إربد ثاني أكثر المحافظات من ناحية التعداد السكاني في الأردن بعد محافظة عمّان. في عام ٢٠٢٠، شكلت محافظة إربد ١٨,٥٪ من إجمالي سكان الأردن.^{٢٤١} حيث بلغ عدد سكانها ٢,٠٠٣,٨٠٠ نسمة، منهم ١٥٣,٣٠٠ فقط من الريف والباقي حضر،^{٢٤٢} ويُقيم غالبية السكان داخل الحدود الإدارية لبلدية إربد الكبرى. والجدير بالذكر أن التعداد السكاني الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة يتبع الحدود الإدارية لوزارة الداخلية، باستعمال حدود الألوية وليس البلديات. الألوية ذات أعلى نسبة تعداد سكاني هي قسبة إربد وبنى عبيد، وهي تغطي مناطق حدود بلدية إربد الكبرى. كما ويوجد في هذه الألوية مخيمان للأجئين الفلسطينيين.

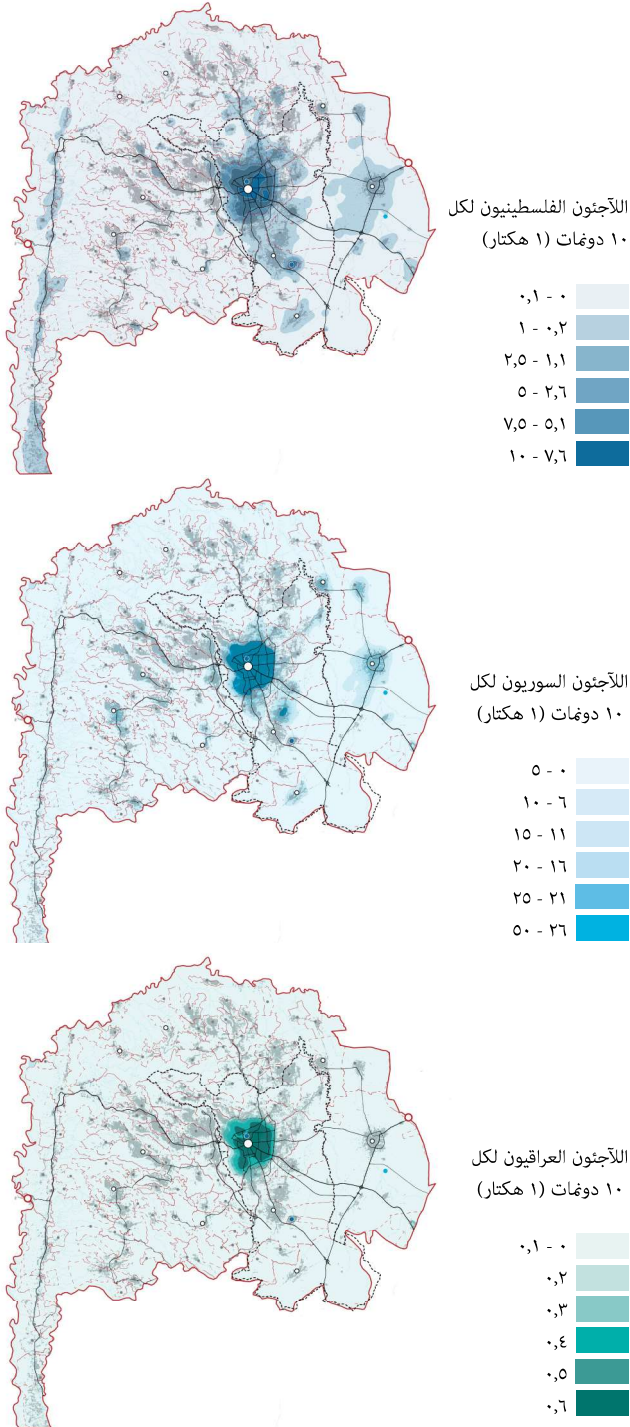
تُعتبر ألوية الكورة، والطيبة، والأغوار الشمالية، والمزار الشمالي الأقل سكاناً وكثافةً سكانية. كما وأنها تُعتبر جيوب فقر بسبب انخفاض مؤشر التنمية والخدمات والمؤشر الاجتماعي والإقتصادي.^{٢٤٥,٢٤٤,٢٤٣}

لدى محافظة إربد أعلى كثافة سكانية في الأردن حيث تبلغ ١,٢٧٤,٨ فرد/كم^٢، وأكثر من نصف سكان محافظة إربد تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً، مما يزيد الطلب على المرافق التعليمية ومعدل الإعالة، كما أنه يتطلب تخطيطاً حثيثاً للمستقبل.





اللاجئين



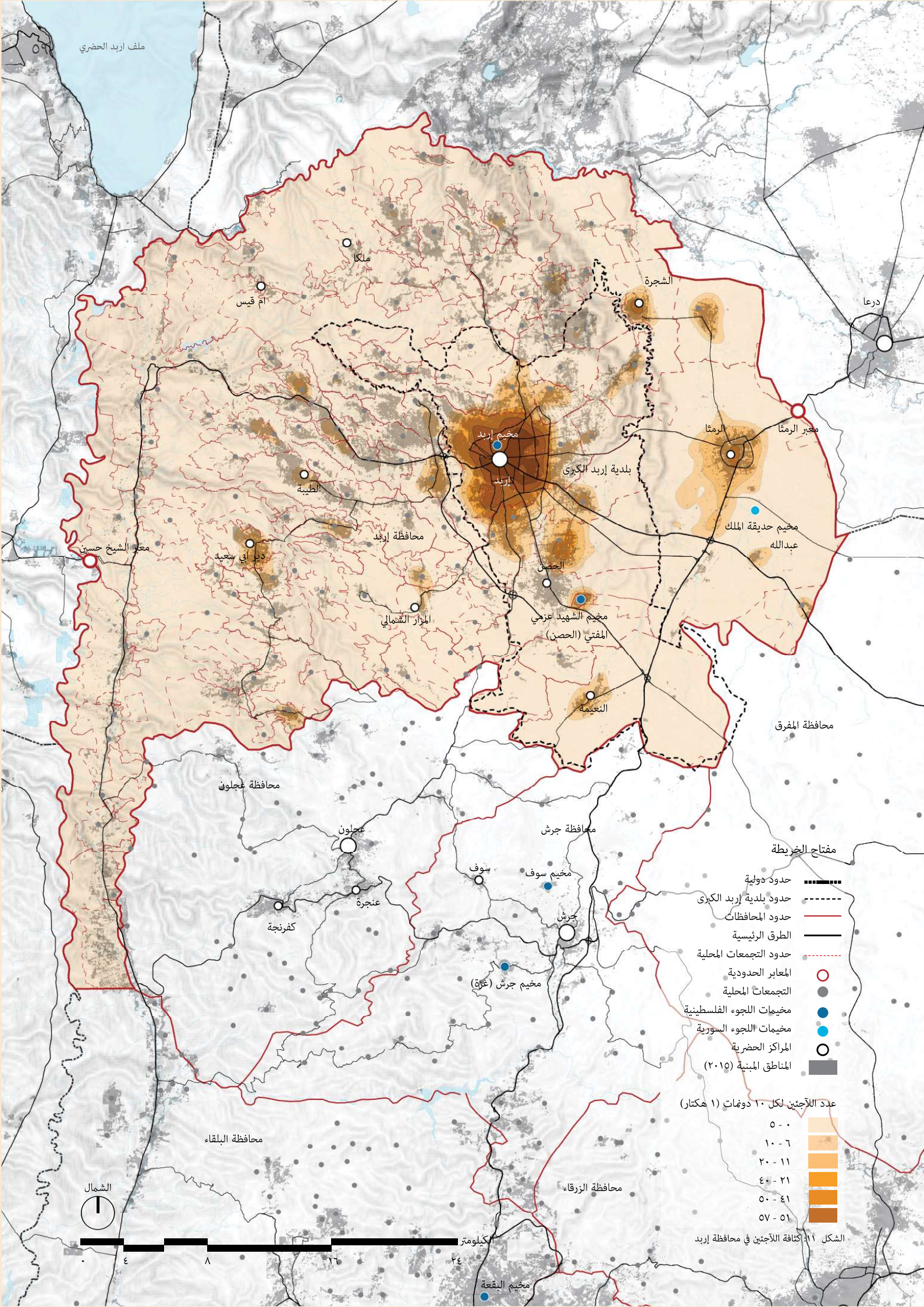
وقد بلغ العدد الإجمالي للفلسطينيين والعراقيين والسوريين في عام ٢٠١٥ في محافظة إربد ٧٩٢,٩٢٤.^{٢٤٧} تحظى المحافظة بأعلى نسب للاجئين السوريين، حيث يعيش أكثر من ٢٤٪ من جميع اللاجئين الحضريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن في إربد.^{٢٤٨} وقد بلغ إجمالي عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في محافظة إربد إعتباراً من تشرين الأول في ٢٠٢١، ١٣٧,٧٨٢، بينهم ١٣٦,٨٢٠ لاجئاً سورياً.^{٢٤٩} أما بالنسبة للفلسطينيين فيبلغ عددهم ٥٥,٩١٦ لاجئاً مسجلاً لدى الأونروا.^{٢٥١} يتنوع اللاجئون من حيث مكان الإقامة في إربد بناءً على قدراتهم المالية والقطاعات الاقتصادية التي ينشطون فيها. إستناداً إلى بيانات مُفصلة عن اللاجئين في كل لواء، يتركز معظم اللاجئين في المناطق ضمن حدود بلدية إربد الكبرى. بشكل عام، يُوجد ثلاث مخيمات للاجئين الفلسطينيين في محافظة إربد، منها مخيمان في بلدية إربد الكبرى تديرهما الأونروا، ومخيم واحد يسمى حديقة الملك عبدالله يقع بالقرب من مدينة الرمثا وتديره المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا، حيث يستضيف لاجئين فلسطينيين من سوريا. ويقع مخيم رابع للاجئين السوريين في المحافظة يُسمى ساير سيتي، قد تم إغلاق هذا المخيم في عام ٢٠١٦ وتم نقل جميع اللاجئين إلى مخيم حديقة الملك عبد الله في منطقة الرمثا، والذي يستضيف الآن ٥٩٣ فرداً.^{٢٥٢} فيما تُعنى الأونروا بتسجيل اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في مخيم حديقة الملك عبد الله، بينما تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في نفس المخيم.^{٢٥٣}

ومن الجدير بالذكر إلى أن معظم اللاجئين الفلسطينيين يحملون الجنسية الأردنية، مما يمكنهم من الحصول على كافة المزايا وفرص العمل وجعلهم أكثر صموداً.^{٢٥٤}

بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، تسكن الغالبية في المناطق الوسطى والجنوبية في بلدية إربد الكبرى. ويرتبط هذا بموقع مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في إربد، وهما الآن مناطق مندمجة مع النسيج الحضري لبلدية إربد الكبرى.

بالنسبة للاجئين السوريين، تعتبر إربد الوجهة الأولى للجوء لأكثر من ٢٠٪ من اللاجئين السوريين المسجلين.^{٢٥٥} بشكل عام، القواسم المشتركة في العادات والتقاليد واللغة والتاريخ المُشترك والروابط الاجتماعية والاقتصادية تسهل من عملية الاندماج والإقامة في محافظة إربد. بينما المناطق الشرقية من المحافظة هي المكان الذي يتواجد فيه معظم السوريين بسبب القرب المكاني من سوريا، و مدينة درعا تحديداً، حيث تعتبر كلاً من الرمثا ودرعا جزءاً من سهل حوران. ويُعتبر أيضاً القُرب من مدينة الحسن الصناعية شرقي المحافظة عاملاً آخر يحدد أنماط إقامة اللاجئين السوريين، حيث أن مدينة الحسن الصناعية تضم ١٪ من القوى العاملة السورية.^{٢٥٦}

أما بالنسبة للاجئين العراقيين، فهم يتواجدون في الغالب في المراكز الحضرية في لواء قسبة إربد بسبب توافر خدمات البنية التحتية، وكذلك توفر المحافظة إيجارات ميسورة مقارنةً بمحافظة عمّان وتوفر أيضاً فرصاً اقتصادية تجذب العراقيين الموجودين إلى مجال الأعمال.



ملف اربد الحضري

درعا

أم قيس

ملكا

الشجرة

مخيم اربد

بلدية اربد الكبرى

الرمثا

مخيم حديقة الملك عبدالله

الطيبة

محافظة اربد

دير ابي يعقوب

مخيم الشيخ حسين

الجزار الشمالي

مخيم الشهيد عزمي المفتي (الحصن)

الحصن

النعيمة

محافظة المفرق

محافظة عجلون

عجلون

محافظة جرش

سوف

مخيم سوف

جرش

مخيم جرش (غزة)

عنجرة

كفرنجة

محافظة البلقاء

محافظة الزرقاء

مفتاح الخريطة

- حدود دولية
- حدود بلدية اربد الكبرى
- حدود المحافظات
- الطرق الرئيسية
- حدود التجمعات المحلية
- المعابر الحدودية
- التجمعات المحلية
- مخيمات اللجوء الفلسطينية
- مخيمات اللجوء السورية
- المراكز الحضرية
- المناطق المبنية (٢٠١٥)

عدد الأجنين لكل ١٠ دومات (١ هكتار)



الشكل ١١ الكثافة الأجنين في محافظة اربد



الوصول إلى البنية التحتية الإقليمية

شبكة الصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي. وقد أشارت الخطة الشمولية للبنية التحتية لمياه الصرف الصحي التي تم وضعها عام ٢٠٢٠ إلى ستة مشاريع رئيسية سيتم تنفيذها في محافظة إربد، وتهدف هذه المشاريع إلى تحسين شبكة الأنابيب، وزيادة قدرة وكفاءة محطات الضخ وكذلك توسيع نطاق الخدمة.^{٢٦٩}

الكهرباء والطاقة

٩٩,١٪ من السكان متصلون بشبكة الكهرباء على مستوى المحافظة مقابل ٩٩,٩٪ على المستوى الوطني.^{٢٧٠} من حيث التدفئة، تعتمد ٥٤,٨٪ من الأسر على الغاز للتدفئة (مقارنة بـ ٤٧,٩٪ على المستوى الوطني)، ٢٩,٠٪ على الكاز أو السخان الشمسي (مقارنة بـ ٣١,١٪ على المستوى الوطني) و ٧,٨٪ تعتمد على الحطب أو الفحم أو الجفت (مقارنة بـ ٧,١٪ على المستوى الوطني).^{٢٧١} أما بالنسبة للأجهزة المنزلية، فإن ٨٢,٩٪ من الأسر لديها سخان مياه (مقارنة بـ ٧٨,٥٪ على المستوى الوطني)، ٩,٧٪ تستخدم سخاناً شمسياً (مقارنة بـ ١٢,٢٪ على المستوى الوطني)، ٣٦,٠٪ لديها مكيف هواء (مقارنة بـ ٣٢,٠٪ على المستوى الوطني).^{٢٧٢} تُعزى التحديات الرئيسية المتعلقة بتوفير الكهرباء إلى زيادة الضغط على محطات الطاقة الكهربائية، مما يؤدي إلى الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي خلال العام، خاصة خلال مواسم الذروة في فصل الصيف. هناك أيضاً عدم اعتماد على مصادر الطاقة المتجددة البديلة،^{٢٧٣} حيث يعتمد أكثر من ٨٠٪ من السكان على سخانات المياه بالغاز والكهرباء بدلاً من السخانات الشمسية (٩,٧٪).^{٢٧٤} بشكل عام، يحدث النمو الحضري دون تخطيط سليم، وتوفير البنية التحتية يتبع المناطق التي يحدث فيها التمدد الحضري.

كما هو موضح في الخريطة، فإن معظم المناطق الحضرية في المحافظة مُزودة بشكل كافٍ بالمياه والكهرباء، في حين أن العديد من المناطق غير مُتصلة بشبكة الصرف الصحي.

المياه

تعتمد محافظة إربد بشكل كبير على المياه الجوفية ومياه الأمطار المُجمعة في السدود.^{٢٥٧} تجمع المحافظة حوالي ٥٤٪ من مصادر المياه في الأردن.^{٢٥٨}

٦٣٪ من سكان المحافظة مُتصلون بالشبكة العامة لمياه الشرب، مقابل ٩٣٪ على المستوى الوطني.^{٢٥٩} على الرغم من شبكة التوصيلات القائمة، فإن أكثر من ٨٠٪ من السكان لا يعتمدون على الشبكة العامة لمياه الشرب، بل على المياه المُعبأة.^{٢٦٠} بالنسبة للآجئين، يعتمد ١٠٪ فقط على المياه المنقولة بالأنابيب كمصدر رئيسي لمياه الشرب، وتعتمد ٨٢٪ من أسر الآجئين السوريين على المياه المُفلترة، ٤٪ على المياه المُعبأة، ٢٪ على صهاريج المياه، و ٣٪ على الآبار.^{٢٦١} بشكل عام، هناك مشكلات تتعلق بإمداد المياه من خلال الشبكة العامة، وقد أدى فقدان المياه وضعف الضخ بسبب عدم صيانة خطوط الأنابيب إلى سعي الكثيرين لشراء المياه من أصحاب صهاريج المياه الخاصين بالتحديد خلال فصل الصيف، مما أدى إلى زيادة أسعار المياه.^{٢٦٢} ولمحاولة التخفيف من نقص المياه على المستوى الحكومي، تم إجراء تحليل متعمق لأنظمة وشبكة إمداد المياه، خلص التحليل إلى تحسينات مقترحة لمحافظة إربد تشمل تحسين شبكة الأنابيب، زيادة كفاءة وقدرة الخزانات، بالإضافة إلى إعادة هيكلة النظام المائي.^{٢٦٣}

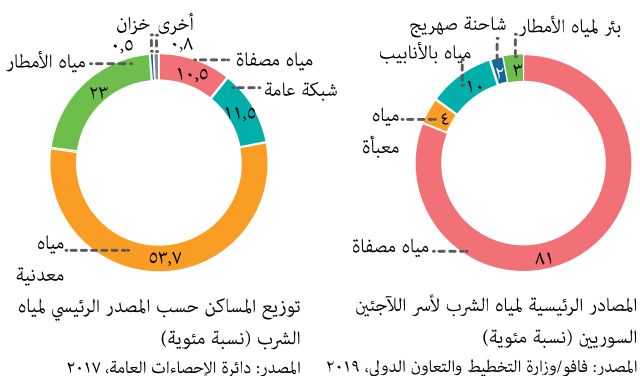
إدارة النفايات الصلبة

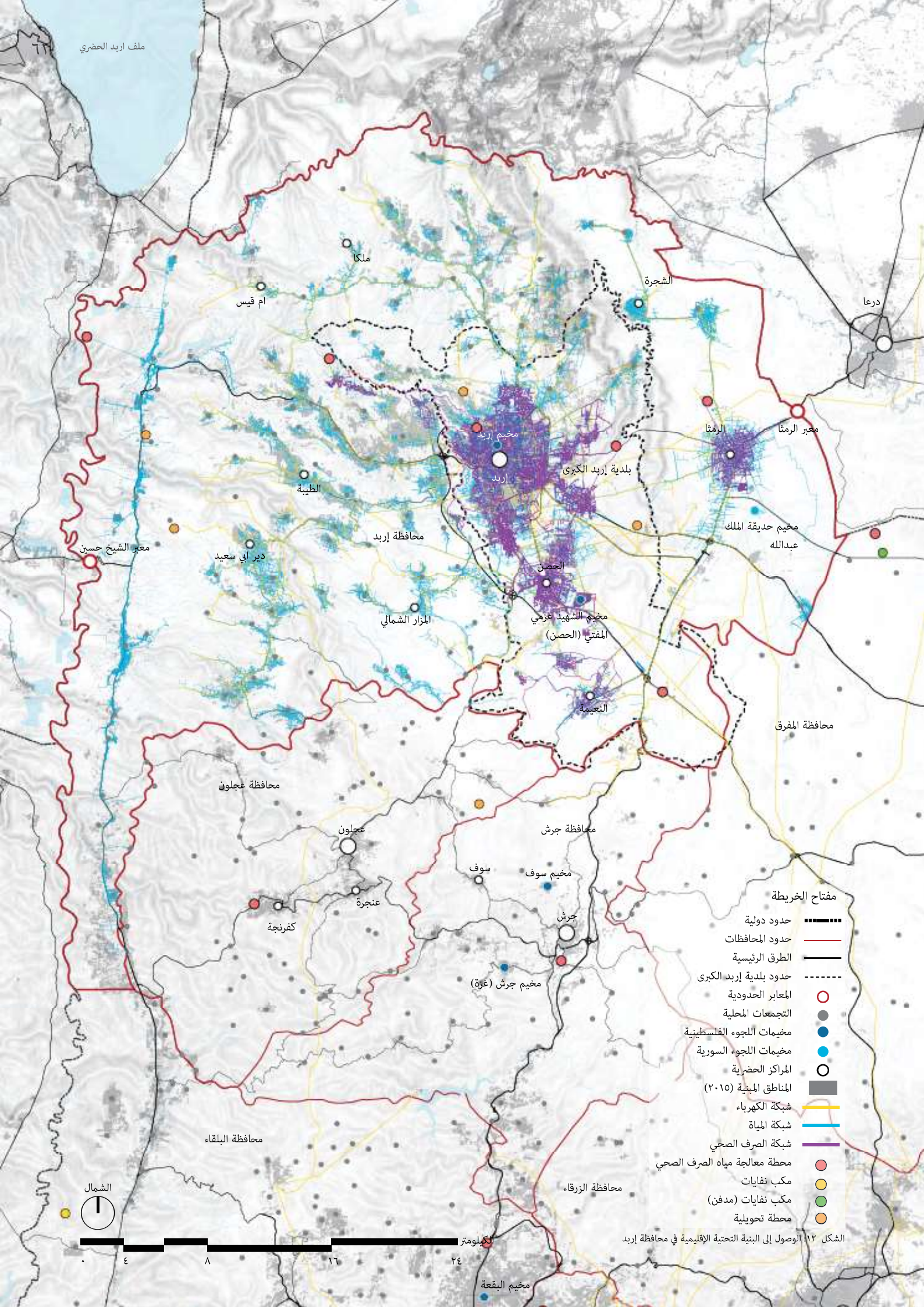
بالنسبة لإدارة النفايات الصلبة، تُنتج محافظة إربد ما يقرب من ٧٢١,٥٠٤ طناً من النفايات الصلبة سنوياً، وهي أعلى حصة في إقليم الشمال لعام ٢٠١٦، ومن المتوقع أن يتضاعف إنتاج النفايات الصلبة في المحافظة بحلول عام ٢٠٣٤ ليصل إلى ١,٥١٦,١٥١ طن/سنوياً.^{٢٦٤} تُخدم المحافظة ثلاث محطات تحويلية لجمع النفايات والتي يتم نقلها إلى مكب الأكيدر في محافظة المفرق.

الصرف الصحي والمياه العادمة

تُغطي خدمة الصرف الصحي ٥٦٪ من إجمالي مشركي المياه في المحافظة، مقابل ٦٣٪ على المستوى الوطني.^{٢٦٥} فيما تعتمد نسبة الـ ٤٨٪ المتبقية على استخدام الحُفر الامتصاصية أو غيرها من وسائل التخلص من النفايات، مثل المراحيض. تتصل ثلاثة ألوية رئيسية في محافظة إربد بشبكة الصرف الصحي، بما في ذلك قصبه إربد، وبني عبيد والرمثا.^{٢٦٧}

فيما يتعلق بمياه الصرف الصحي، يوجد في محافظة إربد ست محطات مركزية لمعالجة مياه الصرف الصحي. وبناءً على مخرجات ورشة عمل أصحاب المصلحة، تشمل التحديات الرئيسية المتعلقة بالصرف الصحي والتي تم تحديدها: قيام السكان بإلقاء النفايات الصلبة في الشبكة وعدم وجود صيانة دورية، مما يؤدي إلى إندساد الشبكة أو تضرر الأنابيب.^{٢٦٨} وكذلك أدى عدم وجود شبكة لتصريف مياه الأمطار إلى زيادة الضغط على





ملف اربد الحضري

الشمال

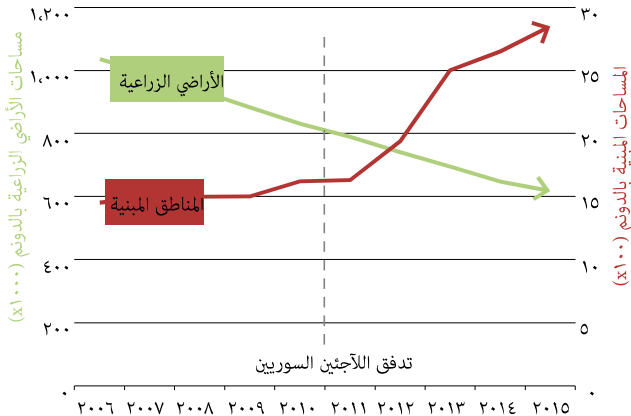
كيلومتر ٠ ٤ ٨ ١٦ ٢٤

مفتاح الخريطة

- حدود دولية
- حدود المحافظات
- الطرق الرئيسية
- حدود بلدية إربد الكبرى
- المعابر الحدودية
- التجمعات المحلية
- مخيمات اللجوء الفلسطينية
- مخيمات اللجوء السورية
- المراكز الحضرية
- المناطق الميضية (٢٠١٥)
- شبكة الكهرباء
- شبكة المياه
- شبكة الصرف الصحي
- محطة معالجة مياه الصرف الصحي
- مكب نفايات
- مكب نفايات (مدفن)
- محطة تحويلية

الشكل ١٢ الوصول إلى البنية التحتية الإقليمية في محافظة إربد

إستعمالات الأراضي

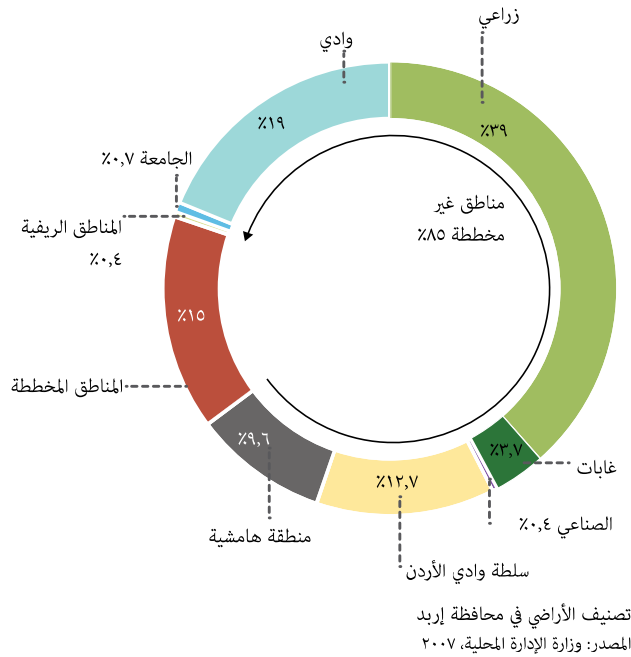


تأثير الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في محافظة إربد (الدونم = ١٠٠٠ متر^٢)
المصدر: المعهد الدولي للعلوم والتكنولوجيا والتعليم، ٢٠١٧

بسبب تضاريس ومناخ محافظة إربد، تُعتبر غالبية مساحة الغطاء الأرضي خضراء. حيث تم تصنيف ٣٩٪ من إستعمالات الأراضي في المحافظة على أنها مناطق زراعية، تليها المناطق المُنظمة بنسبة ١٥٪، المناطق الطرفية ٩,٦٪، المناطق الريفية ٠,٤٪، والغابات ٣,٧٪. حيث تقع معظم المناطق المُنظمة التي تم تحديدها حول لواء قسبة إربد، وبعضها منتشر في المناطق الغربية من المحافظة.

استمر النمو المتزايد للمناطق المبنية على حساب الأراضي الزراعية بشكل مستمر بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥. حيث شهدت المحافظة نمواً هائلاً في المناطق الحضرية في عام ٢٠١١، هذا النمو كان متزامناً مع تدفق اللاجئين السوريين إلى المحافظة.^{٢٧٦}

أقيمت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في محافظة إربد عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ قبل أي محاولات لوضع خطة إستخدام للأراضي للمدينة أو للمحافظة. نظراً لأن المخيمات قد أقيمت في البداية كمخيمات مؤقتة، إلا أنها قد تم دمجها الآن في النسيج الحضري لمدينة إربد.

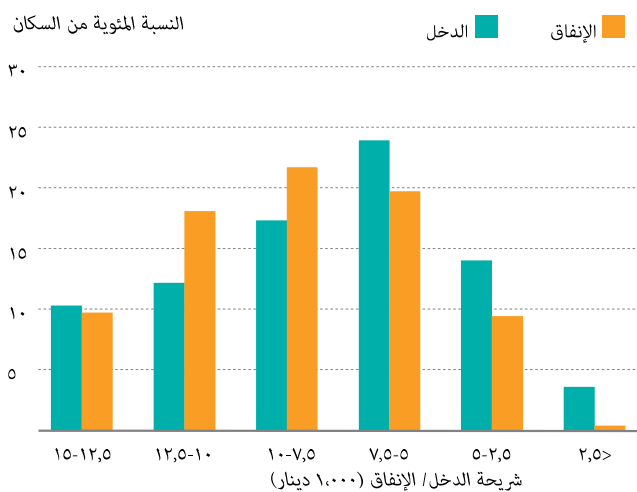


تصنيف الأراضي في محافظة إربد
المصدر: وزارة الإدارة المحلية، ٢٠٠٧

ومع وصول اللاجئين السوريين، عازمت الحكومة على إقامة مخيمات للاجئين بحيث تكون مُنفصلة عن المناطق الحضرية وذلك لتقليل الضغط على البنية التحتية الحضرية. في البداية، تم بناء مخيمين كموقعين مؤقتين في حديقة الملك عبد الله ومدينة سايبرسيتي الصناعية على أرض مُصنفة على أنها زراعية، ولكن في عام ٢٠١٦، تم إغلاق مخيم سايبرسيتي وتم نقل اللاجئين إلى حديقة الملك عبد الله.^{٢٧٧}

الإسكان

في محافظة إربد، تقيم ٦٧,٨٪ من الأسر في ممتلكاتها الخاصة، بينما يقيم ٢٠,٨٪ في عقارات مُستأجرة، ١١,٢٪ في إسكانات مجانية و ٠,٢٪ يقيمون في سكن مقابل العمل.^{٢٧٨}



توزيع الأسر حسب دخل الأسرة السنوي ونفقاتها
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٢٠

المحافظة	معدل الإكتظاظ (عدد الأشخاص في الغرفة للوحدة السكنية)	متوسط عدد الغرف	متوسط مساحة السكن (متر ^٢)
عمان	١,٢	٤,٣	١٣٨,١
اللاجئون السوريون	١,٧	٢,٧	٩٦,٧
اللاجئون الفلسطينيون	١,٤	٣,٥	١٣٦,٠
الزرقاء	١,٤	٣,٧	١١٨,٤
اللاجئون السوريون	١,٧	٢,٧	٩٥,٧
اللاجئون الفلسطينيون	١,٦	٣,٣	١٠٦,٤
إربد	١,٢	٤,٠	١٣٦,٨
اللاجئون السوريون	١,٨	٣,١	١٠٣,٣
اللاجئون الفلسطينيون	١,٤	٣,٥	١١٨,٩

متوسط مساحة السكن وعدد الغرف ومعدل الازدحام حسب المحافظة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة مسح نفقات ودخل الأسرة، ٢٠١٧ - فافو ووزارة التخطيط والتعاون الدولي الظروف المعيشية للاجئين السوريين في الأردن ٢٠١٨-١٧-٢

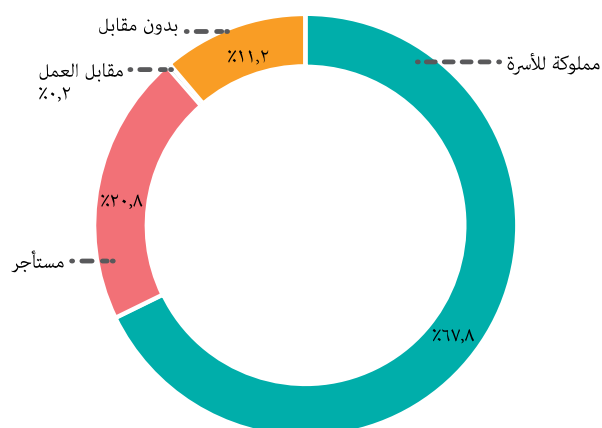
المحافظة	شقة	بيت تقليدي	منزل متنقل	مسكن مرتجل
عمان	٩٤	٦	-	-
إربد	٧٥	٢٥	-	١
الزرقاء	٨٤	١٦	-	-
المفرق	٤٥	٤٣	١	١٢
المحافظات الأخرى	٥٥	٤٣	-	٢
المخيمات	-	-	٩٩	١
الجميع	٥٥	١٦	٢٧	٢

النسب المئوية حسب نوع المسكن لكل محافظة
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

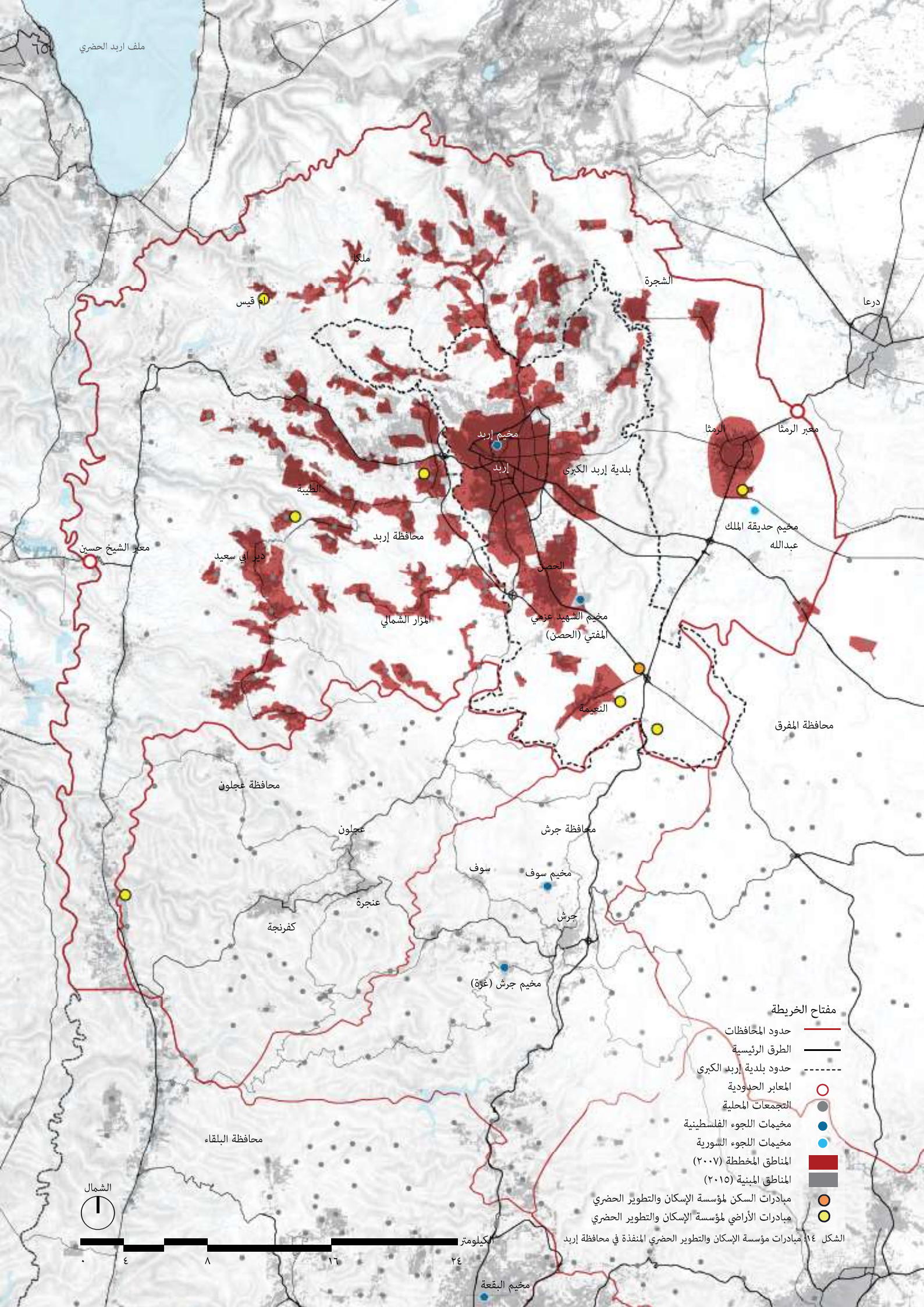
تتراوح مساحة الوحدات السكنية المطلوبة من قبل معظم السكان بين (١٥٠-١٩٩ م^٢) على مستوى المحافظات، بينما يبلغ المتوسط ١٣٦,٨ م^٢. ومتوسط عدد الغرف لكل منزل هو ٤,٠ غرف، بمعدل اكتظاظ يبلغ ١,٢ شخص لكل غرفة في الوحدة السكنية.^{٢٧٩} مقارنةً بالمحافظات الشمالية، تمتلك محافظة إربد أعلى متوسط مساحة سكنية وعدد الغرف، وأقل معدلات إكتظاظ. أما بالنسبة للاجئين السوريين في محافظة إربد، فيرتفع معدل الإكتظاظ إلى ٢,٩ شخص لكل غرفة في الوحدة السكنية، حيث إنخفض متوسط عدد الغرف لكل وحدة إلى ٣,١، كما إنخفض متوسط مساحة السكن إلى ١٠٣,٣ م^٢.^{٢٨٠}

فيما يتعلق بالسكن ميسور التكلفة، على الرغم من أن المحافظة تشهد زيادةً في الطلب على الإسكان ميسور التكلفة، إلا أنه محدود وأصبح مسألة بالغة الأهمية بسبب التضخم في أسعار الأراضي والبناء والطاقة.^{٢٨١} وكما سبق ذكره، فإن المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري هي المؤسسة الحكومية الوحيدة المسؤولة عن الإسكان والمظلة التي يعمل تحتها قطاع الإسكان الأردني. لذلك، تكشف الخريطة عن موقع مبادرات المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري والمنفذة لقطع الأراضي والشقق التي تم توزيعها على المواطنين الأردنيين من ذوي الدخل المنخفض. تقع معظم هذه المبادرات على أطراف المناطق المنظمة في المحافظة، مما قد يحد من وصول السكان إلى شبكات البنية التحتية الأساسية والمرافق العامة. تم تنفيذ آخر مبادرة عام ٢٠١٢، حيث بدأ دور المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في التحول ليكون أكثر تركيزاً على صنع السياسات المتعلقة بالقطاع.^{٢٨٢}

يسكن غالبية اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات في محافظة إربد في شقق بدلاً من المنازل التقليدية، حيث أن توفر الشقق أسهل في المناطق الحضرية.^{٢٨٣} ١٪ فقط من الأسر التي لا تعيش في المخيمات تمتلك منازل، ١٪ يشغلون منازل بالمجان و ٩٨٪ يدفعون إيجاراً، حيث يبلغ متوسط إيجار الوحدة في محافظة إربد ١٤٩ دينار شهرياً.^{٢٨٤}



توزيع المساكن حسب نوع الحيازة
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٧



ملف اربد الحضري

٧٥

١٤ قيس

ملكا

الشجرة

درعا

مخيم اربد

اربد

بلدية اربد الكبرى

الرمثا

مخيم حديقة الملك

عبدالله

الطيبة

دير ابي سعيد

محافظة اربد

الحصن

مخيم الشهيد عزمي
المفتي (الحصن)

المزار الشمالي

النعيمة

محافظة المفرق

محافظة عجلون

عجلون

محافظة جرش

سوف

مخيم سوف

عنجرة

كفرنجة

جرش

مخيم جرش (عزة)

محافظة البلقاء

مفتاح الخريطة

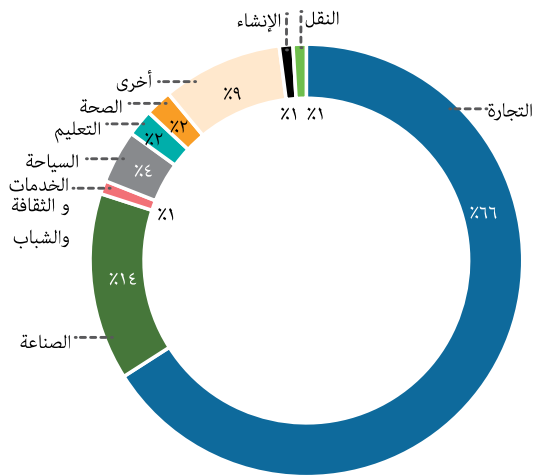
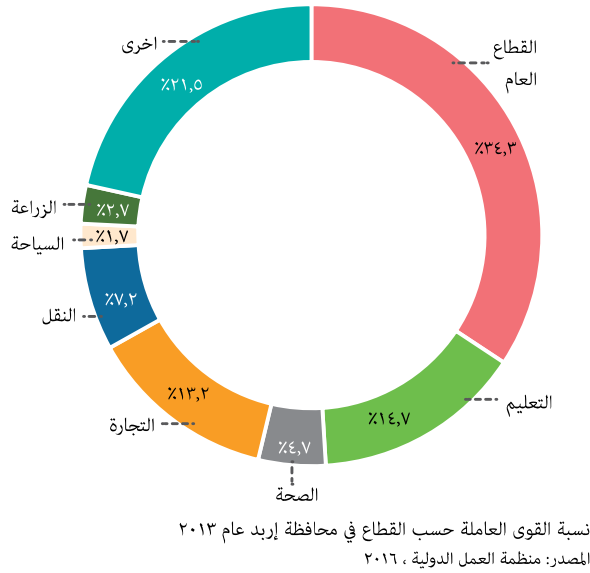
- حدود المحافظات
- الطرق الرئيسية
- حدود بلدية اربد الكبرى
- المعابر الحدودية
- التجمعات المحلية
- مخيمات اللجوء الفلسطينية
- مخيمات اللجوء السورية
- المناطق المخططة (٢٠٠٧)
- المناطق المبنية (٢٠١٥)
- مبادرات السكن لمؤسسة الإسكان والتطوير الحضري
- مبادرات الأراضي لمؤسسة الإسكان والتطوير الحضري



الشكل ١٤ مبادرات مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري المنفذة في محافظة اربد

مخيم البقعة

النشاط الإقتصادي المحلي



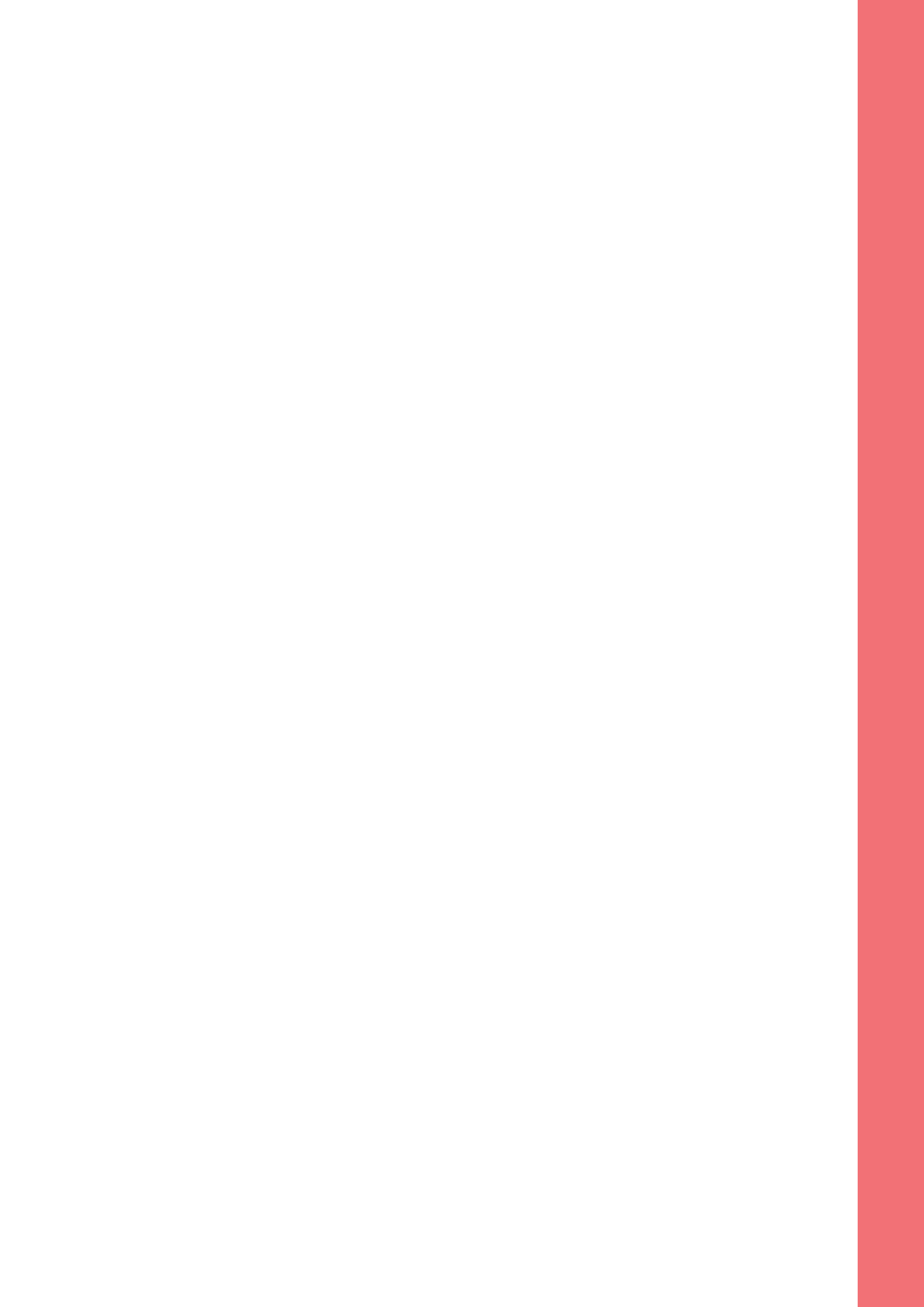
يبلغ معدل الفقر في المحافظة ١٥٪، وهو يتجاوز معدل الفقر الإجمالي في البلاد البالغ ١٤,٤٪.^{٢٨٥} بحيث يُوجد في المحافظة ثلاثة أُلوية تُعتبر جيوباً للفقر وهي: لواء الكُورة، ولواء المزار الشمالي، ولواء الشونة الشمالية.^{٢٨٦} بالإضافة إلى ذلك، تجاوز معدل التضخم البالغ ٥,٢٪ في المحافظة معدل التضخم العام في المملكة البالغ ٤,٧٪.^{٢٨٧}

ومع ذلك، تُعتبر محافظة إربد الثانية بعد عمان من حيث عدد المؤسسات الإقتصادية العاملة بنسبة مساهمة تصل إلى ٧١٪ من إجمالي المشاريع الإقتصادية في الشمال (حوالي ١٦,٧٪ على مستوى الدولة).^{٢٨٨} تُوجد أربع مناطق صناعية وتنموية في محافظة إربد وهي: مدينة الأمير حسن الصناعية، منطقة إربد التنموية، سايرسيتي، ومدينة عبور نهر الأردن. تعد مدينة الأمير حسن الصناعية ثاني أكبر مدينة صناعية في المملكة من حيث حجم الإستثمار، حيث أوجدت ٣٦,٥٠٩ فرصة عمل من خلال أكثر من ١٥٤ شركة عاملة.^{٢٨٩} بالإضافة إلى ذلك، شكّلت المؤسسات العاملة في الأنشطة التجارية والصناعية حوالي ٨٠٪ من إجمالي المؤسسات في محافظة إربد.^{٢٩٠}

على الرغم من أن محافظة إربد منطقة زراعية رئيسية،^{٢٩١} إلا أن إقتصاد المحافظة يعتمد على عدة قطاعات رئيسية وهي الإدارة العامة والقطاع الحكومي، تجارة الجملة والتجزئة، والصيانة، والتعليم، والنقل والتخزين والتصنيع على التوالي، فضلاً عن الأنشطة الإقتصادية الأخرى بمعدلات منخفضة.^{٢٩٢} يمتلك القطاع العام أعلى نسبة من القوى العاملة في المحافظة بإجمالي ٣٤,٣٪. يليه قطاع التعليم بنسبة ١٤,٧٪، يليه قطاع التجارة ١٣,٢٪، ثم قطاع النقل ٧,٢٪.^{٢٩٣}

علاوة على ذلك، تتميز محافظة إربد بوجود العديد من الجامعات ذات المواصفات الأكاديمية والخدمات التعليمية المتميزة، مما يساهم في تعزيز عملية التنمية المحلية والتقدم في قطاع البحث والتطوير. بالإضافة إلى ذلك جذب الطلاب الدوليين مما يؤثر على التوسع الحضري والتنمية التجارية في المحافظة.





٣

مستوى المدينة

سياق الإدارة والحوكمة

تُسيطر بلدية إربد الكبرى على جميع الخدمات المقدمة لجميع سكانها، بما في ذلك صيانة الطرق، وإنارة الشوارع، وإدارة النفايات الصلبة، وموافقات البناء وتحصيل الضرائب وغيرها.^{٢٩٣} وهي مسؤولة عن تقديم الخدمات البلدية لجميع شرائح المجتمع ضمن حدودها البلدية بغض النظر عن وضع إقامتهم، لتشمل الأردنيين وغير الأردنيين.

حيث أن هناك مخيمين من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بلدية إربد الكبرى، فإن الأونروا مسؤولة عن إدارة جمع النفايات الصلبة داخل المخيمات الفلسطينية، فضلاً عن توفير صيانة الطرق وشبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء.

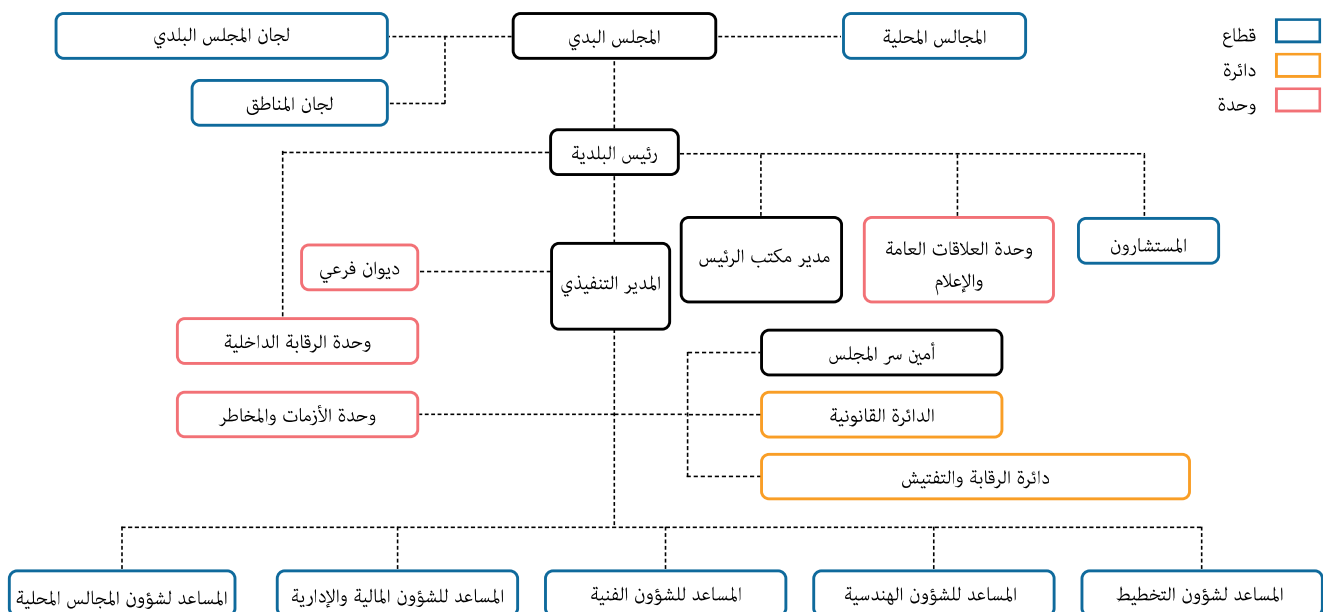
كما تم توضيحه سابقاً، يتم اعتماد المخططات التفصيلية والهيكلية عادةً من قبل مجلس التنظيم الأعلى. ومع ذلك، لم يُمنح سوى عدد قليل من البلديات، بما في ذلك بلدية إربد الكبرى، الحق في الموافقة على المخططات التفصيلية دون مراجعة مجلس التنظيم الأعلى.^{٢٩٤} أما بالنسبة للخطة الشمولية، فقد تم وضع خطة شمولية لبلدية إربد الكبرى عام ٢٠١٠، ومع ذلك، لم تتم الموافقة عليها بعد من قبل مجلس التنظيم الأعلى.^{٢٩٥} على الرغم من التأخير في الحصول على الموافقات، إلا أن بلدية إربد الكبرى لا تزال تتبع المخطط الشمولي في تطوير البلدية.

تتبع لمطة وزارة الإدارة المحلية، تأسست بلدية إربد عام ١٨٨١.^{٢٩٤} وفي العام ٢٠٠١، أعلن مجلس الوزراء قراره بدمج المناطق الـ ١٦ المتاخمة لمدينة إربد مع المناطق السبع الأصلية لمدينة إربد القديمة، لتشكيل ما يعرف اليوم ببلدية إربد الكبرى.^{٢٩٥} تغطي حدود بلدية إربد الكبرى معظم مناطق لواء قصبه إربد ولواء بني عبيد بأكمله.

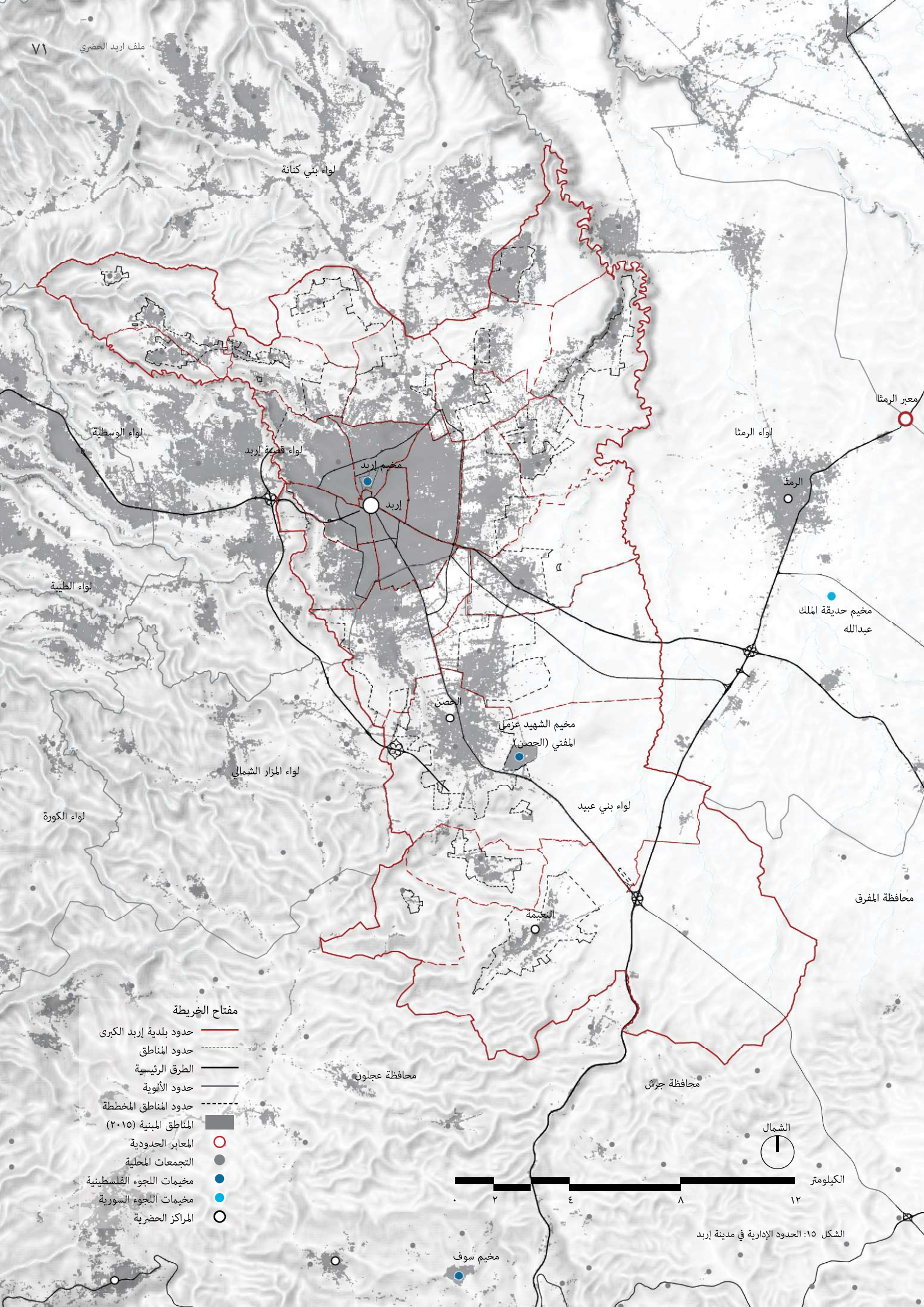
تنقسم بلدية إربد الكبرى إلى ٢٣ منطقة.^{٢٩٦} تغطي حدود بلدية إربد الكبرى مساحة ٣٥٦ كم^٢ وتمثل ٢٢,٧٪ من مساحة محافظة إربد،^{٢٩٧} وتشكل مساحة المنطقة الخاضعة للتنظيم والتي تبلغ ١٢٢ كم^٢، أي ما يعادل ٣٤٪ من إجمالي مساحة بلدية إربد الكبرى.

ويشتمل الهيكل التنظيمي لبلدية إربد الكبرى على ٢١ قسماً يشرف عليها خمسة مساعدين لرئيس البلدية، وتشمل شؤون التخطيط، والشؤون الهندسية، والشؤون الفنية، والشؤون المالية والإدارية وشؤون المجالس المحلية.^{٢٩٨} تعتبر بلدية إربد الكبرى البلدية الوحيدة التي يتم فيها وضع الدراسات البحثية والتخطيط تحت إدارة واحدة.^{٢٩٩} كما أنها قد أنشأت وحدة للأزمات والمخاطر والتي تقع ضمن مسؤولية المدير التنفيذي مباشرة.^{٣٠٠}

يرأس مجلس بلدية إربد الكبرى رئيس البلدية، ويتألف المجلس من ٣٠ عضواً بحيث يجب أن يكون بينهم ستة أعضاء نساء،^{٣٠١} حيث يمثل كل عضو منطقة، ويتم إنتخابه من قبل سكان المنطقة لمدة أربع سنوات.^{٣٠٢}



المخطط التنظيمي لبلدية إربد الكبرى
المصدر: بلدية إربد الكبرى، ٢٠١٩



الكثافة والتوزيع السكاني

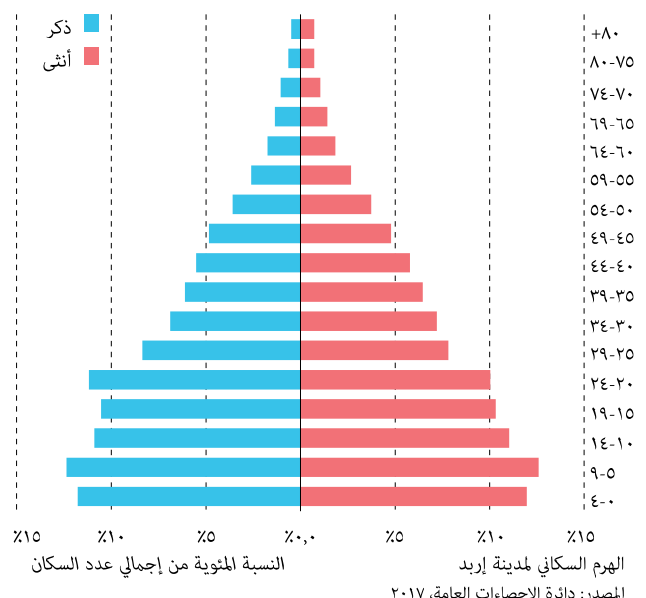
المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة في بلدية إربد الكبرى هي منطقتي فوعرا وحوّرا في الجهة الشمالية من بلدية إربد الكبرى، وكذلك منطقتي شطنا والنعيمة في الجهة الجنوبية. ومن الملاحظ أنه كلما ابتعدنا عن وسط المدينة، ينخفض عدد السكان تدريجياً، مما يؤدي إلى انخفاض الكثافة السكانية.

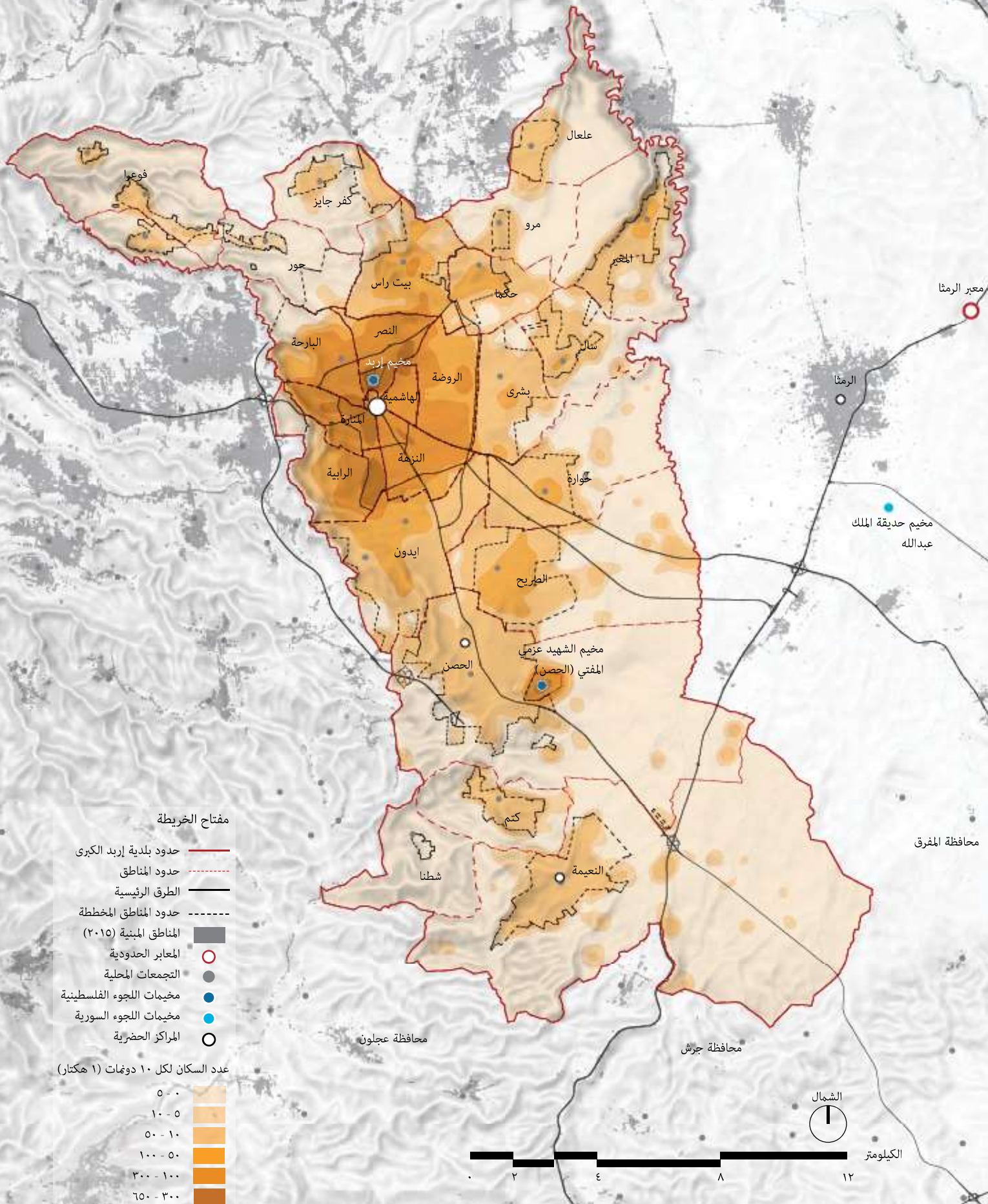
يُقدر عدد اللاجئيين السوريين المسجلين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ضمن حدود بلدية إربد الكبرى بـ ١٨٠,٤٣٨. ومع ذلك، فإن العدد الفعلي للسوريين المقيمين ضمن حدود بلدية إربد الكبرى يتجاوز ٢٠٠,٠٠٠. أدى إغلاق الحدود مع سوريا بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢١ إلى إبطاء معدل النمو السكاني للاجئين، والحركة الوحيدة التي لوحظت هي حركة اللاجئين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية للحصول على فرص أفضل لكسب الرزق.^{٣١٤}

في عام ٢٠١٥، بلغ عدد سكان بلدية إربد الكبرى ٩٢٦,٢١٠ نسمة، وهذا يُمثل ٥٢٪ من إجمالي سكان المحافظة.^{٣١٦} حيث يرجع نمو المدينة إلى عوامل مختلفة، بما في ذلك الهجرة من الريف إلى الحضر، وتركز الأنشطة الاقتصادية والخدمات، ولكن الأهم من ذلك هو تدفق اللاجئين.

هناك توزيع متساو نسبياً بين الذكور والإناث في بلدية إربد الكبرى، حيث تبلغ نسبة الإناث إلى الذكور ٤٨,٣:٥١,٧. وتتراوح أعمار ما نسبته حوالي ٦٢,٧٪ من سكان بلدية إربد الكبرى بين ١٥ و ٦٤ عاماً، وهي نسبة أعلى من نسبة المملكة والتي تبلغ ٦١,٩٪.^{٣١٨} بلغ معدل النمو السكاني لعام ٢٠١٧ في بلدية إربد الكبرى ٢,٨، ومتوسط عدد أفراد الأسرة في بلدية إربد الكبرى هو ٤,٩ فرداً لكل أسرة، وهو أعلى من المتوسط الوطني البالغ ٤,٨ فرداً لكل أسرة.^{٣١٩}

تبلغ الكثافة السكانية في بلدية إربد الكبرى ١٢,٧٩٧,٥ نسمة/كم^٢،^{٣١٠} ولوحظت أن أعلى كثافة سكانية توجد في وسط المدينة حيث يقع مخيم إربد للاجئين الفلسطينيين بحوالي ٦٥,٠٠٠ نسمة/كم^٢. وتعتبر المنطقة التي يقع فيها مخيم الحصن (المعروف محلياً بمخيم الشهيد عزمي المفتي)^{٣١١} أيضاً واحدة من أعلى المناطق ذات الكثافة السكانية في بلدية إربد الكبرى. في حين كان الهدف في البداية أن تكون هذه المخيمات مؤقتة، لكنها وبمرور الوقت قد تطورت لمناطق حضرية دائمة.





الشكل ١٦: الكثافة السكانية في مدينة اربد

سياق الهجرة

٣٦% من السكان ضمن حدود بلدية إربد الكبرى هم من غير الأردنيين. وتنقسم هذه النسبة إلى: ٣% فلسطينيون، ٢١% سوريون، ١% عراقيون، والباقي ١١% من الجنسيات الأخرى، بما في ذلك اليمنيون والمصريون.^{٣١٥}

وبالمقابل، بلغت نسبة الإعالة الديمغرافية في بلدية إربد الكبرى ٦٦,٧%، وهو أعلى من معدل المحافظة البالغ ٦٦,٤% والمعدل الوطني ٦١,٤%.^{٣١٦} وهذا يُبرز أهمية إعداد الخطط التي تلبي إحتياجات السكان من حيث التعليم، والصحة، والمساحات المفتوحة والترفيهية، فضلاً عن فرص العمل.

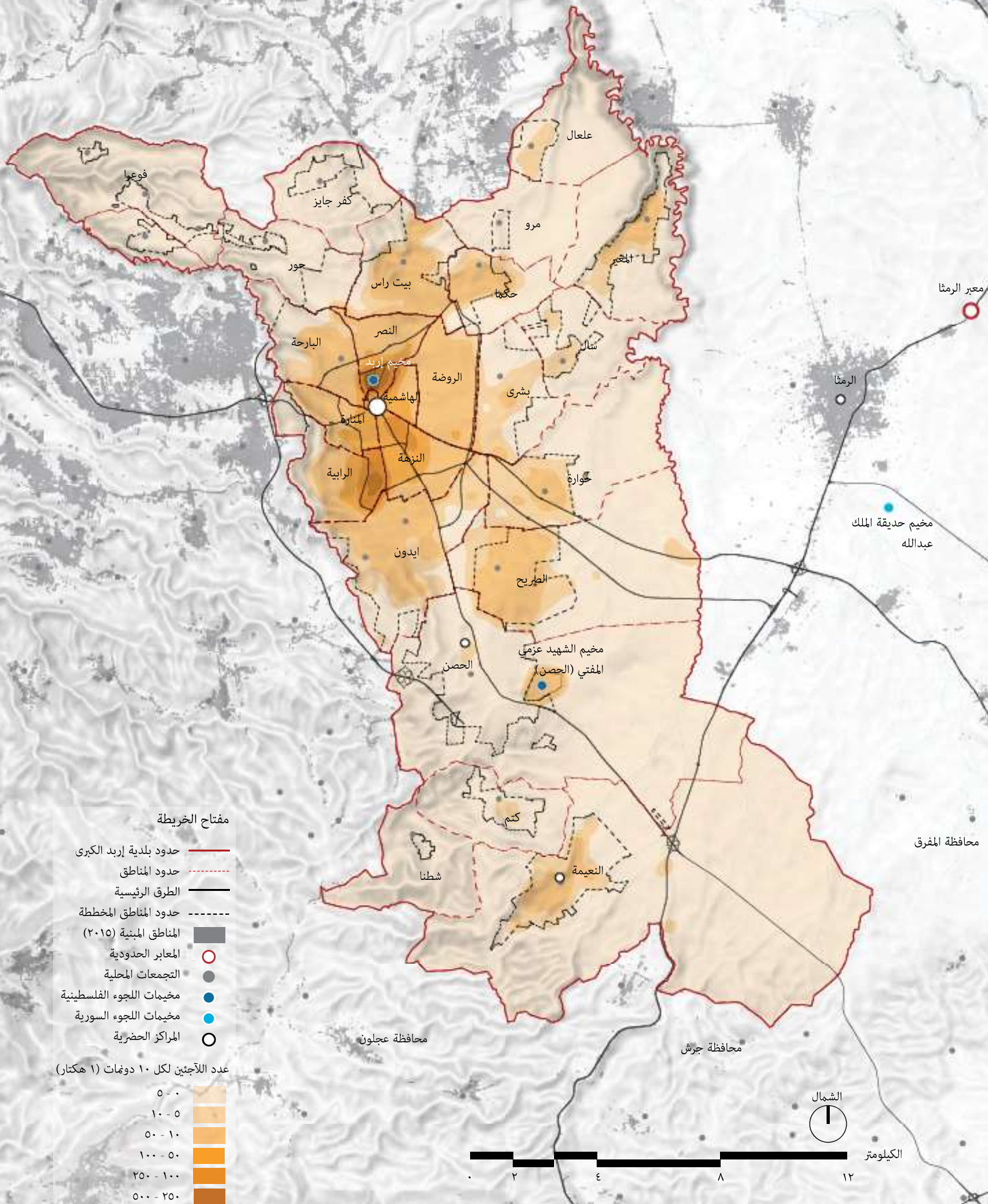
يوجد ضمن حدود بلدية إربد الكبرى مخيمان رئيسيان فلسطينيان يستضيفان أكثر من ٥٥,٩١٦ لاجئاً.^{٣١٧}

- مخيم إربد الذي تأسس في عام ١٩٥١ ويقع في وسط المدينة وقد تم تصميمه ليستوعب ٦,٩٢٦ نسمة. حيث يستضيف الآن أكثر من ٢٩,٠٠٠ لاجئ، مما يشير إلى زيادة الطلب المُحتمل على البنية التحتية الحالية.
- مخيم الحصن (المعروف محلياً بإسم مخيم الشهيد عزمي المفتي)^{٣١٨}، والذي يقع في منطقة الحصن جنوب بلدية إربد الكبرى، وقد تم تصميمه لاستضافة ١٢,٥٠٠ لاجئ. ويستضيف الآن أكثر من ٢٦,٨٠٠ لاجئ.^{٣١٩}

ومن أهم التحديات التي تواجه المخيمات الفلسطينية هي ضعف البنية التحتية، والنظافة العامة، والصحة والتعليم بشكل عام. ومما يزيد من تفاقم ذلك إرتفاع معدلات الفقر والمشاكل الصحية حيث يعاني ١٦% من سكان مخيم إربد من مشاكل صحية مُزمنة، ويمتلك ٥٦% فقط من سكان المخيم تأميناً صحياً.^{٣٢٠} ومن التحديات التي تواجه مخيم الحصن، البطالة، حيث أن ١٨% من سكان المخيم عاطلون عن العمل، و ٢٣% لديهم دخل تحت خط الفقر الوطني.^{٣٢١}

يوجد مخيم رسمي واحد لللاجئين في الجانب الشرقي من محافظة إربد وخارج الحدود الإدارية لبلدية إربد الكبرى يُسمى حديقة الملك عبدالله. لذلك، كان تدفق اللاجئين السوريين لإربد ملموساً في مختلف أنحاء بلدية إربد الكبرى، حيث يسكن اللاجئون السوريون في مختلف الأحياء السكنية. بسبب قرب إربد من سوريا، تم لم شمل العديد من اللاجئين بأقاربهم الذين يعيشون في الأردن واندمجوا في المجتمع. نتج عن التغيرات الاجتماعية والديموغرافية تحول المدينة، حيث بدت بعض أجزاء المدينة وكأنها مُدن سورية بمحلاتها ومطاعمها.^{٣٢٢}

هناك بعض العوامل الرئيسية الأخرى التي ساعدت في الاندماج بين السوريين والأردنيين منذ عام ٢٠١٢ بما في ذلك الطبيعة القريبة مكانياً بين الأسر الأردنية والسورية، مما أدى إلى علاقات جيدة بين السكان. كما أن أوجه التشابه اللغوي والثقافي بالإضافة إلى الحركة الحدودية المستمرة والتجارة مع سوريا أتاحت أيضاً اندماجاً سلساً.^{٣٢٣} ومع ذلك، هناك بعض العوامل التي أعاققت الإندماج، بما في ذلك العوامل المكانية والبنية التحتية، وقلة المساحات العامة، ونظام التعليم المنهك، والمنافسة على الفرص مثل الوظائف والإسكان.^{٣٢٤}



الشكل ١٧: كثافة الأجنين في مدينة إربد

النمو الحضري

عُرفت مدينة إربد منذ عام ١٨٨٤ خلال العهد العثماني عندما كانت تضم ما يقرب من ٢٥٠ منزلاً ويبلغ عدد سكانها ١,٣٠٠ نسمة.^{٣٣٥} حيث نمت مدينة إربد من بلدة تبلغ مساحتها ٠,٢٨ كم^٢ عام ١٩٢٤ إلى مدينة مساحتها ٣٥٩,٢٧ كم^٢ حتى الآن، بمساحة حضرية تبلغ ٧٤,٢ كم^٢.^{٣٣٦}

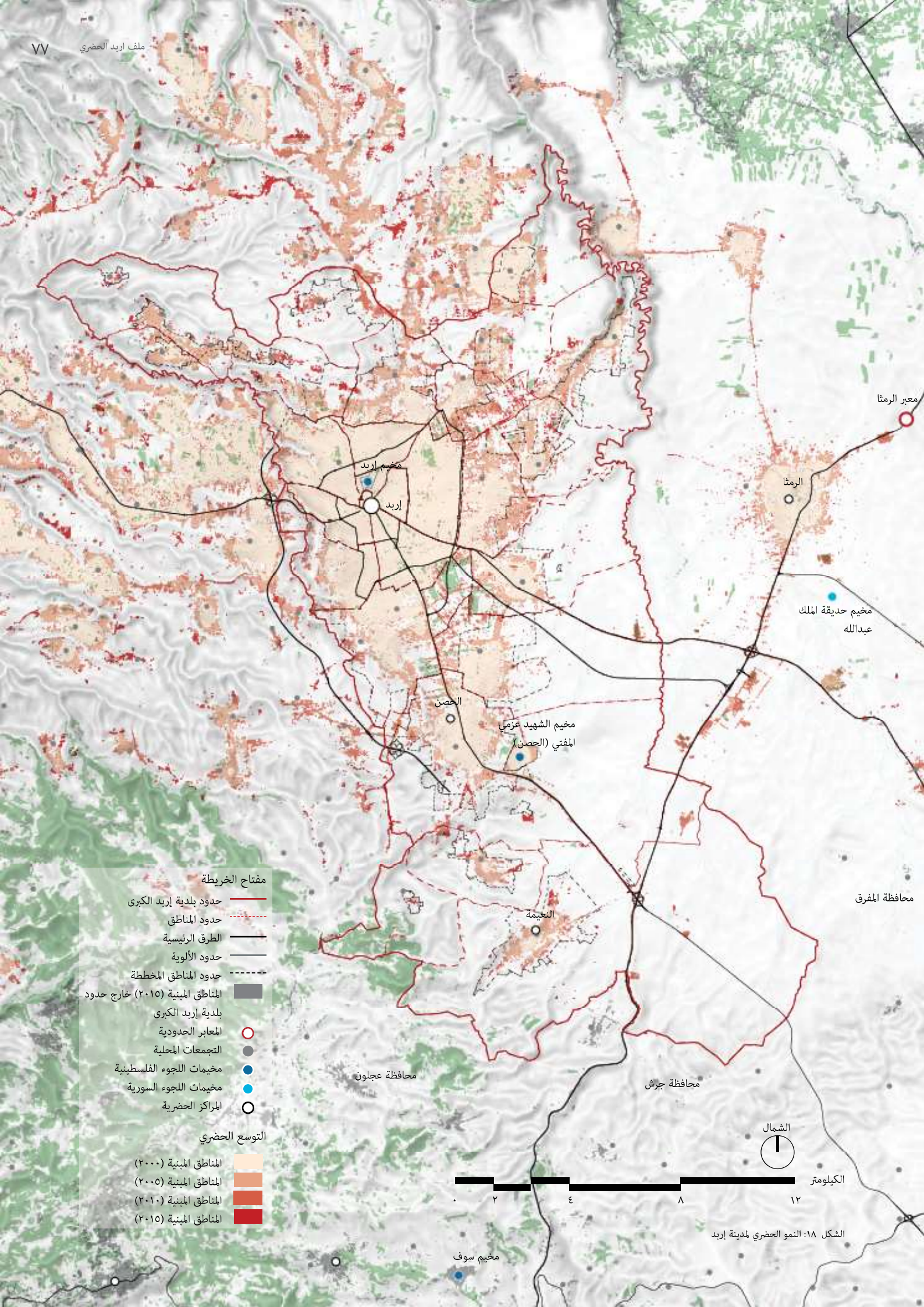
شهدت إربد حركات هجرة مختلفة، وكانت أكبر موجات اللاجئين الوافدين إليها هم الفلسطينيون الذين وصلوا في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧. وقد شكل هذا كثيراً من الخصائص الحضرية للمدينة، وتحويلها من قرية إلى مدينة متوسطة الحجم. بينما كان اللاجئون يقيمون في البداية في مخيمات اللاجئين، تطورت هذه المناطق بشكل غير رسمي لتصبح جزءاً من النسيج الحضري.

كما اجتذبت إربد سكان الريف الباحثين عن فرص اقتصادية وفرص أفضل للوصول إلى الخدمات الحضرية. أدى هذا النزوح الداخلي، إلى جانب تدفق اللاجئين، إلى زيادة كبيرة في عدد سكان المدينة، مما زاد الضغط على البلدية لتقديم الخدمات ضمن حدود قدراتها ومواردها المحدودة.

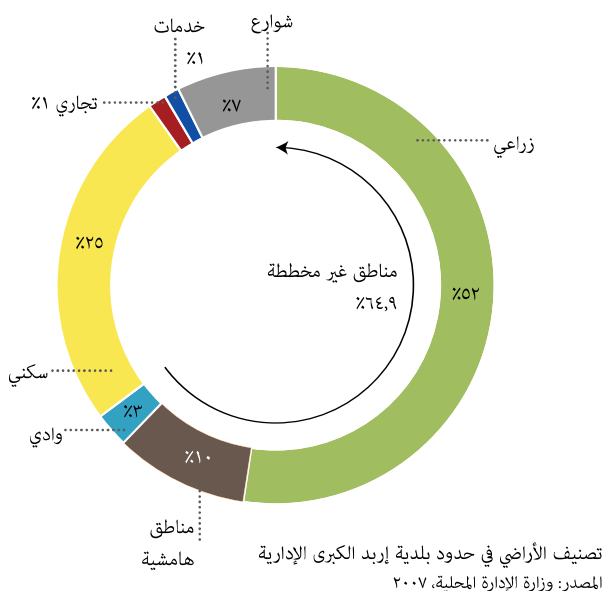
مع وضع كل هذه العوامل في الاعتبار، شهدت مدينة إربد نمواً سكانياً سريعاً. بلغ معدل النمو السكاني في بلدية إربد الكبرى ٢,٨ عام ٢٠١٧، وهو أعلى من معدل النمو في المملكة والمحافظة اللذين بلغ كلاهما ٢,٦.^{٣٣٧}

شجعت الخطة الشعاعية للمدينة على النمو إلى الخارج، حيث لعبت طبيعة التضاريس الأرضية دوراً رئيسياً. فكان نمو المدينة باتجاه الجنوب ناتجاً عن إنشاء جامعة اليرموك عام ١٩٧٦، في حين كان النمو نحو الشرق مدفوعاً بالحاجة إلى توفير مساكن ذات جودة لعدد السكان المتزايد. بينما كانت المناطق باتجاه الشمال والغرب أقل جاذبية للسكان لأنها كانت محددة بطبيعة تضاريسية صعبة.^{٣٣٨}

تنتشر المناطق المنظمة بطريقة متناثرة في بلدية إربد الكبرى وذلك لإستيعاب المناطق الحضرية المتطورة بشكل عشوائي، ولتقديم الخدمات البلدية للسكان. وهذا يعكس حقيقة أن التخطيط يُمارس في البلدية كإجراء ردة فعل، وليس كإجراء إستباقي، حيث يتبع التخطيط النمو الحضري الفعلي في المدينة.



إستعمالات الأراضي



بلغت مساحة بلدية إربد الكبرى ٣٥٦ كم^٢ عام ٢٠٢١. أدى النمو المكاني الكبير للمناطق الحضرية إلى زيادة الطلب على المساكن بسبب تدفق اللاجئين والمهاجرين، فضلاً عن الهجرة من الريف إلى الحضر.^{٣٣٣}

غالبية أراضي إربد ذات ملكية خاصة، في حين تمتلك بلدية إربد الكبرى ٣٠ كم^٢ فقط من الأراضي ضمن حدودها، حيث تم بناء ١% فقط من هذه الأراضي وثلاثها يُعتبر أراضي حرجية، وهي أراضي مغطاة بالغابات مملوكة للحكومة (التابعة لخزينة الدولة).^{٣٣٣}

حوالي ٧٦% من الأراضي ضمن حدود بلدية إربد الكبرى غير مُنظمة، حيث تُغطي المناطق المنظمة في بلدية إربد الكبرى ٢٢ كم^٢ وتشكل ٢٢% من مساحة المنطقة الإدارية لبلدية إربد الكبرى. تشكل الأراضي الزراعية أعلى حصة من الأراضي الواقعة ضمن منطقة بلدية إربد الكبرى غير المنظمة، وتشكل ٥٢% من إجمالي تغطية الأراضي.

من حيث توزيع إستعمالات الأراضي ضمن المناطق المنظمة في بلدية إربد الكبرى، يشتمل إستعمال الأراضي السكنية على أعلى نسبة من المساحة المنظمة بنسبة ٨٧,٩%. من ناحية أخرى، تُشكل المساحات الخضراء والمفتوحة حوالي ١,٢% من المناطق المنظمة. كما لا تزال إستعمالات الأراضي الصناعية مُنخفضة ضمن حدود البلدية، حيث تشكل ٠,٧% من إستعمال الأراضي.

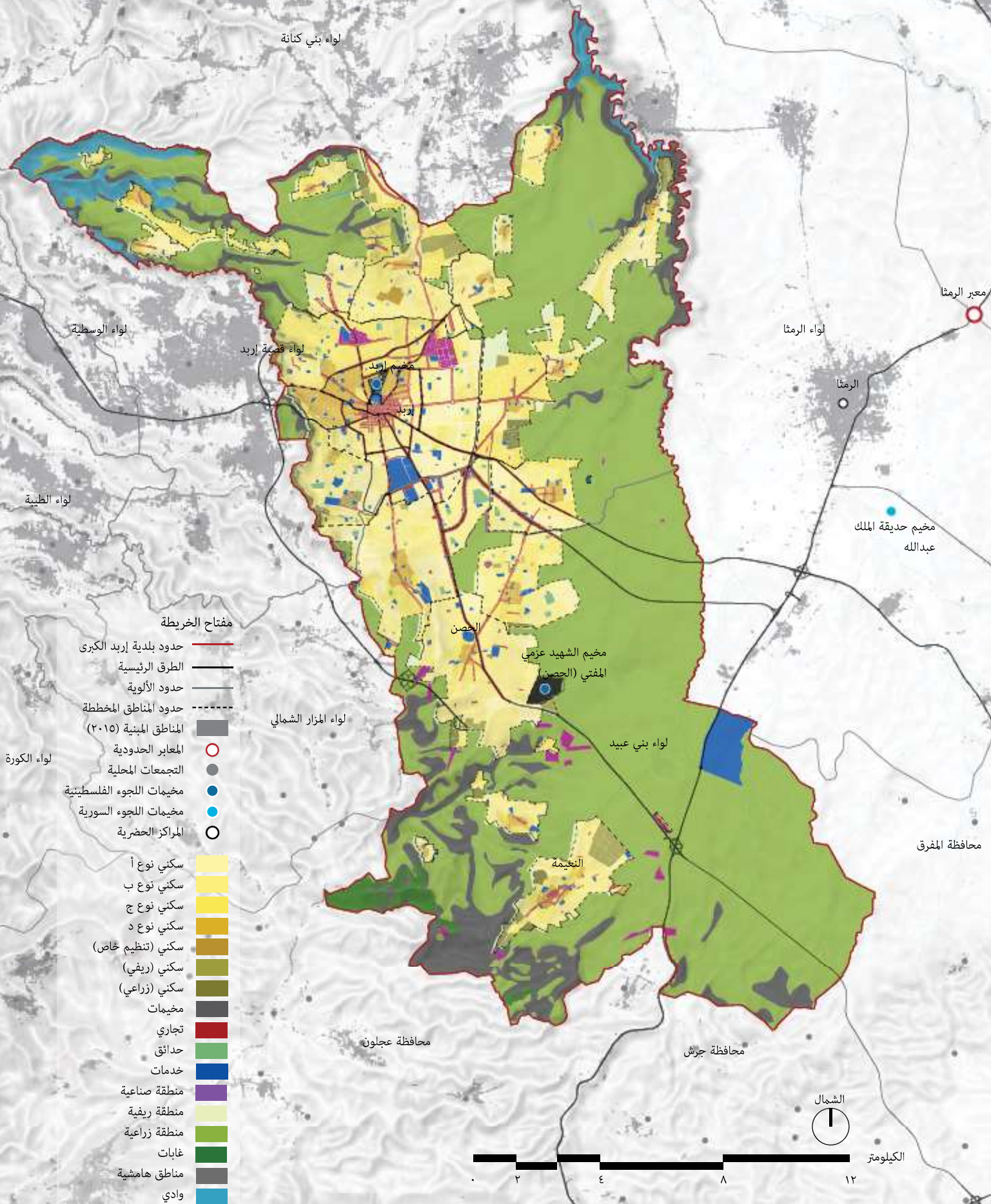
من الجدير بالذكر أن المناطق السكنية في الأردن مُصنفة إلى سبعة فئات رئيسية: أنواع السكن أ، ب، ج، د، وسكني زراعي، وسكني ريفي، وسكني ذو أحكام خاصة. ومُثل النوع السكني (أ) الأكثر تكلفة بينما النوع السكني (د) هو النوع ميسور التكلفة. النوع الأكثر انتشاراً في إربد هو سكن (ب)، يليه النوع (ج) ثم (أ) وأخيراً (د).

يتبع إستعمال الأراضي التجارية في بلدية إربد الكبرى شبكة الطرق، وتحديدًا الطرق الرئيسية. حيث يُشير النمط إلى التوسع الحضري باتجاه الشرق والشمال الشرقي والجنوب من البلدية.

لا تزال مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مُستعبدة من مخطط إستعمال الأراضي ومخطط التنمية التابعة للبلدية، على الرغم من حقيقة أنها أصبحت الآن مجتمعات دائمة وراسخة ضمن النسيج الإجتماعي والحضري لإربد، حيث ترتبط بالخدمات البلدية ويدفع السكان ضريبة الخدمات.^{٣٣٤} على الرغم من أن «طبقات» إستعمال الأراضي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين غالباً ما تكون مفقودة، فإن معظم إستعمالات أراضي المخيم تعتبر سكنية، حيث تم منح قطع الأراضي من قبل الحكومة وتم تخصيصها بالكامل لاستعمالها كماوى عند إنشاء المخيم.^{٣٣٥}

من حيث موقع وإندماج المخيمات الفلسطينية، تم دمج مخيم إربد بالكامل مع المناطق السكنية المجاورة في المدينة. من ناحية أخرى، يُعتبر مخيم الحصن مُنفصلاً عن المركز الحضري للمدينة حيث أنه يقع خارج حدود المنطقة المنظمة المتاخمة للأراضي الزراعية.

- ١٩٥٣ مخطط تنظيمي لبلدية إربد
- ١٩٦٠ مخطط تنظيمي لبلدية إربد
- ١٩٨٠ دراسة التنمية الإقليمية المتكاملة لشمال الأردن من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي تهدف إلى جعل إربد كمركز صناعي وتعليمي وقد ركزت على ثلاثة مشاريع لإربد: تحديد المنطقة الصناعية والحرفية، وإقترح طريق دائري، وخطة السياحة الإقليمية.^{٣٣٦}
- ٢٠٠٤ المخطط الرئيسي لوسط البلد الذي أعدته وزارة السياحة بناءً على دراسة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، أوصت هذه الخطة الرئيسية لوسط المدينة بنقل سوق الخضار ومحطة الحافلات وتحويل منطقتيها إلى مساحة عامة تتضمن منطقة للمشاة.^{٣٣٧}
- ٢٠١٠ إربد ٢٠٣٠: خطة منطقة إربد الكبرى تتناول الخطة التي تبلغ مدتها ٢٠ عامًا تحديات النمو والفرص داخل بلدية إربد الكبرى. اعتمدت العملية نهجاً تشاركياً أثناء تطوير الخطة. تم إقترح ثلاث خطط للمناطق: النمو الحضري، النمو الريفي، ومناطق الاستيطان الريفي.^{٣٣٨}



الشكل ١٩: إستعمالات الأراضي في مدينة إربد

النشاط الإقتصادي المحلي

المنطقة الصناعية الأخرى هي منطقة إربد التنموية الواقعة على بعد ٢٠ كم شرق بلدية إربد الكبرى بمساحة ١,٨ كم^٣.^{٢٤٦} جذبت هذه المنطقة التنموية التي تقع بالقرب من جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ستة مشاريع بقيمة استثمارية تبلغ حوالي ٣٨ مليون دينار أردني.^{٢٤٧} وقد وفرت المشاريع القائمة في المنطقة حوالي ١,٤٥٥ فرصة عمل.^{٢٤٨} لديها خمسة قطاعات رئيسية مُستهدفة بما في ذلك الصناعات الخدمية، والدعم، والبحث العلمي والتطوير، والرعاية الصحية، والإسكان وخدمات تجارية متعددة.^{٢٤٩} بالإضافة إلى ذلك، تمتلك بلدية إربد الكبرى العديد من المناطق الصناعية لتصليح وصيانة السيارات، مثل منطقتي إربد وحُوراة الصناعيتين.

قطاع الزراعة:

تُشكل الأنشطة الزراعية جزءاً مهماً من الأنشطة الإقتصادية لبلدية إربد الكبرى. فقد نما قطاع الزراعة بشكل كبير وبدأ يُنظر إليه على أنه نشاط اقتصادي مُتغير مع تدفق اللاجئين السوريين إلى المدينة. ومع ذلك، فإن تطوير منطقة إربد التنموية، وزيادة التمدد الحضري ونقص المياه عرضت قطاع الزراعة للخطر. وبناءً على ذلك، يحتاج هذا القطاع إلى تنمية حضرية مُنظمة، وكذلك أنظمة وطرق ري متطورة للحفاظ على مكانة القطاع في الإقتصاد.^{٢٥٠}

قطاع السياحة:

كمدينة، يُوجد في إربد عدد قليل من الوجهات لجذب السياحة، ولكنها تعمل كمحطة في الطريق إلى الوجهات المُجاورة المعروفة داخل المحافظة.^{٢٥١} ومع ذلك، يوجد بها العديد من الفنادق التي تخدم الطلاب والزوار الدوليين.

الأعمال التجارية من المنزل:

تنتشر الأعمال التجارية من المنزل في بلدية إربد الكبرى، بما في ذلك التجار والمزارعين والمهنيين ومقدمي الخدمات الذين يعملون من المنزل. التوازن مطلوب بين العمالة القائمة على التصدير والعمالة التي تخدم السكان.^{٢٥٢} علاوة على ذلك، سعت وحدة التنمية الدولية والتخطيط لضمان الترابط الإجتماعي وفقاً لخطة الإستجابة الأردنية، عبر التركيز على خدمة المجتمعات المحلية ضمن رؤية مُستدامة. ومن بين المشاريع العديدة التي قامت بها الوحدة بتمويل من هيئات دولية، التدريب على كتابة مُقترحات الأعمال الذي قدمته المنظمة اللوثرية وحضره اللاجئين والسكان المحليون.

تنقسم المراكز الإقتصادية الرئيسية إلى قطاعات إقتصادية مباشرة وغير مباشرة، في حين تُصنف المنشآت التجارية والصناعية التي تساهم بشكل مباشر في اقتصاد البلدية على أنها قطاع اقتصادي مُباشر، بينما تُصنف المرافق مثل البنوك والمراكز التعليمية والطبية على أنها قطاع اقتصادي غير مُباشر.

القطاع التجاري:

تقع بلدية إربد الكبرى في موقع إستراتيجي على طريق تجاري رئيسي مما يجذب الركاب يومياً من البلدات المُجاورة وذلك لوجود عدد كبير من أنشطة البيع بالتجزئة.^{٢٣٦} وبالتالي، يُعتبر القطاع التجاري المصدر الرئيسي للعمل.^{٢٣٧} بالإضافة إلى ذلك، تمتلك بلدية إربد الكبرى مراكز إقتصادية حيوية مُوزعة في جميع أنحاء المدينة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سوق وسط المدينة، وشارع جامعة اليرموك، وشارع الهاشمي، وشارع البتراء، وشارع وصفي التل وطريق إربد - الحصن السريع. حيث ترتبط معظم الأنشطة الإقتصادية في المدينة بالبيع بالتجزئة والمطاعم والمشروبات وتكنولوجيا المعلومات.

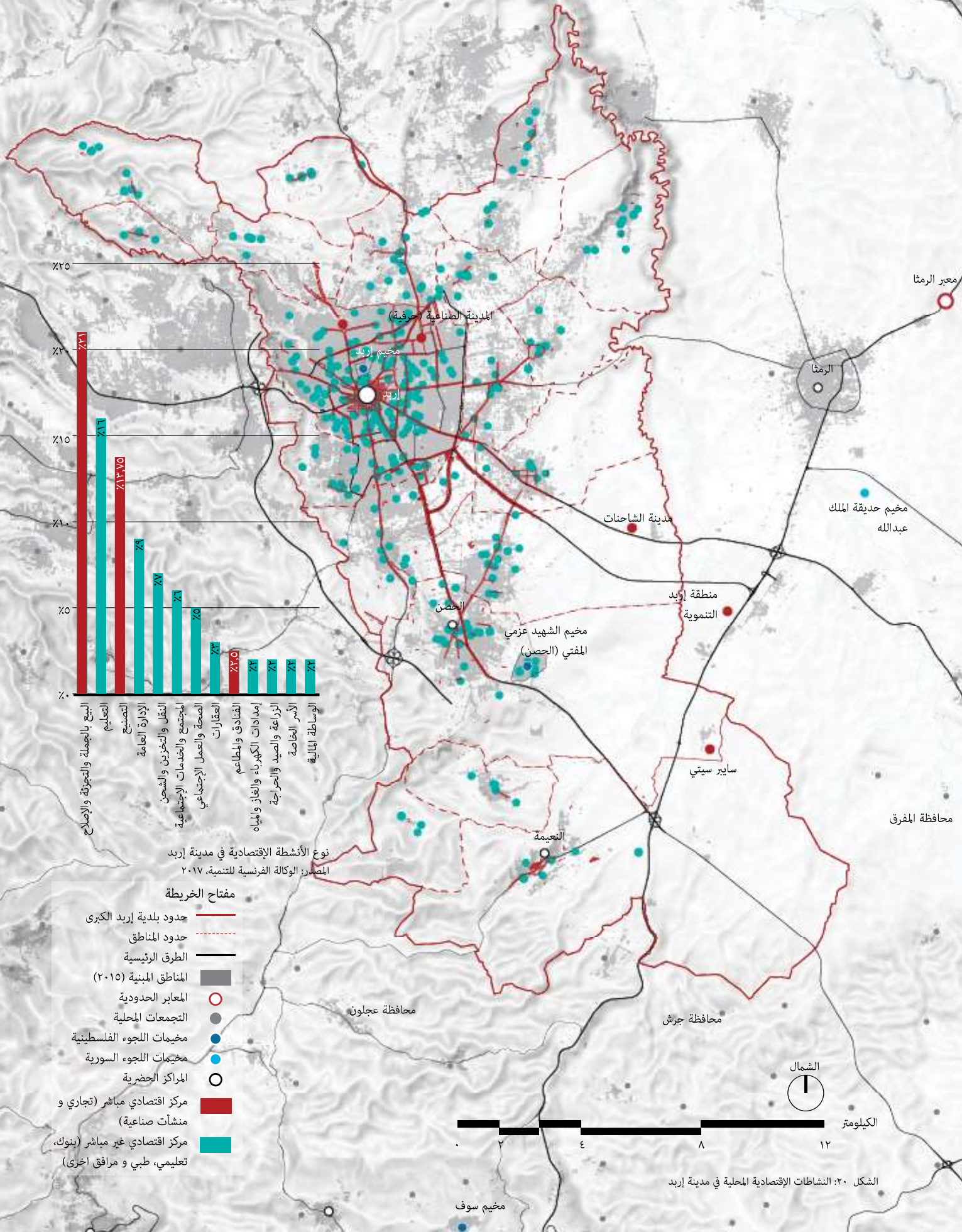
قطاع التعليم:

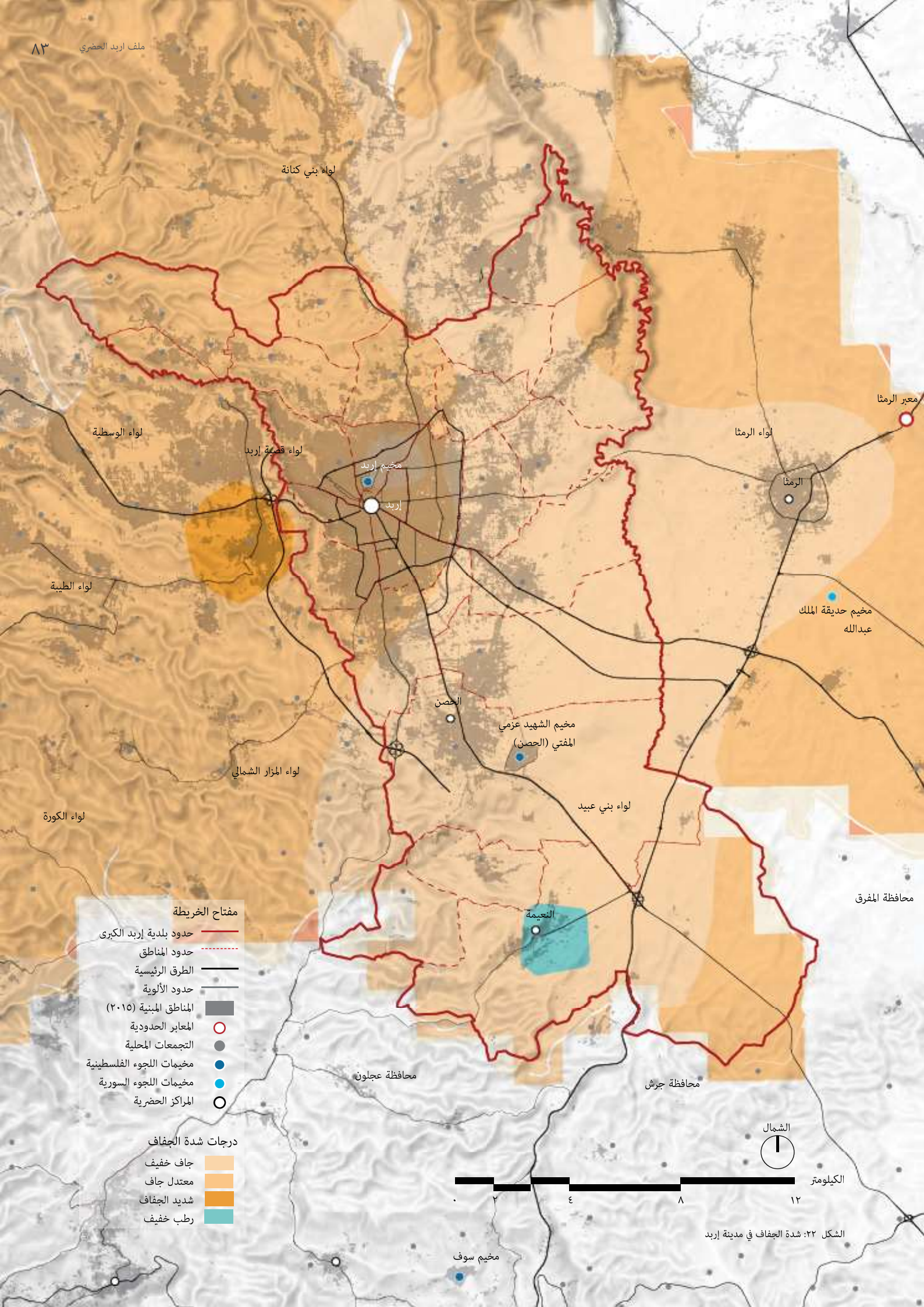
قطاع التعليم هو ثاني قطاع توظيف في حدود بلدية إربد الكبرى.^{٢٣٨} تُعد جامعة اليرموك من الجامعات الرئيسية التي أثرت في التنمية الإقتصادية والحضرية لمدينة إربد، حيث يبلغ عدد طلابها ٣٣,٣٣٤ طالباً.^{٢٣٩} بالإضافة إلى ذلك، فإن جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية والتي تقع في الرمثا عند أطراف بلدية إربد الكبرى (على الجانب الجنوبي الشرقي)، هي جامعة حكومية رئيسية حيث يبلغ عدد طلابها ٢٣,٥٠٠ طالب.^{٢٤٠} علاوة على ذلك، يوجد في المدينة جامعات وكليات جامعية خاصة.^{٢٤١} إن وجود الجامعات في مدينة إربد وما حولها جعلها مدينة نشطة مما يساعد بشكل مباشر في خلق فرص العمل. علاوة على ذلك، ازدهرت الأنشطة التجارية بالقرب من الجامعات، كما هو الحال في الأحياء المحيطة بجامعة اليرموك.^{٢٤٢}

بالإضافة إلى الجامعات، تُلبى المدارس الحكومية والخاصة، بما في ذلك رياض الأطفال، إحتياجات جميع سكان المدينة من المجتمعات المُضيقة واللاجئين. حيث ترفد هذه المؤسسات التعليمية بلدية إربد الكبرى بمجموعة واسعة من المهنيين من خلال إختصاصاتها في مجالات الطب والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والعلوم الإجتماعية، والتي تجذب التفاعلات والأنشطة الإقتصادية على مستوى المدينة.

قطاع الصناعة:

تم بناء منطقة سايرسيتي على إمتداد طريق الرمثا-عمان السريع بجوار جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.^{٢٤٣} ولكن بسبب الحرب في سوريا، تم إستخدامها لإستضافة اللاجئين حتى عام ٢٠١٦.^{٢٤٤} حيث تُشغل سايرسيتي ٢,٥٠٠ عامل غير أردني في صناعة الملابس بشكل رئيسي، مع توفير أماكن إقامة لهم في نفس الموقع، بالإضافة إلى ما يقرب من ١,٠٠٠ عامل أردني.^{٢٤٥}





النقل والتنقل

- مُجمع الأغوار الجديد: يقع على بعد ١,٥ كم من وسط المدينة وله مسارات مُخصصة تؤدي إلى المنطقة الغربية من المحافظة.
- مُجمع الأغوار القديم: يقع في وسط المدينة وله مسارات مُخصصة تؤدي إلى البلدات المجاورة غرب البلدية.
- مُجمع الشيخ خليل: يقع بالقرب من وسط المدينة وله مسارات مُخصصة تؤدي إلى الأجزاء الجنوبية من البلدية، بما في ذلك مخيم عزمي المفتي (مخيم الحصن).
- مُجمع سال: له مسارات مُخصصة تؤدي إلى الأحياء الشرقية من البلدية ومدينة الرمثا.

يتمتع شمال ووسط بلدية إربد الكبرى بإمكانية الوصول إلى شبكة النقل العام. ومع ذلك، فإن مناطق أخرى داخل المدينة لا تخدمها شبكة النقل العام بشكل كافٍ، مثل: حُورَة، والصريح، وبُشْرَى، والروضة، والبارحة، والنصر، والحصن، وحوَر، وفُوعرا، وحَكَمَا، وسال، وكفرجاي، والمغبر، وعلعال، وكِتم، وشطنا، والنعيمة، ومرو.

أدى عدم وجود خيارات نقل ميسورة التكلفة تُساعد على التنقل بين أماكن الإقامة وأماكن العمل والمرافق الطبية إلى إعاقَة الوصول إلى هذه المرافق، خاصة بالنسبة لللاجئين،^{٣٦٩} حيث يمتلك ٢٪ فقط من السوريين في إربد سيارة.^{٣٧٠} يمتلك العديد من اللاجئين السوريين في إربد سياراتهم الخاصة التي قادوها من سوريا، لكن معظمهم لا يستطيع صيانتها إذا تعطلت.^{٣٧١} أنجع وسيلة نقل للفئات ذات الدخل المنخفض من اللاجئين السوريين هي تشارك السيارات.^{٣٧٢}

تُعتبر بلدية إربد الكبرى المركز الإستراتيجي لمحافظة إربد نظراً لمركزها الإداري وقربها من الحدود الدولية. حيث ينتقل أكثر من ١٤٥ ألف شخص يومياً بين عمان وإربد.^{٣٥٨} وفق آخر البيانات التي تم جمعها من عام ٢٠٠٨، ولكن الأرقام المقدرة أعلى من ذلك بكثير.

هناك خطط لتطوير طريق دائري حول مدينة إربد والذي تم تقسيمه إلى عدة مراحل.^{٣٥٩} تم الانتهاء من مرحلتين، حيث يبلغ الطول الإجمالي للمناطق المكتملة حوالي ١٨ كم من أصل ٤٣ كم.^{٣٦٠} وقد كان مُقررًا في الأصل الإنتهاء مما تبقى من الطريق الدائري بحلول عام ٢٠٢٠،^{٣٦١} ولكن كانت هناك تأخيرات في الإنشاء ولا يزال العمل جارياً. كما لوحظ أن الطريق المُشيد يفتقر إلى إجراءات السلامة ويتطلب المزيد من العمل والتطوير لضمان السلامة العامة.

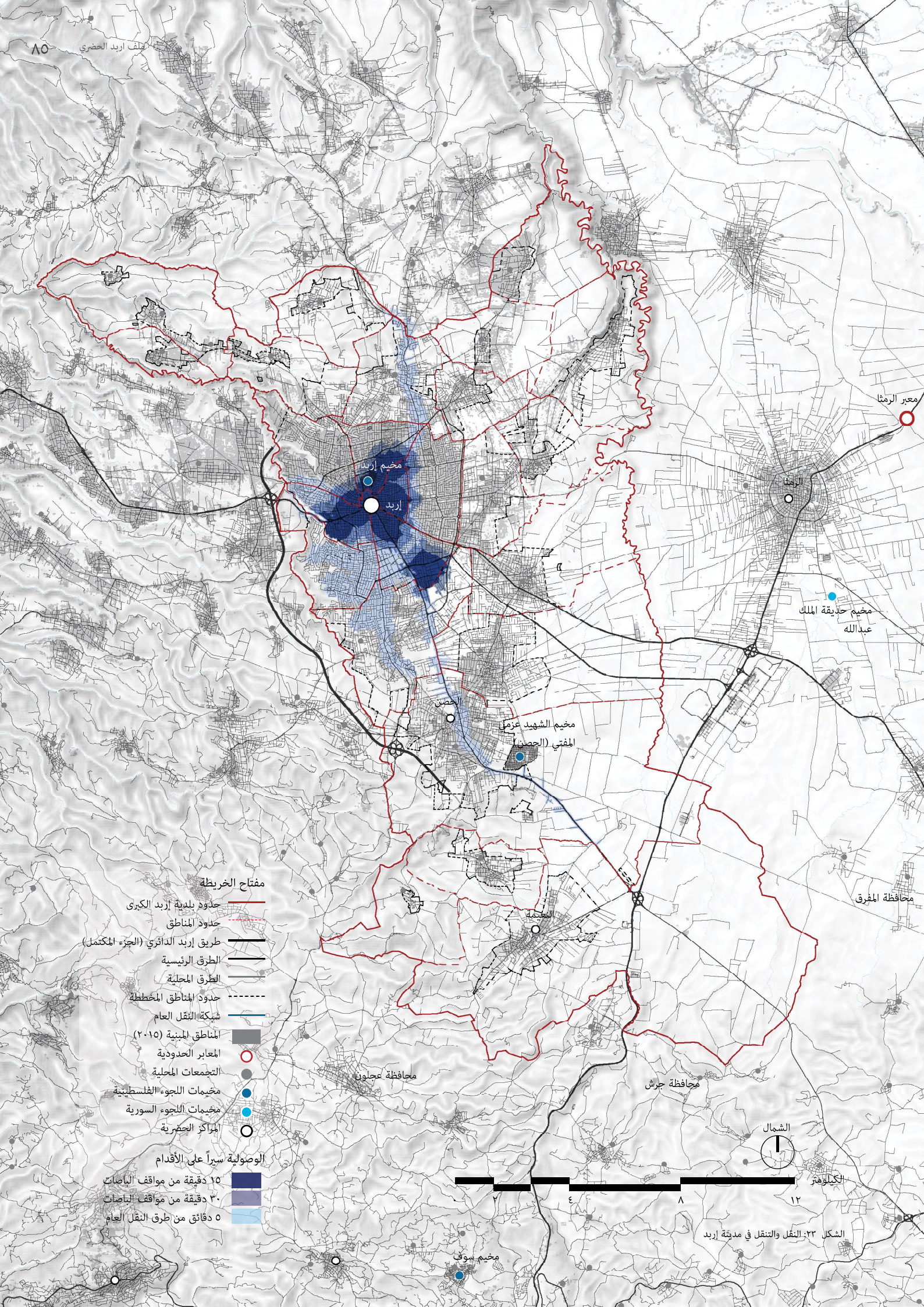
تواجه إربد العديد من التحديات في قطاع التنقل، ويعتمد الركاب في إربد بشكل كبير على السيارات الخاصة. وبينما يُفسر الاعتماد جزئياً على العوامل الثقافية، لكن الوضع يتفاقم أكثر بسبب الافتقار إلى السياسات التي تُنظم الحافلات المملوكة للقطاع الخاص مما يجعلها غير موثوقة وتصد المستخدمين عن استعمالها.

كشفت المشاورات مع السكان أثناء وضع مخطط إربد ٢٠٣٠ أن ٢٥٪ من المشاركين حددوا النقل بإعتباره هماً رئيسياً، بالإضافة إلى أن القضايا الرئيسية هي الإزدحام، وقلة مواقف السيارات وصعوبة الوصول إلى شبكة النقل العام.^{٣٦٢}

تُعد الزيادة في الكثافة السكانية وعدم تخطيط شبكة الطرق، بالإضافة إلى الزيادة السريعة في ملكية السيارات منذ التسعينيات عاملاً رئيسياً في زيادة الازدحام المروري، حيث بلغ عدد المركبات في إربد عام ١٩٩٩ حوالي ٢٨,٩٠٧، وفي عام ٢٠١٧ وصل العدد إلى ٥٦,٥٧٩.^{٣٦٤,٣٦٣} وقد أدت الطرق الضيقة في المدينة وقلة مواقف للسيارات وسوء إدارتها إلى ازدياد ظاهرة الوقوف العشوائي وسط المدينة مما أدى إلى زيادة الازدحام.^{٣٦٥}

لا تمتلك بلدية إربد الكبرى شبكة سكة حديدية، وتُعتبر الحافلات الصغيرة الوسيلة الوحيدة المُتاحة للنقل العام.^{٣٦٦} تمتلك بلدية إربد الكبرى شبكات حافلات مملوكة للقطاع الخاص تُنظمها هيئة تنظيم النقل البري، والتي تنظم الطرق داخل وخارج المدينة. في عام ٢٠٢١، كان هناك ٦٧٧ سيارة سرفيس / خدمة مشتركة، و ١,٨٠٠ سيارة أجرة / التاكسي، و ٩٣٢ حافلة متوسطة و ٢٥٥ حافلة كبيرة.^{٣٦٧} هناك ستة مُجمعات سفريات رئيسية في إربد:^{٣٦٨}

- مُجمع سفريات إربد المركزي أو مُجمع عمان الجديد: يقع على بعد ٣ كم جنوب شرق مركز المدينة وله مسارات مُخصصة تؤدي إلى الأجزاء الشرقية والجنوبية من البلدية، وكذلك المحافظات المجاورة والمحافظات الأخرى في وسط وجنوب الأردن.
- المُجمع الشمالي: يقع بجوار مخيم إربد للاجئين الفلسطينيين وله مسارات مُخصصة تؤدي إلى المنطقة الشمالية من المحافظة.



مفتاح الخريطة

- حدود بلدية إربد الكبرى
- حدود المناطق
- طريق إربد الدائري (الجزء المكتمل)
- الطرق الرئيسية
- الطرق المحلية
- حدود المناطق المخططة
- شبكة النقل العام
- المناطق المبنية (٢٠١٥)
- المعابر الحدودية
- التجمعات المحلية
- مخيمات اللجوء الفلسطينية
- مخيمات اللجوء السورية
- المراكز الحضرية
- الوصولية سيرا على الأقدام
- ١٥ دقيقة من مواقف الباصات
- ٣٠ دقيقة من مواقف الباصات
- ٥ دقائق من طرق النقل العام

محافظة عمّون

محافظة جرش



الشمال

الكيلومتر

٤

٨

١٢

الشكل ٢٣: النقل والتنقل في مدينة إربد

إستثمارات البنية التحتية المخطط لها

مشاريع التطوير الحضري الرئيسية

بدأ مشروع تجديد وإنعاش مركز المدينة^{٣٧٣} في عام ٢٠١٦، بهدف دمج التراث، والنقل والتنقل، والمساحات العامة، والأسواق، والبنية التحتية مما يُؤثر على القيمة الاجتماعية والاقتصادية لمركز المدينة والسكان. يركز المشروع في مرحلة التصميم التفصيلي على وسط مدينة إربد، بينما تشمل الدراسات المعمارية ودراسات النقل نطاقات أكبر. بالإضافة إلى ذلك، أكمل مشروع السوق الإقليمي الجديد وتحديث السوق المركزي في إربد، والممول من الوكالة الفرنسية للتنمية عام ٢٠١٦،^{٣٧٤} حيث أن المخططات الفنية لمشروع السوق الإقليمي قد تم استكمالها، والبلدية بصدد البحث عن مانحين لتمويل البناء.

مشاريع النقل والتنقل الحضري الرئيسية

لتعزيز التنقل الحضري، قامت بلدية إربد الكبرى بعقد اتفاقيات مختلفة مع العديد من المؤسسات، كهيئة تنظيم النقل البري وبنك تنمية المدن والقرى والجهات المانحة الخاصة والخارجية. وصل حالياً مشروع إصلاح الحافلات المحلية في مدينة إربد المراحل النهائية من الدراسة بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ويقترح المشروع سبعة مسارات جديدة للوصول إلى المناطق غير المخدومة بـ ٣٩ حافلة جديدة، والتي سيتم تشغيلها من قبل القطاع الخاص. يهدف المشروع إلى مساعدة بلدية إربد الكبرى في تقديم خدمات حافلات موثوقة وحديثة للمجتمع وتحسين الترابط بين المجمعات والمرافق العامة في المدينة. ستقوم بلدية إربد الكبرى بتأسيس شركة لتشغيل الحافلات وتوفير البنية التحتية، في حين أن دور هيئة تنظيم النقل البري هو تنظيم خدمات الحافلات والترخيص. ويسعى المشروع حالياً إلى إيجاد جهات مانحة لتمويل مرحلة البناء.^{٣٧٥}

مشروع استكمال الطريق الدائري قيد الإنشاء، ويأتي استكمالاً لمشروع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي عام ١٩٧٨ بإنهاء ٢,٦٠٠ م غرب مدينة إربد، ويهدف إلى تحسين حركة المرور، وتقليل الازدحام وربط شمال وجنوب المدينة.^{٣٧٦} علاوة على ذلك، يتضمن تجديد مواقف الحافلات بتمويل من هيئة تنظيم النقل البري، ويشمل هذا مجمع حافلات إربد الرئيسي العامل ومجمع الشمال الجديد المخطط له،^{٣٧٧} والذي خصصت له بلدية إربد الكبرى الأرض ولكن في انتظار اكتمال التمويل والتصميم. هناك مشروع مُحتمل غير ممول يركز على إدارة مواقف السيارات المدفوعة ومواقف وقوف السيارات الرأسية متعددة الطوابق في بلدية إربد الكبرى، بهدف توفير مواقف آمنة ومُنظمة في المناطق التجارية وتقليل الازدحامات المرورية وحوادث الطرق.^{٣٧٨} بالإضافة إلى ذلك، هناك مشروع آخر مُخطط له وغير ممول يتعلق ببناء الجسور والأنفاق لخدمة المحور المروري الممتد على طول شارع الأمير الحسن من تقاطع مدينة الحسن الرياضية إلى تقاطعها مع شارع الملك حسين.^{٣٧٩}

مشاريع إدارة المياه الرئيسية

بتمويل من شركة مياه اليرموك وفينشي (Vinci)، وبقرض من الخزانة الفرنسية للبلدان الناشئة، سيتم تنفيذ إصلاح شبكات الإمداد وتحسين كفاءة الطاقة لمشروع تركيب المضخات بشكل تعاوني من قبل شركتي إيجز وفينشي (Egis and Vinci).^{٣٨٠} سيكون تحسين شبكات المياه والصرف

الصحي في مشروع بلدية إربد الكبرى والرمثا بالتعاون بين الوكالة الفرنسية للتنمية ووكالة قروض التعمير (بنك التنمية الألماني) والصندوق الاستثماري (صندوق مدد) ومرفق الإستثمار لدول الجوار.^{٣٨١} علاوةً على ذلك، بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الأوروبي للإستثمار، ومرفق الإستثمار في الحي، ويشرف عليه اتحاد بقيادة إيجز. يهدف مشروع نظام مياه وادي العرب ٢ إلى استخراج ومعالجة المياه من قناة الملك عبد الله.^{٣٨٢}

مشاريع إدارة النفايات الرئيسية

بقيادة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية ووزارة البيئة، سيتم تنفيذ مشروع ٢٠١٥-٢٠١٧ لتحويل النفايات إلى طاقة (إيجابية) في الأردن في ٢٢ بلدية، بما في ذلك بلدية إربد الكبرى.^{٣٨٣} بالإضافة إلى ذلك، يمتد هذا التعاون لدعم مشروع ٢٠١٤-٢٠١٧ لإدارة النفايات الصلبة في المجتمعات المضيفة للأجئين.^{٣٨٤} وفي الوقت نفسه، فإن محطة معالجة مياه الصرف الصحي المقترحة في وادي الشلالة قيد الإنشاء لخدمة مناطق إيدون، والحصن، والصريح، وحوارة، وسال، وبشرى والجزء الشمالي الشرقي من إربد، بقدرة إجمالية تبلغ ١٥,٠٠٠ م^٣ يومياً.^{٣٨٥}

مشاريع تغيير المناخ والاستدامة^{٣٨٦}

يُمول الإتحاد الأوروبي مشروع المدن المتوسطة الأنظف المُؤفّرة للطاقة (CES-MED). ويُشجع مشروع خطة عمل بلدية إربد الكبرى للطاقة المستدامة والمناخ (SECAP) لعام ٢٠١٦ الحلول الخضراء، مثل توليد الكهرباء من طاقة النفايات (الغاز الحيوي) ومبادرات المباني الخضراء للمنشآت البلدية. على المدى القصير، يهدف هذا المشروع إلى تقليل الانبعاثات الكربونية للمدينة بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠. على المدى الطويل يهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية للمدينة بنسبة ١٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وتحديدًا من خلال المشاريع مثل: مشروع إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية أو المصابيح المُؤفّرة للطاقة (جاري العمل عليه)، وتدابير كفاءة الطاقة في مشروع القطاع المنزلي (قيد المراجعة)، ومحطات الطاقة الكهروضوئية المتحركة (١٦ ميجاوات، قيد التنفيذ) لتغطية طلب المدينة بالكامل (مُقترح).

مشاريع إدارة مياه الأمطار^{٣٨٧}

تُواجه بلدية إربد الكبرى تحديات مختلفة فيما يتعلق بإدارة مياه الأمطار، بما في ذلك التمويل غير الكافي، حيث تغطي شبكة تصريف مياه الأمطار الحالية ٤٠ ٪ فقط من بلدية إربد الكبرى والمناطق التابعة لها. وتشمل المشاريع المستقبلية استكمال وإغلاق الوديان التي تتخلل المناطق السكنية في بلدية إربد الكبرى، وأبرزها مناطق الحصن، والصريح، وبشرى وحوارة. وسيتم طرح مناقصة للعبارات الصندوقية (عبارات تصريف المياه) لهذه المناطق بتمويل من منح وقروض من بنوك التنمية. سيتم معالجة بعض مشاكل تصريف مياه الأمطار من خلال مُناقصة ٢٠٢٠ المقترحة لمعالجة بعض المناطق المعرضة للخطر في المدينة، بما في ذلك إستكمال إغلاق الوديان في حوض الحجوي في منطقة أيدون، وتنفيذ خطوط تصريف مياه الأمطار بسعات قُطرية مختلفة في الشوارع المختلفة ومناطق داخل مدينة إربد.

- مفتاح الخريطة
- حدود بلدية اربد الكبرى
 - حدود المناطق
 - الطرق الرئيسية
 - المناطق المبنية (٢٠١٥)
 - المعابر الحدودية
 - التجمعات المحلية
 - مخيمات اللجوء الفلسطينية
 - مخيمات اللجوء السورية
 - المراكز الحضرية
 - إستثمارات البنية التحتية المخطط لها
 - مسارات النقل العام المقترحة
 - الجزء الغير مكتمل من طريق اربد الدائري

الرقم	اسم المشروع
١	مشروع تجديد وتنشيط مركز المدينة
٢	فرز النفايات
٣	مصنع النفايات العضوية
٤	إعادة تدوير النفايات
٥	المنطقة الحرفية
٦	مشروع سوق الخضار والفواكه المركزي
٧	مسلخ اللحوم والدواجن

محافظة عجلون

محافظة جرش



الكيلومتر



الشكل ٢٤: إستثمارات البنية التحتية المخطط لها في مدينة اربد

مخيم سوف

مخيم حديقة الملك

مخيم حديقة الملك

عبدالله

محافظة المفرق

مخيم الشهيد عزمي

المفتي (الحصن)

الحصن

النعيمة

مخيم اربد

اربد

الرمثا

مخيم حديقة الملك

عبدالله

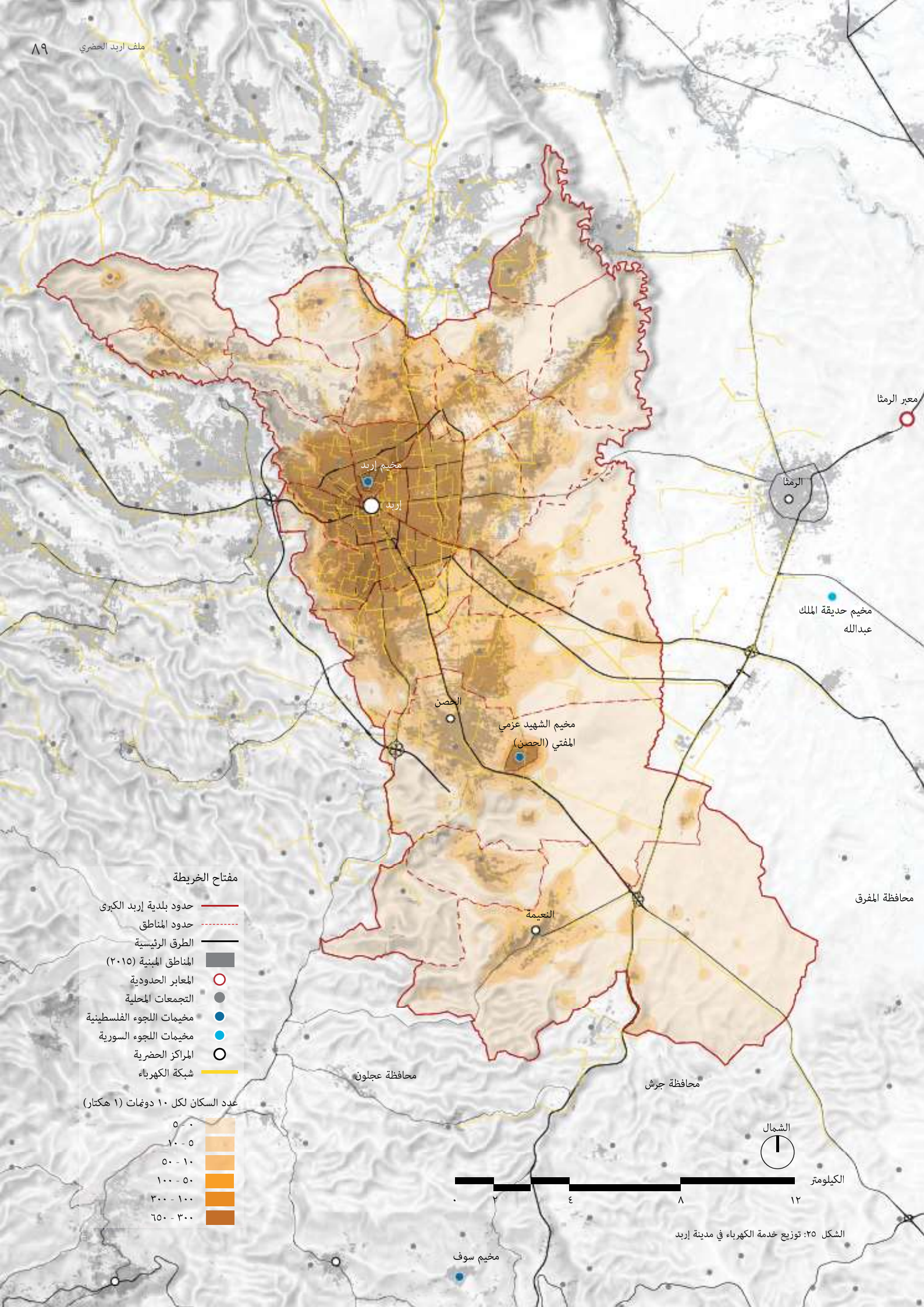
الوصول إلى الخدمات الأساسية

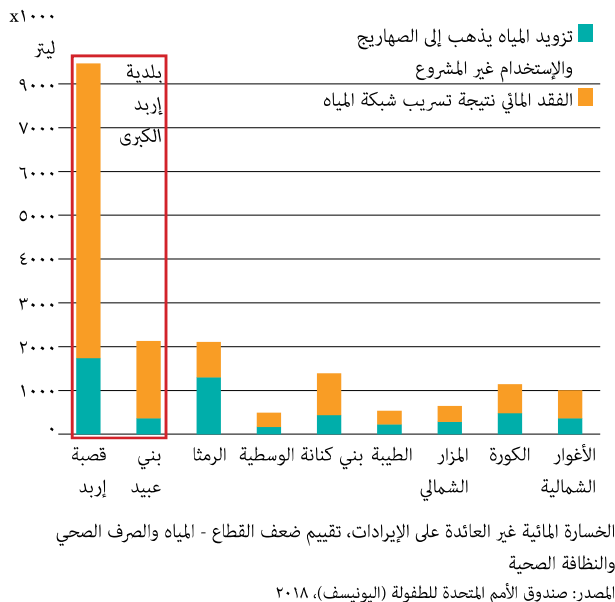
بشكل عام، تتصل المناطق السكنية في بلدية إربد الكبرى جيداً بشبكات الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والاتصالات.

الحصول على الطاقة والكهرباء

تزود إربد بالكهرباء من خلال أربع محطات فرعية رئيسية بطاقة إجمالية ١٤٠ ميجا فولت أمبير.^{٣٨٨} شركة الكهرباء الوطنية هي المزود الرئيسي والوحيد للطاقة الكهربائية في بلدية إربد الكبرى،^{٣٨٩} حيث بلغ إجمالي عدد المشتركين في بلدية إربد الكبرى ٥٤٥,٨١١ مشتركاً في عام ٢٠١٨، موزعين بين القطاعات المحلية والتجارية والصناعية والزراعية والحكومية وغيرها.^{٣٩٠} وبلغت نسبة السكان المتصلين بشبكة الكهرباء في لواء قصبه إربد ٩٩,٩٪ وهي تعادل النسبة على مستوى المحافظة والمملكة.^{٣٩١} ومع ذلك، فإن التحديات التي يواجهها قطاع الطاقة والكهرباء في بلدية إربد الكبرى تشمل:^{٣٩٢}

- الضغط المرتفع على المحولات الكهربائية خلال فصل الصيف.
- إنقطاع التيار الكهربائي المتكرر خلال العام وخاصةً في فصل الصيف.
- عدم وجود موارد بديلة للطاقة الكهربائية.
- ارتفاع تكلفة المشاريع في قطاع التعدين.

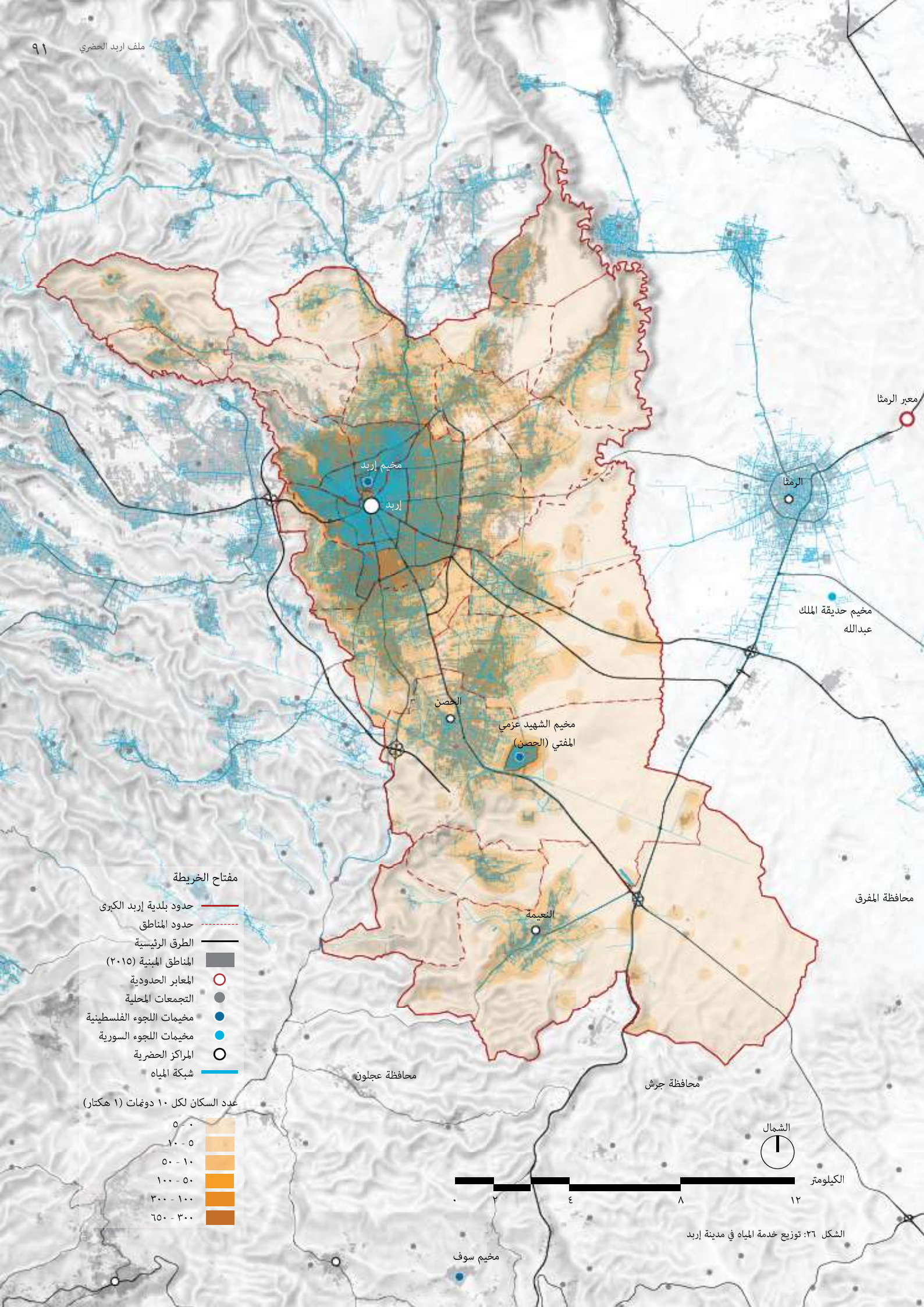




الحصول على الماء

يمثل النمو السكاني المُستمر تحدياً كبيراً لنظام إمدادات المياه حيث تُعد ندرة المياه واحدة من أكبر المخاوف والتحديات على مستوى مدينة إربد. وفي الوقت نفسه، يُعتبر فقدان المياه مُرتفعاً ويُمثل ٣٧,١٪^{٣٩٢} تُقدم شركة مياه اليرموك وفرعها الموجود في بلدية إربد الكبرى، خدمات توصيل المياه لسكان بلدية إربد الكبرى،^{٣٩٤} وتُقدر النسبة المئوية للسكان الذين تخدمهم شبكة المياه داخل حدود بلدية إربد الكبرى بحوالي ٩٩٪^{٣٩٥}. بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لخطة إربد ٢٠٣٠، يبلغ إجمالي المياه التي يتم تخصيصها لمحافظة إربد حوالي ٣٩ مليون م^٣/سنوياً حيث يتم توفير ١٧ مليون م^٣/سنوياً منها إلى بلدية إربد الكبرى، التي تستضيف ٤٣٪ من إجمالي سكان المحافظة.^{٣٩٦} حيث تُشير التقديرات إلى أن الطلب المُتوقع على المياه في بلدية إربد الكبرى سيكون حوالي ٣٩ مليون م^٣/سنوياً عام ٢٠٣٠، مما يؤدي إلى نقص يبلغ حوالي ٢٢ مليون م^٣/سنوياً.^{٣٩٧} باختصار، تشمل التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع المياه في بلدية إربد الكبرى ما يلي:

- شبكات المياه القديمة التي تحتاج إلى إصلاح.^{٣٩٨}
- خدمة المباني في مناطق التمدد الحضري قليل الكثافة مما يؤثر على كفاءة شبكة المياه من خلال زيادة الفاقد المائي بسبب المسافات الطويلة.^{٣٩٩}
- لا تصل المياه إلى المنازل بشكل دوري بسبب ضعف شبكات ضخ المياه خاصة في فصل الصيف، مما يضطر السكان إلى شراء مياه الشرب.^{٤٠٠}
- القيام بأعمال حفر المجاري دون تنسيق مُسبق مع البلدية مما يؤدي إلى كسر وإتلاف بعض خطوط المياه الصالحة للشرب.^{٤٠١}



الشكل ٢٦: توزيع خدمة المياه في مدينة إربد

الوصول إلى شبكة الصرف الصحي

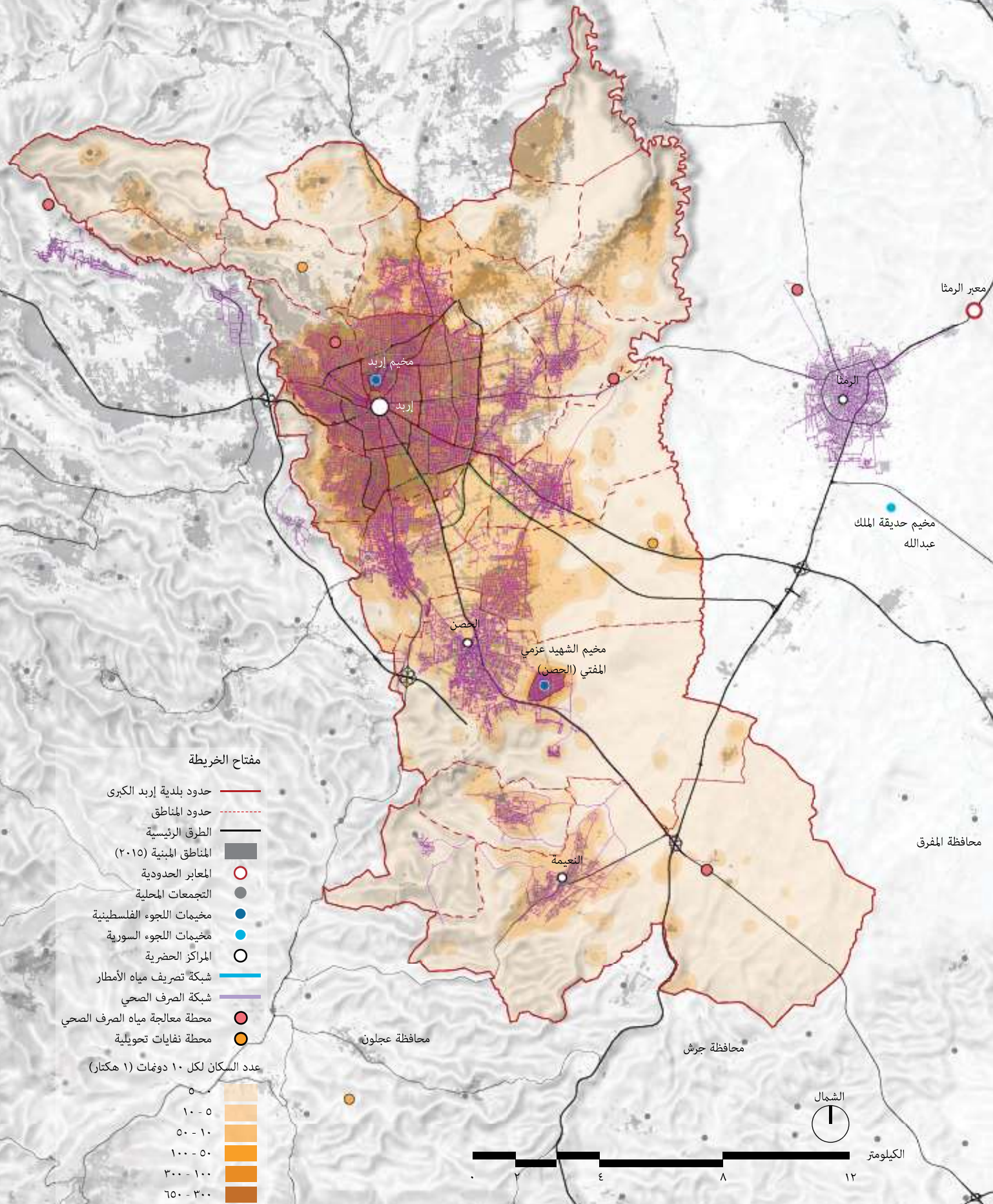
٨٠٪ من إجمالي سكان بلدية إربد الكبرى مُتصلون بشبكة الصرف الصحي،^{٤٠٢} على الرغم من أن هناك عدة مناطق داخل بلدية إربد الكبرى غير مُتصلة بشبكة الصرف الصحي. يتم تجميع مياه الصرف الصحي المُتولدة في بلدية إربد الكبرى حالياً في ثلاث محطات معالجة مياه الصرف الصحي: محطة معالجة إربد المركزية (فوعرا) ومحطة معالجة وادي حسان ومحطة معالجة وادي الشلالة.^{٤٠٣}

إدارة النفايات الصلبة

تخدم بلدية إربد الكبرى محطتين تحويليتين، وهما، محطة تُقبل ومدينة الشاحنات حيث يقومان بنقل النفايات المضغوطة إلى مكب الإكيدر الواقع شرق محافظة إربد في محافظة المفرق، على بعد ٣٧ كم من وسط المدينة.^{٤٠٤} على الرغم من أن بلدية إربد الكبرى مسؤولة عن تقديم الخدمة، إلا أن خدمات إدارة النفايات تدهورت مؤخراً، مما أدى إلى مشاكل صحية وخلق بيئة غير مريحة للسكان، الذين لا يستطيع الكثير منهم فتح نوافذهم بسبب انتشار الحشرات والقوارض والروائح الكريهة خاصة خلال فصل الصيف.^{٤٠٥} في عام ٢٠١٧، بلغ إجمالي كمية النفايات الصلبة المُنتجة حوالي ٦٠٠ طن/يومياً.^{٤٠٦} يبلغ متوسط إنتاج النفايات للفرد من اللاجئيين المقيمين في المناطق الحضرية ٠,٦٤ كغ/يومياً و ٠,٥٢ كغ/يومياً في المناطق الريفية.^{٤٠٧} وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط على نظام إدارة النفايات الصلبة. حيث يتم جمع ٨٥٪ من النفايات المُنتجة على مستوى المدينة والتخلص منها رسمياً.^{٤٠٨}

شبكة تصريف مياه الأمطار

بما أن إربد مُنبسطة، وكما هو مُبين في الخريطة، ليست كل مناطق البلدية مخدمة بشبكة تصريف مياه الأمطار. وبشكل عام، يُعتبر تصريف مياه الأمطار تحدياً في بلدية إربد الكبرى.



الشكل ٢٧: توزيع خدمات الصرف الصحي، تصريف مياه الأمطار و جمع النفايات الصلبة في مدينة إربد

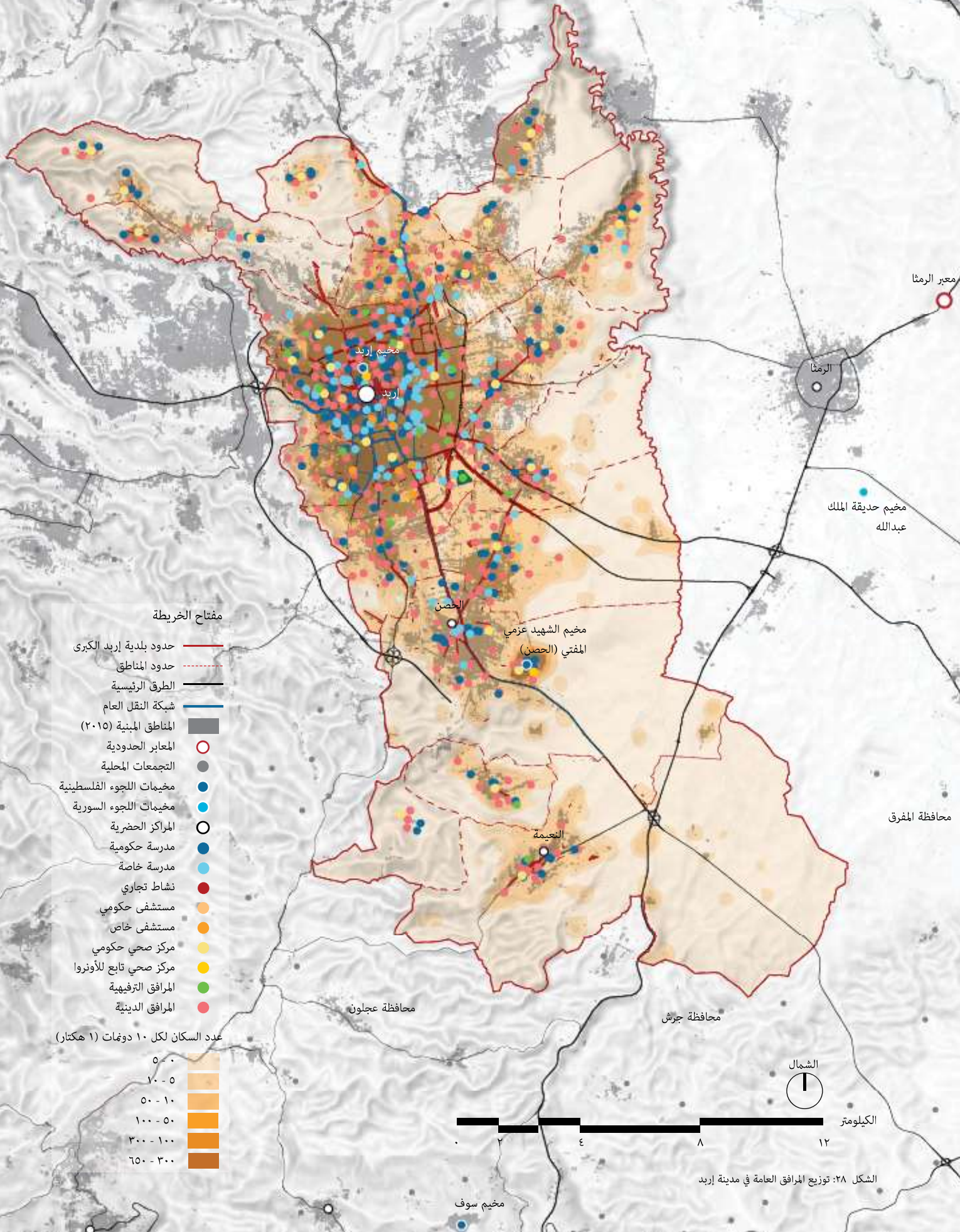
مخيم سوف

الوصول إلى المرافق العامة

تُقدم بلدية إربد الكبرى خدماتها لكل من يعيش داخل مناطقها. حيث تُوفّر البلدية الخدمات المتعلقة بتنظيف الشوارع والجوانب المتعلقة بالبيئة، وتصاريح البناء، وتنظيم الأسواق الشعبية، والتفتيش الصحي وصيانة البنية التحتية الحضرية. وتُعد جميع الخدمات التي تقدمها البلدية والأنشطة التي تستهدف المجتمع متاحة للسكان المحليين واللّاجئين على حدٍ سواء.

تُظهر الخريطة التوزيع المكاني للمرافق العامة داخل الحدود الإدارية لبلدية إربد الكبرى بما في ذلك المرافق التعليمية، والصحية، والدينية، والتجارية والترفيهية.

تتركز المرافق العامة بشكل أساسي في وسط المدينة، وتقل كلما تحركت نحو أطراف بلدية إربد الكبرى.



الشكل ٢٨: توزيع المرافق العامة في مدينة اربد

الوصول إلى المرافق العامة / مرافق الرعاية الصحية

على المستلزمات الصحية.^{٤٢١} في عام ٢٠١٩، أعادت الحكومة الأردنية فرصة حصول اللاجئين السوريين على الرعاية الصحية العامة المدعومة.^{٤٢٢} تم تمديد هذا عام ٢٠٢٠ ليشمل جميع طالبي اللجوء واللاجئين غير السوريين في جميع أنحاء الأردن.^{٤٢٣} وبالتالي، تتوفر خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية وبعض الثالثية لجميع اللاجئين المسجلين من جميع الجنسيات بالتكلفة للأردنيين غير المؤمن عليهم في مراكز الصحة والمستشفيات الحكومية.^{٤٢٤} عادةً ما تُعتبر التكلفة للأردنيين غير المؤمن عليهم في تناول الأفراد غير الأقل قدرة، خاصةً في مستويات الرعاية الثانوية والثالثية.^{٤٢٥} بناءً على آخر تعداد سكاني، حوالي ٥٦٪ من إجمالي سكان المملكة مؤمنون صحياً.^{٤٢٦} غالبية الأردنيين مأمنين في القطاع الحكومي، بينما لدى البقية تغطية من خلال مصادر خاصة أو جامعية أو عسكرية. ومع ذلك، هناك تفاوت جغرافي كبير بين السكان والتأمين الصحي، حيث غطى التأمين حوالي ٨٣٪ من سكان محافظة إربد في عام ٢٠١٠.^{٤٢٧} علاوةً على ذلك، فيما يتعلق بمعدلات التطعيم ضد فيروس كوفيد-١٩، بناءً على أحدث الإحصائيات من تقارير وزارة الصحة، فقد قدم الأردن ما يقرب من ٨ ملايين جرعة من لقاحات كوفيد-١٩ حتى الآن، حيث تم تطعيم ما يقرب من ٣٧,٣٪ من سكان البلاد بشكل كامل بجرعتين و ٤١,٢٪ بجرعة واحدة.^{٤٢٨} بالإضافة إلى ذلك، بناءً على بيانات من وزارة الصحة والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه إعتباراً من نهاية تشرين أول ٢٠٢١، تم تطعيم ٣٣٪ من اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات ضد فيروس كوفيد-١٩.^{٤٢٩}

على مستوى المدينة، لدى بلدية إربد الكبرى ١١ مستشفى و ٣٤ مركزاً صحياً موزعة على أحيائها. تحتوي هذه المستشفيات على ما يقرب من ١,٤٠٠ سرير، حيث أن نسبة السكان إلى أسرة الرعاية الصحية هي حوالي ٤٠ فرد لكل سرير. تعرض الخريطة التوزيع المكاني للمستشفيات الحكومية والخاصة والمراكز الصحية الموجودة في بلدية إربد الكبرى، حيث يُشير تحليل شبكة الطرق الذي تم إجراؤه على المرافق الصحية، أن ٦٤,٢٪ من سكان بلدية إربد الكبرى لديهم إمكانية الوصول إلى المستشفيات ومراكز الصحة الحكومية في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام، في حين أن ٩٥,٢٪ يستطيعون الوصول في غضون ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام.

يمتلك الأردن نظام رعاية صحية متقدماً، حيث تم تصنيفه من قبل البنك الدولي بأنه المزود الأول لخدمات الرعاية الصحية في المنطقة ومن بين الخمسة الأوائل في العالم.^{٤٣٠} على مر السنين، برز الأردن كواحد من أكثر المواقع المرغوبة في المنطقة للسياسة العلاجية، ويكتسب بشكل سريع سمعة دولية للرعاية الصحية العالية الجودة وبتكلفة ميسورة.^{٤٣١} بسبب التحولات الأخيرة في المناخ السياسي في الشرق الأوسط، قبل الأردن تدفق اللاجئين وقد أدى ذلك، إلى جانب زيادة عدد السكان المحليين، إلى زيادة كبيرة في الطلب على المستشفيات، بالإضافة إلى الطلب على البنية التحتية والخدمات الصحية المناسبة والمستدامة بشكل عام.^{٤٣٢} ينقسم نظام الرعاية الصحية في البلاد بشكل أساسي بين المؤسسات العامة والخاصة. يوفر القطاع العام ٣٧٪ من جميع أسرة المستشفيات في الدولة، بينما توفر الخدمات الطبية الملكية العسكرية ٢٤٪ من الأسرة، والقطاع الخاص يوفر ٣٦٪ من الأسرة.^{٤٣٣} يُوجد حالياً ١١٧ مستشفى في الأردن تقدم خدماتها للمرضى الأردنيين وغير الأردنيين. هناك ٦٩ مستشفى خاصاً، ٣١ مستشفى حكومياً، ١٥ مستشفى للخدمات الطبية الملكية ومستشفىين جامعيتين.^{٤٣٤}

بالإضافة إلى القطاعين العام والخاص، يتم توفير جزء كبير من الرعاية الصحية في الأردن، وتحديدًا للاجئين، من خلال البرامج التي تقودها الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية غير الحكومية. الأونروا هي المزود الأساسي للرعاية الصحية الأولية للاجئين الفلسطينيين. فهي توفر رعاية صحية وقائية مجانية أو مدعومة بشكل كبير وخدمات طبية علاجية محدودة للمستفيدين في مراكزها الصحية الموجودة داخل وخارج مخيمات اللاجئين.^{٤٣٥} علاوةً على ذلك، بموجب اتفاقية مع وزارة الصحة، يمكن للأونروا إحالة المرضى إلى المستشفيات الحكومية لتلقي العلاج الطبي وستغطي جزءاً من تكلفة بعض الحالات إلى المستشفيات للرعاية الداخلية.^{٤٣٦} علاوةً على ذلك، تُواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جنباً إلى جنب مع الشركاء في مجال الصحة، دعم الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية لجميع اللاجئين الآخرين في المخيمات والمناطق الحضرية من خلال نظام الإحالة وبرنامج النقد مقابل الصحة.^{٤٣٧} تتوفر الخدمات الصحية التي تدعمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجاناً لجميع اللاجئين الأكثر تأثراً بالمخاطر باستثناء الفلسطينيين.^{٤٣٨}

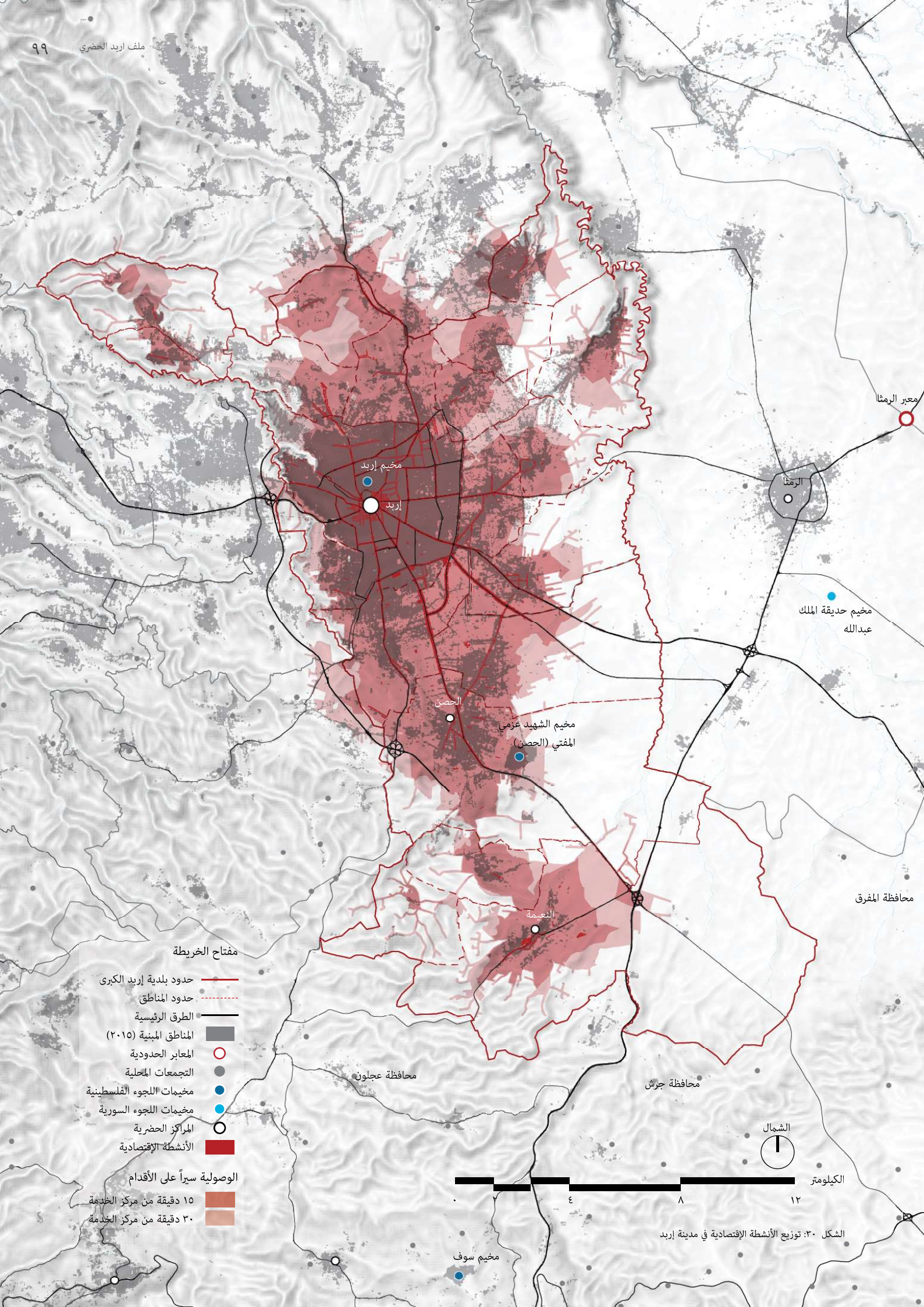
بالإضافة إلى ذلك، حتى أواخر عام ٢٠١٤، قدمت وزارة الصحة الأردنية رعاية صحية مجانية لجميع اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مما شكل عبئاً كبيراً على نظام الرعاية الصحية.^{٤٣٩} ورداً على ذلك، أعلنت الحكومة الأردنية عن سياسة جديدة للوصول إلى الخدمات الصحية في أوائل عام ٢٠١٨، مما قلل من مستوى وصول جميع اللاجئين خارج المخيمات، حيث طُلب من اللاجئين دفع ٨٠٪ من السعر الكامل للأجانب في مرافق وزارة الصحة (وهذا يمثل زيادة من ٥-٢ أضعاف في معدلات الخدمة).^{٤٤٠-٤٤١} تسببت السياسة الجديدة والتضخم الهائل في تكلفة الخدمات الصحية في معاناة كبيرة لجميع اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات. وقد أثر ذلك على وصول اللاجئين في المناطق الحضرية إلى المرافق الصحية والانتفاع منها. وقد كان التأثير الأشد على اللاجئين السوريين الأقل قدرة، حيث قل وصول ٦٩٪ من الأسر إلى الرعاية الصحية، وأفاد ٩٠٪ أن الأدوية كانت باهظة الثمن، ١٧٪ من الأسر زادت ديونها، وأنفق أكثر من ٥٣٪ من السوريين أكثر من ١٠٪

الوصول إلى المرافق العامة / الأنشطة التجارية

تبلغ نسبة الإستخدام التجاري للأراضي داخل المنطقة المنظمة في بلدية إربد الكبرى ٣,٦٪. كما هو موضح في الخريطة، تظهر الأنشطة التجارية أكثر وضوحاً في المناطق المحيطة بوسط المدينة وعلى طول الطرق الرئيسية. يُلاحظ أنها تنخفض كلما تحركت نحو أطراف بلدية إربد الكبرى.

إستناداً إلى تحليل مؤشر أهداف التنمية المستدامة للخدمات العامة ضمن مسافة ١٥ و ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام، يتمتع ٩٣٪ من سكان بلدية إربد الكبرى بإمكانية الوصول إلى الأنشطة التجارية في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام و ٩٧٪ لديهم إمكانية الوصول في غضون ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام.

علاوةً على ذلك، تُشير المعايير المحلية إلى أن نصف قطر نطاق تأثير الخدمة للأنشطة التجارية هو ٥٠٠ م. ووفقاً لذلك، فإن ٧٥٪ (٥٥,٩ كم^٢) من المنطقة الحضرية في بلدية إربد الكبرى مخدومة بالكامل بالأنشطة التجارية، في حين أن ٢٥٪ (١٨,٢ كم^٢) لا تغطيها المنشآت التجارية.



الوصول إلى المرافق العامة / المرافق التعليمية

الحكومية. نظراً لأن تكلفة المدارس الخاصة أعلى بكثير من تكلفة المدارس الحكومية، فإن غالبية السكان لا يستطيعون تحمل تكاليفها. كما يتضح من التحليل بشكل عام، فإن بلدية إربد الكبرى مخدومة جيداً بالمدارس الحكومية من ناحية التوزيع الجغرافي.

وفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، هناك عدد كبير من سكان الأردن في سن الدراسة، حيث يوجد ١,٨ مليون طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٥ عاماً حتى نهاية عام ٢٠١٧. ^{٤٣٠} ويشكل الأطفال الأردنيون الأغلبية بنسبة ٨٤٪، فيما يشكل الأطفال السوريون ١٠٪ والجنسيات الأخرى ٦٪. ^{٤٣١} بالإضافة إلى ذلك، يعيش ١٨٪ من سكان المملكة الذين هم في سن الدراسة في محافظة إربد. ^{٤٣٢}

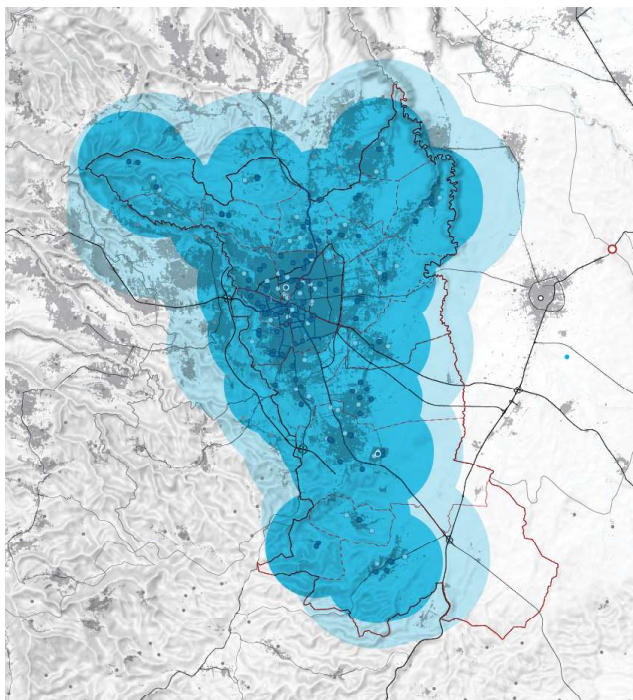
مع دخول الصراع السوري عامه العاشر، يواجه الأطفال السوريون اللاجئين في الأردن عقبات في التعليم تزداد حدتها مع تقدمهم في التعليم الثانوي. تشمل العوامل الرئيسية التي تساهم في انخفاض التحاق اللاجئين السوريين بالتعليم في الأردن الفقر، ونقص وسائل النقل الميسورة والآمنة، وتدني جودة التعليم في المدارس للأطفال السوريين، وانخفاض قيمة التعليم المستمر للاجئين السوريين بالنظر إلى فرصهم المهنية المحدودة في الأردن، والعوائق الإدارية التي تحول دون الالتحاق بالمدارس، فضلاً عن عدم وجود أماكن للأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة. ^{٤٣٣} لتخفيف العبء عن المدارس المكتظة في المناطق التي تتركز فيها العائلات السورية، إنتهجت وزارة التربية والتعليم نظام الفترتين في المدارس الأردنية لإستيعاب الأعداد الهائلة من الأطفال اللاجئين الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم. ^{٤٣٤}

يتألف التعليم الأساسي في الأردن من ١٠ سنوات من التعليم الإلزامي للطلاب من سن ٦ حتى ١٦ سنة. وهذا مجاني للطلاب في المدارس الحكومية وتنصح به وزارة التربية والتعليم. بشكل عام، يتكون نظام التعليم الأردني من سنتين من التعليم قبل المدرسي، ١٠ سنوات من التعليم الأساسي الإلزامي وستين من التعليم الثانوي الأكاديمي أو المهني. ^{٤٣٥} علاوةً على ذلك، تصنف المدارس في الأردن بشكل أساسي إلى مدارس خاصة وحكومية.

تتمتع بلدية إربد الكبرى بمستوى تعليمي عالي مقارنة بمستويات محافظة إربد والمملكة ككل. فهي لديها ثلاث جامعات حكومية وجامعتان خاصتان وثلاث كليات. ^{٤٣٦} ومع ذلك، هناك تردي في بعض المؤشرات المتعلقة بنظام التعليم، مثل زيادة عدد المدارس المستأجرة وزيادة العبء على المعلمين. ^{٤٣٧} لذلك، تحتاج البلدية إلى المزيد من المدارس ذات المستويات المختلفة وكذلك المزيد من أعضاء هيئة التدريس لإستيعاب الزيادة السكانية وخدمة مناطق النمو الحضري الجديدة.

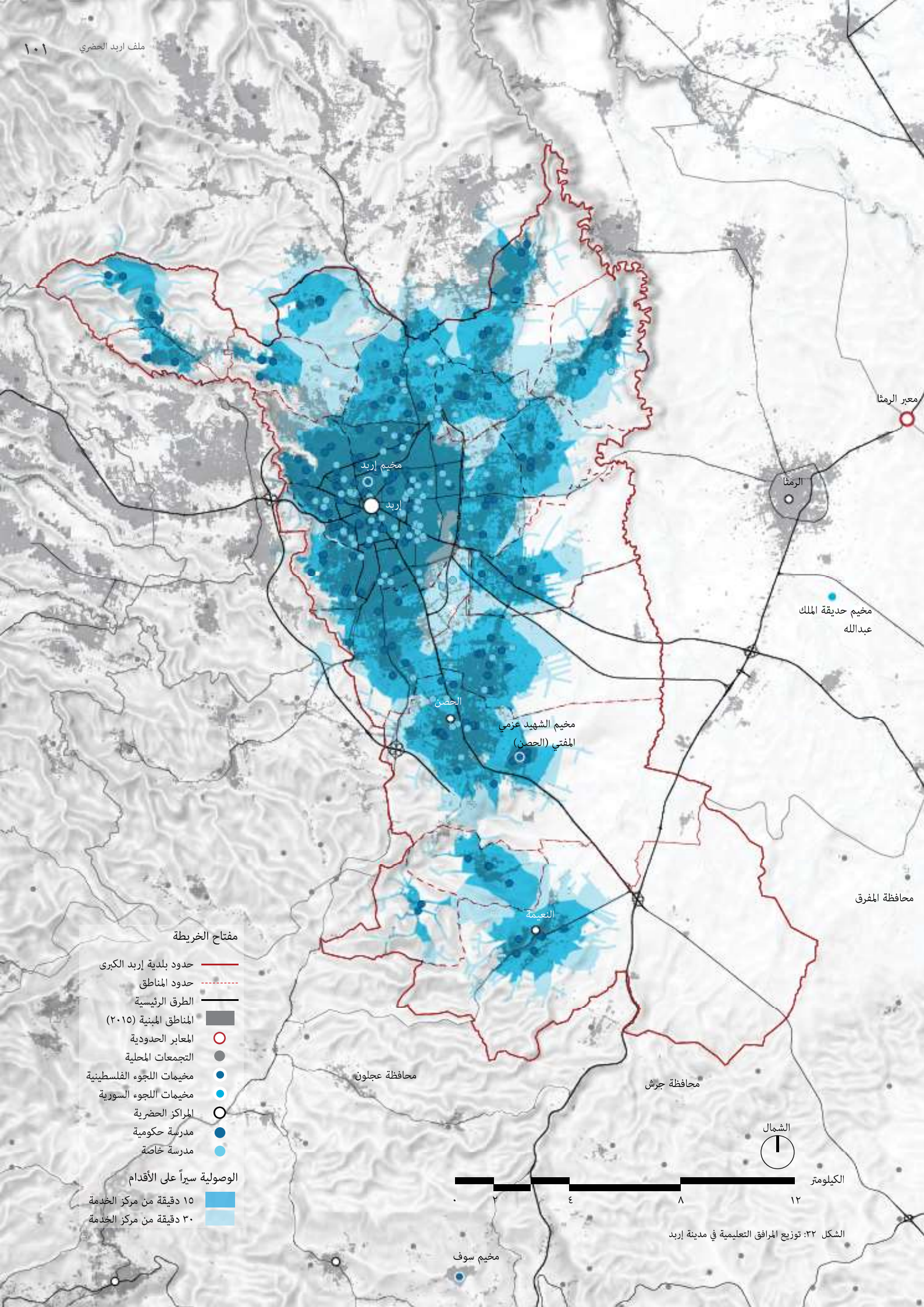
كما هو موضح في الخريطة، تتركز المرافق التعليمية في المناطق المحيطة بوسط المدينة، مع عدم وجود أي مرافق أخرى تقريباً أثناء انتقالك من وسط المدينة باتجاه أطراف بلدية إربد الكبرى.

يوجد ١٨١ مدرسة حكومية في بلدية إربد الكبرى، منها ١١٧ مدرسة ابتدائية و ٦٤ مدرسة ثانوية، بالإضافة إلى ٩١ مدرسة خاصة. يُشير تحليل شبكة الطرق الذي تم إجراؤه على المدارس الحكومية في بلدية إربد الكبرى إلى أن ٩٠٪ من السكان يمكنهم الوصول إلى المدارس الحكومية في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام، في حين أن ٩٨٪ يمكنهم الوصول إليها في غضون ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام. إستناداً إلى المعايير المحلية، ^{٤٣٨} يتم تقديم خدمة جيدة لنصف قطر نطاق تأثير الخدمة للمدارس الحكومية الابتدائية والثانوية، ٣ و ٥ كم على التوالي، للمناطق الحضرية داخل بلدية إربد الكبرى والمدارس



الشكل ٣١: نطاق تأثير خدمة المرافق التعليمية في مدينة إربد

مفتاح الخريطة	
●	مخيمات اللجوء الفلسطينية
●	مخيمات اللجوء السورية
○	المراكز الحضرية
●	مدرسة ابتدائية
●	مدرسة ثانوية
■	نطاق تأثير الخدمة
■	٣ كيلومتر للمدارس الابتدائية
■	٥ كيلومتر للمدارس الثانوية
—	حدود بلدية إربد الكبرى
- - -	حدود المناطق
—	الطرق الرئيسية
■	المناطق المبنية (٢٠١٥)
○	المعابر الحدودية
●	التجمعات المحلية



مفتاح الخريطة

- حدود بلدية إربد الكبرى
- حدود المناطق
- الطرق الرئيسية
- المناطق المبنية (٢٠١٥)
- المعايير الحدودية
- التجمعات المحلية
- مخيمات اللجوء الفلسطينية
- مخيمات اللجوء السورية
- المراكز الحضرية
- مدرسة حكومية
- مدرسة خاصة

الوصولية سيراً على الأقدام

- ١٥ دقيقة من مركز الخدمة
- ٣٠ دقيقة من مركز الخدمة



الشكل ٣٢: توزيع المرافق التعليمية في مدينة إربد

الوصول إلى المرافق العامة / المرافق الترفيهية

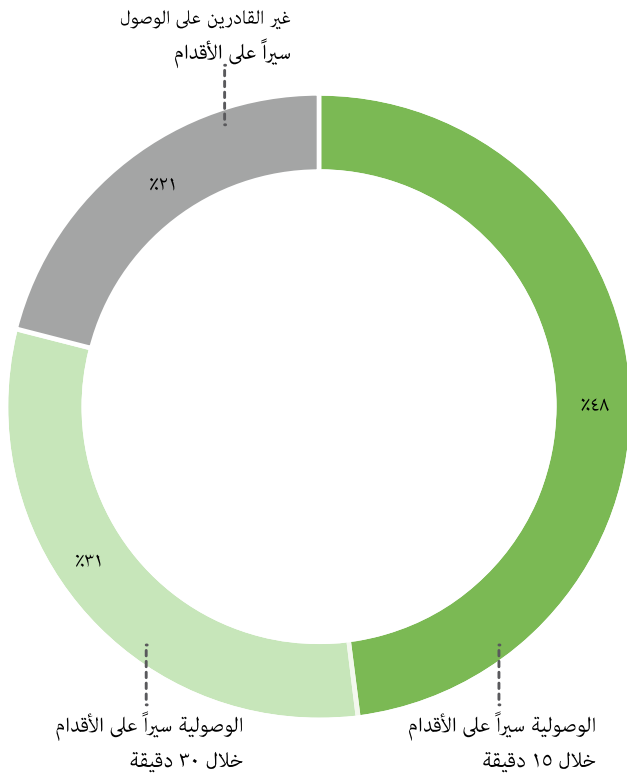
يُعتبر الحد الأدنى من توافر الحدائق العامة تحدياً في العديد من البلديات والمدن الأردنية، مع عدم إستثناء بلدية إربد الكبرى.

حوالي ٢٥% من سكان المدينة مخدومين بالحدائق العامة على مستوى الأحياء السكنية.^{٤٣٩} بشكل عام، تفتقر المدينة إلى الحدائق والمساحات الخضراء المفتوحة خاصة في الوسط. بعض الحدائق والمساحات الخضراء المفتوحة ظاهرة على المستوى الإقليمي، لكن المساحة بالنسبة لعدد السكان الذين يعيشون بالقرب من المنتزه قليلة بنحو ٠,٤٨ م^٢/للفرد.^{٤٤٠}

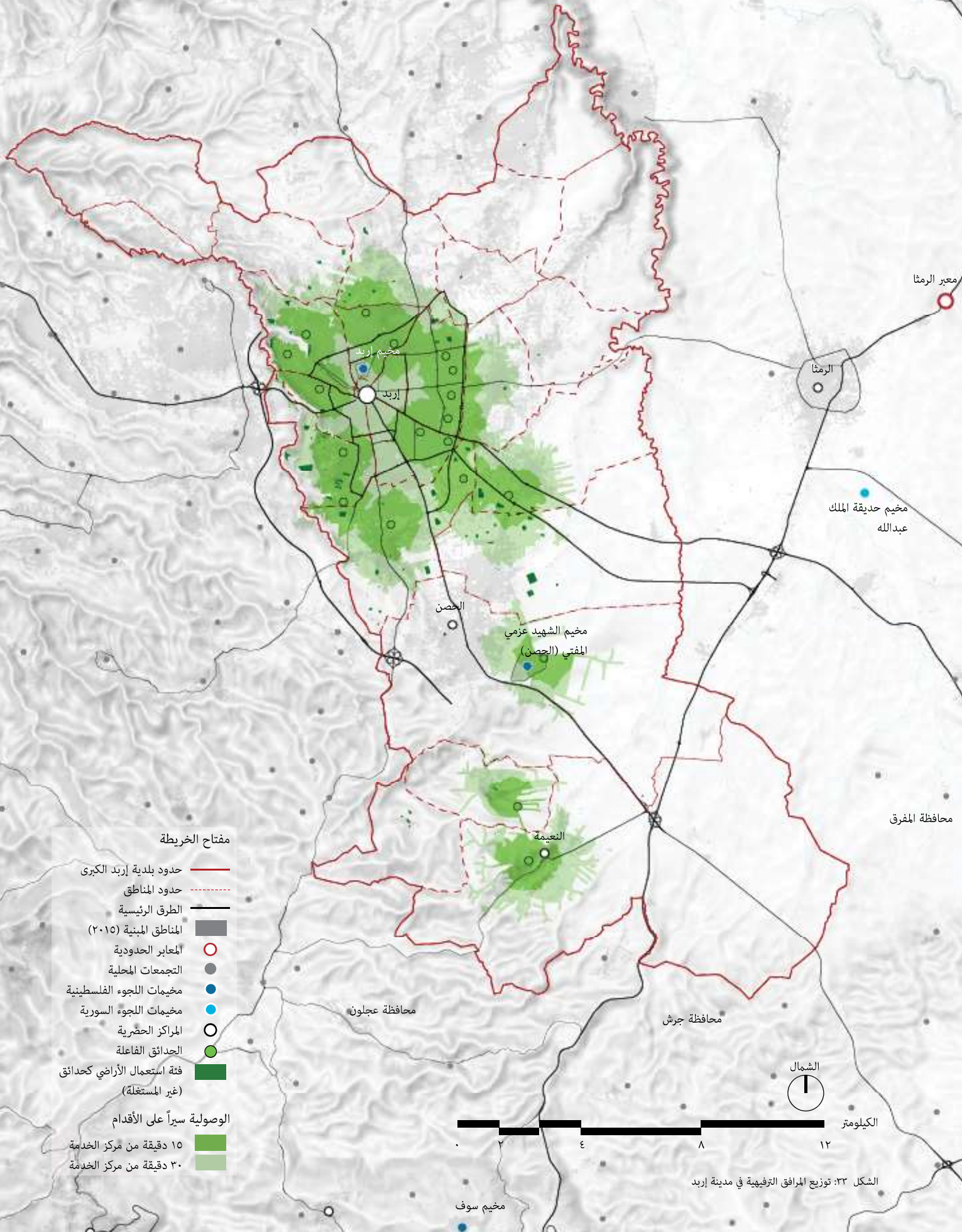
يُوجد ١٧ حديقة عامة عاملة على مستوى الأحياء والمناطق، وحديقة إقليمية واحدة تسمى حديقة الملك عبد الله الثاني.^{٤٤١} في المجموع، تُغطي الحدائق العامة مساحة ٩,٣ كم^٢، وهي تُمثل ١,٤% من إجمالي مساحة بلدية إربد الكبرى. على الرغم من وجود ١٨ حديقة عامة، إلا أنه لا يزال هناك نقص في عدد الحدائق والمساحات المفتوحة في كل من المناطق الريفية والحضرية. تحتاج الحدائق القائمة إلى صيانة مُستمرة ودورية. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الأراضي المملوكة لبلدية إربد الكبرى والتي تم تصنيفها على أنها حدائق ولكنها غير مُستغلة.^{٤٤٢} علاوةً على ذلك، هناك مشروع مخطط له لإنشاء مدينة ملاهي بهدف إنشاء منطقة ترفيهية دائمة في إربد تخدم إربد والمناطق المحيطة بها. ومع ذلك، فإن هذا المشروع لم يتلق التمويل بعد.

كما هو موضح في الخريطة وإستناداً إلى تحليل مؤشر أهداف التنمية المستدامة للخدمات العامة في غضون ١٥ و ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام، يتمتع ٤٨% من سكان بلدية إربد الكبرى بإمكانية الوصول إلى الحدائق العامة في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام بينما يتمتع ٧٩% بإمكانية الوصول في غضون ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام.

وبناءً على ذلك، تُعتبر الحدائق العامة في بلدية إربد الكبرى محدودة، مما يُؤكد على ضرورة إنشاء المزيد من الحدائق العامة في مدينة إربد. ويتضح ذلك بشكل خاص في المناطق الحضرية لبعض المناطق الشمالية والجنوبية، مثل الصريح والحصن، التي ليس فيها حدائق عامة على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، لا تُوجد في العديد من المناطق في وسط المدينة أي حدائق عامة على الرغم من إرتفاع عدد السكان.



نسبة الوصولية إلى المرافق الترفيهية سيراً على الأقدام في مدينة إربد



ومع ذلك، هناك بعض مشاريع البنية التحتية التي تستهدف البلديات بشكل مباشر دون مشاركة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مثل مشروع دعم البلديات الأردنية، الذي ينفذه اتحاد البلديات الكندية. من المهم ملاحظة أنه بالنسبة للعديد من هذه المشاريع، يجب إخطار وزارة الإدارة المحلية عند توقيع أي اتفاقية.

لدى بلدية إربد الكبرى أيضاً إمكانية الحصول على مساعدات التنمية الأجنبية. يمكن القيام بذلك من خلال تمويل مباشر لصندوق البلدية المحلي على شكل منح نقدية أو عينية. تستطيع بلدية إربد الكبرى أيضاً الحصول على تمويل من المانحين الدوليين من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حيث يُخصص مكتب التعاون الدولي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي الميزانية الكافية اللازمة لمشاريع البنية التحتية البلدية بناءً على احتياجات البنية التحتية البلدية المحددة مسبقاً والمقدمة إلى وزارة الإدارة المحلية ومن ثم دمجها في خطة الإستجابة الأردنية. بالنسبة لأي مشروع يتم حسده من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يتعين على بلدية إربد الكبرى التواصل حصرياً مع وزارة الإدارة المحلية وبنك تنمية المدن والقرى، حيث سيتم توزيع الأموال على أساس معايير معينة لا يتم نشرها. من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تستطيع بلدية إربد الكبرى الوصول إلى المساعدات المالية من المساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك صناديق التنمية والبنوك والوكالات.

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	مصادر الإيرادات المالية
١٥.٦٣٥.٦٨٠,٠٤	١٤.٧٠٣.٣٣٨,٥٠	١٥.٣٣٣.١٠٣,٠٨	١٤.٤٠٢.٣٧١,٥٠	١٤.٤٣٤.٦١٦,٣٠	الضرائب والرسوم
٨٦٦.٢٤٤,٨٠	٨٤٦.٠٦٠,١٠	٨٥٦.٢١٧,٦٠	٩٩٠.٨٢٧,١٠	٦٩٩.٨٦٣,٥٠	رسوم ترخيص المنشأة
١.٨٨١.٥٧٢,٣٣	٢.٣٦٣.٦٩٦,١٩	٣.١١٠.٨٠٢,٤٨	٤.٣٢٦.١٣١,٠٠	٥.٤٨٠.٠٥٦,٢٩	رسوم ترخيص البناء
٧٦٦.٣٦٠,١٧	١.٢٣٩.٥٦٠,٤٤	١.١٨٩.٥٩٢,٦٢	٧٢٠.٧٨٠,٦٤	١.٠٢٧.٨٠٥,٠٤	أموال مستردة
٢.٩٩١.٤٤٥,٢٨	٣.٢١٨.٥٠٨,٢٨	٣.٦٥٠.٤٤١,٤٤	٣.٦٥٢.١٠٧,٢١	٤.٢٢٨.٢٣٣,٧٩	رسوم
١.٨٦١.٦٨٧,٢٧	٧.٥٤٥.١٣٥,١٨	٦.٠٧٧.٣٩٨,٣٠	٤.٧٤٦.٣٢٠,١٨	٤.٢٨٦.١٩٥,١١	الإيرادات من إدارة النفايات الصلبة والوقاية من المخاطر
٣.٥٧٠.٣٥٣,٩٣	٥.٠٦١.٦١٦,١٧	٨.٩٤٥.٣٠٥,٤٢	٥.٥٨٢.٠٠٥,٨١	٦.٢٨٠.٨٢٢,٤٣	إيرادات متنوعة
٠,٠٠	١.٠٤٠.٠٠٠,٠٠	٥٠٠.٠٠٠,٠٠	٢٥٠.٠٠٠,٠٠	١.٠١٤.٧٩٧,٤٨	مِنَح
١.١٨٦.٨٦٢,٨٣	١.٤٣٢.٠٨٤,٦٧	١.٥٨٧.٩٩٢,١٦	١.٤٩٩.٧٩٧,٥٠	١.٢٦٠.٧٣٢,٨٩	عائدات الإيجار
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١.٠٢٨,٠٠	٥.٧٥٩,٢٦	الإيرادات من الفوائد المُحملة
٢٩٨.٨٦١,٦٥	٤٩٨.١٠٢,٧٥	٥٧٥.٧١٧,٩٠	٩١٥.٠٤٣,٠٠	٣٤٦.٠١٧,٢٠	الإيرادات من الإستثمارات المالية
٣٩.٠٥٩.٠٦٨,٢٠	٣٧.٩٤٨.١٠٢,٢٨	٤١.٤١٦.٥٧١,٠٠	٣٦.٨٦١.٣١٢,٠١	٣٩.٠٦٤.٨٨٩,٣٠	مجموع الإيرادات البلدية السنوية الإجمالية

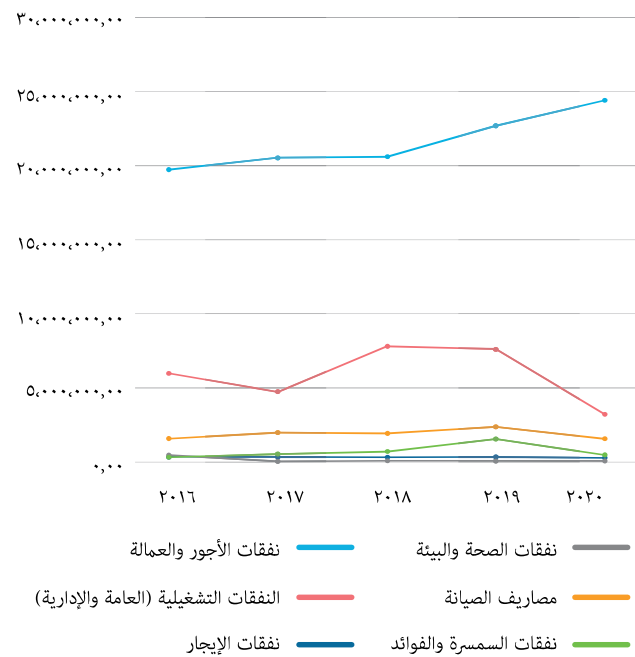
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	مصادر النفقات الجارية
٢٤.٤٢٠.٨٠٨,٢١	٢٢.٧٠٦.٢٩٩,١٠	٢٠.٦١١.٩٢٤,٨٣	٢٠.٥٤٥.١١١,٠٠	١٩.٧٣٣.٣٣٧,٤٠	نفقات الأجور والعمالة
٣.٢١٦.٤٩١,٢٥	٧.٢٣٢.٨٥٢,٠١	٧.٨١٣.٥٩٢,٣٣	٤.٧٣٢.١٣٦,١١	٥.٩٨١.٧٩٤,٦٠	النفقات التشغيلية (العامة والإدارية)
٢٨١.٨٢١,٣٤	٣٣٩.٦٢٣,٨٤	٣١٩.٤٨١,٨٤	٣٣٨.٥٠٦,٣٤	٣٦٧.٤١٧,٨٠	نفقات الإيجار
٨٠.٧٧٧,٠٥	٨٢.٧٧٢,٢٨	٨١.٦٩٣,٤٦	٤٥.٧٦٨,١٣	٤٦٥.١٤٩,٠٠	نفقات الصحة والبيئة
٤٨.١٢٣,٧٦	٦٣.٩٠٧,٧٧	٤٧.٣٢٠,٦٤	٦١.٢٦٠,٤٧	٦٢.٦٤٨,١٧	نفقات المجتمع الإجتماعي
١.٥٦٣.٦٥٩,٤٣	٢.٢٧٧.٨٤٩,٤٨	١.٩٢٦.٣٦١,٥٥	١.٩٩٢.٥٦٤,٣٢	١.٥٨١.٦٩٠,٠٠	مصاريف الصيانة
٤٨٢.٣٥٦,٢٥	١.٥٥٠.٤٤٥,٦٨	٧٠٥.٢٨٥,٤٢	٥٣٥.٧١٦,٣٩	٣٢١.٣٨٢,٩٣	نفقات السمسة والفوائد
٣٠.٠٩٤.٠٣٧,٢٩	٣٤.٧٥٣.٧٥٠,١٦	٣١.٥٠٥.٥٦٠,٠٧	٢٨.٢٥١.٠٦٢,٧٦	٢٨.٥١٣.٤٠٩,٩٠	مجموع النفقات البلدية الجارية السنوية

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	النفقات الرأسمالية
٨١٥.١٦٨,٠٨	٢٥٣.٣٥٠,٩٩	٢٠٥.٧٦٣,٣٣	١١٣.٨٧٣,٦٧	١٦١.٠٩٨,٠٠	المصرفوات الإدارية الرأسمالية
٤.٣٤٦.١٦٤,٢١	١٠.٣١٥.٤٩٥,٩٢	١٠.٩٩٣.٢٨٠,٠٧	١٦.٥٧٦.٨٨٥,٣٦	١٥.٢٧٦.٨١٣,٥٠	نفقات الخدمات الرأسمالية
	٠,٠٠	٥٤.٦٩٧,٨٢	٠,٠٠	٠,٠٠	نفقات الاستثمار الرأسمالي
	٠,٠٠	١١٠.٨٢٢,٠٠	٢٥٠.٩٠٦,٠٠	٠,٠٠	إستثمارات رأس المال
٥.١٦١.٣٣٢,٣٩	١٠.٥٦٨.٨٤٦,٩١	١١.٣٦٤.٥٦٣,٢٢	١٦.٩٤١.٦٦٤,٩٣	١٥.٤٣٧.٩١١,٥٠	إجمالي المصرفوات الرأسمالية البلدية السنوية
٣٥.٢٥٥.٣٦٩,٥٨	٤٥.٣٢٢.٥٩٧,٠٧	٤٢.٨٧٠.١٢٣,٢٩	٤٥.١٩٢.٧٣٧,٦٩	٤٣.٩٥١.٣٣١,٤٠	إجمالي النفقات البلدية الإجمالية السنوية (الجارية + رأس المال)

أرقام الإيرادات / النفقات البلدية الفعلية السنوية بالدينار الأردني
المصدر: الحسابات الختامية للسنوات المالية ٢٠٢٠-٢٠١٦ لبلدية إربد الكبرى

أما بالنسبة للمصرفوات، فقد إستمرت نفقات الأجور والعمالة في إستهلاك غالبية ميزانية بلدية إربد الكبرى، لتصل إلى ما مجموعه ٢٤ مليون دينار أردني عام ٢٠٢٠. وأعقب ذلك نفقات التشغيل، والصيانة، والعمولة والفائدة.^{٤٤٧}

زادت الإيرادات الذاتية لبلدية إربد الكبرى بعد الأزمة السورية عام ٢٠١١ لتصل إلى ذروتها في عام ٢٠١٥ حيث وصلت إلى أكثر من ٤٠ مليون دينار مع نسبة استقلالية عالية بلغت ٨١٪.^{٤٤٨}



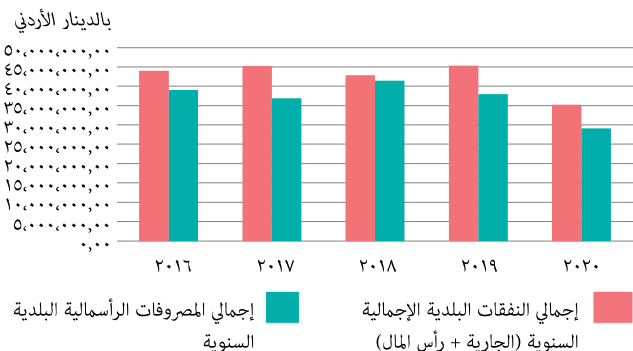
إجمالي النفقات البلدية الجارية مصنفة حسب القطاع بالدينار الأردني للسنوات ٢٠٢٠-٢٠١٦

المصدر: الحسابات الختامية للسنوات المالية ٢٠٢٠-٢٠١٦ لبلدية إربد الكبرى

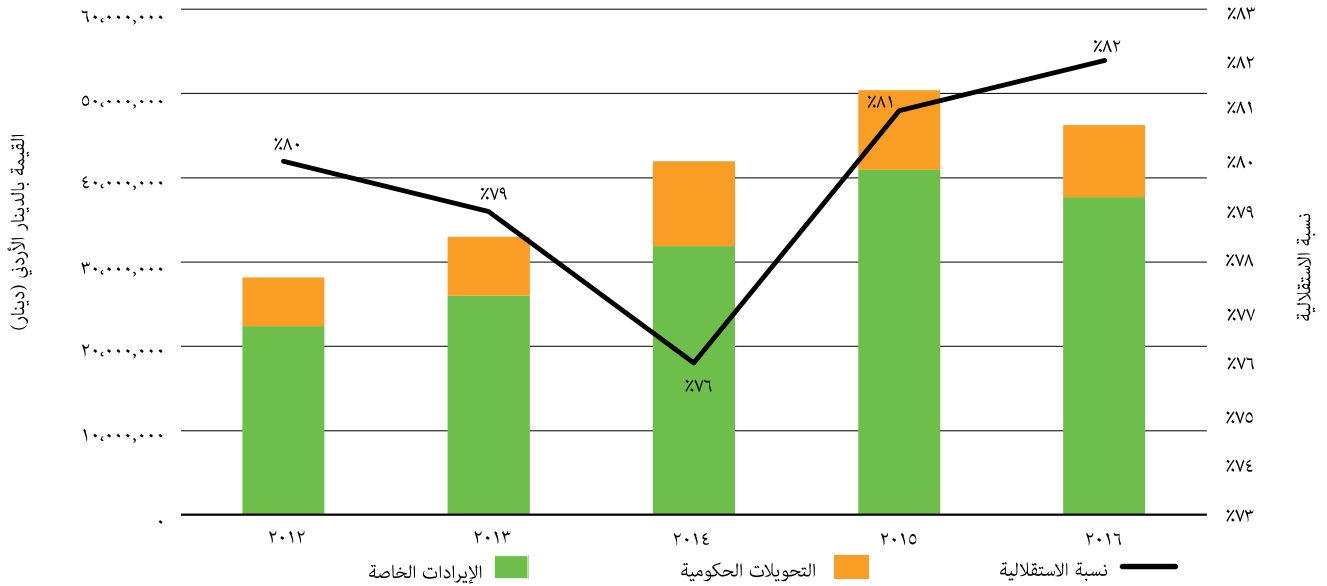
بلدية إربد الكبرى مؤهلة لاقتراض الأموال من البنوك التجارية، ولكنها تعتمد في الغالب على بنك تنمية المدن والقرى حيث إنه ذراع الإقراض المالي للحكومة، ويقدم نسب ميسرة، وفي بعض الحالات قروض دون فوائد. عادةً ما يتطلب الاقتراض من البنوك التجارية موافقة الوزير في وزارة الإدارة المحلية.

بشكل عام، إستناداً إلى التوجهات التي لوحظت بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠، كان إجمالي نفقات بلدية إربد الكبرى دائماً أعلى من إجمالي الإيرادات، مما يكشف عن ضرورة قيام بلدية إربد الكبرى النظر في مصادر التمويل الخارجية.

في عام ٢٠١٦، أنتجت بلدية إربد الكبرى ٥٥ ديناراً أردنياً للفرد (٧٧,٥ دولاراً أمريكياً للفرد) وفي المقابل، أنفقت ٧٧ ديناراً أردنياً على الفرد (١٠٨,٦ دولاراً أمريكياً للفرد).^{٤٤٩} بالإضافة إلى ذلك، بلغت نفقات بلدية إربد الكبرى على الإستثمارات الرأسمالية ما يُقدر بـ ٢٤٪ من إجمالي النفقات.^{٤٤٦}



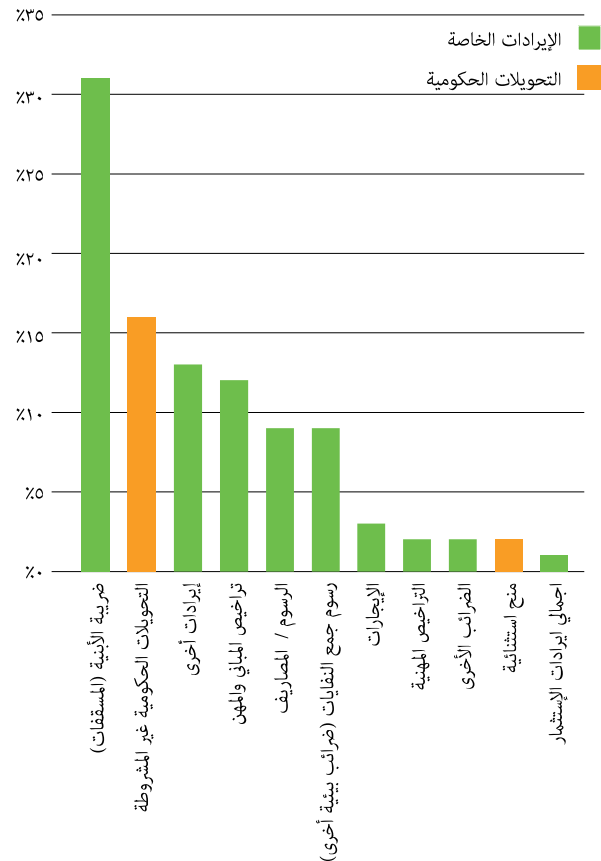
التحليل المالي لبلدية إربد الكبرى
المصدر: الحسابات الختامية للسنوات المالية ٢٠٢٠-٢٠١٦ لبلدية إربد الكبرى



إيرادات بلدية إربد الكبرى للسنوات ٢٠١٦-٢٠١٢
المصدر: وكالة التنمية الفرنسية، ٢٠١٧

نظراً لأن إربد تتمتع بأداء عالٍ في العديد من الجوانب، فإن عدم قدرتها على خفض الديون بشكل كبير والعجز السنوي الأخير لا يمكن تفسيره دون مراعاة عبء اللجوءين وتقديم الخدمات لأحد المراكز الحضرية الأكثر اكتظاظاً بالسكان في الأردن.^{٤٤٩} بالمقابل، أثر ذلك على الإستقرار المالي وهيكل نفقات المدينة.^{٤٥٠}

يعمل البنك الدولي على دعم إصلاحات الإدارة المالية العامة على مستوى الحكومة المحلية في الأردن، من خلال برنامج المساعدة التقنية «تعزيز أنظمة الإدارة المالية البلدية لاستدامة تقديم الخدمات في البلديات المتضررة من أزمة اللجوءين»، والتي تم إختيار بلدية إربد الكبرى من أجل ذلك. يهدف البرنامج إلى تعزيز النظم المؤسسية والمالية، فضلاً عن قدرات البلديات المخترارة في الأردن لتحسين تقديم الخدمات المحلية. في إطار الهدف العام المتمثل في المساعدة على تحسين قدرات الإدارة المالية للبلديات، يحدد البرنامج أربعة أهداف محددة لتحسين فعالية وتأثير الإنفاق البلدي وهي: تعزيز الشفافية والمساءلة للبلديات تجاه المجتمعات المحلية والمستفيدين، وتعزيز قدرة البلديات على حشد إيراداتها الخاصة، وتخفيض الديون وتحسين الملاءة المالية للبلديات.^{٤٥١}



هيكل الإيرادات لبلدية إربد الكبرى عام ٢٠١٦
المصدر: وكالة التنمية الفرنسية، ٢٠١٧

الإستنتاج

إستناداً إلى أحدث البيانات من التعداد السكاني عام ٢٠١٥، أخذ تحليل كثافة اللاجئين الذي تم إجراؤه داخل الحدود الإدارية لبلدية إربد الكبرى في الإعتبار أعداد اللاجئين الفلسطينيين والسوريين والعراقيين. وأشار التحليل إلى أن تركيز اللاجئين يكون بشكل رئيسي في منطقة الوسط، والتي تتكون من سبع مناطق بالإضافة إلى منطقة حُوارة، ومنطقة الصريح ومخيم الحصن في منطقة الحصن الواقعة في الجانب الشرقي من بلدية إربد الكبرى.

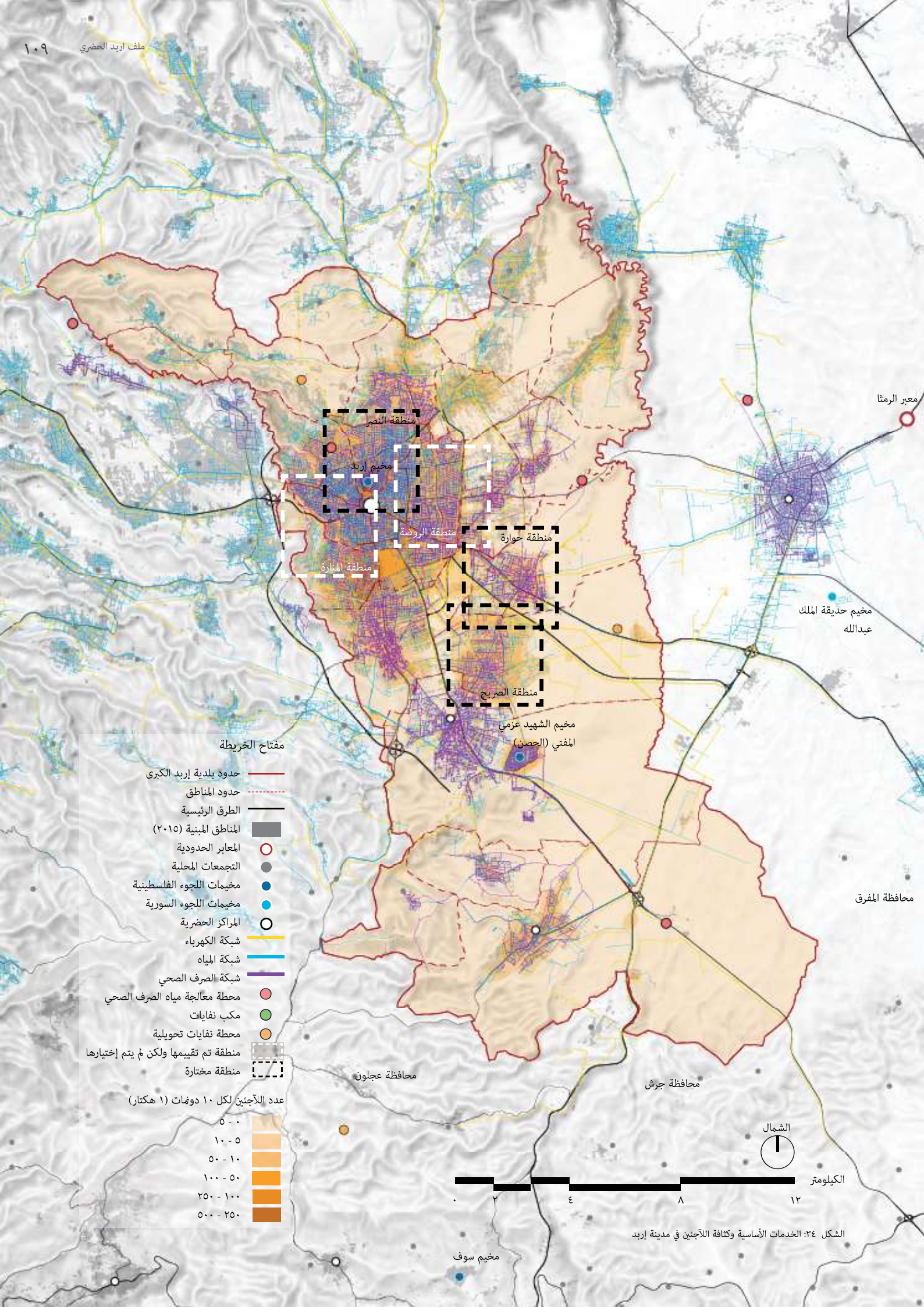
ومع ذلك، فإن الأحياء ضمن حدود بلدية إربد الكبرى صغيرة جداً من حيث الحجم بحيث يتعذر تحديدها عند تقييمها على مستوى المدينة. لذلك، تم إختيار خمس مناطق بها أعلى تواجد للاجئين وتقييمها بشكل أكبر بالتنسيق مع أعضاء فريق بلدية إربد الكبرى من أجل تحديد وإختيار الأحياء الثلاثة الأكثر تأثراً بالمخاطر داخل المناطق المرشحة. المناطق المختارة للتقييم هي: النصر، والروضة، والمنارة، والصريح وحُوارة. تضمنت معايير التقييم تقييم وجود اللاجئين في المناطق المختارة، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والوصول إلى المرافق العامة، والوصول إلى وسائل النقل العام، وتوافر شبكات تجميع مياه الأمطار، وبناء الطرق وصيانتها. كما هو مبين في الجدول أدناه، أظهر التقييم أن المناطق الأكثر تأثراً هي منطقة النصر والتي تشمل مخيم إربد، وحُوارة والصريح. تشمل المناطق المختارة أحياء ذات خصائص مختلفة، على هذا النحو، سيتم إجراء عملية التقييم لثلاثة أحياء ذات أنماط فريدة، وهي قيمة مضافة للبلدية حيث ستبني قدرتها على تكرار العملية داخل حدود الأحياء الأخرى وعبر أنماط أخرى. تتمتع المناطق الثلاث المختارة بإمكانية الوصول إلى شبكات الكهرباء والمياه ولكنها تفتقر إلى شبكة الصرف الصحي.

ضمن هذا السياق، سيتم إجراء المزيد من التحليل على مستوى المنطقة لإختيار حي للتقييم الحضري.

النصر	حوارة	الصريح	المنارة	الروضة	المنطقة
٣	٥	٢	٤	٥	تواجد اللاجئين
٣	٣	٣	٠	٣	الحاجة إلى الوصول إلى شبكات البنية التحتية
٢	٥	٥	٢	٠	الحاجة إلى الوصول إلى وسائل النقل العام
٢	٤	٥	٣	١	الحاجة إلى الوصول إلى المرافق العامة (المدارس والمرافق الصحية والمتنزهات والمساجد)
٥	٣	٣	٠	٥	الحاجة إلى تصريف مياه الأمطار
٤	١	٤	٣	٤	الحاجة إلى صيانة الطرق
٠	٥	٤	٠	٠	الحاجة إلى إنشاء وتعبيد الطرق
١٩	٣٦	٣٦	١٢	١٨	مجموع النقاط

المناطق المختارة

مصفوفة التقييم مع بلدية إربد الكبرى



مفتاح الخريطة

- حدود بلدية إربد الكبرى —————
- حدود المناطق - - - - -
- الطرق الرئيسية —————
- المناطق المبنية (٢٠١٥) ■■■■
- المعابر الحدودية ○
- التجمعات المحلية ●
- مخيمات اللجوء الفلسطينية ●
- مخيمات اللجوء السورية ●
- المراكز الحضرية ○
- شبكة الكهرباء —————
- شبكة المياه —————
- شبكة الصرف الصحي —————
- محطة معالجة مياه الصرف الصحي ●
- مكب نفايات ●
- محطة نفايات تحويلية ●
- منطقة تم تقييمها ولكن لم يتم إختيارها ■■■■
- منطقة مختارة - - - - -

عدد الأجنين لكل ١٠ دوفات (١ هكتار)

٥ - ٠	■
١٠ - ٥	■
٥٠ - ١٠	■
١٠٠ - ٥٠	■
٢٥٠ - ١٠٠	■
٥٠٠ - ٢٥٠	■

الشكل ٢٤: الخدمات الأساسية وكثافة الأجنين في مدينة إربد



«إذا كنا نرغب في إعادة بناء مدننا، فعلينا
أولاً إعادة بناء أحيائنا» هارفي ميلك

ع

مستوى الحي

سياق منطقة النصر وحي العودة

بالإضافة إلى ذلك يغطي مخيم إربد مساحة ٢٤٩,٠١٧ م^٢، أي ما يعادل ٣١٪ من الحي بأكمله، وموجبه تُعتبر ٧٨٪ من مساحة المخيم منطقة مبنية. علاوة على ذلك، فإن ٧٦,٥٪ من مساحة الحي تتكون من النوع السكني (د) و١,٦٪ من النوع السكني (ج)، باستثناء المخيم. حوالي ١٣٪ من إستعمالات الأراضي في حي العودة تجارية و٨,٦٪ خدمات.

خلال التقييم البصري للحي، تبين أن المساكن في المخيم دون المستوى المطلوب وضعيفة إنشائياً. علاوةً على ذلك، لوحظت قضية تعاطي المخدرات بشكل متكرر من قبل سكان الحي بإعتباره السبب الرئيسي وراء انخفاض الشعور بالأمان. يمثل حي العودة نموذج حي ذو كثافة سكانية عالية به شبكات بنية تحتية عاملة فوق طاقتها الإستيعابية.



الإسكان في حي العودة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)

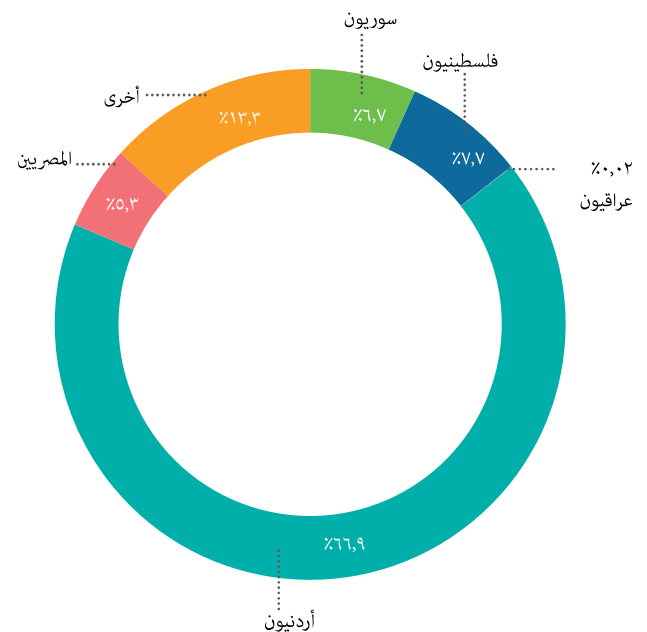


الشكل ٣٥: خريطة إستعمالات الأراضي

يتكون حي النصر من ستة أحياء ويغطي مساحة ٤,٦ كم^٢، ويبلغ إجمالي عدد سكانه ١١٥,٥٣٥ نسمة. لإختيار الحي بدقة من منطقة النصر، ومع مُراعاة أن ما يقرب من ٩٩٪ من جميع الفلسطينيين المُقيمين في منطقة النصر (تحديداً داخل المخيم) هم مواطنون أردنيون بالكامل، تمت إضافة حسابات المُقيمين الأردنيين إلى عدد الفلسطينيين اللّاجئين.

وبناءً عليه، تم تحديد حي العودة ضمن منطقة النصر بناءً على نتائج تحليل الكثافة السكانية للّاجئين، والتي كشفت عن وجود أكبر عدد من اللّاجئين فيه مُقارنة بالأحياء الأخرى في المنطقة. يرتبط هذا موقع مخيم إربد للّاجئين في الحي. حيث أن ٧,٧٪ من سكان الحي فلسطينيون، و ٦,٧٪ سوريون وتقريباً ليس هناك عراقيين. في الواقع، نسبة اللّاجئين الفلسطينيين أعلى من النسبة المذكورة أعلاه. ومع ذلك، نظراً لأن العديد من اللّاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المنطقة يحملون الجنسية الأردنية، لم يتم دمجهم في هذا الحساب.

تبلغ مساحة حي العودة ٠,٨ كم^٢، ويبلغ عدد سكانه ٣٩,٦٠٨ نسمة ويشكلون ما يقرب من ٣٥٪ من سكان منطقة النصر، وبالتالي، فإن الكثافة السكانية تبلغ ٤٩,٥١٠ نسمة/كم^٢. ويعتبر من أكثر الأحياء كثافة في مدينة إربد.



توزيع الجنسية للسكان في حي العودة



الوصول إلى الخدمات الأساسية في حي العودة

بناءً على البيانات المتوفرة، تُظهر الخريطة أن حي العودة متصل بشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء زيارة ميدانية للتقييم البصري للتحديات والوضع على أرض الواقع وكذلك للتفاعل مع سكان الحي.

خدمة الكهرباء:

حي العودة مُتصل جيداً بشبكة الكهرباء الحالية.

خدمة المياه:

قامت أداة تقييم القدرة الإستيعابية بقياس الطلب على شبكة المياه الحالية، والتي تشير إلى قدرة الشبكة الحالية (حيث يعني إرتفاع الطلب انخفاض قدرة الشبكة) من خلال أخذ قطر الأنابيب وطولها في الإعتبار، فضلاً عن عدد الأشخاص الذين يتم خدمتهم. تحدد النتائج مجالات الطلب المُرتفع والمنخفض على شبكة البنية التحتية المُختبرة. بشكل عام، أظهر تقييم طاقة المياه أن هناك طلباً مُرتفعاً نسبياً على شبكة المياه على مستوى حي العودة على الرغم من وجود إمكانية الوصول إلى شبكة المياه الموجودة، مما يُشير إلى أن شبكة المياه تخدم عدداً أكبر من السكان مما تم تصميمها من أجلهم. وهذا يدل على أنه يجب تحسين شبكة المياه على مستوى الحي لتخفيف الضغط على الشبكة الحالية.

نظام تصريف مياه الأمطار:

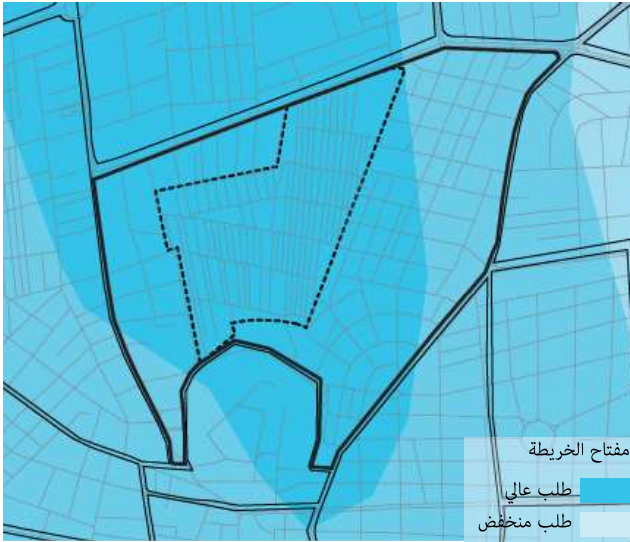
أوضح سكان الحي أن هناك تحديات في نظام تصريف مياه الأمطار، حيث أخبرنا أحد سكان الحي خلال مقابلة: «نحن نعاني من شيتين: فيضان مياه الصرف الصحي وجريان المياه. تأتي المياه كل أربعاء. أعني يوم الأربعاء، كل من يريد دخول المخيم عليه أن يرتدي أحذية جلدية طويلة». (مقابلة، تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢١)

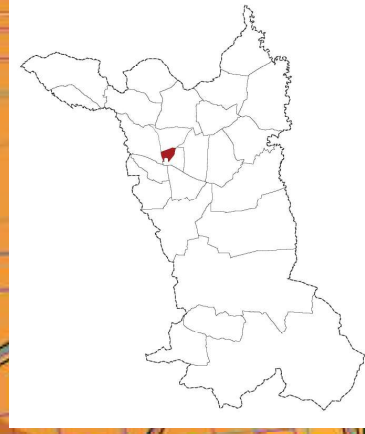
شبكة الصرف الصحي:

قامت أداة تقييم القدرة الإستيعابية بقياس الطلب على شبكة الصرف الصحي الحالية وكشفت أن هناك طلباً كبيراً على شبكة الصرف الصحي على مستوى الحي على الرغم من وجود إمكانية الوصول إلى شبكة الصرف الصحي الحالية، مما يُشير إلى أن شبكة الصرف الصحي تخدم عدداً أكبر من السكان مما تم تصميمها من أجلهم، وهذا يدل على أنه يجب تحسينها كما هو موضح في كلام المذكور أعلاه.

إدارة النفايات الصلبة:

كشفت هذه الزيارة عن ضعف نظام جمع النفايات الصلبة في الحي. أوضح أحد سكان حي العودة أن «مشكلة جمع النفايات الصلبة ترجع إلى عدم وجود حاويات قمامة ... يقوم الجيران بإلقاء القمامة في أي مكان. وهذا يسبب توتراً بين سكان الحي». (مقابلة ، تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢١) هناك نقص واضح في حاويات القمامة في الحي حيث تخدم شبكات البنية التحتية عدداً أكبر من الأشخاص مما تم تصميمها لهم. بمعنى آخر، لا يمكن أن تخدم قدرة البنية التحتية الحالية السكان الحاليين للحي، مما يؤثر سلباً على جودة الخدمات الأساسية وتقدمها.





مفتاح الخريطة

- حدود الحي —————
- حدود مخيم إربد - - - - -
- الطرق الرئيسية —————
- الاستثمارات المخطط لها —————
- شبكة الكهرباء —————
- شبكة المياه —————
- شبكة الصرف الصحي —————
- شبكة تصريف مياه الأمطار —————

عدد السكان لكل ١٠ دونمات (١ هكتار)

٠ - ٠
١٠ - ٥
٥٠ - ١٠
١٠٠ - ٥٠
٣٠٠ - ١٠٠
٦٥٠ - ٢٥٠

الشمال



الكيلومتر



الشكل ٣٩: الوصول إلى الخدمات الأساسية

الوصول إلى وسائل النقل العام في حي العودة

فيما يتعلق بمشاريع الإستثمار في البنية التحتية المخطط لها، يقع مشروع تجديد وتنشيط مركز المدينة^{٤٥٢} على الحافة الجنوبية للحي، كما هو موضح في الخريطة. كما ذكرنا سابقاً، يهدف المشروع إلى دمج التراث، والنقل والتنقل، والمساحات العامة، والأسواق والبنية التحتية. ويسعى المشروع حالياً إلى الحصول على مانحين لتمويل الإنشاء.

قام تحليل شبكة الطرق بقياس تغطية خدمات النقل العام الحالية في حي العودة. طُبّق ذلك بقياس فترة زمنية محددة تمتد من ٥ إلى ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام من شبكة الطرق الحالية المحيطة بمواقف الحافلات وطرق النقل العام. تُظهر الخريطة المناطق المخدومة على بُعد مسافة ٥ دقائق سيراً على الأقدام من طرق النقل العام ومواقف الحافلات، بالإضافة إلى مسافة ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام من مواقف الحافلات.

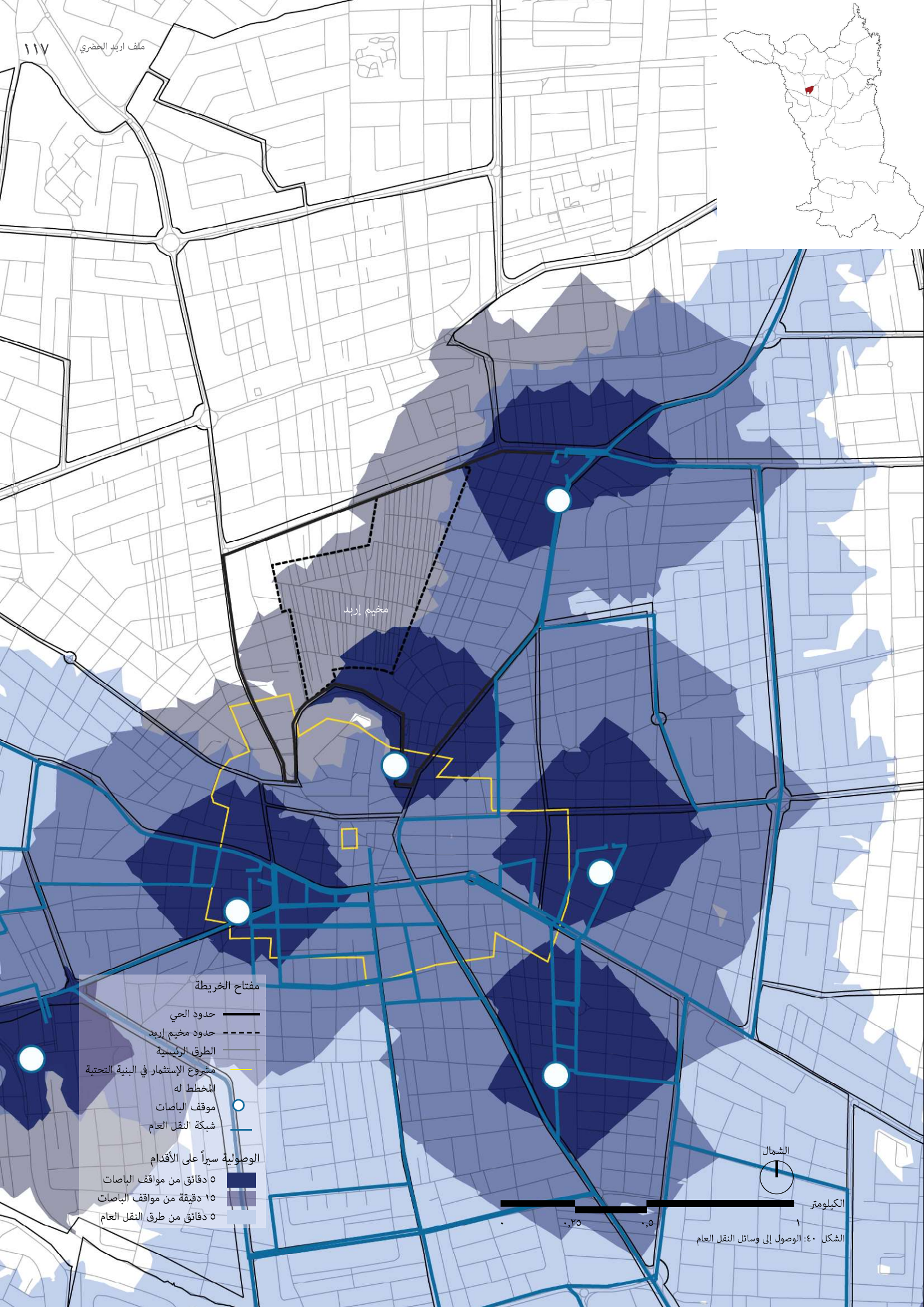
بناءً على قننا به من تحليل لشبكة الطرق مع الأخذ في الإعتبار الموقع المكاني لمواقف الحافلات الحالية وطرق النقل العام، فإن الجانب الشرقي فقط من حي العودة يمكنه الوصول إلى مواقف الحافلات وطرق النقل العام في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام، بينما يمكن لسكان مخيم إربد الوصول إلى مواقف الحافلات في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. قال أحد سكان حي العودة، «أنا أستخدم وسائل النقل العام، الجميع يستخدمها ... أرخص من سيارات الأجرة (التكسي)... لا أواجه أي مشاكل في استعمال الحافلات العامة.» (مقابلة، تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢١).



صورة لطريق محلي في حي العودة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١).



صورة الشارع الرئيسي في حي العودة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١).



مفتاح الخريطة

حدود الحي

حدود مخيم اربيد

الطرق الرئيسية

مشروع الإستثمار في البنية التحتية
المخطط له

موقف الباصات

شبكة النقل العام

الوصولية سيراً على الأقدام

٥ دقائق من مواقف الباصات

١٥ دقيقة من مواقف الباصات

٥ دقائق من طرق النقل العام

الشمال



الكيلومتر



الشكل ٤٠: الوصول إلى وسائل النقل العام

الوصول إلى المرافق العامة والأنشطة التجارية في حي العودة

مرافق الرعاية الصحية:

لا توجد مراكز صحية حكومية ضمن حدود حي العودة باستثناء مركز الأونروا الصحي عند أطراف مخيم إربد، والذي يخدم اللاجئين الفلسطينيين فقط على بعد ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. يمكن لـ ٧٥,٧٪ من سكان حي العودة الوصول إلى مركزي الصحة الحكومية في الأحياء المجاورة بالإضافة إلى مستشفى حكومي على بعد ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام حول حدود الحي. وفقاً لذلك، بناءً على تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يتمتع جميع سكان الحي بإمكانية الوصول الكامل إلى مرافق الرعاية الصحية في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. لذلك، فإن الحي مخدوم جيداً بالمرافق الرعاية الصحية.

المرافق التعليمية:

توجد ٣ مدارس حكومية في حي العودة، منها اثنان ضمن منطقة مخيم إربد. بناءً على التحليل، يمكن لـ ٢٩,٨٪ من السكان الوصول إلى المدارس الحكومية في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام و ١٠٠٪ في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. بناءً على المعايير المحلية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الحي مخدوم جيداً بالمرافق التعليمية.

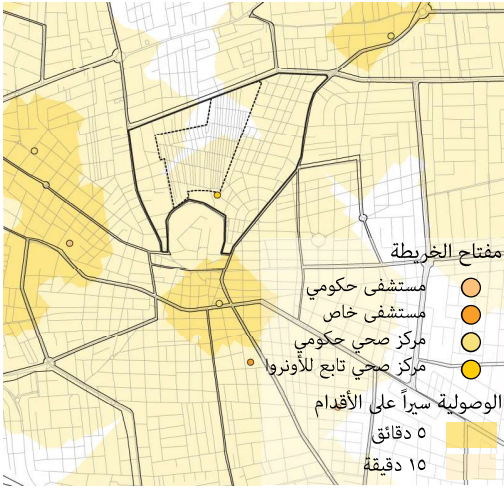
المرافق الترفيهية:

وفقاً لتحليل شبكة الطرق والمساحات العامة الحالية، لا يمكن الوصول إلى المساحات العامة في حي العودة في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام. يمكن للجزء الشمالي الشرقي من الحي (٣٣٪ من سكان الحي) الوصول إلى الحدائق العامة الشمالية في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. على مستوى الأحياء، يؤكد هذا التحليل أن هناك نسبة قليلة نسبياً من المساحات العامة التي يمكن الوصول إليها في مدينة إربد.

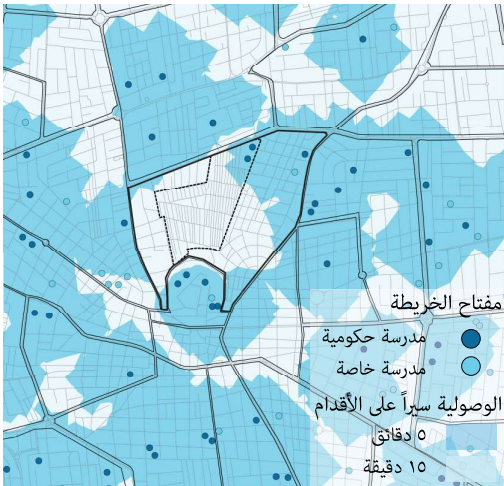
الأنشطة التجارية:

يقع حي العودة وسط المدينة، حيث توجد معظم الأنشطة التجارية والمتعددة الاستعمالات. الحي مخدوم بالكامل بالأنشطة التجارية على بعد ٥ دقائق سيراً على الأقدام.

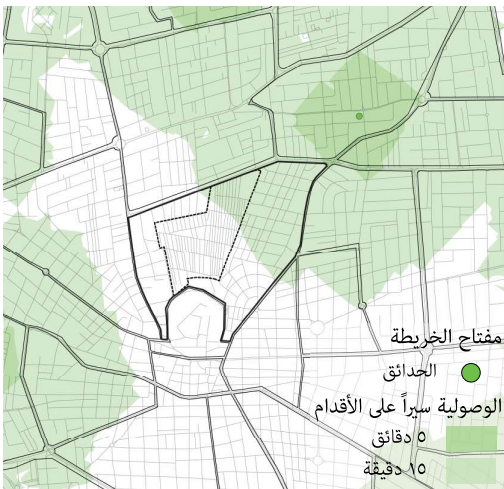
سكان الحي قد أكدوا صحة النتائج التي تفيد بأن الحي مخدوم جيداً بالمرافق العامة، حيث يوضح أحد السكان، «المنطقة مغطاة جيداً بالخدمات، ولا أواجه أي عقبات في الوصول إلى أي من الخدمات العامة». (مقابلة، تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢١).



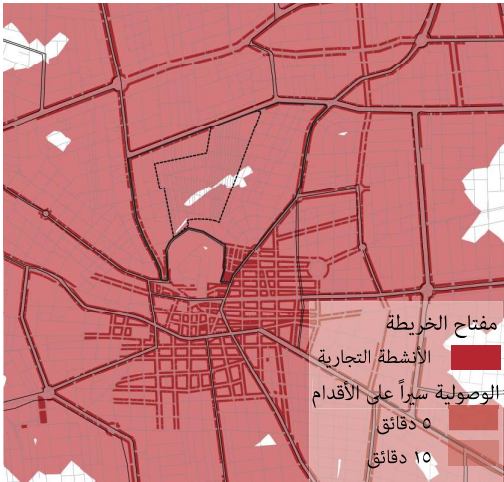
المرافق الصحية



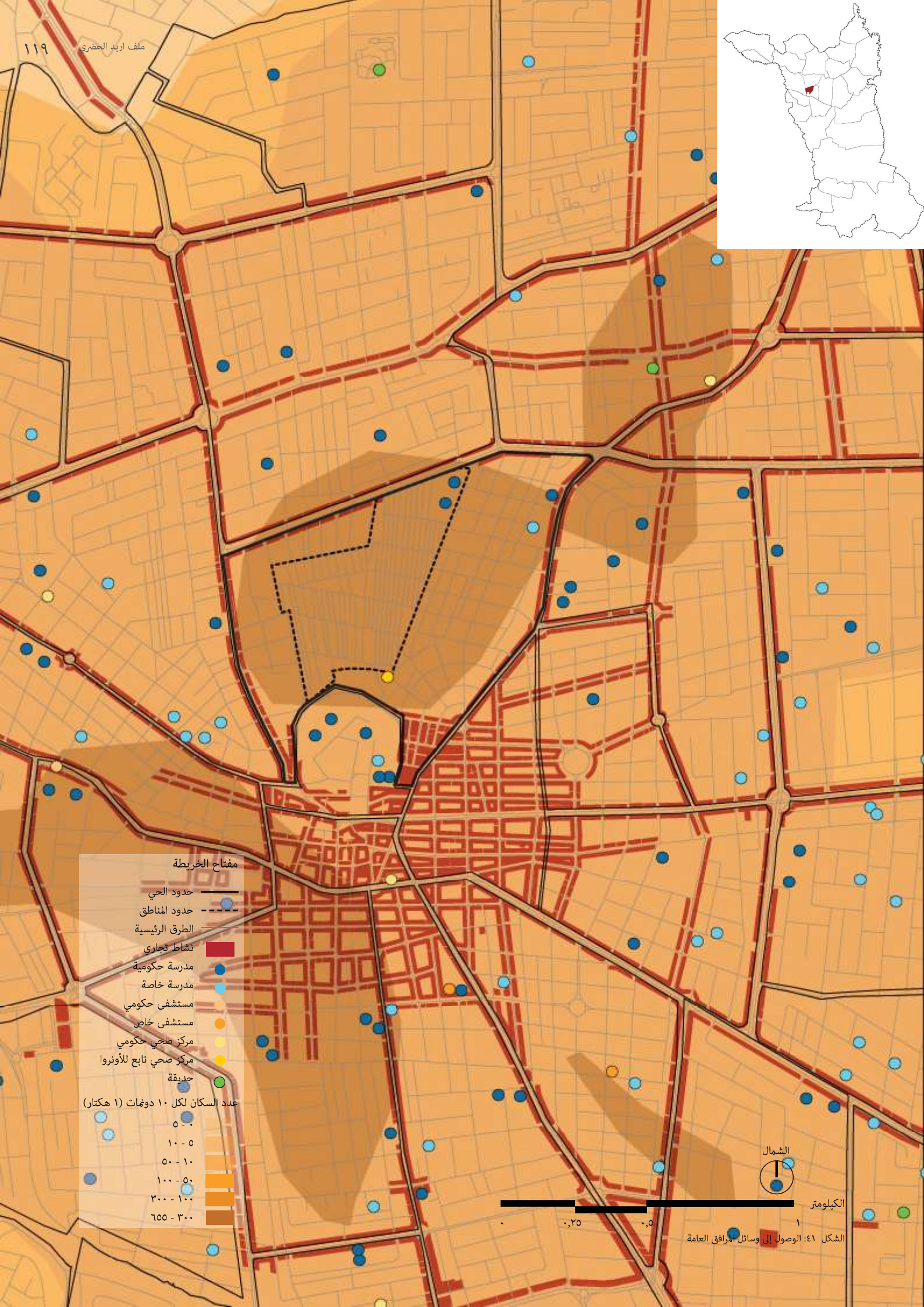
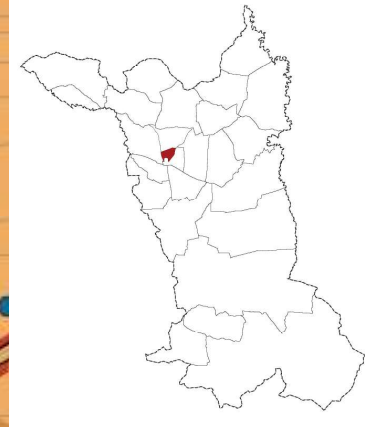
المرافق التعليمية



المرافق الترفيهية والحدائق



الأنشطة التجارية



مفتاح الخريطة

حدود الحي

حدود المناطق

الطرق الرئيسية

نشاط تجاري

مدرسة حكومية

مدرسة خاصة

مستشفى حكومي

مستشفى خاص

مركز صحي حكومي

مركز صحي تابع للأونروا

حديقة

عدد السكان لكل ١٠ دونمات (١ هكتار)

٥ - ٠

١٠ - ٥

٥٠ - ١٠

١٠٠ - ٥٠

٣٠٠ - ١٠٠

٦٥٠ - ٣٠٠

الشمال



الكيلومتر



الشكل ٤١: الوصول إلى وسائل المرافق العامة

سياق منطقة حوارة وحي البساتين

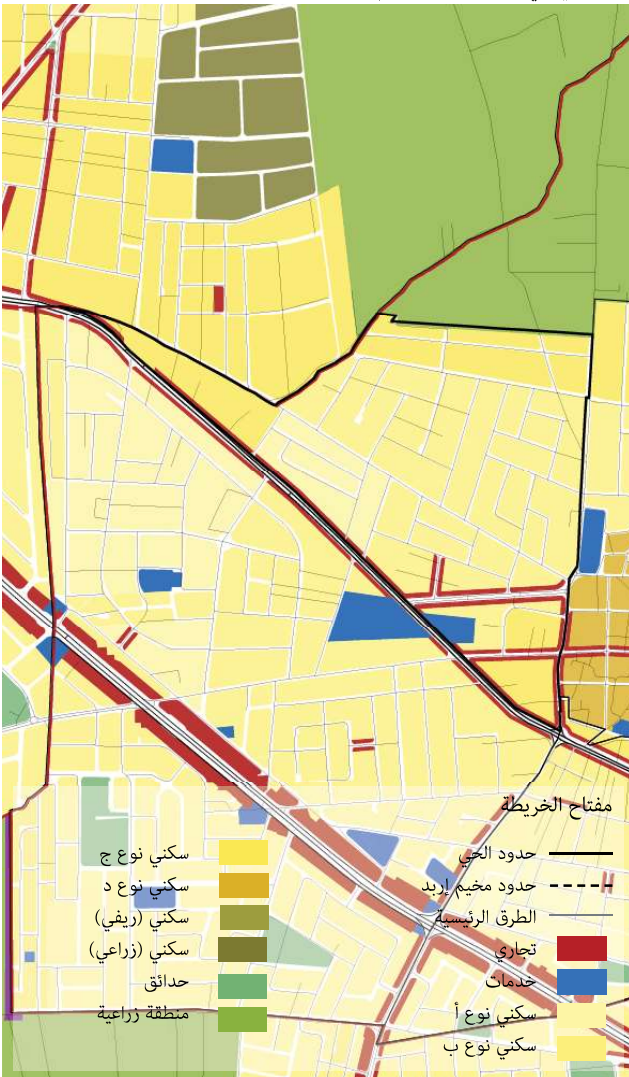


الإسكان في حي البساتين (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)

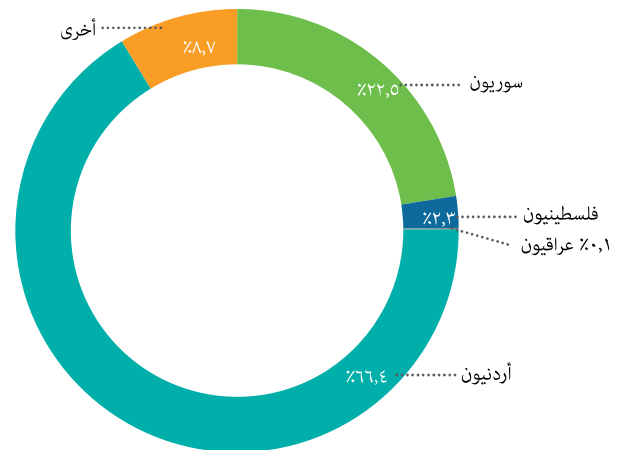
تتكون منطقة حوارة من خمسة أحياء، وتغطي مساحة ١٨ كم^٢، وتضم ٢٥,٣٢٨ نسمة. تم تحديد حي البساتين في منطقة حوارة بناءً على نتائج تحليل كثافة اللّاجئين والتغطية الخدمية، والتي كشفت عن وجود عدد كبير من اللّاجئين مع محدودية الوصول إلى المرافق والخدمات العامة، فضلاً عن عدم وجود وسائل للنقل خاصة بالمقارنة مع الأحياء الأخرى في المنطقة.

تبلغ مساحة حي البساتين حوالي ١ كم^٢ والتي تمثل ٢١,٥٪ من مساحة المنطقة. يبلغ إجمالي عدد سكانه ٤,١٨٨ نسمة، وبالتالي فإن عدد السكان يبلغ ٤,١٨٨ فرداً/كم^٢. فهو أحد الأحياء في المنطقة التي تأثرت بشكل كبير بتدفق اللّاجئين السوريين. يشكل اللّاجئون المقيمون ٢٤,٨٪ من سكان حي البساتين منهم ٢٢,٥٪ سوريون، ٢,٣٪ فلسطينيون و ٠,١٪ عراقيون. في الواقع، نسبة اللّاجئين الفلسطينيين أعلى من النسبة المذكورة أعلاه. ومع ذلك، نظراً لأن العديد من اللّاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المنطقة يحملون الجنسية الأردنية، لم يتم دمجهم في هذا الحساب.

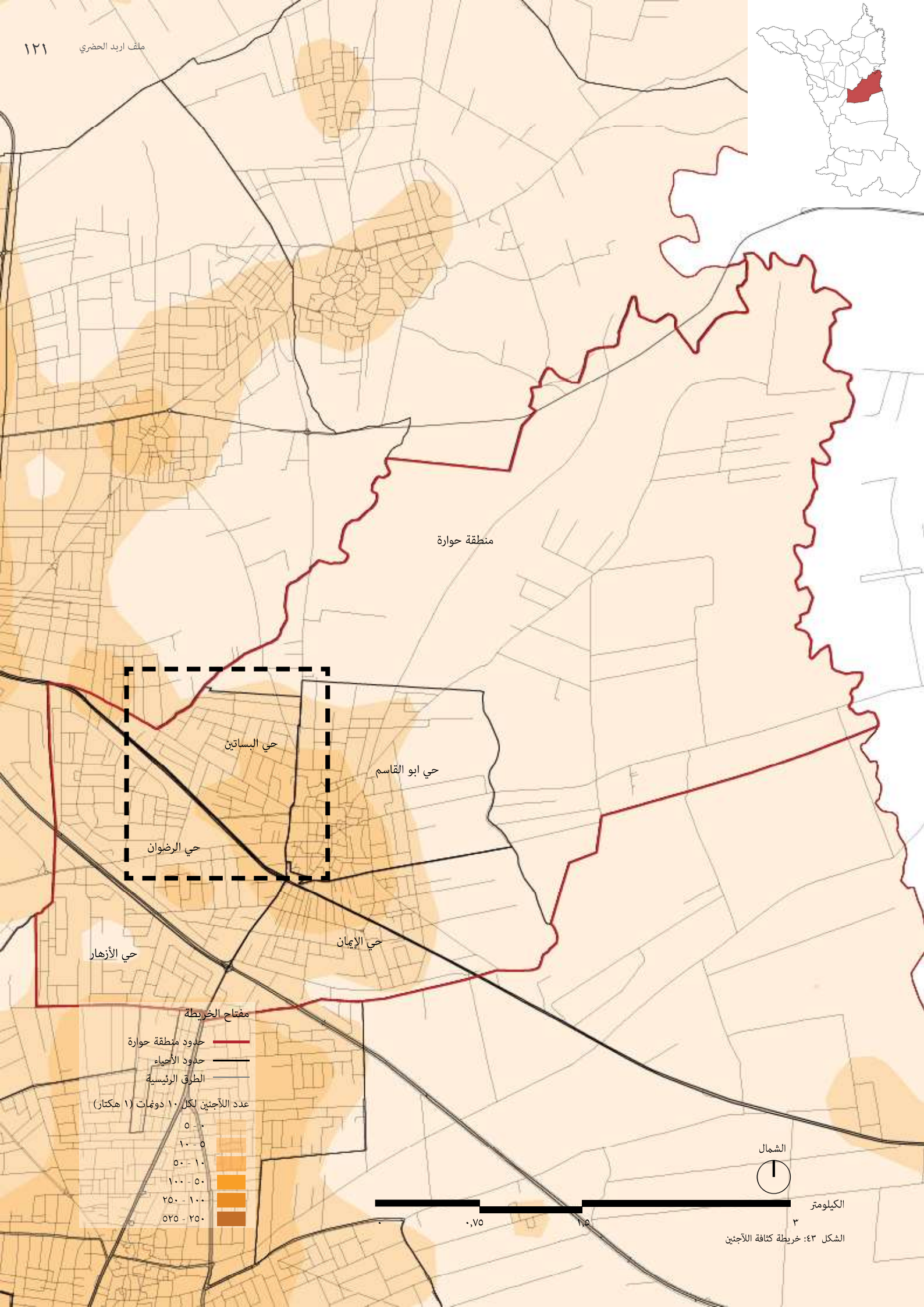
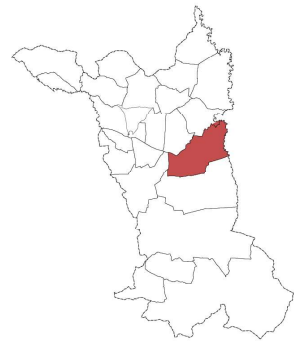
يتم تصنيف غالبية أراضي الحي على أنها سكنية، حيث يتم تصنيف ٩,٤٪ من مساحة الحي على أنها من النوع (أ)، و ٥٦,٩٪ مصنفة على أنها من النوع (ب)، و ٢٥,٦٪ مخصصة للنوع (ج). بالإضافة إلى ذلك، حوالي ٧٪ من مساحة إستعمال الأراضي في الحي مصنفة تجاري و ١,٤٪ خدمات. وجد التقييم البصري للحي أن المساكن تبدو بشكل عام في حالة جيدة وسليمة من الناحية الإنشائية، حيث تتكون معظم المباني من طابقين أو ثلاثة طوابق. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد العديد من الأراضي على أنها شاغرة. يُعتبر حي البساتين نمطاً للحي الذي يفتقر إلى الوصول إلى بعض شبكات البنية التحتية.



الشكل ٤٢: خريطة إستعمالات الأراضي



توزيع الجنسية للسكان في حي البساتين



الوصول إلى الخدمات الأساسية في حي البساتين

إستناداً إلى البيانات المتوفرة، تكشف الخريطة أن حي البساتين متصل بشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. علاوةً على ذلك، تم إجراء زيارة ميدانية للتقييم البصري للتحديات والوضع القائم على أرض الواقع وكذلك للتفاعل مع سكان الحي.

خدمة الكهرباء:

حي البساتين متصل جيداً بشبكة الكهرباء الحالية.

خدمة المياه:

أظهرت نتائج تقييم القدرة الإستيعابية لشبكة المياه أن هناك طلباً مرتفعاً نسبياً على الشبكة على الرغم من إمكانية الوصول إلى شبكة المياه الموجودة في حي البساتين. وهذا يشير إلى ضرورة تحسين شبكة المياه الحالية. علاوة على ذلك، أثبتت المناقشات مع السكان ضرورة تحسين شبكة المياه على مستوى الحي لتحسين ضغط أنابيب المياه، حيث أوضح أحد السكان، «شبكة المياه ضعيفة للغاية، ولا بد لي من شراء خزانات مياه خاصة لتغطية إحتياجاتي، من المفترض أن يتم تحسين الشبكة هذا العام». (مقابلة، كانون الأول ٢٠٢١).



الشكل ٤٤: الطلب على شبكة المياه

نظام تصريف مياه الأمطار:

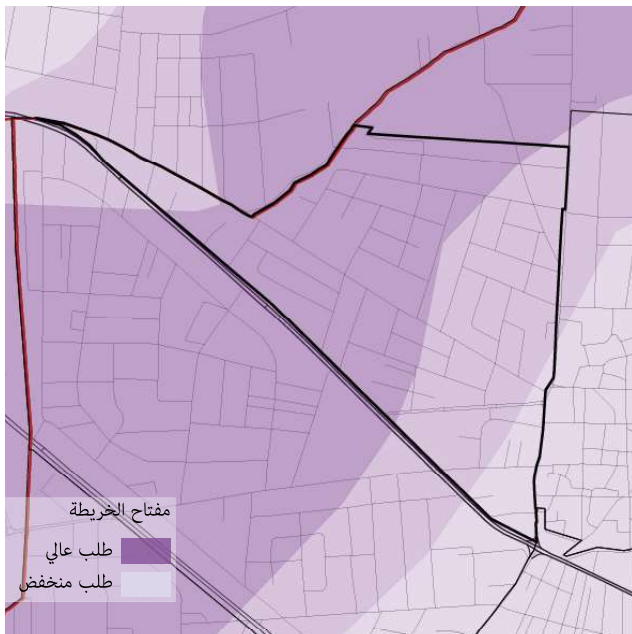
إن حي البساتين موصول بشبكة تصريف مياه الأمطار. لم يشترك أي من السكان الذين تمت مقابلتهم من نظام تصريف مياه الأمطار.

شبكة الصرف الصحي:

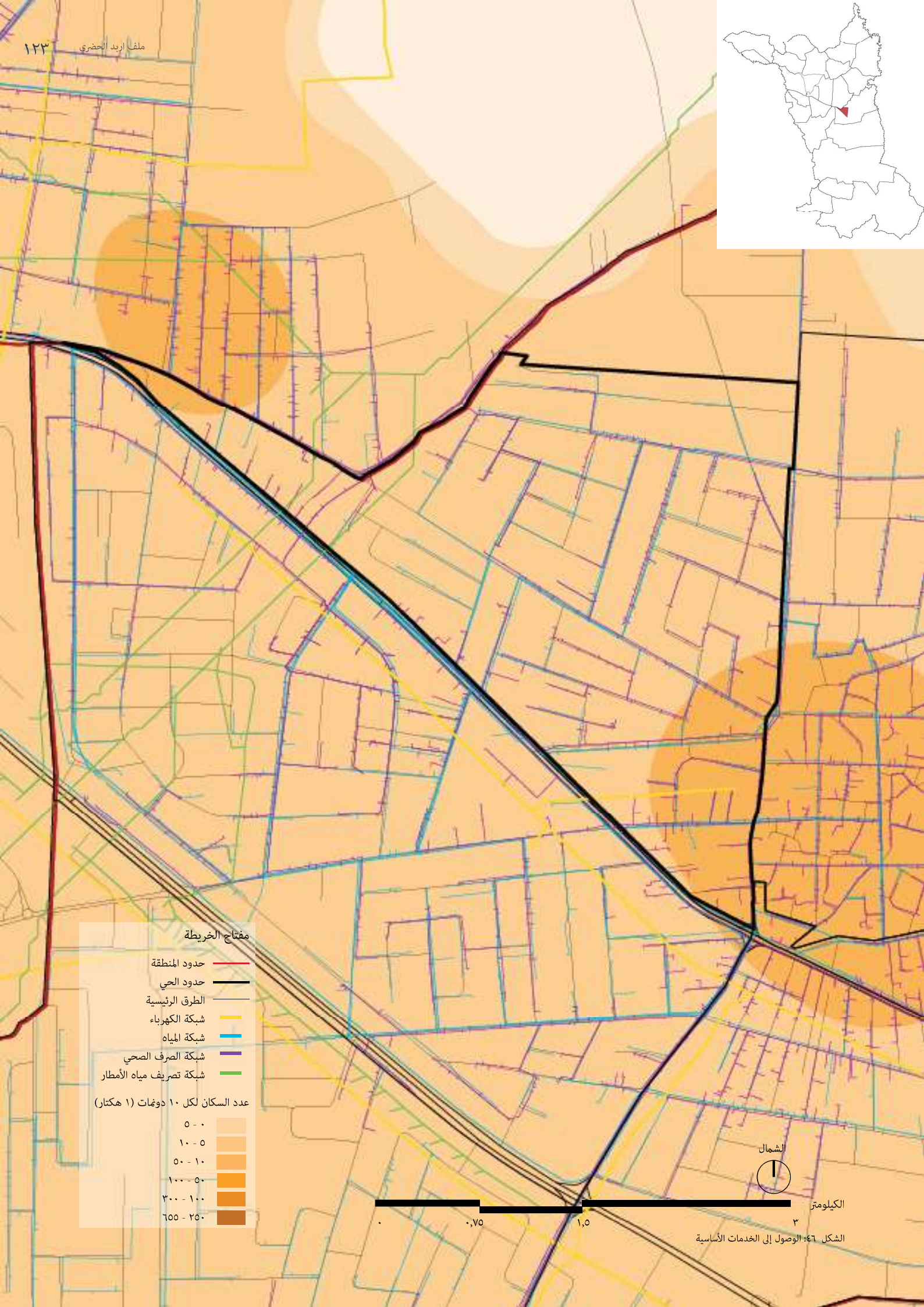
أظهرت أداة تقييم القدرة الإستيعابية لشبكة الصرف الصحي أن هناك طلباً معتدلاً نسبياً على الشبكة القائمة، وتحديدًا في الجانب الغربي من الحي مقارنةً بالجانب الشرقي كما هو موضح في الخريطة. لم يذكر السكان أي مشاكل بخصوص خدمة الصرف الصحي خلال الزيارة الميدانية.

إدارة النفايات الصلبة:

كشفت الزيارة الميدانية عن ضعف نظام جمع النفايات الصلبة داخل الحي، حيث يتم تزويد بعض أجزاء الحي بحاويات قمامة والبعض الآخر لا يوجد به. وبالتالي، هناك نقص واضح في حاويات القمامة في الحي. بشكل عام، وكما تم إثباته خلال زيارة الموقع، تفتقر البنية التحتية للنفايات الصلبة داخل الحي إلى القدرة الإستيعابية، مما يؤثر بدوره سلباً على جودة الخدمات الأساسية وتقدمها.



الشكل ٤٥: الطلب على شبكة الصرف الصحي



مفتاح الخريطة

- حدود المنطقة ————
- حدود الحي ————
- الطرق الرئيسية ————
- شبكة الكهرباء ————
- شبكة المياه ————
- شبكة الصرف الصحي ————
- شبكة تصريف مياه الأمطار ————

عدد السكان لكل ١٠ دونمات (١ هكتار)

٠ - ٠	Lightest Orange
١٠ - ٥	Light Orange
٥٠ - ١٠	Orange
١٠٠ - ٥٠	Dark Orange
٣٠٠ - ١٠٠	Dark Orange
٦٥٠ - ٢٥٠	Darkest Orange

الشمال



الكيلومتر

٣

الشكل ٤٦: الوصول إلى الخدمات الأساسية

الوصول إلى وسائل النقل العام في حي البساتين



البنية التحتية للطرق في حي البساتين (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)

قام تحليل شبكة الطرق بقياس تغطية خدمات النقل العام الموجودة في حي البساتين. ينطبق ذلك على فاصل زمني محدد يمتد من ٥ إلى ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام إلى شبكة الطرق الحالية حول مواقف الحافلات وطرق النقل العام. تُظهر الخريطة المناطق المخدومة التي يمكن الوصول إليها في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام من طرق النقل العام ومواقف الحافلات بالإضافة إلى المناطق المخدومة على بُعد ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام من مواقف الحافلات. كشف تحليل شبكة الطرق، الذي نظر في الموقع المكاني لمواقف الحافلات وطرق النقل العام، أن حي البساتين غير مخدوم بمواقف الحافلات وطرق النقل العام. قال أحد سكان حي البساتين: «علي أن أقطع بعض المسافة سيراً على الأقدام وانتظار الحافلة. أفضل استعمال سيارة خاصة بدلاً من وسائل النقل العام، لأن الحافلات لا تدخل الحي». (مقابلة، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢١).

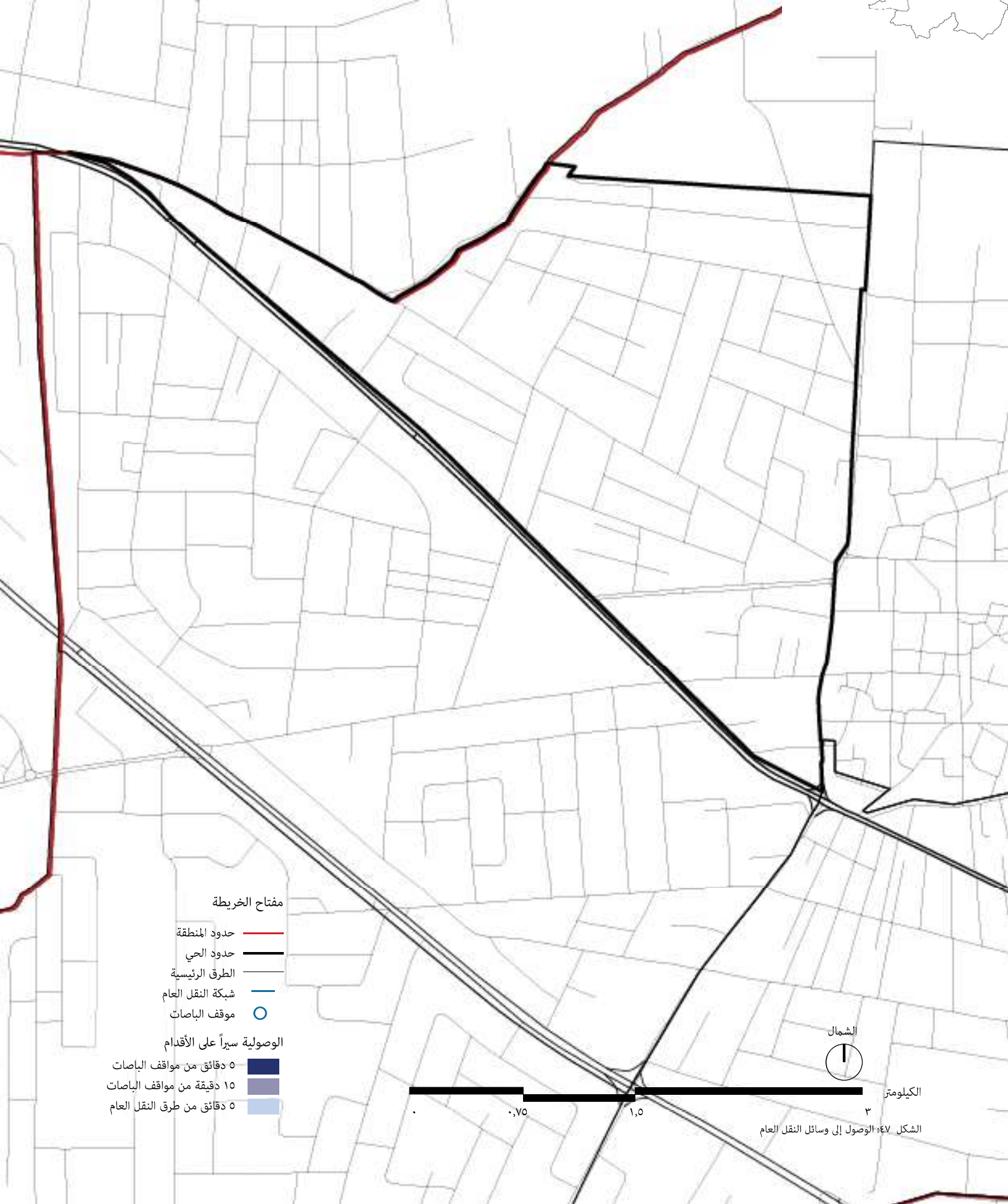
إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بشبكة الطرق، فإن معظم الحي يعاني من وتردي الطرق. تحديداً وقد تبين ذلك من خلال شكاوى السكان بشأن هذه المشكلة، حيث أخبر أحدهم: «كما ترون، انظروا كيف هي الشوارع وقد أبلغنا المسؤولين بهذا الأمر لكننا لم نتلق أي رد». (مقابلة، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢١).



البنية التحتية للطرق في حي البساتين (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)



البنية التحتية للطرق في حي البساتين (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)



الوصول إلى المرافق العامة والأنشطة التجارية في حي البساتين

مرافق الرعاية الصحية:

لا توجد مراكز صحية حكومية داخل حدود حي البساتين. ومع ذلك، يوجد مركز صحي حكومي واحد في الحي المجاور يمكن الوصول إليه من قبل ١٠,٢% من سكان البساتين في غضون ٥ دقائق سيراً على الأقدام. بالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإن ٨٥,٢% من سكان الحي يذهبون إلى مركز الصحة العامة في الحي المجاور على بعد ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. لذلك، فهو مخدوم جيداً بمرافق الرعاية الصحية.

المرافق التعليمية:

توجد مدرسة حكومية واحدة في حي البساتين، وبعض المدارس الأخرى في الأحياء المجاورة. استناداً إلى التحليل، يتمتع ٣٤,٨% من السكان بإمكانية الوصول إلى المدارس الحكومية على مسافة ٥ دقائق سيراً على الأقدام و١٠٠% يمكنهم الوصول إليها في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. وبناءً على ذلك، وعلى المعايير المحلية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإن الحي مخدوم جيداً بالمرافق التعليمية.

المرافق الترفيهية:

وفقاً لتحليل شبكة الطرق والمساحات العامة الموجودة، يفتقر حي البساتين إلى المساحات العامة، حيث لا يتمكن سوى ٢٢% من سكان الجزء الجنوبي من الحي من الوصول في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. على مستوى الحي، يؤكد هذا التحليل أن هناك نسبة قليلة من السكان الذين يمكنهم الوصول إلى المساحات العامة.

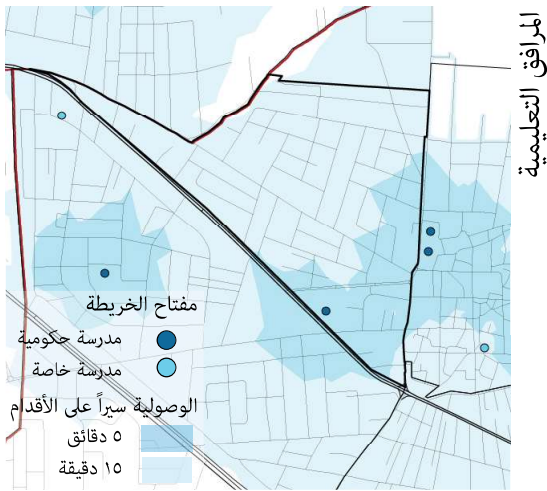
الأنشطة التجارية:

تقع معظم الأنشطة التجارية في الشارع الجنوبي الغربي. كما هو موضح في الخريطة، ٥٤,١% من الحي مخدوم بالأنشطة التجارية على بعد ٥ دقائق سيراً على الأقدام ومخدوم بالكامل على بعد ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام.

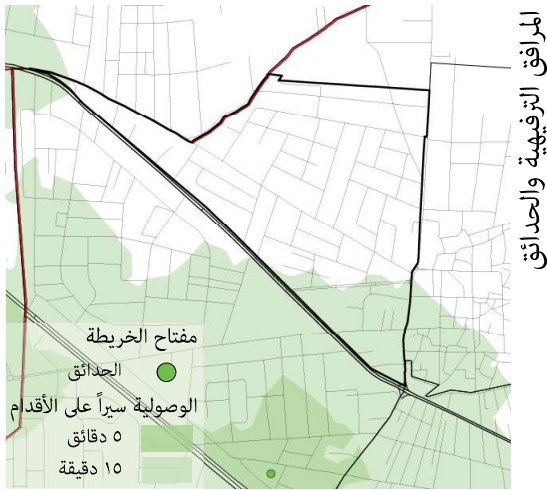
تم التحقق من صحة هذه النتائج من قبل سكان الحي، حيث أوضح أحد السكان: «شراء البضائع والذهاب إلى المركز الصحي جيد في الحي، ولكن هناك مشكلات تتعلق بالوصول إلى الحديقة العامة، أو وجود طرق أو وسائل نقل جيدة». (مقابلة، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢١).



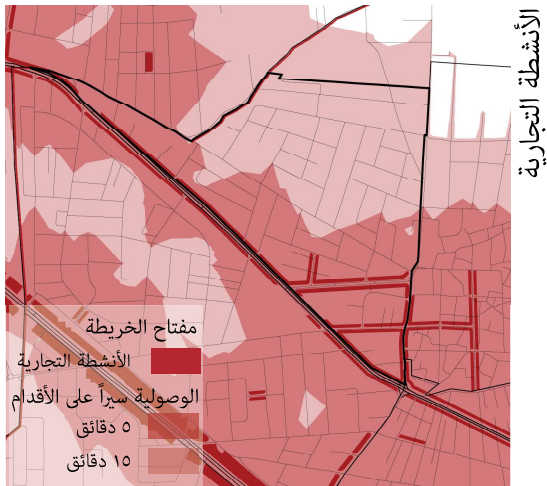
المرافق الصحية



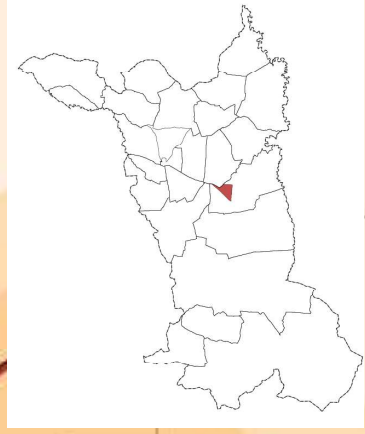
المرافق التعليمية



المرافق الترفيهية والحدائق



الأنشطة التجارية



مفتاح الخريطة

- حدود المنطقة
- حدود الحي
- الطرق الرئيسية
- نشاط تجاري
- مدرسة حكومية
- مدرسة خاصة
- مركز صحي حكومي
- حديقة

عدد السكان لكل ١٠ دونمات (١ هكتار)

٥ - ٠	
١٠ - ٥	
٥٠ - ١٠	
١٠٠ - ٥٠	
٣٠٠ - ١٠٠	
٦٥٠ - ٣٠٠	

الشمال



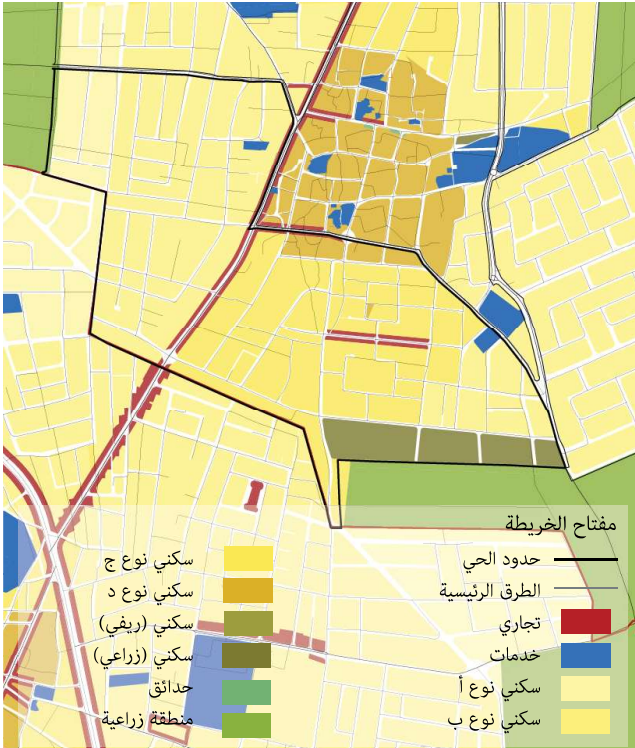
الكيلومتر

٣

الشكل ٤٨: الوصول إلى وسائل المرافق العامة

سياق منطقة الصريح وحي الأفراح

يمثل حي الأفراح فُط الحي الذي يفتقر إلى الوصول إلى بعض شبكات البنية التحتية والمرافق العامة.



الشكل ٤٩: خريطة إستعمالات الأراضي

يتكون حي الصريح من ٥ أحياء، ويغطي مساحة ٢٨,٣ كم^٢ ويبلغ إجمالي عدد سكانه ٤٦,٠٠٣ نسمة. تم إختيار حي الأفراح ضمن منطقة الصريح بناءً على نتائج تحليل كثافة اللّاجئين والتغطية الخدمية، والتي كشفت عن وجود عدد كبير من اللّاجئين وإمكانية وصول محدودة إلى المرافق العامة والخدمات ووسائل النقل العام بالمقارنة مع الأحياء الأخرى داخل المنطقة.

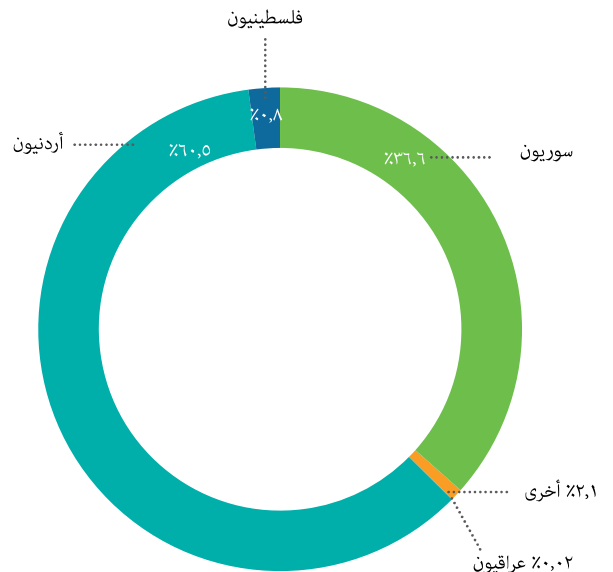
تبلغ مساحة حي الأفراح ١,٢ كم^٢، ويبلغ إجمالي عدد سكانه ٨,٦٥٨ نسمة، وبالتالي تبلغ الكثافة السكانية ٧,٢١٥ نسمة/كم^٢. وهو من أحد الأحياء في المنطقة التي تأثرت بشكل كبير بتدفق اللّاجئين السوريين. وبالتالي، يشكل اللّاجئون المقيمون ٣٧,٤٪ من سكان حي الأفراح، حيث أن ٣٦,٦٪ سوريون، و٠,٢٪ عراقيون، و٠,٨٪ فلسطينيون. في الواقع، نسبة اللّاجئين الفلسطينيين أعلى من النسبة المذكورة أعلاه. لكن نظراً لأن العديد من اللّاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المنطقة يحملون الجنسية الأردنية، لم يتم دمجهم في هذا الحساب.

علاوةً على ذلك، تم تخصيص حوالي ٩٦,٦٪ من أراضي الحي للأغراض السكنية، حيث تم تصنيف ٦,٣٪ من مساحة الحي على أنها من النوع (أ)، و٤٢,٩٪ مصنفة على أنها من النوع (ب)، و٣٧٪ مصنفة على أنها من النوع (ج)، و٢,٦٪ مصنفة على أنها من النوع (د)، و٧,٨٪ تصنف زراعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن حوالي ٢,٨٪ من الأراضي المستخدمة في الحي تجارية، و٠,٢٪ مرافق دينية و٠,٤٪ مباني حكومية.

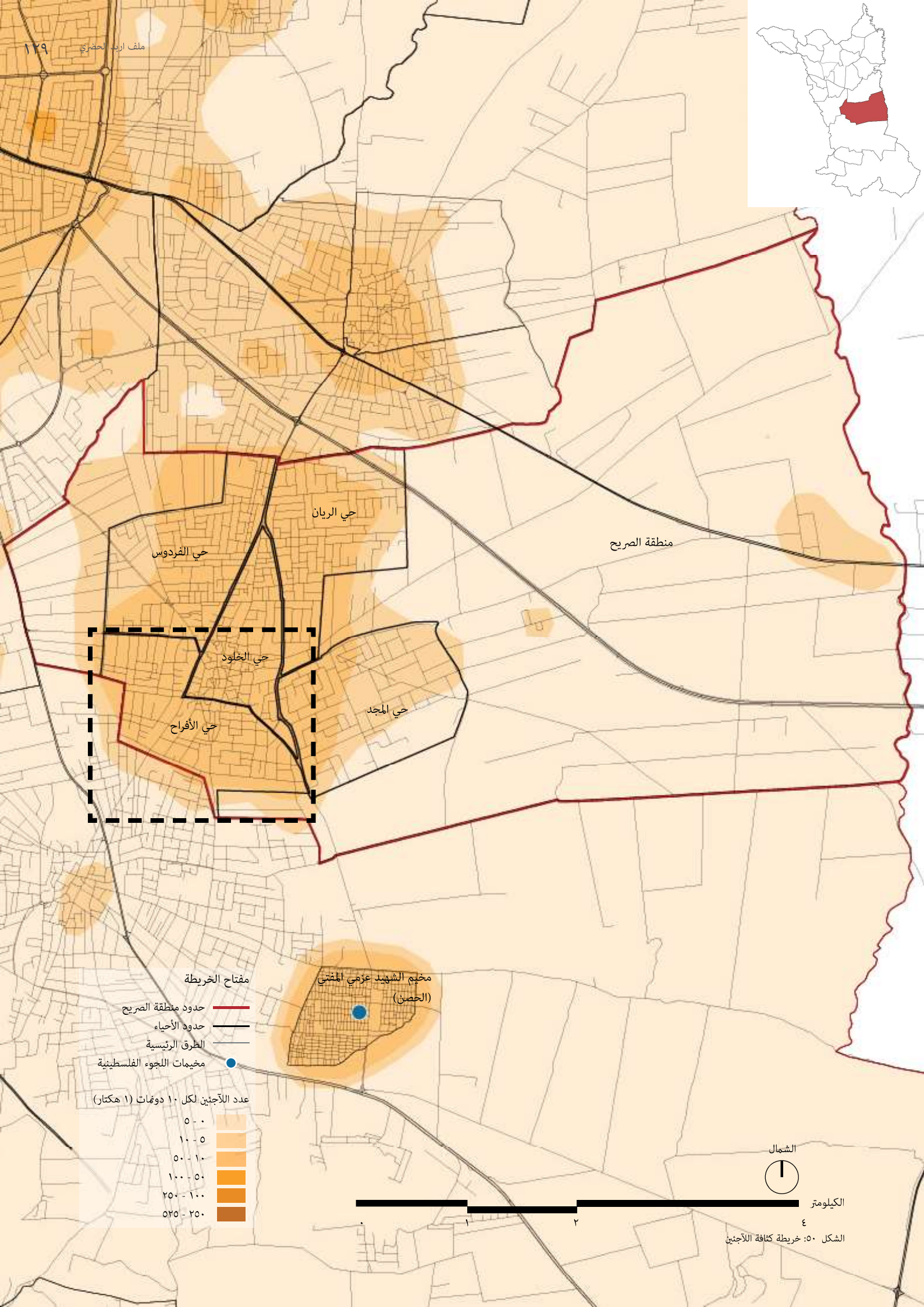
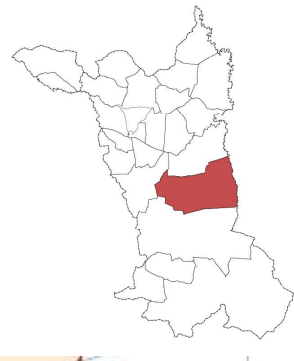
وجد التقييم البصري للحي أن المساكن تبدو بشكل عام في حالة جيدة وسليمة من الناحية الإنشائية، حيث تتكون معظم المباني من طابقين إلى ثلاثة طوابق.



حالة الإسكان في حي الأفراح (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)



توزيع الجنسية لسكان في حي الأفراح



الوصول إلى الخدمات الأساسية في حي الأفراح

إستناداً إلى البيانات المتوفرة، تبين الخريطة أن حي الأفراح متصل بشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء زيارة ميدانية للتقييم البصري للتحديات والوضع على أرض الواقع وكذلك للتفاعل مع سكان الحي.

خدمة الكهرباء:

حي الأفراح متصل جيداً بشبكة الكهرباء الحالية.

خدمة المياه:

أظهرت نتائج تقييم القدرة الإستيعابية لشبكة المياه أن هناك طلباً مرتفعاً نسبياً على شبكة المياه على مستوى الحي، على الرغم من إمكانية الوصول إلى شبكة المياه الموجودة داخل الحي. بناءً على المناقشات مع السكان يجب تحسين شبكة المياه في الحي لتحسين ضغط أنابيب المياه، حيث أوضح أحد السكان، «تأتي المياه ولكن الضخ ضعيف جداً، لذلك نضطر إلى استعمال مضخات الماء» (مقابلة، تشرين الثاني ٢٠٢١). وأوضحت وزارة المياه والري أن هناك مشروعاً جارياً في منطقة الصريح يشمل حي الأفراح لإنشاء خطوط أنابيب مياه أولية وتحسين التوصيلات المنزلية.^{٥١}

نظام تصريف مياه الأمطار:

حي الأفراح غير مزود بشبكة تصريف مياه الأمطار. وأوضح السكان أن هناك مشاكل في نظام تصريف مياه الأمطار، حيث قال أحدهم: «في فصل الشتاء تغمر الشوارع الرئيسية بمياه الأمطار والوحل والأوساخ المنجرفة من الوديان والتي لا يمكن أن تمر في الشبكة». (مقابلة، تشرين الثاني ٢٠٢١).

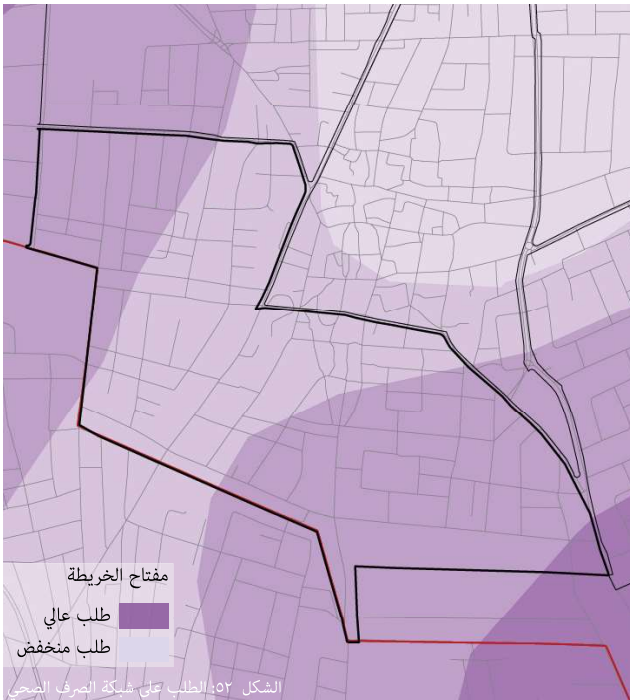
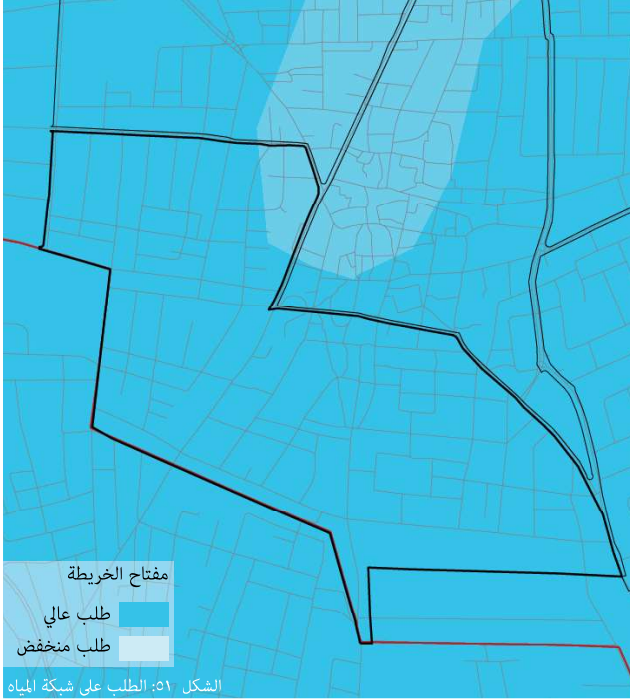
شبكة الصرف الصحي:

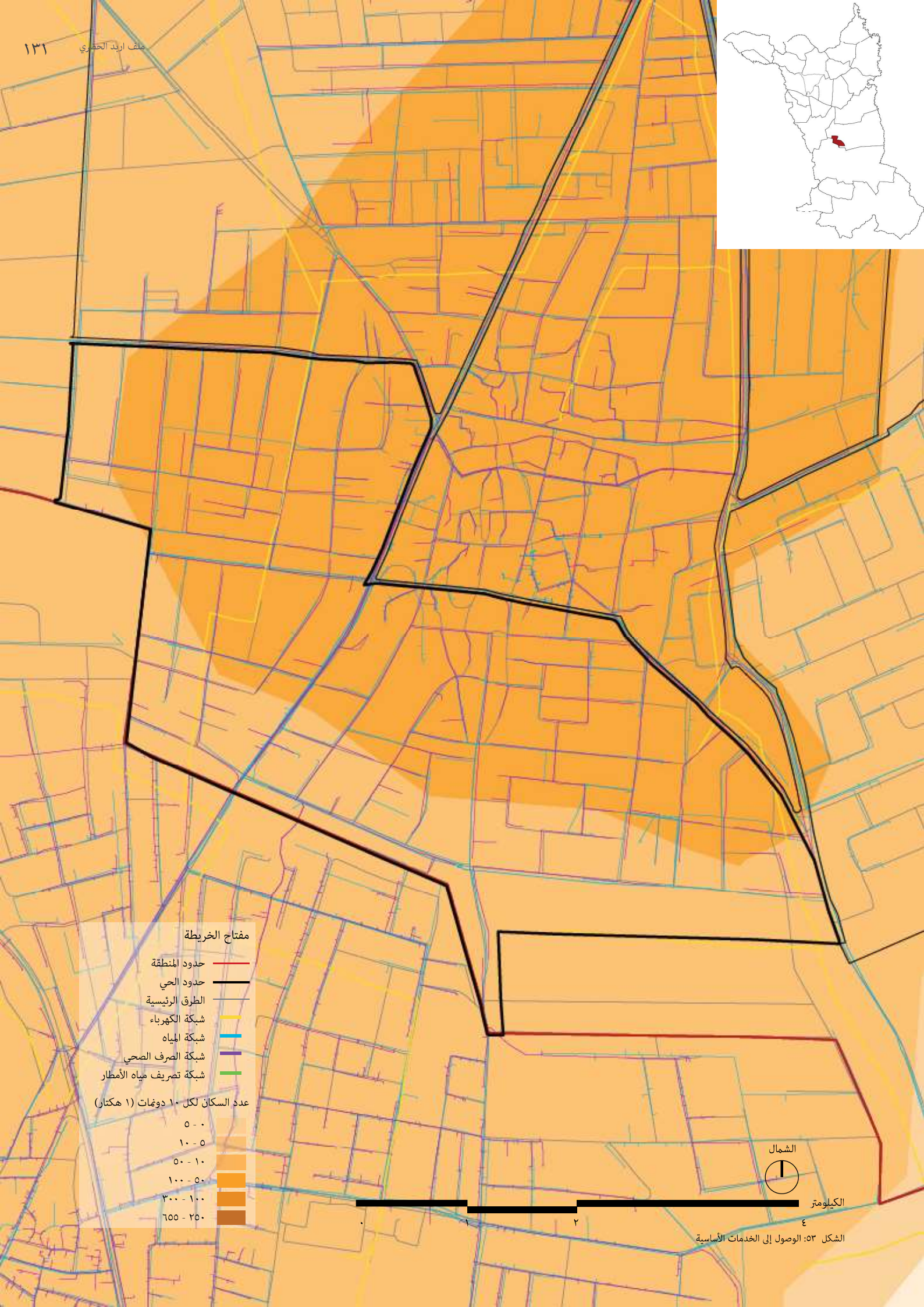
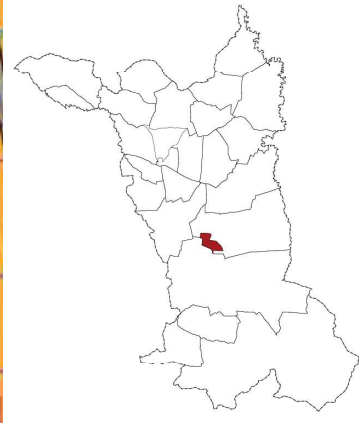
على الرغم من إمكانية الوصول إلى شبكة الصرف الصحي الموجودة في الحي، إلا أن تقييم القدرة الإستيعابية للشبكة كشف عن وجود طلب معتدل نسبياً على شبكة الصرف الصحي في أطراف الحي وانخفاض الطلب نسبياً في الوسط.

إدارة النفايات الصلبة:

كشفت هذه الزيارة عن ضعف نظام جمع النفايات الصلبة داخل الحي، حيث يتم تزويد بعض أجزاء الحي بحاويات قمامة والبعض الآخر لا يوجد،

وعليه، هناك نقص واضح في حاويات القمامة في الحي. بشكل عام، كما تم إثباته خلال زيارة الموقع، تفتقر البنية التحتية للنفايات الصلبة داخل الحي إلى القدرة الإستيعابية، مما يؤثر سلباً على جودة الخدمات الأساسية وتقديمها.





مفتاح الخريطة

- حدود المنطقة ———
- حدود الحي ———
- الطرق الرئيسية ———
- شبكة الكهرباء ———
- شبكة المياه ———
- شبكة الصرف الصحي ———
- شبكة تصريف مياه الأمطار ———

عدد السكان لكل ١٠ دونمات (١ هكتار)

- ٥ - ٠
- ١٠ - ٥
- ٥٠ - ١٠
- ١٠٠ - ٥٠
- ٣٠٠ - ١٠٠
- ٦٥٠ - ٢٥٠

الشمال



الكيلومتر

٤

الشكل ٥٣: الوصول إلى الخدمات الأساسية

الوصول إلى وسائل النقل العام في حي الأفراح



البنية التحتية للطرق في حي الأفراح (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)

قام تحليل شبكة الطرق بقياس تغطية خدمات النقل العام الحالية داخل حي الأفراح. ينطبق ذلك على فاصل زمني محدد من ٥ إلى ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام إلى شبكة الطرق الحالية حول مواقف الحافلات وطرق النقل العام. تُظهر الخريطة المناطق المخدومة على بُعد ٥ دقائق سيراً على الأقدام من طرق النقل العام ومواقف الحافلات، بالإضافة إلى مسافة ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام من مواقف الحافلات. بناءً على تحليل شبكة الطرق هذا الذي يأخذ في الاعتبار الموقع المكاني لمواقف الحافلات الحالية وطرق النقل العام، وُجد أن حي الأفراح غير مخدوم بمواقف الحافلات أو طرق النقل العام. قال أحد سكان حي الأفراح: «علي أن أمشي أكثر من ١٥ دقيقة للوصول إلى أقرب حافلة عامة، مما يجعلني أتأخر كثيراً عن وصولي إلى محاضراتي في الجامعة. أفضل استعمال السيارات الخاصة». (مقابلة، تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢١)

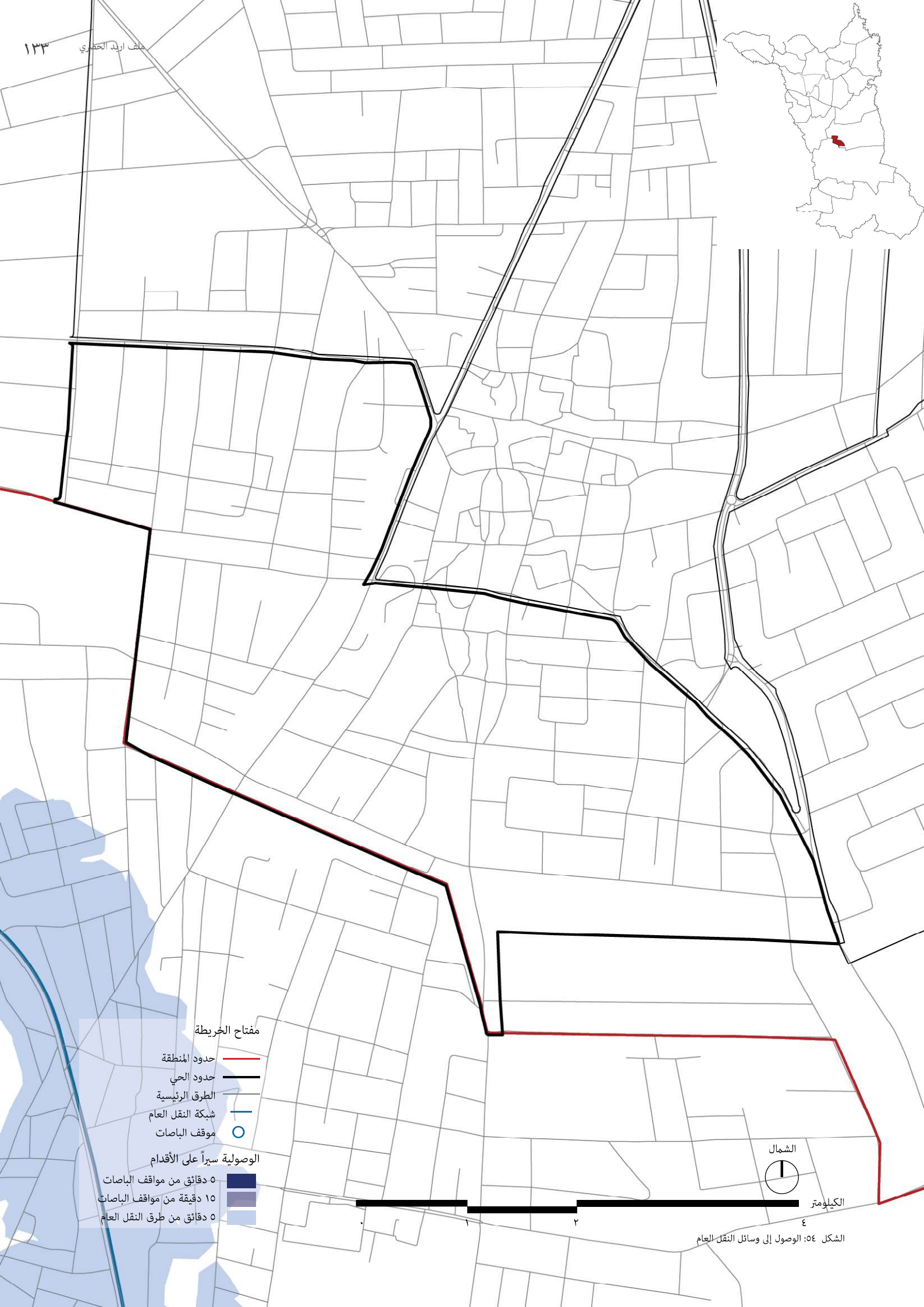
بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بشبكة الطرق، يعاني معظم الحي من تردي وتدهور الشوارع. وقد تبين ذلك من خلال شكاوى السكان من هذه المشكلة حيث قال أحدهم: «تعاني منطقة الصريح من الشوارع السيئة، وعلينا الذهاب إلى الميكانيكي بسبب الحفر في الشوارع». (مقابلة، تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢١).



البنية التحتية للطرق في حي الأفراح (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)



البنية التحتية للطرق في حي الأفراح (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٢١)



مفتاح الخريطة

- حدود المنطقة ———
 - حدود الحي ———
 - الطرق الرئيسية ———
 - شبكة النقل العام ———
 - موقف الباصات ○
- الوصولية سيراً على الأقدام
- ٥ دقائق من مواقف الباصات ■
 - ١٥ دقيقة من مواقف الباصات ■
 - ٥ دقائق من طرق النقل العام ■

الشمال



الكيلومتر

٤

الشكل ٥٤: الوصول إلى وسائل النقل العام

الوصول إلى المرافق العامة في حي الأفراح

مرافق الرعاية الصحية:

لا توجد مراكز صحية حكومية داخل حدود حي الأفراح. يُمكن وصول ١٧,٥% من سكان حي الأفراح إلى مركزي الصحة الحكومية في الأحياء الشمالية والجنوبية المحيطة على بعد ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام حول حدود الحي. وفقاً لذلك، وبناءً على تحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، لا يستطيع معظم سكان الحي الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية على بعد ٥ و ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. لذلك، فإن الحي غير مخدوم جيداً بمرافق الرعاية الصحية.

المرافق التعليمية:

توجد مدرسة حكومية واحدة فقط في حي الأفراح، ولكن الحي مخدوم أيضاً بالمدارس الحكومية الموجودة في الأحياء المجاورة. بناءً على التحليل، يتمتع ٢٨,١% من السكان بإمكانية الوصول إلى المدارس الحكومية على مسافة ٥ دقائق سيراً على الأقدام، و١٠٠% يمكنهم الوصول إليها في غضون ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. بناءً على المعايير المحلية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يعتبر الحي مخدوماً جيداً بالمرافق التعليمية.

المرافق الترفيهية:

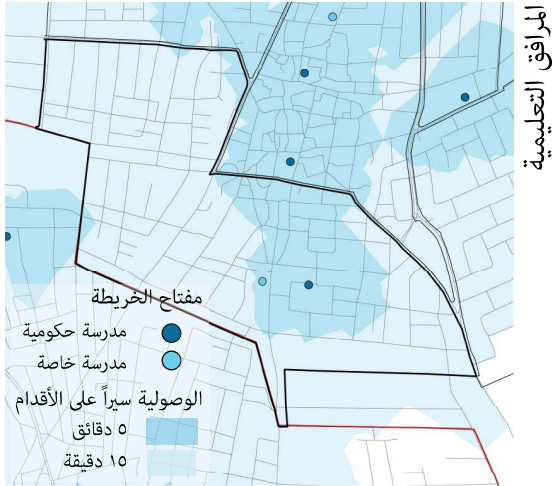
لا توجد حدائق عامة داخل الحي نفسه ولا في الأحياء المجاورة. لذلك فإن الحي غير مخدوم بالحدائق العامة. أكد سكان الحي صحة هذه النتائج وعلى عدم وجود حدائق عامة في الحي، حيث أوضح أحد السكان، «المنطقة بحاجة إلى أماكن عامة ومسبح حيث يمكنني اصطحاب أطفالي للعب. اضطررت إلى طلب سيارة أجرة للذهاب إلى حدائق الملك عبد الله الثاني خلال عطلة نهاية الأسبوع». (مقابلة، تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢١)

الأنشطة التجارية:

يقع حي الأفراح على الشارع الرئيسي في منطقة الصريح المتصل بطريق عمان السريع، حيث توجد معظم الأنشطة التجارية والمتعددة الاستعمالات. كما تظهر الخريطة، حوالي ٦٢% من سكان الحي مخدومين بالأنشطة التجارية على بعد ٥ دقائق سيراً على الأقدام، ويتم تقديم الأنشطة التجارية لسكان بشكل كامل على بعد ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام.



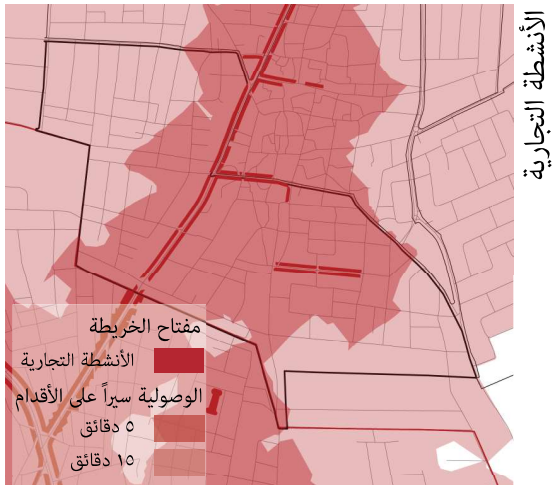
المرافق الصحية



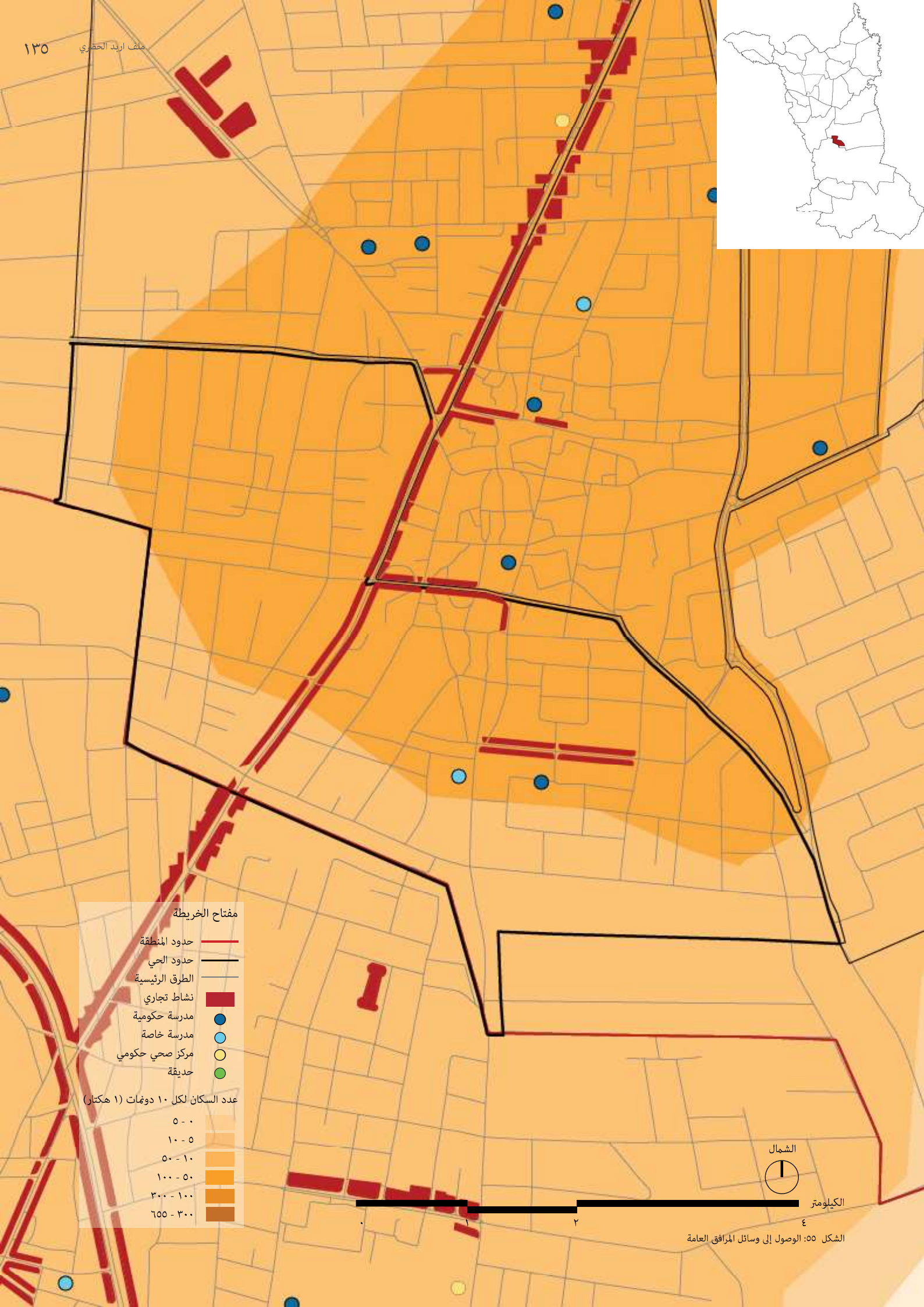
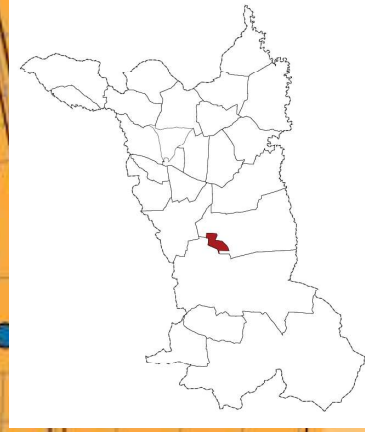
المرافق التعليمية



المرافق الترفيهية والحدائق



الأنشطة التجارية



التحديات والتدخلات المطلوبة

التحديات	الحي / التصنيف
	<p>حي العودة: يمثل نمط حي مزدحم وشبكات بنية تحتية عاملة فوق طاقتها الإستيعابية .</p>
<ul style="list-style-type: none"> • شبكة مياه عاملة فوق طاقتها الإستيعابية • شبكة الصرف الصحي عاملة فوق طاقتها الإستيعابية • عدم وجود حديقة عامة • الحد الأدنى من المناطق داخل الحي تستطيع الوصول إلى طرق النقل العام ومواقف الحافلات على بعد ٥ دقائق سيراً على الأقدام • ضعف نظام إدارة النفايات الصلبة • الافتقار إلى الأمان بسبب تعاطي المخدرات على نطاق واسع • ظروف السكن السيئة 	<p>حي البساتين: يمثل نمط الحي الذي يفتقر إلى وسائل النقل العام ويحتاج إلى فتح طرق جديدة وإعادة تأهيل للطرق القائمة.</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف إمدادات المياه • بنية تحتية سيئة للطرق • عدم وجود حديقة عامة • عدم إمكانية الوصول إلى طرق النقل العام ومواقف الحافلات • ضعف نظام إدارة النفايات الصلبة
	<p>حي الأفراح: يمثل نمط الحي الذي يفتقر إلى الوصول إلى المرافق والمواصلات العامة، بالإضافة إلى أنه يجب صيانة شبكة البنية التحتية والطرق.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • ضعف إمدادات المياه • بنية تحتية سيئة للطرق • عدم وجود مساحات عامة • عدم إمكانية الوصول إلى مرافق الصحة العامة • عدم إمكانية الوصول إلى طرق النقل العام ومواقف الحافلات • عدم الاتصال بنظام تصريف مياه الأمطار • ضعف نظام إدارة النفايات الصلبة 	

التدخلات الضرورية



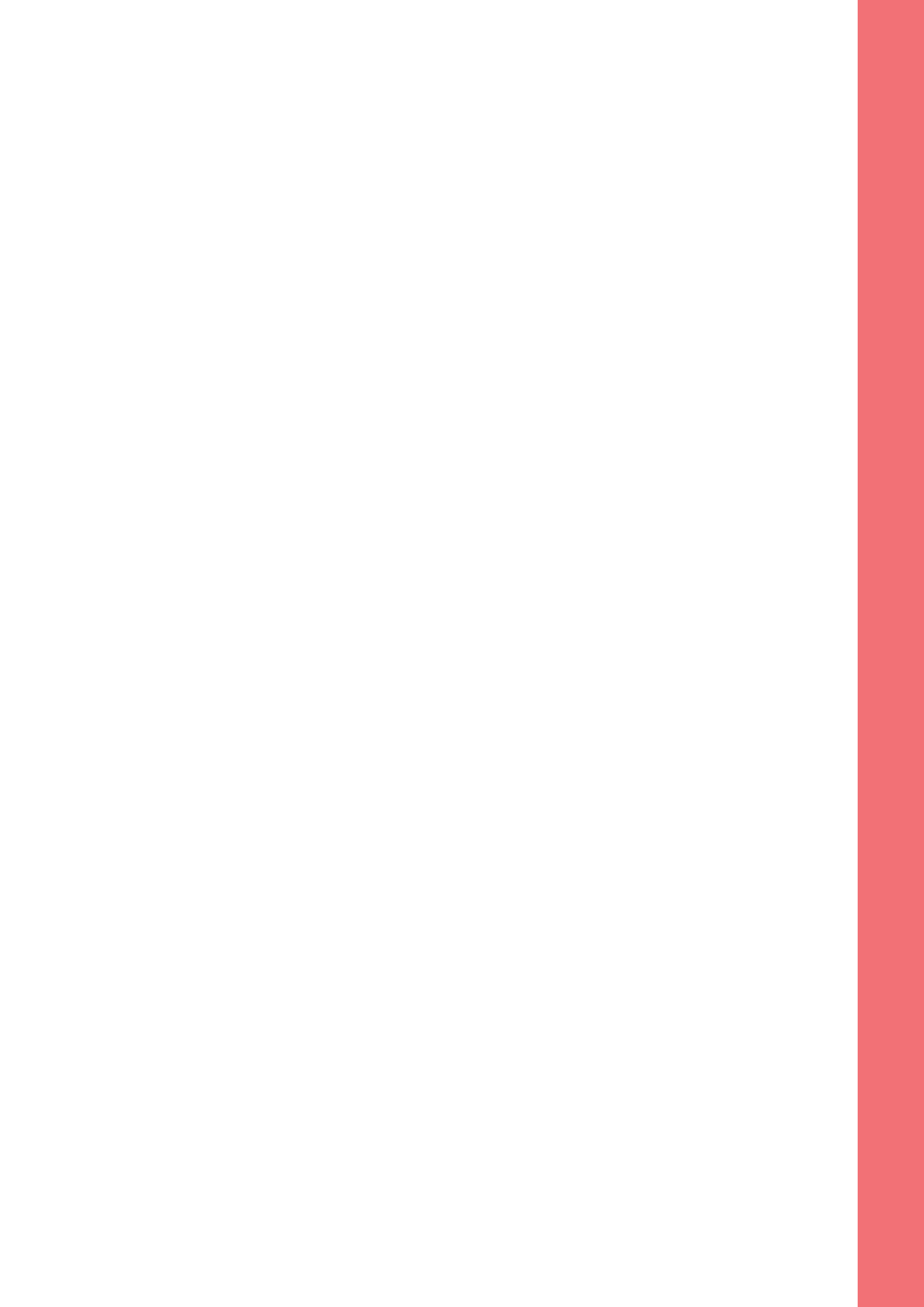
- تحسين شبكة المياه
- تحسين شبكة الصرف الصحي
- إنشاء حديقة عامة
- تحسين وسائل النقل العام
- تحسين نظام إدارة النفايات الصلبة
- نشر حملات التوعية واستكشاف فرص التعزيز الإجتماعي والإقتصادي
- تحسين ظروف السكن

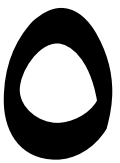


- تحديث شبكة المياه
- تحسين البنية التحتية للطرق
- إنشاء حديقة عامة
- تحسين وسائل النقل العام
- تحسين نظام إدارة النفايات الصلبة



- تحسين إمدادات المياه
- تحسين البنية التحتية للطرق
- إنشاء حديقة عامة
- بناء مركز رعاية صحية
- تحسين وسائل النقل العام
- تركيب وصلة لنظام تصريف مياه الأمطار
- إضافة حاويات قباممة
- تحسين نظام إدارة النفايات الصلبة





التحديات و الفرص

التحديات

التحديات الإستراتيجية



التحضر غير المتكافئ

- إلى جانب أزمات اللاجئين، أدى التوسع الحضري قليل الكثافة إلى زيادة الطلب على الخدمات، مما أدى إلى تفاقم الضغط على القدرات البلدية المحدودة بالفعل والتأثير على جودة الخدمة المقدمة.
- أدت ممارسات التخطيط الحضري الضعيفة إلى جانب التحضر السريع في الأردن إلى التوزيع والوصول غير الكافيين إلى الخدمات الأساسية والمرافق العامة.
- تحتل محافظة إربد المرتبة الثانية من حيث عدد السكان (٢,٠٠٣,٨٠٠)، والذين يتركزون بشكل أساسي في مدينة إربد.^{٤٥٤} ومع وجود المهاجرين ومخيمات اللاجئين، هناك تفاوتات مكانية كبيرة في أماط النمو وتوزيع الإيرادات ومؤشر التنمية.

الملامح الديموغرافية

- لقد استقبل الأردن العديد من تدفقات اللاجئين عبر تاريخه، فهو يحتل المرتبة الثانية من حيث نصيب الفرد من اللاجئين في العالم، بواقع ٨٩ لاجئاً لكل ١,٠٠٠ نسمة.^{٤٥٥}
- يتميز الأردن بسكانه الشباب، حيث أن ٦٣٪ من سكانه هم تحت سن الثلاثين.^{٤٥٦} وهذا يشكل تحدياً في توفير المرافق التعليمية التي يمكن أن تستوعب بشكل مناسب السكان الشباب وفرص العمل الكافية للقوى العاملة الشابة الناشئة.
- يواجه اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن تحديات كبيرة ناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، مما أدى إلى زيادة البطالة وانعدام الأمن الغذائي مع تسليط الضوء على عدم كفاية الوصول إلى الخدمات والإحتياجات الأساسية.
- بلغ معدل النمو السكاني في بلدية إربد الكبرى ٢,٨٪ في عام ٢٠١٧، وهو أعلى من معدل النمو في المملكة والمحافظة، اللذين بلغ كلاهما ٢,٦٪.^{٤٥٧}

التغير المناخي

- احتل الأردن المرتبة ٨١ من أصل ١٨١ في مؤشر التكيف العالمي لجامعة نوتردام لقابلية التأثر بخطر التغير المناخي.^{٤٥٨} فهو يعاني من ارتفاع درجات الحرارة، وعدم انتظام هطول الأمطار، وانخفاض المياه المتاحة، وزيادة احتمالية حدوث موجات الحر والفيضانات والجفاف والانهيئات الأرضية.^{٤٥٩}
- على المستوى الوطني، تتسبب أنشطة النقل والطاقة

الصناعية في ٧٤٪ من إنبعاثات غازات الدفيئة، بينما ينتج قطاع إدارة النفايات حوالي ١٣٪ والصناعة ٨٪، مما يشكل

تحدياً بيئياً.^{٤٦٠}

أدى تأثير تغير المناخ والظروف الجوية القاسية كالفيضانات والجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة إلى دفع الناس إلى النزوح إلى المناطق الحضرية.

التحديات المكانية



الزحف الحضري والكثافة السكانية

- يشهد الأردن نمواً حضرياً سريعاً بنمو سكاني سنوي قدره ٢,٣٪ (٢٠١٩) وكثافة سكانية ١١٨,٩ فرد/كم^٢.^{٤٦١} وقد تضاعفت إجمالي المساحة المبنية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٥ لتصل إلى ١٥٠٠ كم^٢.^{٤٦٢} يعادل التوسع المكاني للمناطق الحضرية ١٪ سنوياً، أي حوالي ١٥ كم^٢.^{٤٦٣} وهذا يشكل خطراً على الأراضي الزراعية وكذلك على البنية التحتية وتمويلها.
- على مستوى المحافظة، أدت الزيادة في الرقعة الحضرية إلى التعدي على الأراضي الزراعية، مما يهدد توافر الأراضي الخضراء.
- تكون مبادرات الإسكان الميسور التكلفة (الأراضي والشقق) على أطراف المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى مزيد من التوسع الحضري قليل الكثافة وتقليل الاتصال بخدمات المدينة.
- على مستوى المدينة، يتبع تقديم الخدمات البلدية وخطط التنمية النمو الحضري المتناثر، والذي يكشف أن التخطيط هو رد فعل وليس جهد موجه إستباقي.
- نمت مدينة إربد بسرعة من بلدة تبلغ مساحتها ٠,٢٨ كم^٢ عام ١٩٢٤ إلى مدينة مساحتها ٣٥٩,٢٧ كم^٢ حتى الآن، بمساحة حضرية تبلغ ٧٤,٢ كم^٢.
- تقع المناطق عالية الكثافة، بما في ذلك المناطق التي يتركز فيها اللاجئين في وسط المدينة مما يفرض تحديات على جودة الحياة وتقديم الخدمات والتخطيط.
- شجعت الخطة الشاعية للمدينة النمو إلى الخارج مما أدى إلى مزيد من الزحف الحضري.

الإسكان

- على المستوى الوطني، هناك عدم توافق كبير بين العرض والطلب على المساكن حيث لا يتم تلبية إحتياجات الإسكان الحالية. وبناءً على ذلك، أصبح الافتقار إلى السكن الملائم الميسور مسألة بالغة الأهمية بسبب تضخم أسعار

- هناك عدة مناطق داخل المحافظة غير متصلة بشبكة الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار.
- هناك عدد قليل من الحدائق العامة في العديد من البلديات والمدن الأردنية، بما في ذلك بلدية إربد الكبرى.
- تؤدي إدارة الصيانة الضعيفة لشبكة الصرف الصحي والممارسات السلبية للسكان إلى انسداد أو تلف خطوط الأنابيب.
- على مستوى المدينة، تشمل التحديات الرئيسية فيما يتعلق بتوفير الكهرباء، الضغط العالي على المحولات الكهربائية خاصة خلال فصل الصيف، مما يؤدي إلى انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي.
- أثر تدفق اللاجئين من المخيمات إلى المناطق الحضرية على قدرات البنية التحتية والمرافق العامة، مثل التعليم والصحة والأماكن العامة. كما أدى إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية خاصة المياه، التي هي في الأصل شحيحة.
- تعد البنية التحتية الضعيفة والنظافة والخدمات الصحية والتعليمية من بين أهم التحديات التي تواجه المخيمات الفلسطينية. ويزيد من تفاقم هذا ارتفاع معدلات الفقر والمشاكل الصحية.

تحديات الحوكمة وإدارة الأراضي والتخطيط



الحوكمة والإدارة

- إن الحدود الإدارية للمؤسسات كوزارة الداخلية، ومؤسسات التخطيط كوزارة الإدارة المحلية، وأمانة عمان الكبرى وبلدية إربد الكبرى، غير متسقة فيما بينها. يؤدي إطار الحوكمة هذا إلى تداخل المهام والأدوار وعدم التنسيق الأفقي والرأسي بين المؤسسات. وبالتالي، هذا يؤثر على عمليات صنع القرار والتخطيط، مما يؤدي إلى عدم الاتساق.
- يفتقر نظام التخطيط الأردني إلى سياسة حضرية وطنية.
- تلعب البلديات دوراً محدوداً في تقديم الخدمات بسبب محدودية القوة السياسية والموارد المالية والقدرات الفنية لدعم التنمية الاقتصادية المحلية.
- يؤدي التعدد في مؤسسات التخطيط الحضري والجهات الفاعلة إلى ضعف التنسيق وتداخل المسؤوليات.
- يعيق عدم وجود سياسة تخطيط متكاملة على مستوى المناطق والمدن عملية تحديد أولويات المشروع.
- يؤدي عدم وجود نظام موحد وآليات المراقبة الضعيفة إلى تفاوتات كبيرة بين وثائق التخطيط والتنفيذ على أرض الواقع.
- قد يؤدي عدم التنسيق على مستوى المحافظات والمدن إلى جعل خطط التنمية زائدة عن الحاجة بنظر بعض الجهات التنفيذية.

- الأراضي والبناء والطاقة.
- في حين أن المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري هي المؤسسة الحكومية الوحيدة المسؤولة عن الإسكان، إلا أن مهمتها الحالية الإشراف على إنشاء ومراقبة المباني.
- أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى ارتفاع الطلب على المساكن المستأجرة،^{٤٦٤} مما أدى إلى زيادة أسعار الأراضي. فاللاجئون هم الأكثر انعداماً لأمن حيازة الأرضي في الأردن.^{٤٦٥}
- تُعاني مخيمات اللاجئين في مدينة إربد من ظروف سكنية سيئة.

إمكانية الوصول والاتصال

- يُواجه قطاع النقل في إربد العديد من التحديات. يعتمد الركاب بشكل كبير على وسائل النقل الخاصة، حيث تمتلك ٤٧,٨% من الأسر سيارة خاصة واحدة على الأقل.^{٤٦٦} يؤدي عدم وجود إدارة لشبكات الطرق، بما في ذلك صيانة الطرق ومواقف السيارات، إلى الإزدحام المروري في المناطق الحضرية بالمدينة.
- أدى عدم كفاية خيارات التنقل داخل مدينة إربد إلى ظهور تحديات بيئية واقتصادية وإجتماعية كبيرة.
- المواصلات العامة في إربد بطيئة ومكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً، مما يؤدي إلى تفاقم تأثير اللاجئين وذوي الدخل المنخفض بشكل سلبي.
- في حين تمتد شبكة النقل العام إلى شمال ووسط مدينة إربد، بينما لا تزال المناطق الأخرى تعاني من نقص الخدمات. عدم وجود سياسات تنظم الحافلات المملوكة للقطاع الخاص يجعلها غير موثوقة وتؤدي إلى نفور المستخدمين.
- تواجه النساء في إربد تحديات في الوصول إلى الخدمات بسبب البعد عن المراكز الحضرية المرتبطة بإمكانية وصولهن إلى وسائل النقل العام.^{٤٦٧}

المرافق والبنية التحتية

- تعتبر محافظة إربد ثالث أكثر المحافظات تحضرًا. فقد شهدت هجرات من الأرياف إلى المناطق الحضرية. أدى هذا النزوح الداخلي، وتدفق اللاجئين وضعف التخطيط الحضري إلى زيادة الضغط على القدرات والموارد البلدية المحدودة لتقديم الخدمات.
- تساهم محافظة إربد في أعلى كمية من النفايات الصلبة في المنطقة الشمالية،^{٤٦٨} والتي تقترن بضعف إدارة النفايات الصلبة وزيادة الطلب من قبل السكان مما يسبب مخاطر على الصحة والنظافة في المناطق الحضرية.

٤٤١٪ من مساحة الأراضي الأردنية بأنها متردية بسبب الرعي الجائر، والزراعة غير المستدامة، وإدارة المياه والاستغلال المفرط للغطاء النباتي.^{٤٧٦}

تمثل الأحداث الهيدرولوجية والجوية الناتجة عن تغير المناخ ٩٧٪ من الكوارث الوطنية. يتضح ضعف محافظة إربد أمام مختلف الأخطار الطبيعية من خلال الأحداث الجيولوجية الخطرة.^{٤٧٧} بالإضافة إلى ذلك، ألقى تدفق الآجثين، ضعف البنية التحتية ومحدودية الموارد الطبيعية عبئاً كبيراً على الجهود المبذولة لتعزيز القدرة على المنعة والحد من مخاطر الكوارث على مستوى المحافظات والمدن.

تعتبر مناطق الرمثا أكثر المناطق عرضة للفيضانات، في حين أن بلدية إربد الكبرى تقع ضمن الفئة المتوسطة من مخاطر الفيضانات.

يعتبر شمال بلدية إربد الكبرى جافاً إلى حد ما، بينما جنوبها جافاً بدرجة معتدلة.

على مستوى المدينة، لا يوجد اعتماد على مصادر الطاقة المتجددة البديلة،^{٤٧٨} حيث يعتمد أكثر من ٨٠٪ من السكان على سخانات المياه بالغاز والكهرباء بدلاً من السخانات الشمسية (٩,٧٪).^{٤٧٩} كما أنه لا تُوجد سياسات وطنية مُحفزة تعزز الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، مما يؤثر بشكل كبير على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. يؤدي نقص الطاقة والمياه إلى اعتماد سكان المحافظة على موارد المياه الجوفية. بحيث لا يوجد تحول كبير نحو موارد الطاقة المتجددة أو ممارسات تجميع مياه الأمطار.

التحدي الاجتماعي والإقتصادي



الإقتصاد والوظائف

٤٤٤٪ من سكان الأردن يعيشون في فقر.^{٤٨٠} فرضت صورة فقر الآجثين السوريين ضغوطاً على الفقراء الأردنيين الموجودين أصلاً.

يصل معدل الفقر على مستوى المحافظة إلى ١٥٪^{٤٨١} وهو يزيد عن المعدل الوطني مما يزيد من معدلات الإعالة.

تتمتع البلديات بقدرات محدودة لدعم التنمية الإقتصادية المحلية.

تواجه البلديات قيوداً على تمويل تقديم الخدمات، بسبب ديناميكياتها الإقتصادية المنخفضة. بالإضافة إلى الدخل المنخفض، تشكل رواتب موظفي البلدية نصف ميزانياتها.

أثر عدم وجود بيانات محدثة، وموثوقة، ومتاحة وموحدة عبر الأنظمة والمؤسسات المختلفة على قدرات اتخاذ القرار القائم على الأدلة في المدينة.

على الرغم من أن رؤية إربد ٢٠٣٠ تتناول تحديات التخطيط في أربعة أوعية، إلا أنه لم تتم الموافقة عليها من قبل مجلس التنظيم الأعلى. ويؤثر عدم وجود نهج تخطيط إقليمي شامل، جنباً إلى جنب مع عمليات الموافقة البيئية والهياكل الإدارية الوطنية المعقدة، على إستراتيجيات التنمية الإقليمية والمحلية.

إدارة الأراضي وحدود التخطيط

قانون التخطيط الأردني الوحيد هو «قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية قانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦». ويستند إلى تنظيم المدن التابع للإنتداب البريطاني على فلسطين، والذي إنبثق عن قانون تنظيم المدن البريطاني لعام ١٩٣٢.

يظل هذا القانون مؤقتاً مع محاولات قليلة لتحديثه.

يعكس نظام حيازة الأراضي والنظام القانوني الأردنيين توجهاً نحو خصخصة الأراضي،^{٤٧٠} مما أدى إلى إستخدام غير مُستدام وتردي شديد للأراضي، لا سيما الأراضي الزراعية.^{٤٧١} نظراً لأن الأراضي الخاصة تقع في مناطق رئيسية، فقد أصبحت أكثر تكلفة وسط زيادة الطلب.

لا تزال القيود الإجتماعية على وراثة الأراضي وملكيته قائمة، حيث أنها تؤثر بشكل خاص على النساء الفقيرات.^{٤٧٢}

لا تزال مخيمات الآجثين الفلسطينيين مستبعدة من إستعمالات الأراضي البلدية وخطط التنمية، على الرغم من كونها دائمة وراسخة ضمن النسيج الإجتماعي والحضري لإربد، حيث ترتبط بخدمات البلدية ويدفع السكان ضريبة الخدمات.^{٤٧٣}

تحديات الأخطار البيئية والطبيعية



إن النهج الإستباقي المحدود للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها، والقدرات المؤسسية غير الكافية على المستويين الوطني والمحلي، ومحدودية الموارد البشرية المدربة ونقص الوعي بين المسؤولين والمجتمعات حول التأهب للكوارث والتنفيذ غير المرضي للسياسات الحالية^{٤٧٤} جعلت سكان الأردن عرضة للمخاطر الطبيعية.

الأردن ثاني أكثر بلد يعاني من شح المياه.^{٤٧٥} ويعتمد بشكل كبير على موارد المياه الخارجية مما يؤدي إلى تفاقم التوترات مع البلدان المجاورة. زاد تدفق الآجثين من كفاف الأردن لتلبية إحتياجات المياه المنزلية.

يتعدى الزحف الحضري على الأراضي الزراعية. توصف

في حين أن أكثر من نصف ميزانيات البلديات تعتمد على التحويلات الحكومية، لا يتم إخطار البلديات مسبقاً بالمبلغ، مما يعيق إعداد الميزانية.

على الرغم من معدلات التعليم المرتفعة، يتمتع الشباب في الأردن بفرص عمل منخفضة ومعدل بطالة يبلغ ١٩,٣٪ بسبب الظروف السيئة لسوق العمل والتشبع الوظيفي الذي يتطلب مهارات عالية.^{٤٨٢} غياب التوافق في المهارات ومتطلبات سوق العمل.

في محافظة إربد، تعتبر ثلاثة ألوية جيوباً للفقر،^{٤٨٣} مما يشكل ضغطاً على الخطط العاجلة لتلبية احتياجاتها الخدمية والتوظيفية.

في حين يتم الحصول على ٥٤٪ من الإيرادات من الضرائب، لا يزال تحصيل الإيرادات الذاتية للبلدية منخفضاً.^{٤٨٤} فالإستثمارات المالية لبلدية إربد الكبرى محدودة بنسبة ١٠,٠٪.^{٤٨٥}

تؤثر عدم قدرة بلدية إربد الكبرى على خفض الديون بشكل كبير والعجز السنوي على الإستقرار المالي وهيكلة الإنفاق في المدينة.

يواجه سكان مخيم الحصن تحديات إقتصادية، حيث أن ١٨٪ عاطلون عن العمل ويعتبر دخل ٢٣٪ تحت خط الفقر الوطني.^{٤٨٦}

التوتر بين المجتمعات المضيفة واللّاجئين

مع زيادة الطلب على الإسكان، تزداد التوترات بين اللّاجئين والمجتمعات المضيفة، حيث يتنافسون على إشغال الإسكان ميسور التكلفة. في المدن المتوسطة الحجم، يتنافس الأردنيون مع اللّاجئين السوريين على استئجار الشقق.

يؤدي الوصول غير المتكافئ إلى المرافق العامة والبنية التحتية وفرص العمل إلى نشوب تنافر وتوترات بين اللّاجئين والمجتمعات المضيفة.

يعتمد العديد من اللّاجئين على المساعدات الإنسانية، وهي إستراتيجية قصيرة الأجل للحد من تأثيرهم. ومع ذلك، فإن عدم الوصول إلى سوق العمل بشكل قانوني يزيد من تأثيرهم ويؤدي إلى وجود أسواق غير رسمية واسعة النطاق، وبالتالي زيادة التوترات بين المجتمعات المضيفة واللّاجئين في جهودهم المبدولة لتلقي فرص العمل المحدودة.

لا تتناول خطط التنمية المحلية الحالية على مستوى البلديات قضايا اللّاجئين الناشئة، مما يعيق دمج المجتمعات المهمشة في البدائل التخطيطية للتنمية.

الفرص

الفرص الإستراتيجية



- يوجد في الأردن نسبة عالية من الشباب، خاصة في محافظة إربد، حيث أن أكثر من نصف السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً. لذلك، يمكن أن تصبح القوى العاملة والموارد البشرية المتزايدة، وانخفاض الطلب على المرافق الصحية وانخفاض معدلات الإعالة فرصاً إذا تم اعتماد خطة طويلة الأجل تستخدم الموارد بكفاءة لتشجيع التطورات متعددة الأبعاد وكذلك برامج بناء القدرات والمهارات لتلبية الاحتياجات المستقبلية لهذا العدد المتزايد من السكان.
- توفر الوثائق المختلفة التي تتناول احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة على المستوى الوطني، مثل خطة المنفعة الوطنية، والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وخطة الاستجابة الأردنية، وميثاق الأردن، والميثاق العالمي للهجرة الفرصة لتلبية هذه الاحتياجات العاجلة للاجئين السوريين الذين يعيشون في المخيمات والمناطق الحضرية، وكذلك المجتمعات المضيفة المتأثرة بالأزمة. بالإضافة إلى ذلك، هناك فرصة كبيرة للإعتماد على هذه الخطط والجهود لتحقيق حلول مستدامة لسكان الأردن ودمج اللاجئين.
- هناك فرصة كبيرة لتحسين إدارة الهجرة، ومعالجة التحديات المرتبطة بالهجرة اليوم وتعزيز مساهمة المهاجرين والهجرة في التنمية المستدامة.
- تحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى فرصة تنمية تجذب إستثمارات جديدة وتعزز الإقتصاد المحلي.
- تهدف التبرعات المقدمة للأردن حالياً إلى بناء قدرات المؤسسات الحكومية لتقديم حلول طويلة الأمد لأزمة اللاجئين، وهي فرصة لبناء القدرات القائمة.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية، في المراحل الأخيرة من صياغة سياسة حضرية وطنية للأردن والتي ستضع إطاراً إرشادياً للتنمية الحضرية في البلاد، بمجرد الموافقة عليها.
- ينتقل الأردن من نظام شديد المركزية إلى نظام غير مركزي بشكل تدريجي مع مزيد من الصلاحيات على مستوى المحافظات والبلديات. سيعزز هذا مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار.
- هناك محاولات في بلدية إربد الكبرى لإنشاء قاعدة بيانات مناسبة، والتي من شأنها تعزيز جمع البيانات ومشاركتها بالإضافة إلى جذب الإستثمارات والتبرعات لتحسين قاعدة البيانات.
- في مدينة إربد، تتيح الطبيعة القريبة مكانياً للأسر الأردنية والسورية فرصة اندماج اللاجئين مع الأردنيين وتأكيد الترابط الإجتماعي بين السكان.

الفرص المكانية



توافر الأرض

- أدت جائحة كوفيد-١٩ والقيود إلى زيادة الوعي بأهمية التخطيط المكاني، وتوافر المساحات الخضراء المفتوحة واستعمال الأراضي الشاغرة الحالية للمساحات الخضراء المفتوحة.
- يشجع التوثيق الصحيح لملكية الأراضي الإستثمار في الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، يسهل الأردن الإستثمار من خلال تأجير الأراضي الحكومية للمستثمرين.
- هناك خطوات نحو تطبيق ضرائب الأراضي البيضاء في الأردن، والتي ستحفز استعمال الأراضي الشاغرة، وبالتالي تشجع على التكتيف.
- في محافظة إربد، تعتبر غالبية مساحة الغطاء الأرضي خضراء، حيث تم تصنيف ٥٤% من استعمالات الأراضي على أنها زراعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن ٥٢% من الأراضي في مدينة إربد هي أراضي زراعية. هذا يعطي الفرصة لاستعمال الزراعة لتعزيز الإقتصاد المحلي.

إمكانية الوصول والاتصال

- مدينة إربد هي المركز الاستراتيجي لمحافظة إربد نظراً لمركزها الإداري وقربها من الحدود الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تقع مدينة إربد في موقع استراتيجي على طريق تجاري رئيسي، مما يجذب الركاب يومياً من البلدات المجاورة ويحفز أنشطة البيع بالتجزئة. وهذا يعطي الفرصة للتجارة والأعمال.
- هناك خطط لإكمال الطريق الدائري حول مدينة إربد، مما سيؤدي إلى تحسين حركة المرور وتقليل الازدحام وربط شمال المدينة وجنوبها.

الفرص البيئية



- إن إمكانات التخفيف من حدة تغير المناخ هامة، حيث أن الأردن عبارة عن صحراء بشكل أساسي ويمكن استعمال الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء، وتقليل استهلاك الوقود، وبالتالي التخفيف من آثار تغير المناخ والغازات الدفينة.
- على مستوى المدينة، هناك العديد من مشاريع تغير المناخ والاستدامة، مثل مشروع توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط الممول من الإتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية للمدينة بنسبة ١٥% بحلول عام ٢٠٣٠، وتحديداً من خلال: مشروع إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية

مركز المدينة. هذا المشروع، عند تنفيذه، يستطيع أن يدمج التراث، والنقل والتنقل، والمساحات العامة، والأسواق والبنية التحتية مما سيعزز القيمة الاجتماعية والاقتصادية لمركز المدينة والظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان. ومن حيث الإيرادات المحلية لبلديات الفئة الأولى، جاءت بلدية إربد الكبرى في المرتبة الثانية لعام ٢٠٢٠ بمبلغ ٤٥٢,٠٢٦,٢٩ دينار أردني.^{٤٩} على الرغم من عبء اللآجئيين على إربد، وتقديم الخدمات لواحد من أكثر المراكز الحضرية اكتظاظاً بالسكان في الأردن، فقد نجحت بشكل كبير في تقليل الديون والعجز السنوي الأخير. هذا يعني أن السوق مستقر ولديه إمكانية لمزيد من النمو والاستثمارات.

عمل البنك الدولي على دعم إصلاحات الإدارة المالية العامة على مستوى الحكومة المحلية في الأردن، من خلال «تعزيز أنظمة الإدارة المالية البلدية لاستدامة تقديم الخدمات في البلديات المتضررة من أزمة اللآجئيين»، والتي تم إختيار بلدية إربد الكبرى من أجل ذلك. عند تنفيذه، سيعمل المشروع على تعزيز الأنظمة المؤسسية والمالية، فضلاً عن قدرات البلديات المختارة في الأردن على تحسين تقديم الخدمات المحلية.

المرافق والبنية التحتية

- سيساهم توفير الإستثمار في أنظمة مستدامة للمياه والصرف الصحي، ووسائل النقل العام، والمساحات الخضراء / المفتوحة والعامة والبنية التحتية للمشاة بشكل كبير في تيسير سبل رزق السكان والإقتصاد المحلي بالإضافة إلى جذب المستثمرين والشركات. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من الخدمات التي يقدمها بنك تنمية المدن والقرى إلى البلديات، استحوذت مشاريع البنية التحتية على ٣,٤ مليون دينار أردني، أي ما يعادل ١٪ فقط من إجمالي المحفظة المالية،^{٤٩} مما يسلط الضوء على فرصة للتحسين في المستقبل.
- كدولة، يمتلك الأردن نظام رعاية صحية متقدم، حيث تم تصنيفه من قبل البنك الدولي بأنه المزود الأول لخدمات الرعاية الصحية في المنطقة ومن بين الخمسة الأوائل في العالم. فهو أحد أكثر المواقع المرغوبة في المنطقة للسياحة العلاجية، وتحمل الدولة بسرعة على تطوير سمعة دولية للرعاية الصحية عالية الجودة وبأسعار ميسرة.
- هناك مشروع مخطط لإنشاء مدينة ملاهي في مدينة إربد، والتي إذا تم تمويلها وتنفيذها ستكون منطقة ترفيهية دائمة في إربد تخدم إربد والمناطق المحيطة.

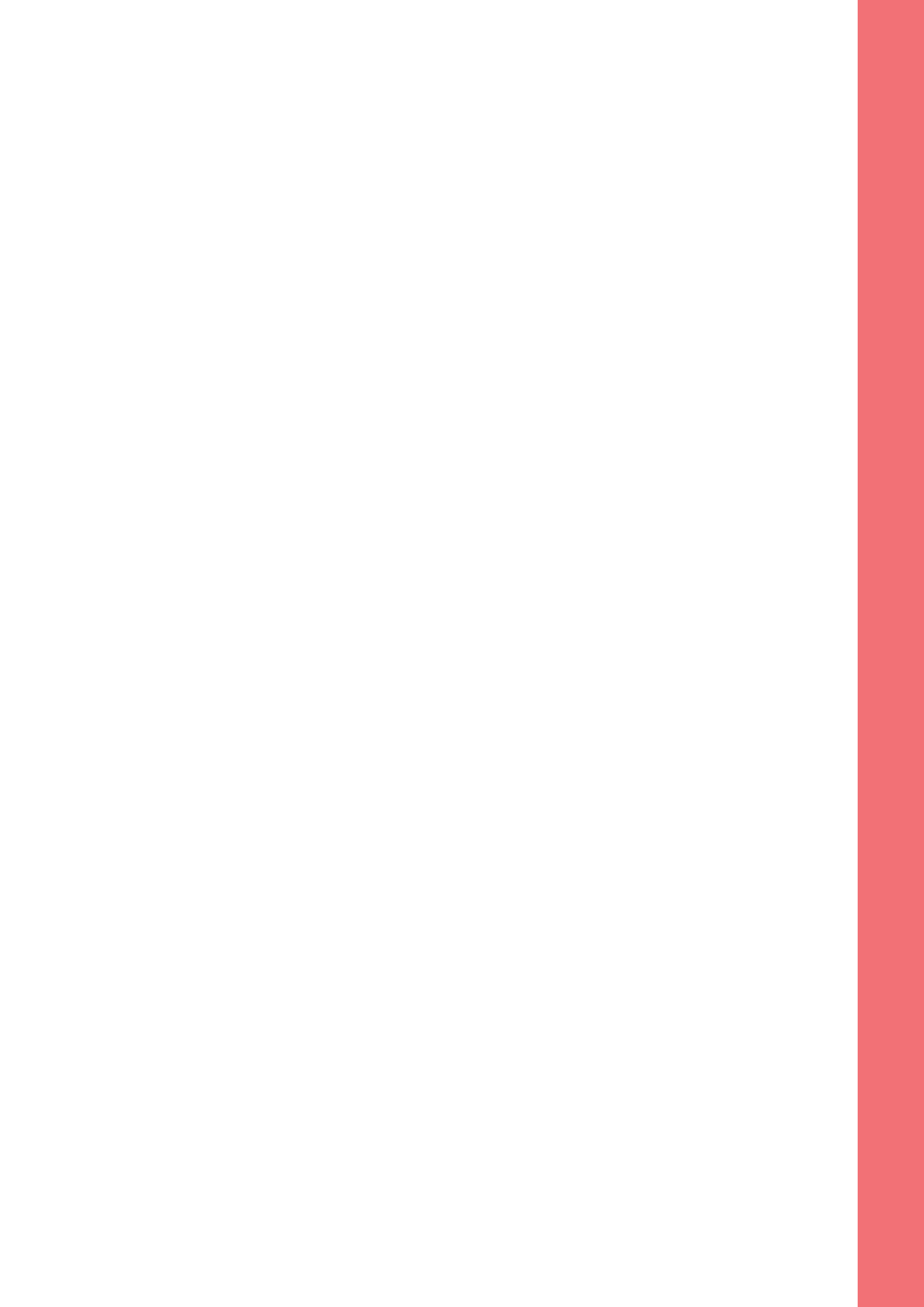
أو الموفرة للطاقة (قيد التنفيذ)، وتدابير تحسين كفاءة الطاقة في مشروع القطاع المنزلي (قيد المراجعة)، ومحطات الطاقة الكهروضوئية (١٦ ميجاوات قيد التنفيذ) لتغطية طلب المدينة بالكامل (مُقترح). سَتساعد هذه المشاريع عند تنفيذها في بناء كفاءة الطاقة، وتقليل الإعتماد على موارد الطاقة التقليدية وزيادة استعمال الطاقة المتجددة.^{٤٧}

الفرص الاجتماعية والاقتصادية



الإقتصاد والوظائف

- الأردن دولة منفتحة على المستثمرين المحتملين ويسهل ممارسة الأعمال التجارية. إذ أنه بحلول نهاية عام ٢٠١٣، استثمر المستثمرون العرب ٤٠٪ في قطاع الصناعة، و ٣٨٪ في القطاع التجاري، و ٢٠٪ في قطاع الزراعة و ٢,٥٪ في قطاع العقارات.^{٤٨}
- يتمتع الأردن بمعدلات عالية في التحصيل التعليمي مما يوفر إمكانات قوة عاملة ماهرة متنامية من شأنها أن تدعم التنمية الاقتصادية المحلية للبلاد عندما تكون مصحوبة بعوامل تمكن أخرى.
- منحت الحكومة الأردنية سكانها الفرصة لإنشاء أعمال تجارية من المنزل، بما في ذلك اللآجئيين السوريين داخل المخيمات وخارجها، مما يساعد في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان.
- بسبب تأثيرات كوفيد-١٩، هناك زيادة في معدلات البطالة، وانعدام الأمن الغذائي وعدم كفاية الوصول إلى الخدمات والإحتياجات الأساسية. ومع ذلك، هناك فرصة لاستعمال الأراضي الحكومية الشاغرة للزراعة الحضرية / الزراعة المستدامة من أجل تقليل البطالة، التخفيف من تأثير تغير المناخ، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي.
- تأتي محافظة إربد في المرتبة الثانية بعد عمان من حيث عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة بنسبة مساهمة تصل إلى ٧١٪ من إجمالي المشاريع الاقتصادية في الشمال (حوالي ١٦,٧٪ على مستوى الدولة).^{٤٩} هذا يعني أن السوق مستقر ولديه إمكانية لمزيد من النمو والاستثمارات.
- تتميز محافظة إربد بوجود العديد من الجامعات ذات المعايير الأكاديمية المتميزة، مما يساهم في تعزيز عملية التنمية المحلية، وتحقيق التقدم في قطاعي البحث والتطوير وخلق فرص عمل.
- هناك بعض مشاريع البنية التحتية الحضرية الكبرى التي تسعى للحصول على التمويل، مثل مشروع تجديد وتنشيط



٦

ورشة عمل مع أصحاب المصلحة

ورشة عمل التحقق من صحة ملف التنمية الحضري مع أصحاب المصلحة

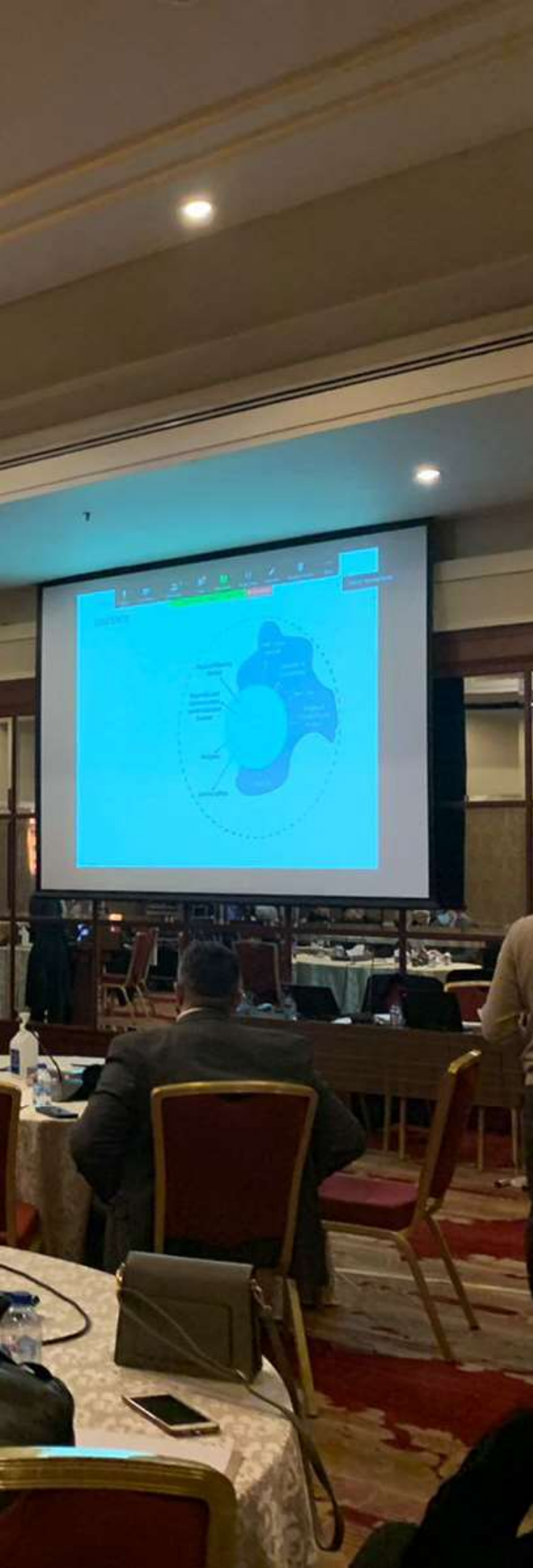
في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٢، عقد فريق الموئل في الأردن ورشة عمل للتحقق من نتائج التنمية الحضري بإستعمال طريقة هجينة (افتراضياً عبر منصة Zoom ووجاهياً). تم إستعمال هذا النهج لضمان التوافق مع قيود كوفيد-١٩ وإجراءات التباعد الجسدي.

كان من بين المشاركين ممثلين عن الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة، وشركاء من بلدية إربد الكبرى، والقطاع الخاص، بنوك ووكالات التنمية ومهنيين حضريين.

تهدف ورشة العمل إلى إعلام أصحاب المصلحة حول تقدم العمل في جميع أنحاء برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة، وتقديم نظرة عامة عن ملف التنمية الحضري الذي تم إعداده، وعرض وضع التنمية الحضرية والتحديات المتعلقة بتدفق اللاجئين في مدينة إربد، والحصول على وجهات نظر أصحاب المصلحة حول ملف التنمية الحضري الذي تم إعداده، والتحديات والفرص التي تم تحديدها فيما يتعلق بالإستثمار في البنية التحتية وتنفيذها في المدينة المختارة، وتحديد حي تجريبي من الأحياء الثلاثة التي تم تحليلها في إربد للمرحلة الثانية من المشروع.

خلال الجلسة الأولى، قدم فريق الموئل لمحة عامة لإبلاغ أصحاب المصلحة الرئيسيين عن برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة وأهدافه والنواتج المطلوبة للمرحلة القادمة، وهي: تطوير رؤية إستراتيجية وبناء البدائل التخطيطية. تبع ذلك مقدمة موجزة من ممثل بلدية إربد الكبرى، حيث تمت مناقشة الإجراءات الرئيسية وأوجه التأثير المحتملة بين برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة وخطط التنمية الخاصة بهم. بعد ذلك، تم تقديم عرض للمستوى الوطني لملف التنمية الحضري، مع تسليط الضوء على النتائج الرئيسية. وتبعه مناقشة مفتوحة للتحقق من صحة النتائج.

تضمنت الجلسة الثانية عرضاً متعمقاً لملف التنمية الحضري لإربد على المستوى الإقليمي ومستوى المدينة، تلاه جلسة تفاعلية للتحقق من صحة النتائج وفتح المجال للتعليقات والمناقشة. اختتمت الجلسة بعرض الأحياء الثلاثة التي تم تحليلها. وبعد ذلك كان هناك تصويت لإختبار حي تجريبي في عمان للمرحلة التالية.





التغذية الراجعة النوعية

فيما يلي نذكر مُلخص ملاحظات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بجودة خدمات البنية التحتية والمرافق العامة، بما في ذلك:

قطاع النقل العام:

بينما تغطي شبكة النقل العام بعض مناطق مدينة إربد، فقد تأثرت جودة الخدمة سلباً بسبب عدم إدارة الوقت والخلاف بين مالكي الحافلات. لذلك، يعتمد معظم السكان على السيارات الخاصة وحجز سيارات الأجرة عبر التطبيقات.

خدمة المياه العامة:

على الرغم من أن الاتصال بشبكة المياه متاح ويمكن الوصول إليه في معظم المناطق، فإن المياه المنقولة بالأنابيب غير صالحة للشرب، وبالتالي يُفضل الناس شراء المياه المُفلترة. كما أن الأنابيب قديمة وتحتاج إلى صيانة. بالإضافة إلى ذلك، يعاني الناس في الصيف من نقص المياه. من ناحية أخرى، ذكرت وزارة المياه والري أن هناك مشاريع جارية ومخطط لها حالياً بميزانية مخصصة لتحسين شبكة المياه الحالية وربط المناطق السكنية داخل الأحياء الثلاثة التي تم تحليلها، بما يتوافق مع التدخلات المحددة اللازمة لهذه الأحياء.

خدمة الصرف الصحي:

ذكر أصحاب المصلحة أن هناك بعض المناطق غير الموصولة بشبكة الصرف الصحي ولا تزال تعتمد على الحفر الامتصاصية. علاوةً على ذلك، فإن الشبكة الحالية بشكل عام بحاجة إلى إصلاح. وتجدر الإشارة هنا إلى أن وزارة المياه والري ذكرت أن هناك مشروعاً قائماً بميزانية مخصصة لتحسين شبكة الصرف الصحي الحالية بمنطقة الصريح. مع العلم، لا يزال المشروع في طور الدراسة ومن المتوقع أن يتم تنفيذه خلال السنوات الخمس القادمة.

خدمة الكهرباء:

الشبكة ومولدات الطاقة بحاجة إلى تحسين.

تصريف مياه الأمطار:

تعاني بعض المناطق الحضرية من السيول نتيجة عدم وجود شبكة صرف مما يؤثر سلباً على السكان.

نظام إدارة النفايات الصلبة:

هناك تحدٍ واضح في إدارة النفايات الصلبة في إربد. وهي واحدة من المدن المستهدفة في خطة إصلاح إدارة النفايات الصلبة للتعامل مع الزيادة في النفايات الصلبة بسبب النمو السكاني وتدفق اللاجئين.

جودة مرافق الرعاية الصحية والتعليمية:

بشكل عام، تم وصف التوزيع المكاني لهذه المرافق بأنه جيد جداً. يتم تقديم الرعاية الصحية والخدمات التعليمية في معظم الأحياء. ومع ذلك، وصفت جودة هذه الخدمات بأنها سيئة. وعليه، يجب زيادة قدرة هذه المرافق العامة لإستيعاب الزيادة الهائلة في عدد السكان بسبب تدفق اللاجئين.

جودة المرافق الترفيهية (الحدائق):

تفتقر المدينة إلى المساحات الخضراء العامة. بالإضافة إلى ذلك، ذكر أصحاب المصلحة عدم وجود صيانة للمساحات الموجودة.

جودة المرافق التجارية:

على الرغم من أن المدينة مغطاة جيداً من الناحية المكانية بالمرافق التجارية، إلا أن التنوع مطلوب.



صورة تظهر ممثل عن بلدية اربد الكبرى

إختيار الحي

يُلخص القسم التالي نتائج عملية التصويت التي تمت بعد عرض تحليل الأحياء الثلاثة في مدينة إربد. صوّت المشاركون على الحي التجريبي في إربد الذي يجب تحديده للمرحلة القادمة من البرنامج.

وكانت نتائج التصويت على النحو التالي:

- حي الأفراح ٩ أصوات
- حي البساتين ٦ أصوات
- حي العودة ٤ أصوات

في ٢٢ شباط ٢٠٢٢، عقد فريق الموئل في الأردن اجتماعاً وجاهياً مع بلدية إربد الكبرى لمواصلة مناقشة التعليقات الفنية لبلدية إربد الكبرى على ملف التنميط الحضري وتحديد الحي التجريبي.

حصل حي الأفراح على أكبر عدد من الأصوات وتم تسليط الضوء عليه من قبل فريق بلدية إربد الكبرى بإعتباره الحي الأكثر حاجة لتدخلات التحسين المستقبلية.

لذلك، فإن الحي المختار للمرحلة القادمة (تطوير رؤية إستراتيجية وبناء البدائل التخطيطية) هو «حي الأفراح» في منطقة الصريح في مدينة إربد، والذي يمثل التصنيف رقم ثلاثة: مُط الحي الذي يفتقر إلى الوصول إلى المرافق العامة والنقل العام، بالإضافة إلى حاجته إلى شبكة بنية تحتية وصيانة للطرق.

ورشة عمل التحقق من نتائج تحليل الحي السكني المُختار

في ٢٠ آذار ٢٠٢٢، عقد فريق الموثل في الأردن ورشة عمل للتحقق من صحة نتائج تحليل الحي في مركز شباب الصريح في منطقة الصريح، ضمن حي الأفراح (الحي المحدد). حضر ورشة العمل ٢٤ مشاركاً، معظمهم من سكان حي الأفراح، بما في ذلك رؤساء بعض المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، بالإضافة إلى النساء والشباب وكبار السن والأجانب لضمان دمج الجنسين ومختلف الفئات العمرية والجنسيات والقدرات في الحي. بالإضافة إلى ذلك، حضر ورشة العمل ممثلون عن بلدية إربد الكبرى ووزارة الإدارة المحلية و وحدة سُبل كسب العيش والإدماج الاقتصادي في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

هدفت ورشة العمل إلى إطلاع سكان منطقة الأفراح على برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة وأهدافه، وتقديم لمحة عامة عن الملف المكاني للحي الذي تم تطويره والذي يعرض الوضع الحضري الحالي لحيهم، والحصول على وجهات نظرهم حول الملف المكاني المعد بالإضافة إلى التحديات والفرص التي تم تحديدها في حيهم فيما يتعلق بالبنية التحتية والبيئة الحضرية والمواصلات العامة والمرافق العامة.

بدأت الجلسة الأولى مع فريق الموثل الذي قدم لمحة عامة لإعلام سكان الحي عن برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة وأهدافه، بالإضافة إلى النتائج المرجوة من المرحلة القادمة والتي تهدف إلى «تطوير رؤية إستراتيجية وبناء البدائل التخطيطية». تبع ذلك شرح موجز للتحليل المكاني لحيهم. بعد ذلك، تم عقد جلستين تفاعليتين مع السكان، حيث تم تقسيمهم إلى مجموعتين وتم إجراء مناقشة مفتوحة لتعيين وتحديد التحديات والفرص الموجودة في منطقتهم من وجهة نظرهم.

اختتمت الجلسات بعرض كل مجموعة التحديات والفرص التي تم تحديدها بشكل جماعي في إطار الموضوعات الأربعة للبنية التحتية، البيئة الحضرية، المرافق العامة والمواصلات العامة.





صورة تظهر المشاركين في ورشة عمل التحقق من نتائج الحي السكني المختار

التحديات المحددة من قبل المجتمع المحلي

٢ البيئة الحضرية

وتطرق المشاركون إلى انعدام النظافة العامة في الحي، حيث تم التأكيد على إدارة النفايات الصلبة على أنها تحد. وتحديداً فيما يتعلق بالتوزيع غير العادل لعمال النظافة وحاويات النفايات، حيث لا يوجد في بعض المناطق خدمات لجمع النفايات. كما أشير إلى قلة الوعي فيما يتعلق بالتخلص من النفايات، حيث يستخدم بعض الناس حاويات القمامة لأغراض أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تم طرح موضوع الكلاب الضالة كتحدي من قبل السكان.

وبشأن شبكة الطرق في الحي، ذكر الأهالي أن الشوارع ضيقة وسيئة وتفتقر إلى اللافتات الإرشادية لحركة المركبات، مما يجعلها بشكل عام غير آمنة. علاوة على ذلك، يستخدم بعض السكان الشوارع لعرض وتسويق سلعهم، مما يزيد من تضيق مسار السيارات. بالإضافة إلى ذلك، أوضحوا أن الطرق تفتقر إلى الأرصفة المناسبة. وإذا كانت الأرصفة متاحة، فيكون فيها عوائق للمشاة، مما يجعلها غير ملائمة للمشاة وللأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة.

لبدء النقاش حول التحديات خلال الجلسة التفاعلية، أعد فريق الموئل صوراً تعرض التحديات المختلفة في الحي المختار والأحياء الأخرى في الأردن وبلدان أخرى بشكل عام.

في البداية تم تقسيم المشاركين إلى مجموعتين. طُلب من كل مجموعة تعيين أربعة من الأعضاء لفرز التحديات، بالتعاون مع عضو من فريق الموئل، حيث أن التحديات باتباع نفس المنهجية المستخدمة لتحديد التحديات في الجلسة السابقة: البنية التحتية، البيئة الحضرية، المرافق العامة والمواصلات العامة.

بعد ذلك، طلب من المشاركين الآخرين إختيار صورة، وتبسيط الضوء على التحديات في الصورة المختارة، وتحديد التحدي إذا كان موجوداً في حيهم.

سلطت نتائج هذه الجلسة الضوء على التحديات الموجودة في حي الأفراح من منظور المجتمع المحلي، وتم تصنيفها في المحاور الأربعة الرئيسية التالية:

١ المرافق العامة

• مرافق الرعاية الصحية:

أوضح الأهالي أن مركز الصحة الحكومي الموجود في منطقة الصريح - ليس في حي الأفراح - غير كافٍ ويغلق الساعة ٤:٠٠ مساءً. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد مركز طوارئ يعمل على مدار ٢٤ ساعة وموظفين متخصصين. كما أشاروا إلى أن توافر الأدوية في المركز الصحي الحالي هو أحد التحديات.

• المرافق الترفيهية:

أشار الأهالي إلى عدم وجود أماكن عامة ومساحات مفتوحة في الحي كملاعب كرة القدم والحدائق، مما يجبر الأطفال اللعب في الشوارع.

• المرافق التعليمية:

بحسب السكان المحليين، فإن المدارس بعيدة نسبياً عن الحي. بشكل عام، المرافق التعليمية داخل الحي سيئة.

• المرافق التجارية:

تغطي المرافق التجارية الحالية الإحتياجات الأساسية ولكنها غير متنوعة. وعليه، شدد الأهالي بأن عليهم الذهاب إلى الأحياء الأخرى لتلبية بعض إحتياجاتهم.

• المرافق الدينية:

أكد بعض السكان على عدم وجود كنائس في الحي.





مكرمة صحية



أسوار حجرية خطيرة



قناة الأرصفة، وأرصفة مدمرة (غير مهيئة) للمشاة



شارع متدهور

٣ الخدمات الأساسية / البنية التحتية

من القضايا العامة المتعلقة بالبنية التحتية عدم وجود تنسيق بين الجهات الرسمية فيما يتعلق بأعمال البنية التحتية.

- **البنية التحتية للطرق:**
شدد السكان على أن البنية التحتية للطرق سيئة بشكل عام وهناك الكثير من الحفر. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد ممرات للمشاة.

- **خدمة الصرف الصحي:**
وكثيراً ما ورد ذكر عدم الصيانة الدورية للمناهل (فتحات المجاري). بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المجاري تبقى مفتوحة بدون أغطية مما يهدد سلامة الناس والتسبب بروائح كريهة وظهور آفات مختلفة.

- **خدمة المياه:**
أوضح السكان أن هناك ضعفاً في توفير خدمات المياه في الحي وأنها غير متساوية.

- **خدمة الكهرباء:**
أوضح السكان أن الإضاءة في الحي سيئة. بالإضافة إلى ذلك، تم توزيع أعمدة الكهرباء بشكل عشوائي بين المباني السكنية وقريبة من الطوابق العليا مما يؤدي إلى مخاطر بالغة.

- **خدمة تصريف مياه الأمطار:**
أوضح الأهالي أن مياه الأمطار تفيض باتجاه المقبرة. كما أكدوا على أن مصارف مياه الأمطار لا توجد في الأماكن المناسبة، حيث لم يتم تركيبها في أخفض المناطق في الشوارع.

٤ سهولة الوصول والمواصلات العامة

لا توجد مواقف حافلات أو مسارات نقل عام داخل الحي. يمتد خط الحافلات الوحيد على طول شارع الصريح وأحياناً لا يغطي مساره المحدد بشكل كامل، حيث لا يعتمد على النقل العام فيما يتعلق بالتوقيت والطريق. علاوة على ذلك، نظراً لسوء حالة الشوارع، ترفض سيارات الأجرة تحميل الركاب داخل الحي وخارجه. بالإضافة إلى ذلك، أثرت قضية الاختناقات المرورية نتيجة عدم وجود مواقف للسيارات حيث يوقف الناس سياراتهم بشكل مزدوج ويغلقون الشوارع.



شارع متدهور
لا توجد إضاءة للشوارع

مكرهة صحية

عمود كهرباء يتوسط الشارع

ضعف توفير المياه

شارع متدهور
أرصفة مشاة مدمرة
مصارف مياه الأمطار غير الملائمة

مكرهة صحية

مكرهة صحية

مفتاح الخريطة

- حدود الحي
- محور التنقل والوصولية
- محور البنية التحتية
- محور البيئة الحضرية
- محور المرافق العامة

الشمال



الكيلومتر

٤

الشكل ٥٧: التحديات التي حدها سكان حي الأفراح

الإحتياجات والفرص المحددة من قبل المجتمع المحلي

٣ الخدمات الأساسية / البنية التحتية

كان هناك حاجة عامة حددها السكان وهي حل مشكلة عدم التنسيق في الخدمات البلدية فيما يتعلق بالبنية التحتية.

• البنية التحتية للطرق:

أشار الأهالي إلى ضرورة صيانة الطرق، وإضافة ممرات للمشاة وتحسين إنارة الشوارع بشكل عام.

• خدمة الصرف الصحي:

تم التأكيد على ضرورة تحسين شبكة الصرف الصحي.

• خدمة المياه:

ذكر السكان ضرورة تحسين تقديم خدمات المياه في الحي.

• خدمة الكهرباء:

أوضح الأهالي أنه يجب إزالة بعض أعمدة الكهرباء الموجودة في الشوارع لأنها تشكل خطراً على السكان وعلى أي عابر سبيل.

• خدمة تصريف مياه الأمطار:

أكد الأهالي على ضرورة صيانة شبكة تصريف مياه الأمطار ونقل المصارف وفق المستويات المناسبة.

٤ سهولة الوصول والمواصلات العامة

يحتاج الحي إلى محطات مواصلات عامة وطرق ممتدة. علاوة على ذلك، أكد السكان على أهمية إنشاء نفق أو جسر للمشاة على شارع الصريح كما هو موضح في الخريطة.

باتباع نفس المنهجية المستخدمة لتحديد التحديات في الجلسة السابقة، بدأ فريق المؤئل جلسة تحديد الإحتياجات والفرص من خلال شرح أهمية هذا التحديد لحيهم. وبناءً عليه، أكد المشاركون على إحتياجاتهم والفرص المحتملة المتاحة في حي الأفراح، والتي تم تصنيفها في المحاور الأربعة الرئيسية التالية:

١ المرافق العامة

• مرافق الرعاية الصحية:

أوضح الأهالي أن الحي بحاجة إلى إفتتاح مركز صحي شامل يقدم خدمة الطوارئ على مدار ٢٤ ساعة.

• المرافق الترفيهية:

أوضح السكان أنهم بحاجة إلى حديقة عامة ومساحات خضراء مفتوحة داخل الحي. بالإضافة إلى ذلك، إقترحوا تخصيص مساحة للباارات. كما قاموا بتعيين المنطقة المحتملة لبناء هذه المرافق كما هو موضح في الخريطة.

• المرافق التعليمية:

وفقاً للسكان المحليين، فإن التدخل الأكثر أولوية والمطلوب في الحي هو إنشاء مركز بناء قدرات للتدريب والتوعية العامة. بالإضافة إلى ذلك، ذكروا أنهم بحاجة إلى حضنة. توضح الخريطة المنطقة المقترحة المحتملة لهذه المرافق.

• المرافق التجارية:

طلب السكان تنوعاً أكبر في المرافق التجارية، حيث أن المرافق الموجودة محدودة للغاية.

٢ البيئة الحضرية

للتغلب على التحدي الرئيسي الذي تم تحديده في الحي فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة، أوضح السكان أن هناك حاجة ماسة إلى حملات توعية تتناول التخلص من النفايات وإعادة تدويرها.

أما فيما يتعلق بالجانب البصري للبيئة الحضرية، فقد أبرز المشاركون الحاجة إلى التجميل العام للحي من خلال إضافة المزيد من العناصر الخضراء، وذلك بالتعاون مع السكان. يشمل ذلك: غرس الأشجار، الزراعة الحضرية في الأراضي الخالية وأسطح المنازل وتحسين مناظر الشوارع والأرصفت في الحي. بالإضافة إلى ذلك، إقترحوا نقل مزارع الأبقار والأغنام إلى خارج الحي، وتوفير حل للكلاب الضالة.

الخاتمة - التحديات والتدخلات المطلوبة في حي الأفراح



الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

كشف التحليل عن محدودية المناطق التجارية في الحي، وهو ما أكده السكان بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك ذكروا عدم وجود مرافق ترفيهية عامة في الحي.

لذلك، فإن التدخلات اللازمة هي تشجيع التنوع في المرافق التجارية، وإنشاء حضانة ومركز تدريب لبناء القدرات. فيما يتعلق بالمرافق الترفيهية العامة، تشمل التدخلات اللازمة إنشاء المزيد من مناطق اللعب الآمنة، والحدائق العامة، والمساحات الخضراء المفتوحة، وإضافة المزيد من أعمدة الإنارة ومناطق جلوس مظلة ويازار.

أما بالنسبة للمواصلات العامة، أظهر التحليل أن سكان الحي لا يمكنهم الوصول إلى وسائل النقل العام على بعد ٥ و ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام. علاوة على ذلك، شدد الأهالي على الحاجة إلى مواقف ومسارات للنقل العام، وأن سيارات الأجرة ترفض القيام بنقل الركاب من داخل الحي وإليه بسبب سوء حالة الطرق فيه. كما أكدوا على عدم وجود جسر أو نفق للمشاة على الشارع الرئيسي (شارع الصريح) مما يهدد سلامتهم. والتدخلات اللازمة في هذا الصدد، هي مد طريق نقل عام إلى الحي وإضافة مواقف ثابتة في المنطقة المركزية للحي. بالإضافة إلى ذلك، ضرورة إنشاء جسر / نفق للمشاة على الشارع الرئيسي.

علاوة على ذلك، تم التأكيد على التوزيع غير المتكافئ لعمال النظافة وحاولات النفايات بإعتباره تحدياً يتعلق بإدارة النفايات الصلبة في الحي. وبناءً على ذلك، فإن التدخل المطلوب هو إضافة حاويات نفايات وتخصيص المزيد من عمال النظافة لخدمة الحي بشكل متساوٍ وبكفاءة.

هناك ضرورة أخرى تم التأكيد عليها وهي التجميل العام للحي، حيث إقترح السكان زيادة العناصر الخضراء عن طريق إضافة الأشجار والاستفادة من أسطح المنازل والمساحات الخالية للزراعة الحضرية. وإقترحوا أيضاً نقل مزارع الأبقار والأغنام إلى خارج الحي وتوفير حل للكلاب الضالة.

بناءً على التحليل المكاني الذي تم إجراؤه للحي التجريبي في مدينة إربد (الأفراح) والتحديات والإحتياجات والفرص التي أكد عليها سكان الحي، يلخص هذا القسم التحديات والتدخلات اللازمة التي تم تحديدها في منطقة الأفراح فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.



الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه

أظهر التحليل عدم إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية في غضون ٥ و ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام في حي الأفراح. تم التحقق من صحة ذلك من قبل سكان الحي.

وعليه فإن التدخل المطلوب هو بناء مركز صحي شامل داخل الحي يضم مركز طوارئ يعمل على مدار ٢٤ ساعة.



الهدف ٦: المياه النظيفة والنظافة الصحية

أظهر التحليل عدم إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية في غضون ٥ و ١٥ دقيقة سيراً على الأقدام في حي الأفراح. تم التحقق من صحة ذلك من قبل سكان الحي.

لذلك، فإن التدخل المطلوب هو تحسين شبكات المياه والصرف الصحي لإستيعاب الزيادة السكانية.

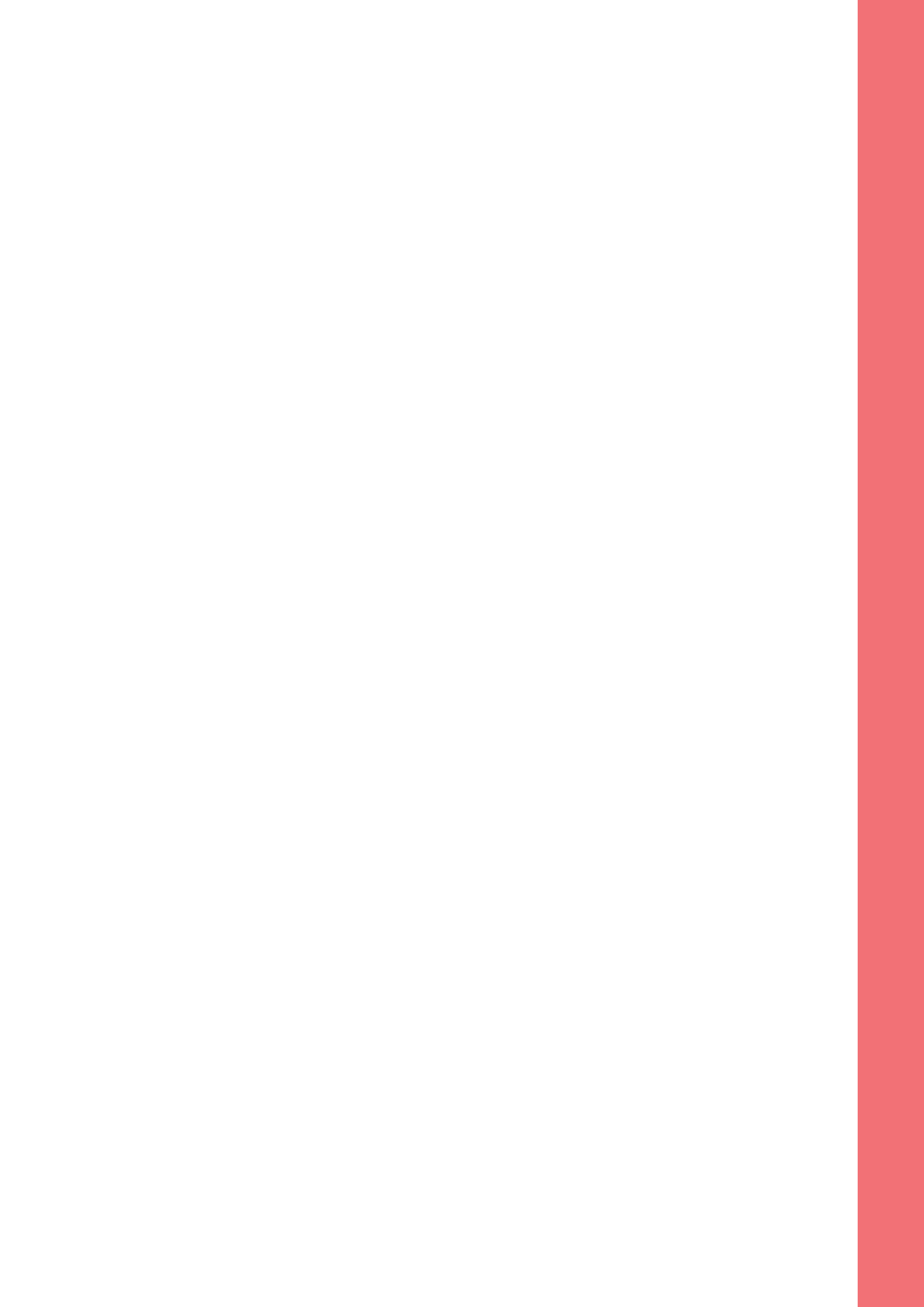


الهدف ٩: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

أشار الأهالي إلى ضرورة صيانة الطرق، وتركيب مطبات السرعة، وإضافة ممرات المشاة وتحسين إنارة الشوارع بشكل عام. وأكدت الزيارات الميدانية التي قام بها فريق الموئل إلى ضرورة إصلاح الطرق وزيادة الإضاءة. علاوة على ذلك، ذكر السكان أنهم يعانون من سوء تصريف مياه الأمطار. وعليه، فإن التدخل المطلوب هو إصلاح البنية التحتية للطرق وإضافة المزيد من أعمدة الإنارة في الحي. بالإضافة إلى ذلك، ضرورة توفير صيانة دورية لنظام تصريف مياه الأمطار ونقل المصارف بناءً على المناسيب المناسبة.



صورة من حي الأفراح تعكس غياب مناطق اللعب والجلوس الآمنة



V

الحواشي

- English.pdf
Unemployment Rate during the first Quar- 19.3 ١٩
ter of 2020, Department of Statistics, 2020, Retrieved
/from http://dosweb.dos.gov.jo/unemp_q12020
- Jordan in Figures 2015, Department of Sta- ٢٠
tistics, 2015, Retrieved from <http://dosweb.dos.gov.jo/wp-content/uploads/2017/11/JordanInFigures2015.pdf>
- Jordan in Figures 2019, Department of Statis- ٢١
tics, 2019, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2019.pdf
- Third of Jordan's population lives below pover- ٢٢
ty line at some point of one year — study, The Jordan
Times, 2014, Retrieved from <http://www.jordantimes.com/news/local/third-jordan%E2%80%99s-population-lives-below-poverty-line-some-point-one-year-%E2%80%94-study>
- Refugees, Asylum-seekers and Migrants, Am- ٢٣
nesty International, Accessed on 16/12/2021, Retrieved
from <https://www.amnesty.org/en/what-we-do/refugees-asylum-seekers-and-migrants>
- UNHCR Jordan Factsheet, UNHCR, 2018, Re- ٢٤
trieved from https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/FactSheetJordanFebruary2018-FINAL_0.pdf
- From Colony to Capital: Reconsidering the ٢٥
Socio-Economic and Political History of Amman,
Hanania, M.D., (2018), Retrieved from <https://www.semanticscholar.org/paper/From-Colony-to-Capital%3A-Reconsidering-the-and-of-Hanania/34674c354cdd4cfe3727b044815255b505df835b>
- Jordan - People Groups. Adyghe and Kabard- ٢٦
ian, Joshua Project, 2021, Retrieved from <https://www.joshuaproject.net/countries/JO>
- Greater Than Parts : Metropolitan Casestudies, ٢٧
The World Bank Group, 2020, Retrieved from <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34820>
.Ibid ٢٨
- The Impact of the Involuntary Mass 'Return' ٢٩
to Jordan in the Wake of the Gulf Crisis, Nicholas van
Hear, 1995, Retrieved from <https://www.jstor.org/stable/2546785>
- Jordan, UNRWA, Accessed on 16/12/2021, Re- ٣٠
trieved from <https://www.unrwa.org/where-we-work/jordan>
- History of UNHCR Jordan, UNHCR, Accessed ٣١
on 16/12/202, Retrieved from <https://www.unhcr.org/jo/30-years-for-refugees>
- Urban Refugees in Amman, Jordan, George- ٣٢
town University, 2012, Retrieved from <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/urban-refu->
- Jordan in Figures 2019, Department of Statis- ١
tics, 2019, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2019.pdf
.Ibid ٢
- Changes in the Regional Distribution of the ٣
Population In: Atlas of Jordan: History, Territories and
Societ, Myriam Ababsa, 2013, Retrieved from <https://books.openedition.org/ifpo/5021>
- Jordan Fact Sheet, UNHCR, 2018, Retrieved ٤
from <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/66556>
- The Most Urbanised Countries In The World, ٥
WorldAtlas, 2019, Retrieved from <https://www.worldatlas.com/articles/countries-with-the-highest-urban-populations-in-the-world.html>
- Jordan in Figures 2019, Department of Statis- ٦
tics, 2019, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2019.pdf
.Ibid ٧
- Jordan Land Cover Atlas, FAO, 2019, Retrieved ٨
from <http://www.fao.org/3/ca3388en/CA3388EN.pdf>
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Re- ٩
port, UN-Habitat, 2020
.Ibid ١٠
- Jordan in Figures 2019, Department of Statis- ١١
tics, 2019, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2019.pdf
- Jordan Population and Family Health Survey ١٢
2017-18, Department of Statistics, 2019, Retrieved from
<https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR346/FR346.pdf>
.Ibid ١٣
- Youth - Jordan, UNICEF, Accessed on ١٤
16/12/2021, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/youth>
- Jordan in Figures 2019, Department of Statis- ١٥
tics, 2019, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2019.pdf
- Jordan GDP Annual Growth Rate, TradingEco- ١٦
nomics, 2021, Retrieved from: <https://tradingeconomics.com/jordan/gdp-growth-annual>
- Expatriates' remittances show positive ١٧
growth, The Jordan Times, 2016, Retrieved from <http://www.jordantimes.com/opinion/fahed-fanek/expatriates%E2%80%99-remittances-show-positive-growth>
- Geographic Multidimensional Vulnerability ١٨
Analysis-Jordan, UNICEF, 2020, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/media/1921/file/Report%20>

- tember%202021.pdf
Jordan - People Groups. Armenian, Joshua Project, 2021, Retrieved from: <https://www.joshuaproject.net/countries/JO>
- UNHCR Jordan Factsheet, UNHCR, 2021, Retrieved from <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/Jordan%20country%20factsheet%20-%20September%202021.pdf>
- Jordan - People Groups. Chechen, Joshua Project, 2021, Retrieved from: <https://www.joshuaproject.net/countries/JO>
- UNHCR Jordan Factsheet, UNHCR, 2021, Retrieved from <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/Jordan%20country%20factsheet%20-%20September%202021.pdf>
- ibid ٥٠
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Report, UN-Habitat, 2020
- ibid ٥٢
- The living conditions of Syrian refugees in Jordan: Results from the 2017-2018 survey of Syrian refugees inside and outside camps, Fafo Institute for Applied International Studies, Government of Jordan, 2019, Retrieved from <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/67914.pdf>
- Engaging Citizens in Jordan's Local Government Needs Assessment Process, OECD, 2020, Retrieved from <https://cdn-assets.inwink.com/c7d28a73-09a1-4d13-bae3-6eb1af7f69/ff9441e9-b900-42f4-a492-8c4d020539f9>
- About Jordan, King Abdullah II Official Website, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from <https://king-abdullah.jo/en/page/about-jordan/about-jordan>
- Towards a New Partnership with Citizens: Jordan's Decentralisation Reform, OECD, 2017, Retrieved from <https://www.oecd.org/mena/governance/Jordan-Highlights-2017.pdf>
- ibid ٥٧
- Municipalities Law No. 41 of 2015, Government of Jordan, 2015, Retrieved from <https://www.iec.jo/sites/default/files/2020-09/2015%20Municipalities%20Law%20EN%202017-07-09%20%281%29.pdf>
- Decentralization Law No. 49 of 2015, Government of Jordan, 2015, Retrieved from <https://amman-chamber.org.jo/node/news.aspx?id=2359&lang>
- Towards a New Partnership with Citizens: Jordan's Decentralisation Reform, OECD, 2017, Retrieved
- gees-in-amman%252c-jordan.pdf
- ibid ٣٣
- Waves of Urban Transformation, New Faces, Less Water, and a Changing Economy in a Growing City: A Case Study of Refugees in Towns, Irbid, Jordan, Tufts University, 2019, Retrieved from <https://fic.tufts.edu/wp-content/uploads/RITReportIrbid.pdf>
- UNHCR continues to support refugees in Jordan throughout 2019, UNHCR, 2019, Retrieved from <https://www.unhcr.org/jo/12449-unhcr-continues-to-support-refugees-in-jordan-throughout-2019.html#:~:text=As%202019%20comes%20to%20close,-total%20of%2052%20other%20nationalities>
- Waves of Urban Transformation, New Faces, Less Water, and a Changing Economy in a Growing City: A Case Study of Refugees in Towns, Irbid, Jordan, Tufts University, 2019, Retrieved from <https://fic.tufts.edu/wp-content/uploads/RITReportIrbid.pdf>
- ibid ٣٧
- Neighbouring Host-Countries' Policies for Syrian Refugees: The Cases of Jordan, Lebanon, and Turkey, Luigi Achilli, Nasser Yassin and M. Murat Erdoğan, 2017, Retrieved from https://www.iemed.org/wp-content/uploads/2020/12/PaperIEMed19_Neighbouring-Host-Countries-Policies-for-Syrian-Refugees.-The-Cases-of-Jordan-Lebanon-and-Turkey.pdf
- Facts about the Syrian refugee Crisis in 10 Jordan, WFP, 2020, Retrieved from <https://www.wfpusa.org/articles/10-facts-about-the-syrian-refugee-crisis-in-jordan>
- Weighed down by economic woes, Syrian refugees head home from Jordan, The New Humanitarian, 2019, Retrieved from <https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2019/11/19/Syrian-refugees-return-Jordan>
- ibid ٤١
- Insights into the socio-economic conditions of Palestinian refugees in Jordan, Fafo Institute for Applied International Studies, 2013, Retrieved from https://www.unrwa.org/sites/default/files/insights_into_the_socio-economic_conditions_of_palestinian_refugees_in_jordan.pdf
- Facts about the Syrian refugee Crisis in 10 Jordan, WFP, 2020, Retrieved from: <https://www.wfpusa.org/articles/10-facts-about-the-syrian-refugee-crisis-in-jordan>
- Jordan - People Groups. Adyghe and Kabardian, Joshua Project, 2021, Retrieved from: <https://www.joshuaproject.net/countries/JO>
- UNHCR Jordan Factsheet, UNHCR, 2021, Retrieved from <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/Jordan%20country%20factsheet%20-%20September%202021.pdf>

NRP_FinalDraft_08.29.2014_MOPIC.pdf
 An introduction to The Regional Refugee and Resilience Plan (3RP), UNDP and UNHCR, 2019, Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/73069> ٧٧

The Jordan Response Plan (JRP), Ministry of Planning and International Cooperation, 2020, Retrieved from <https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-response-plan-syria-crisis-2020-2022> ٧٨

The Jordan Compact - Policy briefing, Veronique Barbelet, Jessica Hagen-Zanker and Dina Mansour-Ille, 2018, Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/61932> ٧٩

Global Compact for Migration (GCM), Migration data portal, 2021, Retrieved from <https://www.migrationdataportal.org/global-compact-for-migration> ٨٠

Draft Network TOR Jordan, Arab States, United Nations Network on Migration, 2020, Retrieved from https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/draft_tor-un_netowrk_on_migration-_jordan.pdf ٨١

Jordan—Property Rights and Resource Governance Profile, USAID, 2018, Retrieved from https://www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_Profile_Jordan.pdf ٨٢

.Ibid ٨٣

.Ibid ٨٤

.Ibid ٨٥

.Ibid ٨٦

.Ibid ٨٧

.Ibid ٨٨

.Ibid ٨٩

.Ibid ٩٠

.Ibid ٩١

.Ibid ٩٢

.Ibid ٩٣

.Ibid ٩٤

.Ibid ٩٥

.Ibid ٩٦

.Ibid ٩٧

.Ibid ٩٨

.Ibid ٩٩

.Ibid ١٠٠

.Ibid ١٠١

.Ibid ١٠٢

.Ibid ١٠٣

.Ibid ١٠٤

.Ibid ١٠٥

from <https://www.oecd.org/mena/governance/Jordan-Highlights-2017.pdf> ٦١

.Ibid ٦١

Strategic Plan - Ministry of Local Administration - 2021-2024, Ministry of Local Administration with the support of USAID CITIES, 2021, Retrieved from <https://jordankmportal.com/resources/strategic-plan-ministry-of-local-administration-2021-2024> ٦٢

Jordan National Urban Policy-Diagnosis Report, UN-Habitat, 2020 ٦٣

.Ibid ٦٤

MoPIC General Budget 2019, Ministry of Planning and International Cooperation, 2019, Retrieved from https://mop.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/mopic_general_budget_2019.pdf ٦٥

Jordan National Urban Policy-Diagnosis Report, UN-Habitat, 2020 ٦٦

.Ibid ٦٧

.Ibid ٦٨

A History of Jordan, Philip Robins, 2004, Retrieved from https://books.google.jo/books/about/A_History_of_Jordan.html?id=dw_D0_WP-hQC&printsec=frontcover&source=kp_read_button&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false ٦٩

Privatization and Development: Insights From a Holistic Approach, With Special Reference to the Case of Jordan, Osama Jabbar Abdul Rahim Abu Shair, 1994, Retrieved from <http://usir.salford.ac.uk/id/eprint/14719/1/DX187190.pdf> ٧٠

Planning in Jordan: Coping with Uncertainty, Rex Honey and Jim A. Wilson, 2016, Retrieved from <https://www.jstor.org/stable/41146885> ٧١

.Ibid ٧٢

An Introduction to the Urban Geography of Amman , Jordan, Robert B. Potter, 2007, Retrieved from http://www.reading.ac.uk/web/files/geographyandenvironmentalscience/GP182_Amman_RBP_9Aug07.pdf ٧٣

The Implications of Jordanian Land Policy for the West Bank, Michael R. Fischbach, 1994, Retrieved from <https://www.jstor.org/stable/4328718> ٧٤

Jordan 2025: A National Vision and Strategy, the Government of Jordan, 2015, Retrieved from <http://jordanembassyus.org/sites/default/files/jo2025part1.pdf> ٧٥

National Resilience Plan, Ministry of planning and International Cooperation, 2014, Retrieved from <http://www.jordanembassyus.org/sites/default/files/> ٧٦

- Municipal Debt and Financial Dependence in Jordan: The Case of Zarqa, Jadaliyya, 2019, Retrieved from <https://www.jadaliyya.com/Details/40084> ١٤٠ .Ibid ١٠٦
- The Structure of Employment and Job Creation in Jordan: 2010-2016, Economic Research Forum (ERF), 2018, Retrieved from <https://erf.org.eg/app/uploads/2018/11/1259.pdf> ١٤١ .Ibid ١٠٧
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Report, UN-Habitat, 2020 ١٤٢ .Ibid ١٠٨
- .Ibid ١٤٣ .Ibid ١٠٩
- The Jordan Response Plan (JRP), Ministry of Planning and International Cooperation, 2020, Retrieved from <https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-response-plan-syria-crisis-2020-2022> ١٤٤ .Ibid ١١٠
- Geographic Multidimensional Vulnerability Analysis – Jordan, UNICEF, 2020, <https://www.unicef.org/jordan/media/1916/file/Summary%20English.pdf> ١٤٥ .Ibid ١١١
- Moving beyond Humanitarian Assistance - Supporting Jordan as a Refugee-hosting Country, World Refugee & Migration Council - Fallah, B. Istaiteyeh, R. Mansur, Y., 2021, Retrieved from <https://wrmcouncil.org/wp-content/uploads/2021/09/Jordan-Syrian-Refugees-WRMC.pdf> ١٤٦ .Ibid ١١٢
- .Ibid ١٤٧ .Ibid ١١٣
- Jordan Urban and Municipal Program for Balanced and Inclusive Growth, The World Bank, 2018, Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/878311529722635771/text/Concept-Stage-Program-Information-Documents-PID-Jordan-Urban-and-Municipal-Program-for-Balanced-and-Inclusive-Growth-P166577.txt> ١٤٨ .Ibid ١١٤
- Jordan Urban and Municipal Program for Balanced and Inclusive Growth, The World Bank, 2018, Retrieved from <https://ewdata.rightsindevelopment.org/files/documents/77/WB-P166577.pdf> ١٤٩ .Ibid ١١٥
- .Ibid ١٥٠ .Ibid ١١٦
- Introduction to the bank and its activities, Cities & Villages Development Bank, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from <https://cvdb.gov.jo/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D9%88%D8%A3%D9%86%D8%B-4%D8%B7%D8%AA%D9%87> ١٥١ .Ibid ١١٧
- Jordan Urban and Municipal Program for Balanced and Inclusive Growth, The World Bank, 2018, Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/878311529722635771/text/Con-> ١٥٢ .Ibid ١١٨
- Local Administration Law 2021, Government of Jordan, 2021 ١٢٩ .Ibid ١١٩
- .Ibid ١٣٠ .Ibid ١٢٠
- The challenges of territorial development and decentralization in Jordan, Myriam Ababsa, 2019 ١٣١ .Ibid ١٢١
- Municipal Debt and Financial Dependence in Jordan: The Case of Zarqa, Jadaliyya, 2019, Retrieved from <https://www.jadaliyya.com/Details/40084> ١٣٢ .Ibid ١٢٢
- Municipal Debt and Financial Dependence in Jordan: The Case of Zarqa, Jadaliyya, 2019, Retrieved from <https://www.jadaliyya.com/Details/40084> ١٣٣ .Ibid ١٢٣
- The challenges of territorial development and decentralization in Jordan, Myriam Ababsa, 2019 ١٣٤ .Ibid ١٢٤
- Municipal Debt and Financial Dependence in Jordan: The Case of Zarqa, Jadaliyya, 2019, Retrieved from <https://www.jadaliyya.com/Details/40084> ١٣٥ .Ibid ١٢٥
- The Incidence of Taxes in Jordan, Timofeev A., Wallace S., 2017, Retrieved from <https://www.igi-global.com/chapter/the-incidence-of-taxes-in-jordan/151833> ١٣٦ .Ibid ١٢٦
- .Ibid ١٣٧ .Ibid ١٢٧
- Public Expenditure and Financial Accountability (PEFA) Assessment - Greater Amman Municipality, The Hashemite Kingdom of Jordan. Retrived from https://www.amman.jo/site_doc/pefa.pdf ١٣٩ .Ibid ١٢٨

- .Ibid ١٧٠
- Jordan Response Plan for the Syrian Crisis, Government of Jordan, 2019, Retrieved from <http://www.jrp.gov.jo/Files/JRP2019PlanFinal.pdf> ١٧١
- Country Partnership Framework for Jordan 2017-2022, The World Bank Group, 2016, Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/528081467900685594/pdf/102746-CAS-R2016-0124-OUO-9-Box396270B.pdf> ١٧٢
- The Jordan Response Plan (JRP), Ministry of Planning and International Cooperation, 2020, Retrieved from <https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-response-plan-syria-crisis-2020-2022> ١٧٣
- EBRD offers \$1 billion to finance infrastructure projects in Jordan, The Jordan Times, 2018, Retrieved from <https://www.jordantimes.com/news/local/ebd-offers-1-billion-finance-infrastructure-projects-jordan> ١٧٤
- AIIB's First Investment in Jordan Supports Climate Resilient Economic Growth, Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB), 2021, Retrieved from <https://www.aiib.org/en/news-events/news/2021/AIIB-s-First-Investment-in-Jordan-Supports-Climate-Resilient-Economic-Growth.html> ١٧٥
- The Global Competitiveness Report 2017-2018, World Economic Forum, Retrieved from <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018> ١٧٦
- InfraCompass Jordan, Global Infrastructure Hub, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from https://infocompass.github.org/ind_country_profile/jor ١٧٧
- .Ibid ١٧٨
- .Ibid ١٧٩
- .Ibid ١٨٠
- Overview of the Transportation and Logistics Sector in Jordan, Sector Profile: Transportation and Logistics, Jordan Investment Commission, 2017, Retrieved from <https://www.jic.gov.jo/wp-content/uploads/2018/07/Sector-Profile-Transportation-Logistics-Final-Mar-2018-JIC-1.pdf> ١٨١
- Womens Access to Basic Services in Irbid and Zarqa, REACH and UN-WOMEN, 2016, Retrieved from <https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20jordan/attachments/publications/womens%20access%20to%20basic%20services%20in%20irbid%20and%20zarqa.pdf?la=en&vs=1753> ١٨٢
- .Ibid ١٨٣
- cept-Stage-Program-Information-Document-PID-Jordan-Urban-and-Municipal-Program-for-Balanced-and-Inclusive-Growth-P166577.txt ١٥٣
- Considerations for land value capture reform in the Greater Amman Municipality, International Growth Centre, 2019, Retrieved from <https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2019/10/Haas-and-Kriticos-2019-Final-Report.pdf> ١٥٤
- .Ibid ١٥٤
- Real Estate Ownership Law No. 13/2019, Government of Jordan, 2019, Retrieved from ١٥٥
- Considerations for land value capture reform in the Greater Amman Municipality, International Growth Centre, 2019, Retrieved from <https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2019/10/Haas-and-Kriticos-2019-Final-Report.pdf> ١٥٦
- Local Economic Development Strategy for Irbid Governorate 2016-2018, International Labour Organisation (ILO), 2016, Retrieved from https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_456503.pdf ١٥٧
- .Ibid ١٥٨
- Local Economic Development Strategy For Irbid Governorate, International Labour Organisation, 2016, Retrieved from https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_456503.pdf ١٥٩
- .Ibid ١٦٠
- Jordan: Technical Assistance Report-Public Investment Management Assessment (PIMA), IMF 2017, Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/12/18/Jordan-Technical-Assistance-Report-Public-Investment-Management-Assessment-PIMA-45461> ١٦١
- .Ibid ١٦٢
- .Ibid ١٦٣
- Jordan 2025: A National Vision and Strategy, the Government of Jordan, 2015, Retrieved from <http://jordanembassyus.org/sites/default/files/jo2025part1.pdf> ١٦٤
- InfraCompass Jordan, Global Infrastructure Hub, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from https://infocompass.github.org/ind_country_profile/jor ١٦٥
- .Ibid ١٦٦
- .Ibid ١٦٧
- .Ibid ١٦٨
- .Ibid ١٦٩

- view.pdf
- ibid ١٩٨
- ibid ١٩٩
- The crisis of affordable housing in Jordan, ٢٠٠
French Development Agency (AFD), 2021, Retrieved
from <https://www.afd.fr/en/ressources/crisis-affordable-housing-jordan>
- Jordan Affordable Housing Programme ٢٠١
Report, UN-Habitat, 2015, Retrieved from <https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/JAH%20%2003%20May%202015.pdf>
- Mainstreaming Housing into Jordan National ٢٠٢
Urban Policy-Thematic Guide, UN-Habitat, 2020
- Jordan's Affordable Housing Crisis, Brown H., ٢٠٣
2020 , Retrieved from <https://www.propeterra.com/resource-centre/jordans-affordable-housing-crisis>
- The Evolution of Upgrading Policies in Amman, ٢٠٤
Myriam Ababsa, 2010, Retrieved from <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00467593/document>
.ibid ٢٠٥
- Water, sanitation and hygiene, UNICEF, Ac- ٢٠٦
cessed on 12/12/2021, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/water-sanitation-and-hygiene>
- Climate Change Profile: Jordan, Ministry of For- ٢٠٧
eign Affairs of the Netherlands, 2018, Retrieved from
<https://www.government.nl/binaries/government/documents/publications/2019/02/05/climate-change-profiles/Jordan.pdf>
- Jordan—Property Rights and Resource Govern- ٢٠٨
ance Profile, USAID, 2018, Retrieved from https://www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_ProfileJordan.pdf
- Neighbourhood of Amman Post COVID - 19, ٢٠٩
Friedrich Ebert Stiftung and AE Business Council, 2020,
Retrieved from <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/Amman/16557.pdf>
- Climate Change Risk Profile: Jordan, USAID, ٢١٠
2017, Retrieved from https://www.climate-links.org/sites/default/files/asset/document/2017_USAID_Climate%20Change%20Risk%20Profile_Jordan.pdf
- Jordan: flash floods kill 12 and force tourists to ٢١١
flee, The Guardian, 2018, Retrieved from: <https://www.theguardian.com/world/2018/nov/10/jordan-flash-floods-kill-eleven-and-forced-tourists-to-flee>
- Jordan flash floods kill 21 people, many ٢١٢
of them school children on bus, Reuters, 2018, Retrieved from: <https://www.reuters.com/article/us-jor>
- Water, sanitation and hygiene - Jordan, UNICEF, ١٨٤
Accessed on 16/12/2021, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/water-sanitation-and-hygiene>
- Jordan is solving its water crisis by training ١٨٥
women as plumbers, Apolitical, 2017, Retrieved from
<https://apolitical.co/solution-articles/en/jordan-solving-water-crisis-training-women-plumbers#:~:text=Jordan%20is%20suffering%20from%20one%20of%20the%20world's%20worst%20water%20scarcity%20crises.&text=It%20is%20estimated%20that%2040,and%20improper%20installation%20and%20main-tenance>
- Water Management Initiative (WMI), National ١٨٦
Water Infrastructure Master Plan, Ministry of Water and
Irrigation (MoWI) and USAID, 2020
- Wastewater Management Initiative (WMI), Na- ١٨٧
tional Wastewater Infrastructure Master Plan, Ministry
of Water and Irrigation (MoWI) and USAID, 2021
- Government of Jordan and IFC Launch New ١٨٨
Initiative to Boost Infrastructure Development, Interna-
tional Finance Corporation-World Bank Group, 2020, Retrieved from <https://pressroom.ifc.org/all/pages/Press-Detail.aspx?ID=18555>
- Incentivising investment: Jordan's new Pub- ١٨٩
lic Private Partnership Law, Al Tamimi & Compa-
ny, 2020, Retrieved from <https://www.tamimi.com/law-update-articles/incentivising-investment-jordan/dans-new-public-private-partnership-law>
- Jordan: A pioneer in investing in its PPP ca- ١٩٠
pacity, The World Bank, 2020, Retrieved from <https://blogs.worldbank.org/ppps/jordan-pioneer-investing-its-ppp-capacity>
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Re- 191
port, UN-Habitat, 2020
- The crisis of affordable housing in Jordan, ١٩٢
Agence Française de Développement (AFD), 2021,
Retrieved from <https://issuu.com/objectif-developpement/docs/crisis-affordable-housing-jordan>
- ibid ١٩٣
- Mainstreaming Housing into Jordan National ١٩٤
Urban Policy-Thematic Guide, UN-Habitat, 2020
.ibid ١٩٥
.ibid ١٩٦
- Jordan Housing Sector Review, Worldbank, ١٩٧
2018, Retrieved from <https://documents1.worldbank.org/curated/en/855101555960778525/pdf/Jordan-Housing-Sector-Assessment-Housing-Sector-Re>

- Dec 2016), UNHCR, 2016, Retrieved from <https://reliefweb.int/report/jordan/unhcr-jordan-factsheet-field-office-irbid-october-december-2016> .Ibid ٢٢٩
- Irbid Governorate, Mol, 2021, Retrieved from https://moi.gov.jo/EN/ListDetails/Governorates_and_Sectors/57/2 ٢٣٠
- Distribution of Housing Units by Household Appliances and Private Car and Governorate, Department of Statistics\ Household Expenditures & Income Survey, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table6G1_King.pdf ٢٣١
- Administrative Evolution In: Atlas of Jordan: History, Territories and Society, Presses de l'Ifpo, 2013, Retrieved from <https://books.openedition.org/ifpo/5012?lang=en> ٢٣٢
- Irbid Governorate, Mol, 2021, Retrieved from https://moi.gov.jo/EN/ListDetails/Governorates_and_Sectors/57/2 ٢٣٣
- Irbid Governorate, MoLA, 2021, Retrieved from https://www.mola.gov.jo/AR/Pages/%d9%85%d8%ad%d8%a7%d9%81%d8%b8%d8%a9_%d8%a5%d8%b1%d8%a8%d8%af ٢٣٤
- Irbid 2030 Plan: Situation Analysis Report, MoLA, 2010 ٢٣٥
- Irbid 2030: Greater Irbid Area Plan, MoLA, 2010 ٢٣٦
- Jordan Cities Implementing Transparent, Innovative, and Effective Solutions (CITIES), USAID, Accessed on 12/12/2021, Retrieved from <https://chemonics.com/projects/strengthening-municipal-governance-jordan> ٢٣٧
- .Local Development Plans, MoLA ٢٣٨
- .Ibid ٢٣٩
- Integrated Regional Development Study of Northern Jordan, Japan International Cooperation Agency, 1980. Retrieved from <https://openjicareport.jica.go.jp/pdf/10442465.pdf> ٢٤٠
- Estimated Population of the Kingdom by Governorate, at End-year 2020, Department of Statistics, 2020, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/Data-Bank/Population_Estimares/PopulationEstimates.pdf ٢٤١
- Estimated Population of the Kingdom by Urban and Rural, at End-year 2020, Department of Statistics, 2020, Retrieved from <http://dosweb.dos.gov.jo/population/population-2> ٢٤٢
- Poverty Reduction: In-depth, UNDP, 2021, Retrieved from https://www.jo.undp.org/content/jordan/en/home/ourwork/povertyreduction/in_depth.html ٢٤٣
- dan-floods-idUSKCN1M2ZGI ٢١٣
- The National Climate Change Policy of the Hashemite Kingdom of Jordan 2013-2020, Ministry of Environment, Global Environment Facility (GEF), and the United Nations Development Programme (UNDP) 2013, Retrieved from https://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Publications/Climate%20change%20policy_JO.pdf ٢١٤
- Jordan, UNFCCC, Accessed on 12/12/2021, Retrieved from <https://unfccc.int/node/61090> ٢١٥
- National Natural Disaster Risk Reduction Strategy, UNDP, National Centre for Security and Crisis Management, and the Government of Jordan, 2019, Retrieved from https://www.preventionweb.net/files/68511_nationalnatrualdisasterriskreduciot.pdf ٢١٦
- The National Climate Change Policy of the Hashemite Kingdom of Jordan 2013-2020, Ministry of Environment, Global Environment Facility (GEF), and the United Nations Development Programme (UNDP) 2013, Retrieved from https://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Publications/Climate%20change%20policy_JO.pdf ٢١٧
- .Ibid ٢١٨
- .Ibid ٢١٩
- .Ibid ٢٢٠
- Jordan—Property Rights and Resource Governance Profile, USAID, 2018, Retrieved from https://www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_Profile_Jordan.pdf ٢٢١
- .Ibid ٢٢٢
- Irbid, Wikipedia, 2021, Retrieved from <https://en.wikipedia.org/wiki/Irbid> ٢٢٣
- Statistics of administrative divisions, Department of Statistics, 2020, Retrieved from <http://dosweb.dos.gov.jo/population/population-2> ٢٢٤
- Estimated Population of the Kingdom by Urban and Rural, at End-year 2020, Department of Statistics, 2020, Retrieved from <http://dosweb.dos.gov.jo/population/population-2> ٢٢٥
- Irbid Governorate, Mol, 2021, Retrieved from https://moi.gov.jo/EN/ListDetails/Governorates_and_Sectors/57/2 ٢٢٦
- Total Registered Syrian Refugees, Operational Data Portal, UNHCR, 2021, Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/36> ٢٢٧
- UNHCR Jordan Factsheet: Field Office Irbid (Oct- ٢٢٨

- Water Management Initiative (WMI), National Water Infrastructure Master Plan, Ministry of Water and Irrigation (MoWI) and USAID, 2020 ٢٦٣
- Local Municipal SWM Plan: Greater Irbid Municipality 2021-2025, MoLA & GIZ, 2020 ٢٦٤
- Prefeasibility Study for the Second Regional and Local Development Programme in Jordan, FDA, 2017 ٢٦٥
- National Wastewater Infrastructure Master Plan, Ministry of Water and Irrigation (MoWI) and USAID, 2021 ٢٦٦
- Irbid 2030 Plan: Situation Analysis Report, MoLA, 2010 ٢٦٧
- UPIMC Stakeholder Introductory Workshop, UN-Habitat, 2021 ٢٦٨
- Wastewater Management Initiative (WMI), National Wastewater Infrastructure Master Plan, Ministry of Water and Irrigation (MoWI) and USAID, 2021 ٢٦٩
- Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019 ٢٧٠
- Distribution of Housing Units by Main Source of Heating and Governorate and Urban\ Rural, Department of Statistics/ Household Expenditures & Income Survey, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table4G1_King.pdf ٢٧١
- Distribution of Housing Units by Household Appliances and Private Car and Governorate and Urban\ Rural, Department of Statistics/ Household Expenditures & Income Survey, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table6G1_King.pdf ٢٧٢
- Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019 ٢٧٣
- Distribution of Housing Units by Household Appliances and Private Car and Governorate, Department of Statistics\ Household Expenditures & Income Survey, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table6G1_King.pdf ٢٧٤
- Urban Sprawl Impact on Agricultural Lands in Irbid City, Jordan, IISTE.ORG_Journal of Environment and Earth Science Vol 7, 2017, Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/315839313_Urban_Sprawl_Impact_on_Agricultural_Lands_in_Irbid_City_Jordan ٢٧٥
- .Ibid UNHCR, 2021 ٢٧٦
- Distribution of Housing Units by Type of Tenure and Governorate, Department of Statistics\ Household Expenditures & Income Survey, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table2G1_King.pdf ٢٧٨
- Average of Housing Area and Number of Rooms and Overcrowding Rate by Governorate, Department of Policies of Poverty Reduction in Jordan, Presses de l'Ifpo, 2013, Retrieved from <https://books.openedition.org/ifpo/7786> ٢٤٤
- most poorest areas in the Kingdom, Roya 10 News, 2016, Retrieved from <https://royanews.tv/news/96513> ٢٤٥
- Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019 ٢٤٦
- .DOS, 2015 ٢٤٧
- Total Registered Syrian Refugees, Operational Data Portal, UNHCR, Aug 2021, Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/36> ٢٤٨
- .Ibid ٢٤٩
- Jordan Situation Gender & Age Map, UNHCR, 2021, Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/89018> ٢٥٠
- UNRWA Camp Profile of Irbid and Husun, 2019 UNHCR, 2021 ٢٥١
- UNRWA, 2022 ٢٥٢
- ٢٥٣
- Protection in Jordan, UNRWA, Accessed on 12/12/2021, Retrieved from <https://www.unrwa.org/activity/protection-jordan#:~:text=In%20Jordan%2C%20the%202.2%20million,of%20the%20June%201967%20hostilities> ٢٥٤
- Total Registered Syrian Refugees, Operational Data Portal, UNHCR, 2021, Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/36> ٢٥٥
- Personal communication with ILO & MoL, 2021 ٢٥٦
- Distribution of Housing Units by Main Source of Drinking Water and Governorate for Jordanians, Department of Statistics, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table3G1_Jor.pdf ٢٥٧
- Prefeasibility Study for the Second Regional and Local Development Programme in Jordan, FDA, 2017 ٢٥٨
- .Ibid ٢٥٩
- Distribution of Housing Units by Main Source of Drinking Water and Governorate for Jordanians, Department of Statistics, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table3G1_Jor.pdf ٢٦٠
- The living conditions of Syrian refugees in Jordan: Results from the 2017-2018 survey of Syrian refugees inside and outside camps, Fafo Institute for Applied International Studies, Government of Jordan, 2019, Retrieved from <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/67914.pdf> ٢٦١
- Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019 ٢٦٢

.Ibid	٢٩٩	Statistics\ Household Expenditures & Income Survey, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table5G1_Jor.pdf	
GIM Organogram, Strategic Local Plan 2019-2023, GIM, 2019	٣٠٠		
Irbid 2030 Plan: Situation Analysis Report, MoLA, 2010	٣٠١	The living conditions of Syrian refugees in Jordan: Results from the 2017-2018 survey of Syrian refugees inside and outside camps, Fafo Institute for Applied International Studies, Government of Jordan, 2019, Retrieved from https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/67914.pdf	٢٨٠
.Ibid	٣٠٢		
Municipal Council, Official website of Greater Irbid Municipality, 2021, Retrieved from https://irbid.gov.jo/wp-content/uploads/2021/01/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A.pdf	٣٠٣	Challenges in Housing Sector, Housing and Urban Development Corporation, 2021	٢٨١
Irbid 2030 Plan: Situation Analysis Report, MoLA, 2010	٣٠٤	Mainstreaming Housing into Jordan National Urban Policy-Thematic Guide, UN-Habitat, 2020	٢٨٢
.Ibid	٣٠٥	The living conditions of Syrian refugees in Jordan: Results from the 2017-2018 survey of Syrian refugees inside and outside camps, Fafo Institute for Applied International Studies, Government of Jordan, 2019, Retrieved from https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/67914.pdf	٢٨٣
General Population and Housing Census 2015, Department of Statistics, 2015	٣٠٦	.Ibid	٢٨٤
Estimated Population of the Kingdom by Governorate and Sex, at End-year 2020, Department of Statistics, 2020, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population_Estimares/PopulationEstimates.pdf	٣٠٧	Local Economic Development Strategy for Irbid Governorate 2016-2018, ILO, 2016	٢٨٥
Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019	٣٠٨	.Ibid	٢٨٦
.Ibid	٣٠٩	.Ibid	٢٨٧
Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019	٣١٠	.Ibid	٢٨٨
UNRWA camp profile of Husun, 2019	٣١١	Al-Hassan Industrial Estate (HIE), Jordan Industrial Estates Company (JIEC), 2021, Retrieved from https://www.jiec.com/en/industrial_estates/4	٢٨٩
Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019	٣١٢	Local Economic Development Strategy for Irbid Governorate 2016-2018, ILO, 2016	٢٩٠
.Ibid	٣١٣	Irbid Governorate, MoI, 2021, Retrieved from https://moi.gov.jo/EN/ListDetails/Governorates_and_Sectors/57/2	٢٩١
Waves of Urban Transformation, New Faces, Less Water, and a Changing Economy in a Growing City: A Case Study of Refugees in Towns, Irbid, Jordan, Tufts University, 2019, Retrieved from https://fic.tufts.edu/wp-content/uploads/RITReportIrbid.pdf	٣١٤	Prefeasibility Study for the Second Regional and Local Development Programme in Jordan, FDA, 2017	٢٩٢
DOS, 2015	٣١٥	Local Economic Development Strategy for Irbid Governorate 2016-2018, ILO, 2016	٢٩٣
Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019	٣١٦	Greater Irbid Municipality - General Information, The Government of Jordan, Accessed on 12/12/2021, Retrieved from https://portal.jordan.gov.jo/wps/wcm/connect/gov/eGov/Government+Ministries+_+Entities/_/Greater+Irbid+Municipality/General+Information	٢٩٤
UNRWA Camp Profile of Irbid and Husun, 2019	٣١٧	.Ibid	٢٩٥
.Ibid	٣١٨	Official website of Greater Irbid Municipality, Accessed on 16/12/2021, Retrieved from https://irbid.gov.jo/?page_id=2876	٢٩٦
.Ibid	٣١٩	GIM, 2021	٢٩٧
.Ibid	٣٢٠	Prefeasibility Study for the Second Regional and Local Development Programme in Jordan, FDA, 2017	٢٩٨
.Ibid	٣٢١		
.Ibid	٣٢٢		
.Ibid	٣٢٣		
.Ibid	٣٢٤		
Irbid 2030 Plan: Situation Analysis Report,	٣٢٥		

	.Ibid	٣٨١	9%84%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A			
	.Ibid	٣٨٢		.Ibid	٣٦١	
	.Ibid	٣٨٣		Irbid 2030 Plan: Situation Analysis Report, MoLA, 2010	٣٦٢	
	.Ibid	٣٨٤		Accessibility of Public Services in Irbid, Jordan, Al-Sahili, K., & Aboul-Ella, M., 1992, Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/270576159_Accessibility_of_Public_Services_Jordan-Number_of_Vehicles , CEIC Data, Accessed on 08/12/2021, Retrieved from https://www.ceicdata.com/en/jordan/number-of-vehicles	٣٦٤	
	.Ibid	٣٨٥		Waves of Urban Transformation, New Faces, Less Water, and a Changing Economy in a Growing City: A Case Study of Refugees in Towns, Irbid, Jordan, Tufts University, 2019, Retrieved from https://fic.tufts.edu/wp-content/uploads/RITReportIrbid.pdf	٣٦٥	
	.Ibid	٣٨٦			.Ibid	٣٦٦
Implementation plan for rainwater drainage networks in the Directorate of Engineering Works, GIM, 2020		٣٨٧		LTRC, 2021	٣٦٧	
	.Ibid	٣٨٨		Main Bus Stations in GIM, LTRC, 2016, Retrieved from https://www.ltrc.gov.jo/?q=map/72	٣٦٨	
Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019		٣٨٩			.Ibid	٣٦٩
	.Ibid	٣٩٠		The living conditions of Syrian refugees in Jordan: Results from the 2017-2018 survey of Syrian refugees inside and outside camps, Fafo Institute for Applied International Studies, Government of Jordan, 2019, Retrieved from https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/67914.pdf	٣٧٠	
	.Ibid	٣٩١			.Ibid	٣٧١
	.Ibid	٣٩٢			.Ibid	٣٧٢
Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019		٣٩٣		Prefeasibility Study for the Second Regional and Local Development Programme in Jordan, FDA, 2017	٣٧٣	
	.Ibid	٣٩٤			.Ibid	٣٧٤
	.Ibid	٣٩٥		LTRC, 2022	٣٧٥	
Prefeasibility Study for the Second Regional and Local Development Programme in Jordan, FDA, 2017		٣٩٦		Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019	٣٧٦	
	.Ibid	٣٩٧			.Ibid	٣٧٧
Irbid 2030 Plan: Situation Analysis Report, MoLA, 2010		٣٩٨			.Ibid	٣٧٨
	.Ibid	٣٩٩			.Ibid	٣٧٩
Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019		٤٠٠		Prefeasibility Study for the Second Regional and Local Development Programme in Jordan, FDA, 2017	٣٨٠	
	.Ibid	٤٠١				
	.Ibid	٤٠٢		Issues in Solid Waste Collection in Irbid City, Al Ghad News, 2021, Retrieved from https://alghad.com/%D8%A5%D8%B1%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A/%D9%86-%D9%88%D8%A7		
Prefeasibility Study for the Second Regional and Local Development Programme in Jordan, FDA, 2017		٤٠٣				
Local Municipal SWM Plan: Greater Irbid Municipality 2021-2025, MoLA & GIZ, 2020		٤٠٤				
Issues in Solid Waste Collection in Irbid City, Al Ghad News, 2021, Retrieved from https://alghad.com/%D8%A5%D8%B1%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A/%D9%86-%D9%88%D8%A7		٤٠٥				
Solid Waste Management City Profile, Climate & Clean Air Coalition, Accessed on 01/12/2021, Retrieved from https://www.waste.ccacoalition.org/sites/default/files/files/irbid_municipality_final.pdf		٤٠٦				

- <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/74447>
Jordan Fact Sheet, UNHCR, 2021, Retrieved from ٤٢٣
<https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/Jordan%20country%20factsheet%20-%20February%202021.pdf>
- Health - UNHCR Jordan, UNHCR, Accessed on ٤٢٤
07/12/2021, Retrieved from <https://help.unhcr.org/jor-dan/en/helpful-services-unhcr/health-services-unhcr>
- Jordan Response Plan for the Syrian Crisis, the ٤٢٥
Government of Jordan, 2019, Retrieved from <http://www.jrp.gov.jo/Files/JRP2019PlanFinal.pdf>
- Health Insurance in Jordan, Department of ٤٢٦
Statistics, 2015, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/population/census2015/Health%20Insurance%20in%20Jordan.pdf
- The National Strategy for Health Sector in Jor- ٤٢٧
dan 2015- 2019, the Higher Health Council, Accessed on 06/12/2021, Retrieved from https://extranet.who.int/countryplanningcycles/sites/default/files/planning_cycle_repository/jordan/jordan_national_health_sector_strategy_2015-2019_.pdf
- Ministry of Health, the official website of the Jor- ٤٢٨
danian Ministry of Health | Coronavirus disease, Ministry of Health, 2021, Retrieved from <https://corona.moh.gov.jo/en>
- UNHCR Jordan doubles its efforts to vaccinate ٤٢٩
refugees against COVID-19, UNHCR Jordan, 2021, Retrieved from <https://www.unhcr.org/jo/16623-unhcr-jordan-doubles-its-efforts-to-vaccinate-refugees.html>
- Jordan Country Report on Out-of-School Chil- ٤٣٠
dren, UNICEF, 2020, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/media/5501/file/OSC-Report-EN.pdf>
.Ibid ٤٣١
.Ibid ٤٣٢
- I Want to Continue to Study", Human Rights" ٤٣٣
Watch, 2020, Retrieved from <https://www.hrw.org/report/2020/06/26/i-want-continue-study/barriers-secondary-education-syrian-refugee-children-jordan>
- Schools across Jordan provide hope for Syrian ٤٣٤
refugee children - Jordan, UNICEF, 2013, Retrieved from <https://reliefweb.int/report/jordan/schools-across-jordan-provide-hope-syrian-refugee-children>
- Best Schools in Jordan - Top Ratings (2021 25 ٤٣٥
Fees), Edarabia, Accessed on 01/12/2021, Retrieved from <https://www.edarabia.com/schools/jordan/#:~:text=Educaation%20compulsory%20until%20the%20age,range%20from%20%241000%20to%20%247000>
- Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, ٤٣٦
2019
.Ibid ٤٣٧
- Regulations for the establishment of new ٤٣٨
Local Municipal SWM Plan: Greater Irbid Municipality ٤٠٧
2021-2025, MoLA & GIZ, 2020
- Solid Waste Management City Profile, Climate & ٤٠٨
Clean Air Coalition, Accessed on 01/12/2021, Retrieved from https://www.waste.ccacoalition.org/sites/default/files/files/irbid_municipality_final.pdf
- Health Care in Jordan, International Student ٤٠٩
Insurance, Accessed on 01/12/2021, Retrieved from <https://www.internationalstudentinsurance.com/jordan-student-insurance/healthcare-in-jordan.php>
- Health Care in Jordan, International Student ٤١٠
Insurance, Accessed on 01/12/2021, Retrieved from <https://www.internationalstudentinsurance.com/jordan-student-insurance/healthcare-in-jordan.php>
- The Healthcare System in Jordan, The Borgen ٤١١
Project, 2020, Retrieved from <https://borgenproject.org/the-healthcare-system-in-jordan>
.Ibid ٤١٢
- Healthcare System Overview, The Private Hos- ٤١٣
pitals Association (PHA), Accessed on 01/12/2021, Retrieved from <https://phajordan.org/EN-article-3809-Insights-into-the-socio-economic-conditions-of-Palestinian-refugees-in-Jordan>
- Insights into the socio-economic conditions ٤١٤
of Palestinian refugees in Jordan, Fafo Institute for Applied International Studies, 2013, Retrieved from https://www.unrwa.org/sites/default/files/insights_into_the_socio-economic_conditions_of_palestinian_refugees_in_jordan.pdf
.Ibid ٤١٥
- Jordan Fact Sheet, UNHCR, 2021, Retrieved from ٤١٦
<https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/Jordan%20country%20factsheet%20-%20February%202021.pdf>
- Health - UNHCR Jordan, UNHCR, Accessed on ٤١٧
07/12/2021, Retrieved from <https://help.unhcr.org/jor-dan/en/helpful-services-unhcr/health-services-unhcr>
- Health Care and Pharmacy Practice in Jordan, ٤١٨
Nazer, L. H. and Tuffaha, H., 2017, Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5407425>
- Jordan Response Plan for the Syrian Crisis, the ٤١٩
Government of Jordan, 2019, Retrieved from <http://www.jrp.gov.jo/Files/JRP2019PlanFinal.pdf>
- Cash&Voucher Assistance for Health, Medair, ٤٢٠
2020, Retrieved from <https://www.calpnetwork.org/wp-content/uploads/2020/08/Medair-report.pdf>
- Jordan Response Plan for the Syrian Crisis, the ٤٢١
Government of Jordan, 2019, Retrieved from <http://www.jrp.gov.jo/Files/JRP2019PlanFinal.pdf>
- Public health access and health seeking behav- ٤٢٢
iors of Syrian refugees in Jordan - 10th Monitoring Report, International Rescue Committee, 2019, Retrieved from

- files/Jordan.pdf
- Jordan—Property Rights and Resource Governance Profile, USAID, 2018, Retrieved from https://www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_Profile_Jordan.pdf ٤٥٩
- The National Climate Change Policy of the Hashemite Kingdom of Jordan 2013-2020, Ministry of Environment, Global Environment Facility (GEF), and the United Nations Development Programme (UNDP) 2013, Retrieved from https://www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Publications/Climate%20change%20policy_JO.pdf ٤٦٠
- Jordan in Figures 2019, Department of Statistics, 2019, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/JordanInFigures/Jorinfo_2019.pdf ٤٦١
- Jordan Land Cover Atlas, FAO, 2019, Retrieved from <http://www.fao.org/3/ca3388en/CA3388EN.pdf> ٤٦٢
- Jordan National Urban Policy-Diagnosis Report, UN-Habitat, 2020 ٤٦٣
- Jordan—Property Rights and Resource Governance Profile, USAID, 2018, Retrieved from https://www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_Profile_Jordan.pdf ٤٦٤
- .Ibid ٤٦٥
- Distribution of Housing Units by Household Appliances and Private Car and Governorate, Department of Statistics\ Household Expenditures & Income Survey, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table6G1_King.pdf ٤٦٦
- Women's Access To Basic Services In Irbid And Zarqa Governorates, UN-Women, 2016, Retrieved from <https://jordan.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/4/womens-access-to-basic-services-in-irbid-and-zarqa> ٤٦٧
- Local Municipal SWM Plan: Greater Irbid Municipality 2021-2025, MoLA & GIZ, 2020 ٤٦٨
- The Implications of Jordanian Land Policy for the West Bank, Michael R. Fischbach, 1994, Retrieved from <https://www.jstor.org/stable/4328718> ٤٦٩
- Jordan—Property Rights and Resource Governance Profile, USAID, 2018, Retrieved from https://www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_Profile_Jordan.pdf ٤٧٠
- .Ibid ٤٧١
- schools, classroom additions, kindergarten rooms, educational facilities, leasing and land acquisition for the year (2013), Ministry of Education, 2013
- Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019 ٤٣٩
- Prefeasibility Study for the Second Regional and Local Development Programme in Jordan, FDA, 2017 ٤٤٠
- Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019 ٤٤١
- .Ibid ٤٤٢
- GIM Annual Financial Closing Accounts 2016 - 2020, Greater Irbid Municipality ٤٤٣
- .Ibid ٤٤٤
- Prefeasibility Study for the Second Regional and Local Development Programme in Jordan, FDA, 2017 ٤٤٥
- .Ibid ٤٤٦
- GIM Annual Financial Closing Accounts 2016 - 2020, Greater Irbid Municipality ٤٤٧
- Prefeasibility Study for the Second Regional and Local Development Programme in Jordan, FDA, 2017 ٤٤٨
- .Ibid ٤٤٩
- .Ibid ٤٥٠
- Public Expenditure and Financial Accountability (PEFA) Assessment - Greater Amman Municipality, The Hashemite Kingdom of Jordan. Retrieved from https://www.amman.jo/site_doc/pefa.pdf ٤٥١
- Prefeasibility Study for the Second Regional and Local Development Programme in Jordan, FDA, 2017 ٤٥٢
- Bilateral meeting with Eng Rami Abu Rwag from MoWI, Water Section, Department of Studies. Conducted on 21 February 2022 ٤٥٣
- Estimated Population of the Kingdom by Urban and Rural, at End-year 2020, Department of Statistics, 2020, Retrieved from <http://dosweb.dos.gov.jo/population/population-2> ٤٥٤
- Jordan Fact Sheet, UNHCR, 2018, Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/66556> ٤٥٥
- Youth - Jordan, UNICEF, Accessed on 12/12/2021, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/youth> ٤٥٦
- .Ibid ٤٥٧
- Climate Change Profile: Jordan, Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands, 2018, Retrieved from <https://www.government.nl/binaries/government/documents/publications/2019/02/05/climate-change-pro> ٤٥٨

- and Local Development Programme in Jordan, FDA, 2017 .Ibid ٤٧٢
- Local Economic Development Strategy For Irbid Governorate, International Labour Organisation, 2016, Retrieved from https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_456503.pdf ٤٨٨
- Local Economic Development Strategy for Irbid Governorate 2016-2018, ILO, 2016 ٤٨٩
- GIM Annual Financial Closing Accounts 2016 - 2020 ٤٩٠
- Annual Report 2019, CVDB, 2019, Retrieved from <https://jordankmportal.com/resources/annual-report-2019-cities-and-villages-annual-report> ٤٩١
- Palestinian Refugees, UNRWA, 2021, Retrieved from <https://www.unrwa.org/palestine-refugees> ٤٧٣
- National Natural Disaster Risk Reduction Strategy, UNDP, National Centre for Security and Crisis Management, and the Government of Jordan, 2019, Retrieved from https://www.preventionweb.net/files/68511_nationalnatrualdisasterriskreduciot.pdf ٤٧٤
- Water, sanitation and hygiene, UNICEF, Accessed on 12/12/2021, Retrieved from <https://www.unicef.org/jordan/water-sanitation-and-hygiene> ٤٧٥
- Jordan—Property Rights and Resource Governance Profile, USAID, 2018, Retrieved from https://www.land-links.org/wp-content/uploads/2018/06/USAID_Land_Tenure_Profile_Jordan.pdf ٤٧٦
- million USD is Jordan's losses due 29.5" to natural disasters in 30 years", Al Ghad News, 2019, Retrieved from <https://alghad.com/29-5-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%AC-%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%83/%D9%88%D8%A7%D8%B1> ٤٧٧
- Strategic Local Plan for GIM 2019-2023, GIM, 2019 ٤٧٨
- Distribution of Housing Units by Household Appliances and Private Car and Governorate, Department of Statistics\ Household Expenditures & Income Survey, 2017, Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/household/2017/G1/Table6G1_King.pdf ٤٧٩
- Local Economic Development Strategy for Irbid Governorate 2016-2018, ILO, 2016 ٤٨٠
- .Ibid ٤٨١
- Unemployment Rate during the first Quarter of 2020, Department of Statistics, 2020, Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/unemp_q12020 ٤٨٢
- Local Economic Development Strategy for Irbid Governorate 2016-2018, ILO, 2016 ٤٨٣
- GIM Annual Financial Closing Accounts 2016 - 2020 ٤٨٤
- .Ibid ٤٨٥
- UNRWA Camp Profile of Irbid and Husun, 2019 ٤٨٦
- Prefeasibility Study for the Second Regional ٤٨٧

برنامج الموئل لمستقبل حضري أفضل

للمزيد من المعلومات، يمكنكم
تحميل ملف التنميط الحضري
لمدينة اربد هنا:

اريد:



٦٣، شارع تيسير نعناعة،

عبدون الجنوبي، عمان، الأردن.

رقم الهاتف: +٩٦٢٧٩٩١٢٢٢٢٣

unhabitat-jordan@un.org

المنسق الوطني لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الاردن: deema.abuthiab@un.org

المخطط الحضري لبرنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة: ayah.hammadmohd@un.org

www.unhabitat.org